

کتاب
الطراز
المتضمن لاسرار البصاعة وعلوم حقائق الانجاز



تألف

السيد الامام امام الائمة
امير المؤمنين يحيى بن
ن علي بن ابراهيم
العالوي البهي

الجزء الأول



طبع مطبعة المطب حيدر

١٢٤٢ هـ
١٩١ م

	داخله منبیره
	فن منبیره
۴۲۰۸	تکتاب منبیره

بَارِئُ الْكَذِبِ لِقَوْلِهِ

كِتَابُ

الْإِطْرَارُ

الْمُتَضَمِّنُ لَأَسْرَارِ الْبُلَاغَةِ وَعِلْمِ حَقَائِقِ الْأَعْجَازِ

تَأْلِيفَ

السَّيِّدِ الْإِمَامِ أَمَامِ الْأَئِمَّةِ الْكَرَامِ

أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ يَحْيَى بْنِ حَمَزَةَ

بْنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ

الْعَلَوِيِّ الْيَمِينِيِّ

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ

طبع بمطبعة المقتضب بمصر

سنة ١٢٩٢ هـ

١٩١٤ م

۱۵۳۳۶	داخله
۶ هـ	فن نمبر
۲۰۸ ح	مختار نمبر

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم على جميل النعم، ونصلي ونسلم على نبيك خير
الأمم، سيدنا محمد المبعوث بآيات البلاغة والفصاحة، المنعوت
بسجاجة الخلق وكرم السباحة، وعلى آل بيته السالكين بحجّازة،
وأصحابه أعلام الهداية الناسِجين طرازه، (أما بعد) فإن دار
الكتب في مصر مهبط أعظم الحسنات، وأفضل الآثار
الباقيات، تلك الدار التي أعدت للراغبين في نفائس العلوم
الحكيمة، والفنون الأدبية، على تفاوت لغاتهم، واختلاف
طبقاتهم، من أعظم حكماء، وأماثل علماء، وخلاصة أذكىاء،
ونخبة أدباء، ونظارة في النجوم، ومجاعة في النجوم، يحومون
ليل نهار، حول تلك الدار، رغبة في إحياء العلوم لحياة الأمم،
ومحبة في بث روح الفضل وبعث الهمم، ألا أنها لم تزل
كذلك مقصورة على المطالعة في غرفتها، والارتفاع بحجرتها،
حتى أشرف عليها صاحب العطفة ناظر المعارف الأسبق الهمام
الكبير، والوزير الخطير، (أحمد باشا حشمت) فوجه حفظه

الله تعالى جليل عنايته ، وصَرَفَ إليها عظيم همته ، حُبًّا في نشر علومها المكنونة ، وفنونها المودعة المخزونة ، فأصدر أمره الكريم بطبع ما اختير من مؤلفات العرب ، ومصنفات أهل الأدب ، فكان من جملتها الكتاب «الموسوم بالطراز» المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإيجاز» من مؤلفات أمير المؤمنين يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي البجلي ، وقد ألف عدة مؤلفات منها هذا الكتاب ، ومنها كتاب الانتصار ، على علماء الامصار ، في تقرير المختار ، من مذاهب الأئمة ، وأقاويل الأمة ، وقد صاغه في ثمانية عشر مجلدًا ، وكتاب الحاصر ، لفوائد مقدمة طاهر ، وهو شرح على مقدمة أبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود المصري النحوي

وكان مولد ذلك المؤلف سنة تسع وستين وستمائة وقد تقلد باليمن إمارة المؤمنين سنة تسع وعشرين وسبعمائة ، وقضى نحبّه سنة تسع وأربعين وسبعمائة رحمة الله تعالى عليه

(هذا) وقد أُسْنِدَ إلى تصحيح كتاب الطراز ، فاهتممت بتصحيحه ، واجتهدت على ما أحسب في تهذيبه ونقيحه ، وقد تصفحته المرة بعد المرة فعترت فيه على غلط

ليس بالكثير ، ولحنِ الا أنه يسير ، لذلك جعلتُ له فهرساً
يتضمن الخطأ والصواب ، في جميع الابواب ، فإن كان فيه
شيء من طغيان القلم ، وكثرة ما كان في أصله من داء السقم ،
وقد طبع في أسلوب لطيف ، وشكل ظريف ، يقرُّ به
الناظر ، ويسكنُ اليه الخاطر ، والحمد لله على ذلك التمام ، ونرجو
منه حسن الختام سيد بن علي المرصفي

فهرس

الجزء الاول من كتاب الطراز

صحيفة

خطبة الكتاب	
الباعث على تأليف الكتاب	٥
ترتيب الكتاب على فنون ثلاثة	٦
الفن الاول يشتمل على مقدمات خمس . المقدمة	٨
الاولى فى تفسير علم البيان	
مطالب خمسة . المطلب الاول فى بيان ماهيته	٩
خيال وتنبيه	١٤
المطلب الثانى فى بيان موضوعه	١٥
وهم وتنبيه	١٧
المطلب الثالث فى بيان منزلته من العلوم	٢٠
المطلب الرابع فى بيان الطرق الموصلة اليه	٢٣
خيال وتنبيه	٢٧
دقيقة	٣١
المطلب الخامس فى بيان ثمرته	٣٢
المقدمة الثانية فى تقسيم الالفاظ بالاضافة الى ما تدل	٣٤

صحيفة

- عليه من المعاني ويشتمل التقسيم الاول على احكام
وضروب وتنبهات
٤٠ التقسيم الثانى . ويشتمل على ضربين الاول منهما
يتضمن وجوهاً ثلاثة
٤٣ المقدمة الثالثة فى ذكر الحقيقة والمجاز وبيان اسرارهما
٤٤ تنبيه . وفى آخره اقسام ثلاثة
٤٦ القسم الاول ما يتعلق بالحقيقة على الخصوص .
وفيه مسائل
٤٧ المسئلة الاولى فى بيان حد الحقيقة ومفهومها
٤٨ تنبيه . ويتفرع منه ذكر تعريفات للقوم فى بيان
الحقيقة
٥١ المسئلة الثانية فى ذكر انواع الحقيقة
٥٧ المسئلة الثالثة فى بيان احكام الحقائق
٦٣ القسم الثانى ما يتعلق بالمجاز على الخصوص وفيه
عدة مسائل
٦٤ خيال وتنبيه
٦٥ وهم وتنبيه



ج -

صحيفة	٦٦
ذكر تعريفات للمجاز	٦٨
دقيقة	٦٩
المسئلة الثانية في تقسيم المجاز وتشتمل على مراتب ثلاثة	٧٧
المسئلة الثالثة في ذكر الاحكام المجازية	٨٤
خيال وتنبيه	٨٩
القسم الثالث في ذكر الاحكام المشتركة بين الحقيقة والمجاز	٩٠
التقرير الاول للفروق الصحيحة بين الحقيقة والمجاز	٩٤
التقرير الثاني للفروق الفاسدة	٩٨
خيال وتنبيه	١٠٣
المقدمة الرابعة في ذكر مفهوم الفصاحة والبلاغة .	
وفيه مطالب ثلاثة . المطالب الاول في بيان ما يتعاق	
بالفصاحة على الخصوص وفيه مباحث	
ذكر خواص للفصاحة	١١٢
المطلب الثاني في ذكر ما يتعاقق بالبلاغة على الخصوص	١٢٢
ويشتمل على مباحث ثلاثة	

صحيفة

- ١٣٢ المطلب الثالث في بيان ما يكون على جهة الاشتراك بينهما
- ١٣٨ القسم الاول في ايراد الشواهد المنثورة
- ١٧٢ القسم الثاني . في ايراد الشواهد المنظومة
- ١٨٠ المقدمة الخامسة في حصر مواقع العاط في اللفظ
- المفرد والمركب . وتشتمل على مراتب اربع
- ١٨٣ الفن الثاني من علوم هذا الكتاب
- ١٨٦ تنبيه
- ١٨٧ دقيقة تشتمل على مراتب ثلاث
- ١٩٧ الباب الاول في كيفية استعمال المجاز وذكر مواقع
- في البلاغة . ويشتمل على قواعد اربع القاعدة الاولى
- في ذكر الاستعارة . وفيها مباحث اربع
- ٢٠٤ هل التشبيه المضمحل الاداة . من باب التشبيه او من
- باب الاستعارة . فبه مذهبان
- ٢٠٩ دقيقة
- ٢١١ البحث الثاني في ايراد امثلة الاستعارة . وينتمل
- على انواع خمسة

صحيفة

- ٢٢٩ البحث الثالث في اقسام الاستعارة
٢٣٠ التقسيم الاول باعتبار ذاتها الى حقيقية وخيالية
٢٣٦ القسم الثاني باعتبار اللازم لها . الى مجردة وموشحة
٢٣٩ القسم الثالث باعتبار حكمها الى حسنة وقبيحة
٢٤٣ القسم الرابع في كيفية استعمال الاستعارة . وفيه وجود أربعة
٢٤٦ تنبيه
٢٤٧ البحث الرابع في احكام الاستعارة . وجمعتها سبعة
٢٥٣ اشارة
٢٦١ القاعدة الثانية في ذكر التشبيه وحقائقه . وفيه تنبيه
على امور أربعة
٢٦١ التنبيه الاول في بيان ماهية التشبيه
٢٦٤ دقيقة
٢٦٦ التنبيه الثاني في بيان الصفة الجامعة بين المشبه والمشبّه
به وفيه اقسام ستة
٢٦٧ القسم الاول في الاوصاف المحسوسة
٢٧٠ القسم الثاني في الاوصاف التابعة للمحسوسات
٢٧١ القسم الثالث في الاوصاف العقلية

صحيفة

- ٢٧٢ القسم الرابع فى الاوصاف الوجدانية
٢٧٢ القسم الخامس فى الامور الخيالية
٢٧٣ القسم السادس فى الامور الوهمية
٢٧٣ التنبيه الثالث فى بيان ثمره التشبيه وفيه مقاصد ثلاثة
٢٨٠ التنبيه الرابع فى بيان مراتب التشبيهات فى الظهور
والخفاء والقرب والبعد
٢٨٤ التنبيه الخامس فى اكتساب وجه التشبيه وفيه
دقيقة . تشتمل على مطالب اربعة
٢٨٥ المطلب الاول فى بيان اقسام التشبيه وجمعتها اربعة
٢٨٦ التقسيم الاول باعتبار ذاته الى مفرد ومركب
٢٩٦ التقسيم الثانى باعتبار حكمه الى قبيح وحسن
٣٠٣ التقسيم الثالث باعتبار صورته وتأليفه الى الطرد
والمعكس
٣١١ التقسيم الرابع باعتبار أدواته
٣٣٦ المطلب الثانى فى بيان الامثلة الواردة فى التشبيه .
ويشتمل على انواع خمسة
٣٤٨ المطلب الثالث فى كيفية التشبيه وجمعتها خمسة

صحيفة

- المطلب الرابع في ذكر احكام التشبيه وهنّ خمس ٣٥٦
- القاعدة الثالثة من قواعد المجاز في ذكر حقائق ٣٦٤
- الكناية وتشتمل على فصول اربعة . الفصل الاول
في بيان معناها لغة . وعرفاً . واصطلاحاً
- ٣٦٩ اشارة
- ٣٧٥ تنبيه
- ٣٧٦ دقيقة
- ٣٨٠ الفصل الثاني في بيان ماهية التعريض وذكر التفرقة
بينه وبين الكناية
- ٣٨٦ المقصد الاول في بيان امثله . وفيه ضروب خمسة
- ٣٩٥ المقصد الثاني في التفرقة بينه وبين الكناية . وفيه
تنبيهات ثلاثة
- ٣٩٩ الفصل الثالث في بيان امثلة الكناية . وفيه انواع
خمس
- ٤٢٦ الفصل الرابع في بيان اقسام الكناية وذكر طرف
من احكامها الخاصة

- ح -

صواب	خطأ	ص . س	
البلاغة	الخلافة	١٢	١
لأحدهما	لأحدهما	١٨	٥
مبادئ	مبادئ	١٢	٦
لأمره	لأمره	١٣	٦
ليس	وليس	١٥	٢٠
إعراب	أعراب	٣	٢٩
الشعراء	الشعراء	١٧	٣٠
مع ما	ما مع	١	٣٣
الفعل	العقل	١٠	٤٠
أن	إن	١٢	٤٠
لوصف	الوصف	١٤	٤٠
ذلك من المعاني	ذلك المعاني	٩	٤٧
لكان جيداً	مكان جيداً	٢١	٤٧
مقرراً	مقرراً	١٣	٥٣
فهذه جميع	جميع فهذه	٩	٧٣
النفس	ازهق النفوس	٤	٨٨
فهذه هي	فهذه بين هي	٧	٩٤

صواب	خطأ	ص	س
في مثنى	في مثنى	١١٠	٧
أما	أما	١١٧	١٥
مفوّفاً	مفوّفاً	١٣٦	٤
الطيب	الطيب	١٣٧	١
بمرود	بمرور	١٣٧	٦
إِذَا الْعِشَاءُ	إِذَا الْعِشَاءُ	١٤٧	٩
أَوْعَى	أُدْعَى	١٦٣	٢
استغن	استغن	١٦٧	١٤
فما اعتمد	فما اعتمدنا	١٨٩	١٣
إذا	واذا	١٩٢	٨
لناشق	الناشق	١٩٣	١٥
التشبه	التنبيه	١٩٨	٤
فَأَنْتَ	فَأَنْتَ	٢٠٠	١٥
الموشحة	المرشحة	٢١٢	٦
الموشحه	المرشحة	—	١٠
الموشحه	المرشحة	—	١٣
ومغرس	ومغرس	٢١٩	٧

ص	س	خطاً	صواب
٢٢٢	١	ذُلوعهم	وُلوعهم
٢٢٢	٨	الليس	اللبس
٢٢٤	١	أصباغ	أصباغ
٢٢٥	١٥	شَفان	شَفان
٢٣٢	٣	لهى	فهى
٢٤٦	١٥	تقضيها	تقيضيها
٢٩٧	٢	لفظة	لفظه
٢٠٥	١٤	وكائم	وكاتم
٣٠٧	١٢	ثيابه	ثبائه
٣٠٨	٧	الفاج	العاج
٤٢٦	٢	بالنظار	بالنضار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى أنطق لسان الإنسان . فأفصح بعجيب
البلاغة وسحر البيان . وأوضح منار البرهان . فأشرق أنواره
عن حقائق العرفان . وفتح أغشية الاقنعة بما ألهمها من
أسرار العلوم وشرفها بمنطق اللسان . فهي تهتز بما أفيض
عليها من عوارف الإحسان . وتميس وتختال لما خولها من
فواضل الجود والكرم والامتنان « صنوان . وغير صنوان »
خلق الانسان من الطين اللازب الصلصال . وأجرى لسانه
بالفصاحة وسقاه من تيمرها العذب السلسال . فسبحان القيوم
المختص بصفات الكبرياء ونعوت الجلال . المنفرد بالألوهية ،
وبالباقي وجهه من غير فناء ولا زوال

والصلاة على من تبوأ من الفصاحة ذروتها . واقتعد من
الخلافة مكان صهوتها . حتى ظهرت من جبهته أسرار طلعتها .
وتلبجت من بهجته أنوار زهرتها . ووضح نهارها . وطلعت
شمسها وأقارها . وصفت مشارعها للوراد ، وراقت مشاربها

لمن قصد وأراد . ودلَّ على مصداق هذه المقالة قوله « أنا
أفصحُ من نطق بالضاد » فعند ذلك أصبح أيتها^(١) وانتقاد .
وسهل مراسها على الفرسان والنقاد . المصطفى من أطيب
العناصر . والحائر لقصب السبق من المعالي وأشرف المفاخر .
محمد الأمين على الأنباء الغيبيَّة . ومستودع الأسرار الحكيمية
والحكمة . وعلى آله الطيبين أطواد العلم الراسخة . ومثاقيل
الحكم الراجحة . صلاة تقيم . ولا تريم . إنه منعم كريم
(أما بعد) فإن العلوم الأدبية ، وإن عظم في الشرف
شأنها ، وعلا على أوج الشمس قدرها ومكانها . خلا أن
علم البيان هو أمير جنودها . وواسطة عقودها . فلكها
المحيط الدائر . وقرنها السامر الزاهر . وهو أبو عذرتها .
وانسان مقلتها . وشعلة مصباحها . وباقوتها وشاحها . ولولاه
لم تر لسانا يحولك الوشي من حلال الكلام . وينفث السجر
منقتر الأكام . وكيف لا وهو المطامع على أسرار الإعجاز .
والمستوى على حقائق علم المجاز . فهو من العلوم بمنزلة الإنسان
من السواد . والمهيمن عليها عند السبر والحل والانتقاد .
(١) (أختب أيتها) من قولهم أختب العبر . دل . وانقاد بعد صعوبة

ولما فيه من الغموض ودقة الرموز . واحتوائه على الأسرار
والكنوز . استولت عليه يد النسيان والذهول . وآت
نجومه وشمسه الى الانكساف والأفول . ولم يختص بأحرازه
من العلماء إلا واحد بعد واحد . وطالما قيل « إذا عظم المطلوب
قل المساعد » وما ذاك إلا لقصور الهمم عن بلوغ غاياته .
وعجزها عن إدراكه والوصول الى نهاياته .

ثم إن المقصود بهذا الإيماء هو الإشارة الى معاهد هذا
العلم ومناظمه . والتنبية على مقاصده وتراجمه . وقد كثر فيه
خوض علماء الأدب . وأتى فيه كل ببلع جدير وجهده . ومتهى
علمه ومقدار وجده . حرصاً منهم على بيانهِ . وشغفاً منهم
بضبطهِ وإتقانه . وأتوا فيه بالغث والسمين . والنازل والتمين .
وهم فيما أتوا به من ذلك فريقان . ففهم من بسط كلامه فيه
نهاية البسط ، وخلط فيه مالميس منه فكان آفته الإملال .
ومهم من أوجز فيه غاية الإيجاز ، وحذف منه بعض مقاصده
فكان آفته الإخلال . ولم أطالع من الدواوين المؤلفة فيه مع
قاتها ونزورها إلا أكتبه (١) أربعة . أولها كتاب « المثل
الساثر » للشيخ أبى الفتح نصر بن عبد الكريم المعروف

(١) (أكتبه) هذا جمع لم تسمعه العرب

بابن الاثير . وثانيها كتاب « التبيان » للشيخ ^(١) عبد
الكريم . وثالثها كتاب « النهاية » لابن الخطيب الرازي .
ورابعها كتاب « المصباح » لابن سراج المالكي

وأول من أسّس من هذا العلم قواعده . وأوضح براهينه
وأظهر فوائده . ورتّب أفانينه . الشيخ العالم النحرير علم المحققين
عبد القاهر الجرجاني . فلقد فكّ قيد الغرائب بالتقييد . وهدّ
من سور المشكلات بالتسوير المشيد . وفتح أزهاره من
أكلامها . وفقّ أزواره بعد استغلاقيها واستبهاها . فجزاه الله
عن الإسلام أفضل الجزاء . وجعل نصيبه من ثوابه أوفر
النصيب والإجزاء . وله من المصنفات فيه كتابان . أحدهما تمّية
« بدلائل الإعجاز » والآخرة « بأسرار البلاغة » ولم أقف
على شيء منها مع شغف بحبهما . وشدة إعجابي بهما . إلا ما نقله
العلماء في تعاليقهم منهما . ولست بناقص لاحد فضلاً .
ولا عائب له قولاً . فأكون كما قال بعضهم

بنقصك أهل الفضل بان لنا أنك منقوص ومفضول
ولا أدعى انفسى إحراز الفضل والاستبداد بالخصل
فأكون كما قال بعضهم

وَيُسِيءُ بِالْإِحْسَانِ ظَنًّا لَا كَمَنْ هُوَ بِإِنِّهِ وَبِشَعْرِهِ مُقْتُونٌ
وَلَا أَسْلَمَ نَفْسِي عَنْ خَطَاؤٍ وَزَلَلٍ . وَلَا أَعْصِمُ قَوْلِي عَنْ
وَهَمٍّ وَخَطَلٍ . « فَاَلْأَفْضَلُ مَنْ تَعَدُّ سَقَطَاتِهِ . وَتُحْصَى غَلَطَاتِهِ »
إِلَّا بِتَوْفِيقِ اللَّهِ وَعِصْمَتِهِ . وَالسَّالِمُ مِنْ ذَلِكَ كِتَابُ اللَّهِ الْحَمِيدِ .
الَّذِي « لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ
حَكِيمٍ حَمِيدٍ »

ثم إنَّ الباعث على تأليف هذا الكتاب هو أنَّ جماعة
من الإخوان، شرَّعوا علىَّ في قراءة كتاب «الكشاف» تفسير
الشيخ العالم المحقق أستاذ المفسرين محمود « بن عمر الزمخشري »
فانه أسَّس على قواعد هذا العلم، فاتضح عند ذلك وجه الإعجاز
من التنزيل . وعُرف من أجله وجه التفرقة بين المستقيم والمعوجَّ
من التأويل . وتحققوا أنَّه لا سبيل الى الاطلاع على حقائق
إعجاز القرآن إلاَّ بإدراكه . والوقوف على أسرارهِ وأغواره .
ومن أجل هذا الوجه كان متميزاً عن سائر التفاسير ، لأنِّي لم
أعلم تفسيراً مؤسَّساً على علمي المعاني والبيان سواء . فسألني
بعضهم أن أُملي فيه كتاباً يشتمل على التهذيب ، والتحقيق
فالتهديب يرجع الى اللفظ ، والتحقيق يرجع الى المعاني . اذ
كان لا مندوحة لأحدهما عن الثاني

وأرجو أن يكون كتابي هذا متميزاً عن سائر الكتب
المصنفة في هذا العلم بأمرين أحدهما اختصاصه بالترتيب
العجيب ، والتلفيق الأنيق ، الذي يُطلع الناظر من أول وهلة
على مقاصد العلم ، ويفيده الاحتواء على أسرارهِ . وثانيهما
اشتماله على التسهيل والتيسير ، والإيضاح والتقريب . لأن
مباحث هذا العلم في غاية الدقة ، وأسراره في نهاية الغموض .
فهو أخرج العلوم إلى الإيضاح والبيان ، وأولاها بالفحص
والإتقان فلما صُغته على هذا المصاغ الفائق . وسببته على
هذا القالب الرائق . سميته « بكتاب الطراز . المتضمن لآسرار
البلاغة ، وعلوم حقائق الإعجاز » ليكون اسمه موافقاً لاسمائه
ولفظه مطابقاً لعمائه

ولما كان كل علم لا ينفك عن مبادئ ومقدمات تكون
فاتحة لآمره . ومقاصد تكون خلاصة لآمره . وتكملات تكون
نهاية لحاله . لا جرم اخترت في ترتيب هذا الكتاب أن
يكون مرتباً على فنون ثلاثة ، ولعلها تكون وافية بالمطلوب
محسلة للبلغية بعون الله

فالن الأول منها مرسوم المقدمات السابقة نذكر فيها
تفسير علم البيان ، ونشير فيها إلى بيان ماهيته وموضوعه ومنزله

من العلوم الأدبية ، والطريقَ الى الوصول اليه وبيان ثمرته وما يتعلق بذلك ، من بيان ماهية البلاغة والفصاحة والفرقة بينهما . ونشير الى معانى الحقيقة والمجاز وبيان أقسامهما ، الى غير ذلك مما يكون تمهيداً وقاعدة لما نريده من المقاصد

الفن الثانى منها مرسوم المقاصد الثلاثة . نذكر منه ونشير فيه الى ما يتعلق بالمباحث المتعلقة بالمعاني وعلومها . ونُردِّفه بالمباحث المتعلقة بعلوم البيان وأقسامها . ونشرح فيه ما يتعلق به من المباحث بعلم البديع ونذكر فيه خصائصه وأقسامه وأحكامه الثلاثة به بمعونة الله تعالى ولطفه

الفن الثالث نذكر فيه ما يكون جارياً مجرى التتمة والتكملة لهذه العلوم الثلاثة ، نذكر فيه فصاحة القرآن العظيم وأنه قد وصل الغاية التى لا غاية فوقها ، وأن شيئاً من الكلام وإن عظم دخوله فى البلاغة والفصاحة ، فانه لا يدانيه ولا يماثله . ونذكر كونه معجزاً للخلق لا يأتي أحدٌ بمثله . ونذكر وجه إعجازه ، ونذكر أقوال العلماء فى ذلك ، ونُظهر الوجه المختار فيه ، الى غير ذلك من الفوائد الكثيرة ، والنكبات النيرة ، التى نُلحِقها على جهة الرِّدْف والتكملة لما سبقها من المقاصد فالفن الثالث للثانى على جهة الإكمال والتتيم . والفن

الأول للثاني على جهة التمهيد والتوطئة والسر واللباب .
والمقصد لنوى الالباب . ما يكون مودعاً في الفن الثاني وهو
فن المقاصد . وأنا أسأل الله تعالى بجلوه الذي هو غاية مطلب
الطلاب . وكرمه الواسع الذي لا يحول دونه ستر ولا حجاب .
أن يجعله من العلوم النافعة في إصلاح الدين . ورُجحانا في
ميزاني عند خفة الموازين . إنه خير مأمول ، وأكرم مسؤول

الفن الأول من علوم الكتاب

في ذكر المقدمات وهي خمس

(المقدمة الاولى في تفسير علم البيان وبيان ماهيته)

اعلم أن كثيراً من الجهابذة والنظار من علماء البيان ،
وأهل التحقيق فيه ، ما عولوا على بيان تعريفه بالحدود
الحاصرة ، والتعريفات اللائقة ، ولا أشاروا الى تصوير حقيقة
يعرف بها من بين سائر العلوم الأدبية ، والعلوم الدينية ، كعلم
الفقه ، وعلم النحو ، وعلم الأصول ، وغيرها من سائر العلوم .
فانهم اعتنوا فيها نهاية الاعناء . وأتوا فيها بماهيات تضبطها
وتفصلها من سائر العلوم . وعلى الجملة فإن ذلك غفلة لأمرين ،

أما أولاً فلأن الخوض في تقاسيمه وخواصه ، وبيان أحكامه ،
 فرعٌ على تصور ، ماهيته لأن من المحال معرفة حكم الشيء قبل
 فهم حقيقته . وأما ثانياً فلأن الخوض في أسرارهِ ودقائقهِ إنما
 هو خوضٌ في المركبات ، والخوض في معرفة ماهيته إنما هو
 خوض في المفردات . ولا شك أن معرفة المفرد سابقةٌ على
 معرفة المركب ، ولأجل ما ذكرناه لم يكن بدٌّ من بيان
 معقوله ، ومعرفة ماهيته . فإذا تمهدت هذه القاعدة فلنذكر
 معناه وبيان موضوعه ومنزله من العلوم الأدبية . وثمرته وكيفية
 الوصول إليه . فهذه مطالبُ خمسة

المطلب الأول

﴿ في بيان ماهيته ﴾

فإنما يتخصص بالإضافة ، فيقال فيه علمُ المعاني ، ويقال
 علمُ البيان ، ويقال له علمُ المعاني والبيان جميعاً ، فكلُّ هذين
 الإضافات جاريةٌ على السنة علمائِهِ في الاستعمال في أثناء
 المحاوره . وعلى الجملة فله مجريان

المجرى الأول منهما لغوى ، فإذا قيل علمُ المعاني ، فالمعاني

جمع معنى كمضارب ومقاتل . والمعنى مَفْعَلٌ (١) واشتقاقه من قولهم عنه أمرٌ كذا إذا أهمله وقيل لما نفهم من الكلام معنى لأنه يعنى القلب ويؤلمه . وهو اسم والمصدر منه عناية يقال عنه الأمر عناية . وإذا قيل علمُ البيان فالبيانُ اسمٌ للفصاحة . وفي الحديث « إِنَّ مِنَْ الْبَيَانِ أَسْحَرًا » . والمصدر منه تبيانٌ بالكسر فى التاء وهو جار على غير قياسه . والقياس فيه فتحها كالتهدار والتلعب والترداد . ولم يحىء كسره إلا فى بنائين .
تبيان وتلقاء

قال الله تعالى « تَبَيَّنَا لَكُلِّ شَيْءٍ » وقال تعالى « ولما توجهتِ تلقاء مدين » فهذا تقرير ما يفيد أنه فى وضع اللغة

المجرى الثانى فى مصطلح النظار من أرباب هذه الصناعة ولهم فيه تصرفان ، التصرف الأول فيما يفيد كل واحد منهما على انفراد من غير انضمامه وتركيبه الى الآخر فنقول —
المفهوم من قولنا علم المعانى أنها المقاصد المفهومة من جهة الألفاظ المركبة لا من جهة إعرابها . وحاصل ما قلناه يرجع

(١) هذا كلام من لا يدري . والصواب انه مشتق من . غبت الامر . كرهيت اذا كنت قاصداً له . فمضى الكلام مقصده . كسه سيد المرصفي

الى البلاغة ، لأن المعانى إنما تكون واردة فى الكلم المركبة
دون المفردة

فاذا قلنا علمُ المعانى فالمقصودُ علم البلاغة على أساليبها
وتقاسيمها . والمفهوم من قولنا علم البيان هو الفصاحة ، وهى غير
مقصورة على الكلم المفردة دون المركبة

فعلمُ المعانى وعلمُ البيان يرجعان فى الحقيقة الى علم البلاغة
والفصاحة . هذا إذا أردنا تعريف كل واحد منهما على انفراد
بماهىة تخصه على ما قررناه . وسأأتى لهذا مزيد تقرير فى مقدمة
على حديثنا نذكر فيها ماهية البلاغة والفصاحة ، والتفرقة بينهما .
قال الامر الى أن علم المعانى هو العلم بأحوال الألفاظ العربية
المطابقة لمقتضى الحال من الأمور الإنشائية والأمور الطلية
وغيرهما

وأن علم البيان حاصله إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة
فى وضوح الدلالة عليه كالاستعارة والكناية والتشبيه وغيرها

- التصرف الثانى -

إذا أردنا أن نجمعها فى ماهية واحدة وفيه صعوبة لانهما
حقيقتان مختلفتان كما أسلفنا تقريره ، فإذا كان الأمر فيهما

كما قلناه الاختلاف في الماهية فالأولى إفراد كل واحد منهما
بماهية تخصه كما أوضحناه من قبل . لأن الحقائق إذا كانت
مختلفة في ماهياتها فإنه يستحيل إدراجها تحت حد واحد
وماهية واحدة لأن فصل أحدهما مفقود في الأخرى ، فلاجل
هذا تعذر إدراجهما في حد واحد ، لكننا نشير الى ما يمكن
في ذلك . وحق الفصل أن يأتي بالممكن فنقول : ما يجمعها في
ماهية واحدة نذكر منه تعريفات ثلاثة

التعريف الأول أن يقال هو العلم بجواهر الكلم
المفردة والمركبة ودلائل الالفاظ المركبة لا من جهة وضعها
وإعرابها . فقولنا العلم بجواهر الكلم المفردة والمركبة يُشير الى علم
البيان ، لأنه هو المراد به كما أشرنا اليه من قبل . وقولنا ودلائل
الالفاظ المركبة ، نرْمُزُ به الى علم المعاني ، لأن المقصود منه هو
البلاغة ، وهي غير حاصلة الا من جهة التركيب لا غير ، لأن المعاني
لا يحصل لها الاتصاف بالبلاغة ولا ترتقى الى مرتبتها الا
بالإفادة وهي متوقفة على التركيب لا محالة . وقولنا لا من جهة
وضعها وإعرابها ، فهذا قيد لا بد من مراعاته ، ليخرج به عن علم
اللغة وعلم الإعراب لأن حاصل ما يدل عليه علم اللغة ، هو إعراز
معاني الالفاظ المفردة ، ودلالة علم الإعراب إنما يكون من

جهة الإِسْناد والتركيب ودلالة الألفاظ على علم البيان الذي هو
الفصاحة وعلى علم المعاني الذي هو البلاغة هو أمر ورآء ذلك
مع كونه متوففاً عليهما وهما أمران يخالفانه في مقصود الدلالة
كما سنوضحه من بعد بمعونة الله تعالى

التعريف الثاني - أن يقال فيه هو العلم بما يعرض للكلم
المفردة والمركبة من الفصاحة ويعرض للكلم المركبة من البلاغة
على الخصوص . فقولنا ما يعرض للكلم المفردة والمركبة من
الفصاحة ، نشير به إلى علم البيان ، وقولنا وما يعرض للكلم المركبة
من البلاغة ، نرمز به إلى علم المعاني لانهما هما المرادان بما
ذكرناه . وقولنا على الخصوص نختز به عما تدلّ عليه الألفاظ
المفردة والمركبة لا من جهة هاتين الدالتين فإنه ليس مقصوداً
من علم البيان كما أسلفنا تقريره في الحد الأول

التعريف الثالث أن يقال فيه هو العلم الذي يمكن معه
الوقوف على معرفة أحوال الإعجاز ، لأن الإجماع منعقد من جهة
أهل التحقيق على أنه لا سبيل إلى الاطلاع على معرفة حقائق
الإعجاز وتقرير قواعده من الفصاحة والبلاغة إلا بإدراك هذا
العلم وإحكام أساسه ، فظهر بما قررناه فهم ماهيته وأن كل واحد

من هذه التعريفات مُرشدٌ الى تعريف حقيقته ومُميّزٌ له عن غيرِه من سائر العلوم

« خيال وتنبيه »

فان قال قائل إن ما ذكرتموه من هذه التعريفات مختلفة في أنفسها لأن كل واحد منها يفيد فائدة مخالفة لما يفيدُه الآخر ، فلهذا حكمنا بكونها مختلفة . ومهما كانت التعريفات مختلفة كانت الحقائق في ذواتها مختلفة، فكيف جعلتموها دالة على حقيقة واحدة

وجوابه هو أنها مع اختلافها وتباين أحوالها لا يمتنع كونها دالة على حقيقة واحدة، وهذا غير ممتنع، فإن الأشياء المتغيرة قد تكون دالة على معنى واحد كالألفاظ المترادفة ، ويؤيد ما ذكرناه هو أن التعريفات التصورية طريقٌ الى فهم الحقائق التصورية . كما كانت البراهين التصديقية طريقاً الى معرفة المدلولات ، فإذا جاز اجتماع البراهين على مدلول واحد جاز اجتماع التعريفات على ماهية واحدة . فاختلاف كل واحد من النوعين لا يمنع من اتحاد المقصود

المطلب الثاني

﴿ في بيان موضوع علم البيان ﴾

اعلم أن لكل علم من العلوم موضوعاً يكون له كلاً أساساً في البناء . وبه تظهر حقيقته . ومنه يتقدّر قوام صورته . وعلى هذا يكون موضوع علم الطبّ بدن الانسان . ولهذا فإنّ الطبيب يسأل عنه ليُدري بحاله في صحته وفساده . وموضوع علم الفقه هو أفعال المكلفين ، فالفقيه يسأل عن حالها فيما يعرض لها من الحسن والقبح والوجوب والندب والكراهة والاباحة . وموضوع أصول الفقه هو النظر في أدلة الخطاب من الكتاب والسنة . وما يكون مُقرّراً عليها من الاجامعات والأقيسة والأفعال والتقريرات . فالأصولي يقصر نظره على ما ذكرناه . وموضوع علم الكلام هو النظر في أفعال الله تعالى وما يصدر عن قدرته من المكوّنات كلها والمصنوعات فيحصل له العلم بذاته . فنظره مقصورٌ على ذلك

وموضوع علم العربية هو الالفاظ الموضوعة من جهة تركيبها فهو يسأل عن حالها . وهكذا . فإن موضوع اللغة هو معرفة الالفاظ المفردة فاللغوي يسأل عن ذلك . فكل علم له

موضوع. يخالف موضوع الآخر . ومن ثم كانت حقيقة كل واحد منها مביانة لحقيقة الآخر لأنها باختلاف موضوعاتها اختلفت حقائقها وتمايزت في أنفسها .

وكما يجرى هذا في العلوم فانه جار في الحرف والصناعات لأنها من جملة العلوم ، ولهذا فإن التجارة موضوعها الخشب . فإن التجار ينظر في حالها في تحصيل حقيقة النشر . والحداد موضوع صنعته الحديد فينظر في حاله إذا أراد تركيب السيّف والشقّرة . وموضوع النساجة القطن . والكتان . فالنساج ينظر في حالهما من أجل تحصيل قوام الثوب وصورته

وهذه القضية عامّة في كل علم وحرفة . فانه لا يمكن تحصيل شيء من أحواله إلا بعد إحراز موضوعه الذي هو أصل فيه

وعلى هذا يكون موضوع علم البيان هو علم الفصاحة والبلاغة . ولهذا فإن الماهر فيه يسأل عن أحوالهما وحقائقهما اللفظية والمعنوية ، فيحصل له من النظر في الالفاظ المفردة إدراك الفصاحة . ويحصل له من النظر في المعاني المركبة أحوال البلاغة كما قرناه

« وهم وتلبيه »

فإن قال قائل فإذا كان موضوع اللغة هو الكلم المفردة ، وهذا بعينه هو موضوع الفصاحة . فإذا كان موضوع علم الإعراب هو الكلم المركبة فهذا بعينه هو موضوع البلاغة . فمن أين تقع التفرقة بين موضوع علم اللغة وعلم الإعراب ، وبين موضوع علم البيان ، وعلم المعاني مع اتحاد الموضوع منهما في الأفراد والتركيب

وجوابه هو أن علم اللغة ، وعلم الفصاحة . وإن كان متعلقهما الألفاظ المفردة ، لكنهما يفترقان في الدلالة ، فإن نظر اللغوي مقصور على معرفة ما بديل عليه اللفظ بالوضع . وصاحب علم البيان ينظر في الألفاظ المفردة من جهة جزائها ، وسلامتها عن التعقيد ، وبراءتها عن البشاعة ، مع ما يتعلق بها من الأنواع المجازية ، فإنها مؤدية المقصود بالطرق المختلفة ، فافترقا كما ترى ، وهكذا فإن النحوي ، وصاحب علم المعاني ، وإن اشتركا في تعلقهما بالألفاظ المركبة ، لكن نظر أحدهما مخالف لنظر الآخر ، فالنحوي ينظر في التركيب من أجل تحصيل الإعراب لتحصل كمال الفائدة ، وصاحب علم المعاني ، ينظر في دلالاته الخاصة وهو ما يحصل عند التركيب

من بلاغة المعاني . وبلغها في أقصى المراتب ، فقد حصل مما ذكرناه التمييز مع الاشتراك فيما ذكرناه ، وفي ذلك اقتراقهما ، وكشف الغطاء عما ذكرناه بمثال نوره وهو قوله تعالى (ولكم في القصص حياة) . فنظر اللغوي إنما هو من جهة كون القصص والحياة موضوعين لمعانيهما المفردة ، وغير ذلك من سائر الكلمات المفردة ، ونظر صاحب البيان من جهة سلامة هذه الألفاظ المفردة عن التعقيد ، وسلاستها ، وسهولتها على اللسان . وهذا هو المقصود بالفصاحة . فقد اقترنت الدالتان مع اشتراكهما في التعلق بالألفاظ المفردة وهكذا

ونظر النحوي من جهة رفع المبتدأ ، وتقديم خبره عليه وتذكير المبتدأ ، وتوسيط الطرف الى غير ذلك من الاحوال الاعرابية

ونظر صاحب المعاني من جهة بلاغتها ، ونادية المعنى المقصود منها . على أوفى ما يكون وأعلا . وهذا هو المراد من البلاغة . فقد اقترقا مع اشتراكهما في تعلبقيهما بالتركيب . ومن هاهنا امتاز قوله تعالى (ولكم في القصص حاة) عما يؤثر عن العرب من قولهم «القتل أُنْفَى للقتل» ومن أحاط علما بالفصاحة ، وتغافل فكره في إحراز

أسرارها ، عرف أن بين ما ورد في التنزيل ، وبين ما أثر عن العرب فيما أوردناه من المثال في الفصاحة والبلاغة ، بَوْنًا لا تُدرك غايته ، ويُعدّ لا يُحصر تفاوتُهُ ، ولهذا فإنه من كان من المفسرين نظرُهُ في تفسير كلام الله مقصوراً على معرفة المعاني الإعرابية ، وبيان مدلولات الألفاظ الوضعية لا غير ، من غير بيان ما تضمنته من أنواع الفصاحة والبلاغة ، وتقرير مواقعهما الخاصة . فإنه يُعدّ مقصراً في تفسيره لكونه قد أدخل بمعظم علومه ، وأهملها وأعرض عن أجلّ مقاصد وتركها . وهو معرفة الإعجاز ، لأنه موقوف على ما ذكرناه من معرفة الفصاحة والبلاغة جميعاً

ومن اعتمد في تفسير كلام الله على ملاحظة جانب الفصاحة والبلاغة ، ونَزَلَ المعاني القرآنية عليها ، سَلِمَ عن أكثر التأويلات النادرة ، وبَعُدَ عن حملها على المعاني الركيكة التي وقع فيها كثير من المفسرين كما هو مذكور في كتبهم



المطلب الثالث

﴿ في بيان منزلته من العلوم وموقعه منها ﴾

اعلم أن الكلام في منزلة الشيء من غيره، إنما يكون فيما يظهر فيه التقارب في الجنسية. فأما مع تباعد الحقائق، وتباينها فلا يقال ذلك. ولهذا يقال أين منزلة الإنسان من الحيوان، ولا يقال أين منزلته من الأحجار. فنحن إنما نذكر منزلة علم البيان من العلوم الأدبية دون غيرها من سائر العلوم. فإذا تقرر هذا فنقول، العلوم الأدبية على أربعة أنواع

فالنوع الأول منها، علم اللغة العربية وهو علمٌ بمعاني الالفاظ المجردة. فإن حاصله استفادة المعاني المفردة من الاوضاع اللغوية. فالعلم بأن الإنسان والفرس والحداد وغيرها من الالفاظ موضوعة لهذه الحقائق المفردة، إما بالتوقيف، وإما بالمواصفة، أو بكون بعضها بالتوقيف، وبعضها بالمواصفة. أو الوقف في ذلك. وتجوز هذه الاحتمالات من غير قطع في واحد منها الى غير ذلك من الخلاف فيها. وليس من همنا ذكره لخروجه عن مقصدنا

النوع الثاني ، علم الإعراب . وهو علمُ بالمعاني الإعرابية
الحاصلة عند العقد ، والتركيب . كقولنا قلم زيد فإن الإعراب
لا يحصل الا لمجموعهما . فالتركيب أقله من جزئين . والعقد ،
إِسناد أحدهما الى الآخر . فلو حصل أحدهما وتعدر الآخر ،
لفات المعنى ، ولبطل الإعراب . فصار علم الاعراب متميزاً
عن علم اللغة العربية بما ذكرناه ، معطياً فائدة غير ما يعطيه
علم اللغة لأجل الافراد والتركيب

النوع الثالث ، علم التصريف . وهو علمٌ يتعلق بتصحيح
أبنية الألفاظ المفردة ، وإحكام قوالها على القيسة المطردة
في لسان العرب بالقلب ، كما في قال ورى ، والحذف كما في
قولنا ، قل ، وبع . والإبدال ، كما في قولنا ، ميعاد ، وصراط ،
وغير ذلك . وهو علمٌ جليل القدر . ولا يختص به الا الأذكياء
من علماء الادب . كما اُبرِ عن أبي عثمان المازني وأبي الفتح ابن
جنى . وغيرهما . وقد يقع فيه معظم الزلل لمن لم يحرز أصوله ولا
يحكمها ، كما وقع من نافع المقرئ في همزه شبه معاش وهو خطأ
قال أبو عثمان المازني . إن نافعاً لم يدر ما العربية . ومعدرته
في ذلك . هو أنه شبه ياء معيشة بياء سفينة . فنمَّ همزها
لشأ كلماتها لها في صورتها . وليس عذره في ذلك أنه اعتقد أن

معيشة فعيلة كما قاله ابن الأثير معتذراً له . لأن هذا يكون ضم
جهل الى جهل . ولما لم يختص نافع برسوخ قدم في علم الإعراب
وقع في حرفه في قراءته ضعف كاسكان ياء «حجاي» وجمعه بين
الساكنين . ونحو إثباته لهاء السكت في حال الوصل . وقراءة
«أتحاجوني» بنون واحدة

النوع الرابع . من علوم الأدب . علم البلاغة والفصاحة
وهما يأخذان من العلوم الأدبية . صفوها . ويقعان
منها مكان الواسطة من عقدها ، فإذا تمهدت هذه القاعدة
فنقول . العلم المعبّر عنه بعلم البيان . هو علم الفصاحة . وعلم
المعاني هو المعبّر عنه بعلم البلاغة . وهو أجل العلوم الأدبية
قدراً . ومكاناً وأغلاها منزلة وأكبرها شاناً لأنه علم يستولى
على استخراج أسرار البلاغة من معادنها . وهذه توجد
محاسن النكت المودعة في أصدافها ومكامنها . وهو الغاية
التي ينتهي اليها فكر النظار ، والضالة التي يطلبها غاصّة
البحار وعليه التعويل في الاطلاع على حقائق الإعجاز في
القرآن . واليه الإسناد عند المسابقة في الخصل . والرهان .
ومنه تستنار المعاني الدقيقة على ممرّ الدهور وتختم الأزمان

فظهر بما ذكرناه أن موقع علم البيان من العلوم الأدبية موقع
الإنسان من سواد الأحياء . ومن ثم لم يستقل بدركه
وإحراز أسرارهِ الاكل سبباً

المطلب الرابع

﴿ في بيان الطرق إليه ﴾

اعلم أن إحرازهُ إنما يكون بإحراز ما يحتاج إليه من العلوم
الأدبية . ولما كان المقصود به هو الاطلاع على حقائق علوم
الاعجاز . والإحاطة بعلم الفصاحة . والبلاغة فما كان أصلاً في
معرفة هذه الأشياء فهو مفقود إليه . وما لا يحتاج إليه في هذه
الأشياء فهو غير مفقود إليه . فصارت العلوم بالإضافة الى ما
تفقر إليها وتستغنى على ثلاث مراتب

المرتبة الاولى . لا يفقر إليها بكل حال . وهذا نحو
العلوم العقلية ، كالعلم بالمباحث الكلامية والطب . والفلسفة ،
وأحكام الحساب وغير ذلك من علوم العقل . فها هذا حاله
من العلوم فلا يستمد منها ولا تكون طريقاً إليه
المرتبة الثانية ، ما يكون مفقوداً إليها ، ولا يمكن الوصول

اليه الا بها وبإحرازها وهي آلة فيه . وذلك أنواع ثلاثة
النوع الاول . منها . معرفة اللغة مما تداولته الألسنة
وكثر استعماله وصار مألوفاً . لأن موضوعه هو البلاغة والفصاحة
وهما من عوارض الألفاظ والمعاني . فمن لم يعرف شيئاً من اللغة
لا يمكنه أن يخوض في عارض من عوارضها فيحصل له من
الألفاظ المفردة معرفة معانيها الموضوعية لها ، ويعرف نسبة
الكلم المفردة الى معانيها ومسمياتها ففيه غرض عظيم يحصل
عليه وجهاتها أربعة . أولها المترادفة . ونعني به الألفاظ المختلفة
الصيغ المتواردة على معنى واحد . وهذا نحو الحجر ، والمدا ،
والعقار ، ونحو الليث ، والأسد ، وثانيها المتباينة . وزبد بها
الألفاظ المختلفة على المعاني المختلفة . وهذا نحو الإنسان ،
والفرس ، والأسد . وثالثها المتواطئة . وهي الألفاظ المطلقة على
معان متغايرة يجمعها أمر معنوي تكون مشتركة فيه . وهذا
نحو قولنا رجل ، فإنه يطلق على زيد ، وعمرو ، وبكر ، بجامع
ارجولية والإنسانية وهكذا . فولنا فرس ، وحيوان . ورابعها
المشتركة . وهي الألفاظ المتفقة الدالة على معان مختلفة غير
متفقة في أمر معنوي . وهذا نحو قولنا : عين . فإنها تطلق على
العين الباصرة ، وعين الشمس ، وعين الركية ، وعين الميزان .

فهذه المعاني كلها مختلفة في أنفسها ولا تتفق إلا في مجرد اللفظ لا غير . ومن الناس من زاد على هذه الألفاظ قسماً خامساً وسماه المشكك والمشتبه ، وجعله متردداً بين المشتركة ، والمتواطئة ، وهذا نحو إطلاق لفظ النور ، على ضوء الشمس ، والقمر ، والنار ونور العقل ، ونحو لفظ الحيّ فإنه يطلق على الحيوان ، والنبات . والأقرب إلحاقه بالتواطئ لأنه يطلق على هذه الحقائق المتغيرة باعتبار أمر جامع يجمعها ، فيطلق النور على هذه الأشياء باعتبار أمر معنويّ ، ويطلق الحيّ على النبات ، والحيوان باعتبار أمر معنويّ ، وهو النمو . ولا حاجة إلى جعله قسماً على حياله لاندراجه تحت ما ذكرناه . وإليه يشير كلام الشيخ أبي حامد الغزالي

النوع الثاني علم العربية ، وهو من جملة موضوعات هذا العلم العظيمة التي لا سبيل إليه إلا بإحرازها ، وهو منه بمنزلة أبي جاد للخط العربي . وبه يحصل قوام أمره وإحكام أصوله نعم ليس مختصاً بهذا العلم وحده ، بل ينبغي معرفته لكل من ينطق باللسان العربيّ فإنه لا غنى له عن معرفته ، ليأمن من زلل اللحن وسقطه ، ويستفيد بمعرفته الإطلاع على المعاني المفيدة والجل المركبة من الفاعل مع فعله ، والمبتدأ مع خبره

الى غير ذلك من أَفَانِينَ الكلام وأنواعه . وكل ذلك لا يحصل
الّا بالوقوف على حقائق الإعراب ولوازمه . فلهذا لم يكن بدّ
من تحصيلها وإتقانها

النوع الثالث علم التصريف فإنه علمٌ جليلُ القدر
غزيرُ الفوائد . وهو يختص بتصحيح أبنية الألفاظ المفردة
ومعرفة صحيحها ومعتلّها وزائدها وأصلها ومبدلها من أصلها الى
غير ذلك من أنواع التصريف على قوانينٍ جارية على أقيسة
كلام العرب وأساليبها . ومن لم يحرّزه فإنه لا يأمن الوقوع في
محدور الكلام ومكروهه ، فإنه لا فرق في اللحن بين تغيير
الكلمة عن إعرابها الجارى لها ، وبين تغيير بناء الكلمة
وتصريفها على خلاف ما يقتضيه قياسها . فلا فرق في ألسنة
النحاة بين من خالف في تغيير الاعراب في نصب الفاعل ورفع
المفعول وبين من ترك الواو والياء من غير إعلال مع وجود
سبب الإعلال فيهما ، ومن أخلّ به وقع في مكروه
التصريف . كما أن كل من أخلّ باتقان الإعراب وقع في معرّة
اللحن ومكروهه . فهذه العلوم الثلاثة لا بدّ من إحرازها لمن
أراد الإطّلاع على علوم البيان ويجرى تجرى الآلة له في
الوصول اليها

« خيال وتبنيه »

فإن قال قائل كيف توجبون على كل من أراد إحراز علوم البيان علم اللغة . ونحن نجد في الأوضاع اللغوية ما لا يفهم المراد من ظاهر لفظه كما في الألفاظ المشتركة فإن حقيقة وضعها يتناقض البيان لما فيها من الإيهام الابدانية من وراء لفظها وتوجبون العلم بالوجود الإعرابي لمن خاض في علوم البيان والواحد منا إذا قال قام زيداً بالنصب وقال ضربت زيداً بالرفع فهم الغرض ، وإن كان لاحقاً ، ونجد كثيراً من الأحاديث الملحونة مفهومة المعاني وإب كانت جارية على خلاف قانون العربية . وهكذا الحال في التصريف فإن الواحد منا إذا قال اغيره قومٌ بآثبات الواو ، أو قال هذه عصوك من غير إعلال فإن المقصود مستقيم لا يخل فيه ، فإذا لا وجه لإيجاب الإحاطة بهذه العلوم لمن أراد الخوض في علم البيان

والجواب أنا قد أوضحنا أنه لا بد من إحراز هذه العلوم لمن أراد الإطلاع على علوم البلاغة والفصاحة بما لا مدفع له إلا بالمكابرة . فلا مطمع في إعادته

قوله إن في الأوضاع اللغوية ما يستبهم فيه المقصود ،

كلألفاظالمشتركة ، قلنا إن هذه اللغة التي عظمَ الله أمرها ،
ورفع قدرها مشتملة على اللطائف البديعة ، والمجازات
الرشيقة ، وإن الاشتراك يرد من أجل الاختصار ، لاستعمال
الكلمة الواحدة على معان كثيرة ، ويرد من أجل التجنيس ،
والازدواج في إعجاز الكلم العربية ، ويرد لمقاصد عظيمة ليس
من همتا ذكرها ، وفيه معان بديعة ومقاصد للفصحاء بالغة
يُدرَكها من رسخت قدمه في هذم الصناعة

قوله الواحد منا يكون لاحنا ولا ينخلُ بتىء من
مقاصده في خطابه . قلنا هذا فاسدٌ فإن المقاصد وإن كانت
مفهومة بالقرائن في بيان الفاعل والمفعول . لكننا نريد مع فهم
المعاني بالقرائن الحالية أنه لا بدّ من جريها على القوانين
الإعرابية ، وعلى ما هو معهود من ألسنة الفصحاء وبجاري
كلماتهم التي ورد بها القرآن ، وجاءت به السنة الشريفة من
مطابقة الأوضاع اللغوية والقوانين الإعرابية . وربما لا يطرد .
ذلك أعنى الانسكال على القرائن . بل لا بدّ من التفرقة بين
الفاعل والمفعول بالإعراب . وإلاّ كان اللبس وافعا كما في قوله
ضرب زيد عمرو فانه لولا الاعراب لما عرّف الفاعل من
المفعول وهكذا اذا قلنا ما أحسن زيد فانه لا يمكن التفرقة

بين النفي والتعجب ، والاستفهام الآ بالإعراب . لأن الصيغة فيها واحدة، ولهذا فإنه يُحكى أن رجلاً دخل على أمير المؤمنين كرم الله وجهه . فقال له ، قتل الناس عثمان من غير أعراب فقال له أمير المؤمنين كرم الله وجهه ، بين الفاعل من المفعول ، « رَضَّ الله فاك » ودخل رجل على زياد ابن أبيه بالبصرة ، فقال له مات أبانا وخلف بنون . فقال زياد مات أبانا وخلف بنون . فاستنكر اللحن وأباه لما قطع بكونه لحنًا

قوله إنا نقطع بفائدة الكلام من غير حاجة الى التصريف . قلنا هذا فاسدٌ فإنه وإن أفاد كما ذكره من المثال ، فإن الغرض مطلق الأوضاع اللغوية وجريها على القوانين المطردة معاً . فتحصل من مجموع ما ذكرناه أنه لا بد من إحراز هذه العلوم لمن أراد الوقوف على محاسن البلاغة والاطلاع على أسرار الفصاحة

فالزَّلُّ في الجهل باللغة مؤدَّ الى تحريف الألفاظ ، وفساد معانيها ، والزَّلُّ في الإعراب يؤذِن بفساد المعاني والتباسها . وفساد التصريف يُبطل قوالب الألفاظ وجريها على مجاريها القياسية . ويدلُّ على مصداق ما قلنا من أن اللحن يُبطل المعاني ويفسدها ، ما في الحكاية عن أمير المؤمنين كرم

الله وجهه ، لما قال له أبو الأسود ، ما قال ، مما يُشعرُ باللحن
وفساد اللغة . فأمره بأن يصنع نحواً ، وأمره بتقرير قواعده
وبيان أصوله التي يرجع اليها

وإذا كان زوال الإعراب يُبطل المعاني مع كونه عارضا
من عوارض — الألفاظ ، فتغير الأوضاع اللغوية والمجاري
التصرفية ، يكون أدخل في التغيير لا محالة لان هذا تغير
في ذوات الالفاظ ، وذلك تغير في عوارضها من أنواع الإعراب
المرتبة الثالثة ، مما يكون متوسطاً بين المرتبتين
السابقتين فلا يستغنى عنه ولا تفقر اليه غاية الافتقار . بل هو
جار مجرى التثمة والتكملة في التحسين والكمال . ولا ينخرم
المقصود إن هو لم يحصل . وهذا نحو العلم بالآمال العربية وما
يؤثر عن العرب من الحكم والآداب في المحافل والاستظهار
بمطالعة الدواوين والرياسة بحفظ الأشعار فإن ذلك يقيد
حسنة . وتجربة ، ويكون عوناً على إدراك البلاغة والفصاحة ،
ويقيد الاطلاع على أسرار الإعجاز

والشعراء طبقات ثلاث (الطبقة الأولى) المتقدمون من
الشعراء في الجاهلية كأمراء القيس وزهير والنابعة . وسئل
بعض الأذكىاء عن وصفهم فيما أنوا به من الشعر . فقال امرؤ

القيس اذا ركب ، والنابغة إذا رهب ، وزهير اذا رغب ،
والأعشى إذا شرب

(الطبقة الثانية) المتوسطون كالفرزدق ، وجري ، والأخطل
وسئل جري عن نفسه وعن الفرزدق والأخطل ، فقال أما
الفرزدق ففي يدي نبتة من الشعر وهو قابض عليها وأما
الأخطل فأشدنا اجترأ ، وأرمانا للفرائص ، وأما أنا فدينة الشعر
(الطبقة الثالثة) المتأخرون أبو تمام ، والبحتري والمنبي
أبو الطيب

وسئل الشريف الرضى عن هؤلاء الثلاثة فقال ، أما أبو
تمام فخطيب منبر ، وأما البحتري فواصف جؤذر ، وأما أبو
الطيب المتنبي فقائد عسكر . فالارتياض بكلام كل واحد من
هؤلاء يوجب رسوخ القدم فيما ذكرناه من البلاغة والفصاحة
(دقيقة)

اعلم أنا وإن أوجبنا على من أراد الخوض في علوم البيان
وإحرازها أن يحصل على ما ذكرناه من هذه العلوم الأدبية ،
فلسنريد أن يكمن محيطاً بأمرارها مستولياً على جميع دقائقها ،
فذلك متعذر ، بل ربما يستغرق الإنسان عمره في واحد منها
فلا يعتبر أن يكون في اللغة بالغا مبلغ الفراء ، وأبي عبيد ، ولا

يكون في العربية بمنزلة الخليل، وسبيويه، ولا في علم التصريف على رتبة المازني، وابن جني، ولكن نحرز لنفسه قدراً من الفضل فيها يمكنه به الخوض في علومها، ويعرف مصطلحاتهم فيطلب حاجته من كتبهم وأوضاعهم، فتى حصل على هذه الحالة أمكنة السلوك لطرائقهم، وأن برد مواردهم ويستعين بالله

المطلب الخامس

في بيان عمدة البحث

واعلم أنه يراد لمقصدين المقصد الاول منها مقصد ديني وهو الاطلاع على معرفة إعجاز كتاب الله، ومعرفة معجزة رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ لا يمكن الوقوف على ذلك الا بأحراز علم البيان، والاطلاع على غوره، فان هذا العلم لمن أشرف العلوم في المنقبة، وأعلاها في المزية، وأنورها سراجاً وأوضحها منهاجاً، وأجمعها للفوائد، وأحوها للمحامد ومع ما استعمل عليه من الفضائل نخص هذا الموضع بذكر فضيلتين ندلان على غيرهما من سائر فضائله

« الفضيلة الأولى » أن الرسول صلى الله عليه وعلى آله .

ما مع أعطاه الله من العلوم الدينية، وخصه بالحكم والآداب
الدينية، فلم يفتخر بشيء من ذلك، فلم يقل، أنا أفقه الناس،
ولا أنا أعلم الخلق بالحساب، والطب، بل افتخر بما أعطاه الله
من علم الفصاحة والبلاغة، فقال عليه السلام أنا أفصح من
نطق بالضاد، وقال عليه السلام أوتيت خمساً لم يُعْطَن قَبْلِي
أحد، كان كل نبي يُبعث إلى قومه، وبعث إلى كل أمة وأُسودَ
وأُحلت لي الفنائم، وجُمِلت لي الأرض مسجداً وطهوراً،
ونصرت بالرغب بين يدي مسيرة شهر، وأوتيت جوامع الكلم
«الفضيلة الثانية» أنه لولا علو شأنه، وارتفاع قدره،
لما كان خيراً كتب الله المنزل على أفضل أنبيائه، إعجازه
متعلقاً به فإن القرآن إنما كان إعجازه من أجل ما اشتمل عليه
من الفصاحة والبلاغة، ولم يكن إعجازه ما اشتمل عليه من
أنباء الغيب، ولا من الحكم والمواعظ وغيرها من الأوجه كما
سنقرر المختار في إعجازه في الفن الثالث بمعونة الله تعالى فهذا
مقصد عظيم يراد لأجله هذا العلم

(المقصد الثاني) مقصد عام لا يتعلق به غرض ديني
وهو الاطلاع على أسرار البلاغة والفصاحة في غير القرآن، في
منشور كلام العرب ومنظومه، فإن كل من لاحظ له في هذا

العلم لا يمكنه معرفة الفصيح من الكلام ، والأفصح ، ولا يدرك التفرقة بين البليغ والأبلغ ، والمنتور من كلام العرب أشرف من المنظوم ، لأمرين ، أما أولاً فلأن الإعجاز إنما ورد في القرآن بنظمه وبلاغته ، ولم يرد بطريقة نظم الشعر أسلوبه . وأما ثانياً فلأن الله تعالى شرفه عن قول الشعر ونظمه ، وأعطاه البلاغة في المنتور من الكلام وما ذاك إلا بفضل المنتور على المنظوم فهذا ما أردنا ذكره من هذه المقدمة

المقدمة الثانية

﴿ في تقسيم الألفاظ بالاضافة الى ما تدل عليه من المعاني ﴾
اعلم أن البحث عن دلالة الألفاظ على ما تدل عليه ، واسع الخطو ، ولكننا نشير الى ما يليق بما نحن فيه . وجملة ما نذكره من ذلك تقسيان لا غير . وهما وافيان بالبغية بمعونه الله تعالى

١- التقسيم الأول

اللفظ إما أن تعتبر دلالاته بالنسبة الى تمام معناه . أو بالنسبة الى ما هو داخل في معناه . أو بالنسبة الى ما هو خارج

عن مسماهُ. فهذه ضروب ثلاثة تفصلها إن شاء الله تعالى
 الضرب الأول — ماتكون دلالتُهُ بالنسبة إلى تمام
 مسماهُ. وهذه هي دلالة المطابقة. وهذا نحو دلالة نحو الإنسان
 والفرس، والاسد. على هذه الحقائق المخصوصة، فإنها مرشدة
 بالوضع عند إطلاقها على معانيها المعقولة. وتختص دلالة
 المطابقة بأحكام كثيرة. ونُشر منها إلى ثلاثة أحكام
 الحكم الأول منها، ليس يلزم في كل معنى من المعاني
 أن يكون له لفظ يدلّ عليه، بل لا يبعد أن يكون ذلك
 مستحيلًا، لأن المعاني التي يمكن أن يُقلّ كل واحد منها غير
 متناهية. فلو لم أن يكون لكل معنى لفظ يدلّ عليه، لكان
 ذلك إما أن يكون على جهة الانفراد، أو على جهة الاشتراك
 ومحالٌّ أن يكون على جهة الانفراد، لأنه يفضي إلى وجود
 ألفاظ غير متناهية. وهو باطل. ومحالٌّ أن يكون على جهة
 الاشتراك لأنه لا بد من أن تكون تلك الألفاظ المشتركة
 دالة على معانيها بالواضحة. فإذا كانت المعاني بلا نهاية استحال
 أن نوضع لها ألفاظ تدلّ عليها إلا بعد الإحاطة بها وتعلّقها.
 وتعلّق أمور غير منتهية على جهة التفصيل محال في حقنا.
 فحصل من مجموع ما ذكرناه أن المعاني وإن كانت في أنفسها

غير متناهية ، لكن لا يلزم أن تكون لها ألفاظ تدل عليها .
وإذا تقرر ما قلناه فنقول ، المعاني على قسمين . منها ما تكثر
الحاجة الى التعبير عنها فها هذا حاله لا يجوز خلوه اللغة عن
وضع لفظ بازائه يكون دالاً عليه ، لأن الحاجة داعية الى
ذلك ، فلا بد من حصوله . فأما المعاني التي لا تدعو الحاجة الى
التعبير عنها ، فإنه يجوز خلوه اللغة عنها فلا يلزم وضع ألفاظ
تدل عليها

(الحكم الثاني) الحقيقة في وضع الالفاظ إنما هو للدلالة
على المعاني الذهنية دون الموجودات الخارجية . والبرهان على ما
قلناه هو أننا إذا رأينا شجراً من بعيد وظنناهُ حجراً ، سميناهُ
بهذا الاسم ، فإذا دنونا منه وظننا كونه شجراً ، فإننا نسميه
بذلك فإذا ازداد التحقيق بكونه طائراً ، سميناهُ بذلك ، فإذا
حصل التحقيق بكونه رجلاً سميناهُ به . فلا يزال الألقاب
تختلف عليه باعتبار ما يفهم منه من الصور الذهنية . فدل ذلك
على أن إطلاق الألفاظ إنما يكون باعتبار ما نحصل في
الذهن . ولهذا فإنه يختلف باختلافه

(الحكم الثالث) الألفاظ المتبورة من جهة اللغة
المتداولة بين الخاصة والعامة . لا يجوز أن تكون موضوعاً بمعنى

خفي لا يعرفه إلا الخواص، ولا يصلح أن تكون موضوعه بازاء المعاني الدقيقة التي لا يفهمها إلا الأذكاء. ومثال ذلك هو أن لفظ الحركة، والقدرة، والعلم، إنما تكون موضوعاً على ما هو السابق الى الأفهام عند العامة، من أن الحركة هي نفس التحرك والقدرة، هي نفس القادرة، والعلم هو نفس العالمية. فلا يجوز أن يكون اللفظ موضوعاً إلا على ما ذكرناه، ولا يجوز أن تكون موضوعة على المعاني الدقيقة التي لا تخطر ببال أحد من أهل اللغة كما يزعمه من أثبت العلة والمعلول من المتكلمين، وقال إن الحركة موضوعة على معنى توجب كون الذات متحركة، وهكذا القول في القدرة والعلم، فإنه لو صح ما قالوه، لما عرفه إلا الأذكاء من الناس بالدلائل الدقيقة. وإذا كان الأمر كما قلناه فافظ الحركة متداولة بين الجمهور من أهل اللغة، فلا يجوز وضعه إلا على المفهوم عندهم عند إطلاقه دون ما يقوله المتكلمون.

(الضرب الثاني) دلالة التضمن وهذا نحو دلالة الفرس والإنسان، والأسد على معانيها التي هي متضمنة لها كالجمجمة والحيوانية والإنسانية، فإن هذه المعاني كلها تدل عليها هذه الالفاظ عند الاطلاق، لأنها متضمنة لها من حيث إن هذه الحقائق لا تتعقل من دون هذه الصفات. وهي أصل في معقول

هذه الحقائق متضمنة لها، فلا تُلْهأ عليها من جهة تضمّنها إياها
(الضرب الثالث) دلالة الالتزام، وهذا نحو دلالة لفظ
الانسان والفرس على كونها متحركة، وعلى كونها شاغلة للجهة،
وغير ذلك من الأمور اللازمة. فهذه مجامع دلالة اللفظ على
ما يدل عليه لا تخرج عن هذه الأمور الثلاثة، المطابقة.
والتضمن، والالتزام، كما أوضحناه ونُشرِ ههنا الى تنبيهات ثلاثة
(التبئية الاول) الدلالة الوضعية هي دلالة المطابقة.
أما دلالة التضمن، ودلالة الالتزام، فهما عقليتان لأن اللفظ
إذا وضعه الواضع لسماء انتقل الذهن من المسمى الى لازمه،
ثم لازمه إن كان داخلاً في المسمى، فهو التضمن. وإن كان
خارجاً عنه، فهو الالتزام

(التبئية الثاني) دلالة المطابقة على جزء المسمى مخالفة
لدلالة التضمن، لأن دلالة المطابقة كما هي دالة على الحقيقة
الكلية فهي دالة أيضاً على أن كل واحد من أجزائها الخاصة
لكن دلالة المطابقة على جزء الحقيقة من جهة الاشتراك
بخلاف دلالة التضمن، فإن دلائلها على جزء الحقيقة من جهة
الاشتراك بخلاف دلالة التضمن فإن دلائلها على جزء
الحقيقة من جهة الخصوصية لا غير. فافتقاراً. وهكذا التمول في

دلالة الالتزام، فإن دلالة المطابقة على لوازم الحقيقة من جهة الاشتراك لأنها كما تدل على كل الحقيقة، فهي دالة على لازمها بخلاف دلالة الالتزام، فإن دلالاتها على جهة الخصوص في لازم الحقيقة فافترقا

(التنبية الثالث) المتبر في دلالة اللزوم إنما هو اللزوم الذهني دون الخارجي لأن العرض والجوهر بينهما ملازمة خارجية، ولا يستعمل اللفظ الدال على أحدهما دالاً على الآخر. والضدان متنافيان. وقد يستعمل اللفظ الدال على أحدهما في الآخر كقوله تعالى « وجزاء سيئة سيئة مثلها » وإنما المقصود هو اللازم الذهني. ثم هذا اللزوم شرط وليس موجباً، ولهذا فإن الكون في الجهة شرط في وجود الجوهر، وليس موجباً له، فحصل من مجموع ما ذكرناه معرفة التفرقة بين هذه الدلائل الثلاث وأن دلالة المطابقة على ما يدل عليه تتضمن والالتزام إنما كان من جهة الاشتراك وأن دلالاتها على ما يدلان عليه من الخصوص لا غير فلهذا افتقرت

-o- التقسيم الثاني -o-

اللفظ إما أن لا يدل شئاً من أجزائه على شئ، حين كان جزءاً له، وإما أن يدل على كل واحد من أجزائه على شئ، حين كان جزءاً له فهذا ضربان

الضرب الاول منهما هو المفرد فإن كل واحد من أجزائه لا يدل على شئ، حين هو جزءه وتقسيمه على أوجه ثلاثة

الوجه الاول - اللفظ المفرد إما أن يكون معناه مستقلاً بالمفهومية بحيث لا يحتاج في فهم معناه الا فرادى الى غيره او لا والثاني هو الحرف والاول إما أن يكمن اللفظ الدال عليه دالاً على الزمان المعين لمعناه أو لا يكون دالاً فإن دل فهو العقل وإن لم يدل فهو الاسم . ثم الاسم إن كان دالاً على معنى جزئى فهو إن كان كناية فهو المضمر . وإن كان غير مكنى عنه فهو العلم . وإن كان دالاً على معنى كلى فهو إما أن يكون اسماً لنفس تلك الماهية فهو اسم الجنس كالرجل والسواد ، وإن كان مفيداً الوصف من الأوصاف فهو الاسم المشتق كالضارب والقاتل فإنها أسماء تفيد هذه الأوصاف

الوجه الثاني اللفظ المفرد والمعنى لا يخالو حالهما إما أن

يتحدا جميعاً أو يتكثرا أو يتكرر اللفظ ويتحد المعنى أو بالعكس ، فإن اتحد اللفظ والمعنى جميعاً نظرت في المسمى فإن كان نفس تصور مائناً من الشركة فيه فهو الاسم العلم ، وإن لم يكن مائناً فحصول ذلك المعنى من تلك الالفاظ إما أن يكون على جهة الاستواء من غير زيادة أم لا فإن كان على جهة الاستواء لا غير فهو المتواطىء كإنسان ورجل وإن كان مع الاستواء إفادة الشمول والاحاطة فهو المستغرق ، وإن تكثرت الالفاظ والمعاني فتلك هي الالفاظ المتباينة كالسما والارض والفرس والانسان ، وسواء كانت المتباينة باختلاف الحقائق كما أوضحناه أو كانت باختلاف الصفات كالصارم والمهند والسيف وإن تكثرت الالفاظ واتحد المعنى فهي الالفاظ المترادفة كالعلم والمعرفة والدراية وغير ذلك ، وإن اتحد اللفظ وتكرر المعنى فإن استوت تلك المعاني من غير ترجيح فهو المشترك ، وإن ترجح سمي الراجح ظاهراً والمرجوح مؤولاً

(الوجه الثالث) اللفظ الدال على معنى لا يخلو حاله ، إما أن يكون مدلوله لفظاً أو معنى ، فإن كان مدلوله معنى فإما أن يحتل غيره أو لا يحتل سواه ، فإن كان لا يحتل سواه فهو النص ، وإن كان محتملاً لغيره فإما أن يكون

المعنيان على جهة الاستواء أو يترجح أحدهما على الآخر، فإن كان أحدهما راجحاً على الآخر كان اللفظ بالاضافة الى المعنى الراجح ظاهراً وبالاضافة الى المرجوح مؤولاً، وإن كان يحتملها من غير ترجيح فهو المجمل هذا إذا كان مدلوله معنى، وإن كان مدلول اللفظ لفظاً فهو على أوجه ثلاثة، أولها لفظ مفرد دال على لفظ مفرد وهذا مثل لفظ الكلمة فإنه لفظ مفرد دال على معنى لفظ الاسم وهو مفرد، وثانيها لفظ مفرد دال على لفظ مركب. وهذا مثل لفظ الخبر فإنه يتناول قولنا قام زيد، وزيد قائم. وهو مركب. وثالثها لفظ مفرد دال على لفظ مفرد لم يوضع لمعنى، وهذا الحرف المعجم فإنه يتناول كل واحد من آحاد الحروف. وتلك الأحرف لا تنفد سبباً فهذا كله تقسيم المفرد من الكلام

(الضرب الثاني) المركب. والغرض بالتركيب لإفادة الإيضاح فنقول. القول المفهم لا يخلو حالة إما أن يكون مفيداً المعاني المطلوبة أو لغيرها، فإن أفاد معنى طلبياً فإما أن يكون طلب استعلام أو طلب تحصيل فالاول هو الاستفهام ثم إما أن يكون استفهاماً عن الحقائق فهو بالاسماء كقولات. من هذا، وعن ذلك. وإما أن يكون لأمر عارض فهو بالحروف

كقولك ، أقام زيد أم قعد ، وإن كان المقصود به طلب
التحصيل ، فإن كان على جهة الاستعلاء فهو الأمر ، وإن
كان على جهة الخضوع فهو السؤال ، وإن كان على جهة
التساوى فهو الالتماس ، هذا كله إذا أفاد معنى طلبياً ، وإن
أفاد غير الطلب فإمّا أن يحتمل الصدق والكذب ، أو لا
يحتمل ، فإن احتملها فهو الخبر ، فإن طابق خبره فهو
الصدق ، وإن لم يكن مطابقاً لخبره فهو الكذب ، وإن
لم يحتمل صدقاً ولا كذباً فهو الإنشاء ، وهذا نحو التمتي
والترجي ، والقسم ، والنداء ، وغير ذلك من أنواع القضايا المركبة
والجمل المفيدة ، ولتقتصر على هذا القدر من تقسيم الألفاظ
ففيه كفاية لمقدار غرضنا

المقدمة الثالثة

﴿ في ذكر الحقيقة والحار وبيان أسرارها ﴾
اعلم أن هذه المقدمة من أعظم قواعد علم البيان
ومن مهمات علومه ، وسر جوهره ، لا يظهر إلا باستعمال
المجازات الرشيق والإغراق في لطائفه الرائقة ، وأسارده

الدقيقة الفاتحة كالاستعارة ، والكناية ، والتمثيل ، وغيرها من أنواع المجاز ، وكلما كان المجاز أوقع فالفصاحة والبلاغة أعلى وأرفع كما ستراه ، منبهاً عليه في هذا الكتاب بمعونة الله وعن هذا قال أبو الفتح ابن جني أكثر اللغة مجاز ، وهذا صحيح ، فإن دخوله في الكلام دخول كلي ، وهذا كقولك رأيت زيداً فإن المرئى إنما هو بعضه لا كله ، وإذا قلت ضربت زيداً فإن المضروب بعضه لا كله ، وغرضه التنبيه على كثرة المجاز وسعته في الكلام

﴿ نبيه ﴾

اعلم أن في الناس من زعم أن اللغة حقيقة كلها ، وأنكر المجاز ، وزعم أنه غير وارد في القرآن ولا في الكلام ، ومنهم من زعم أن اللغة كلها مجاز وأن الحقيقة غير محققة فيها . وهذان المذهبان لا يخلوان عن فساد ، فإنكار الحقيقة في اللغة إفراط . وإنكار المجاز تفريط . فإن المجازات لا يمكن دفعها وإنكارها في اللغة ، فإنك تقول رأيت الأسد . وغرسك الرجل الشجاع . وقوله تعالى « وأسأل القرية » « وأخفض لهما جناح الذل » الى غير ذلك . ولا يمكن أيضا

إنكار الحقائق كإطلاق الارض والسماء على موضوعيهما .
 وأيضاً فإنه إذا تقرر المجازُ وجب القضاء بوقوع الحقائق لأَنَّهُ
 من المحال أن يكون هناك له مجازٌ من غير حقيقة ، فإذا
 بطل هذا القولُ فالتحتم هو الثالث ، وهو أن اللغة والقرآن
 مشتملان على الحقائق والمجازات جميعاً ، فما كان من الألفاظ
 مفيداً لما وُضِعَ له في الأصل فهو المراد بالحقيقة ، وما أفاد غير
 ما وُضِعَ له في أصل وضعه فهو المجازُ ، وصار هذان المذهبان في
 الفساد شبيهان بمن قال إن الحقائق كلها مفتقرة إلى التعريفات
 كلها وقول من قال إنها مستغنية عن التعريفات كلها فكما أن
 المذهبين خطأً فهكذا ما قالاه . وإن الحق أن بعضها مفتقر
 إلى التعريف دون بعض . فالسواد والألم وما أشبههما
 لا يفتقر إلى تعريف ، لوضوحه ، والمَلِكُ ، والجنُّ ، والجوهرُ ،
 والعَرَضُ تفتقر كلها إلى التعريف فإذا تمهدت هذه القاعدة
 فلنذكر ما يتعلق بالحقيقة على الخصوص ، ثم نذكر ما يتعلق
 بالمجاز على الخصوص . ثم نُردُّهُ بما يكون متعلقاً بهما جميعاً ،
 فهذه أقسام ثلاثة ، نفصلها بمشيئة الله تعالى

القسم الأول ما يتعلق بالحقيقة على الخصوص *
 اعلم أن الحقيقة فعيلةٌ وأشتقاقها من الحق في اللغة ، وهو
 الثابت . وهو يُذكرُ في مقابلة الباطل فاذا كان الباطل هو
 المعلوم الذي لا نبوت له ، فالحق هو المستقر الثابت الذي
 لا زوال له ، فلما كانت موضوعة على استعمالها في الأصل
 قيل لها حقيقة أي ثابتة على أصلها لا ترايله ولا تفارقه
 (ووزنها فعيلة) كعفيفة وشريفة ، وقد تكون بمعنى الفاعل
 أي حاقّة . ثابتة ، وقد تكون بمعنى المفعول أي محقوقة مُثبتة .
 وهل يكون لفظ الحقيقة على ما يُطلق عليه من باب الحقيقة ،
 أو من باب المجاز ، والحق أنه من باب المجاز لأننا قد قررنا أنها
 مفعولة في الأصل على الشيء الثابت غير المنقّى المعلوم . ثم إنها
 نُقِلَت إلى استعمال اللفظ في موضوعه الأصلي ، فقد أفادت
 معنى غير ما وضعت له في الأصل . فلهذا كان إفادتها له
 على جهة المجاز لما ذكرناه . فاذا عرفت هذا فاعلم أن
 مقصودنا من هذا القسم هديّة بأن ترسم فيه مسائل

﴿ المسئلة الاولى ﴾

(فى بيان حد الحقيقة ومفهومها)

اعلم أن كثيراً من علماء البيان وجمعاً من حذّاق
الأصوليين قد أكثروا الخوضَ فى تعريف ماهية الحقيقة،
وأتوا بأمور غير مرضية ، فى بيان حقيقتها فأجمعُ تعريفٍ
ما ذكره أبو الحسين البصرى . فإنه قال ما أفاد معنى
مُصطلحاً عليه فى الوضع الذى وقع فيه التخاطبُ

ولنفسر هذه القيود فقولهُ « ما أفاد معنى » عامٌ فى المعانى
العقلية والوضعية . وقولهُ مُصطلحاً عليه ، يخرج عنه المعانى
العقلية ، كالدلالة على كون المتكلم بالحقيقة ، قادراً وعالمًا ، الى
غير ذلك المعانى العقلية . وقولهُ « فى الذى وقع فيه التخاطب »
يدخلُ فيه جميعُ الحقائق كلها من اللغوية ، والعرفية ، والشرعية ،
والاصلاحية كما سنورد أمثلته . ولو قيل هو اللفظ الدالّ
على معنى بالوضع الذى وقع فيه ذلك الخطاب مكان جيداً ،
فقولنا « هو اللفظ الدالّ على معنى » يدخل فيه المعانى العقلية ،
والمعانى اللغوية والمجازية وقولنا « بالوضع » يخرج منه العقلية
وقولنا « الذى وقع فيه ذلك الخطاب » يدخل فيه جميع الحقائق

كلها ، على اختلاف أحوالها في اللغة ، والعُرف ، والشرع .
ولنقتصر على هذا القدر من تعريف الحقيقة ففيه كفاية
(تنبيه) اعلم أنه قد أُثِرَ عن كثير من النظار أمور
في تعريف الحقيقة ، ونحن نوردنا ونظهر وجه فسادها

(التعريف الاول يُحكى عن الشيخ أبي عبد الله البصرى)

وحاصل ما قاله في الحقيقة أنها اللفظ الذى يُفِيد ما
وُضِعَ له . وهذا فاسدٌ ، لأمرين ، أما أولاً فلأنه يدخل في
حدِّ الحقيقة ، ما ليس منه . فإذا استعملنا لفظ الدابة في الذبابة ،
والدودة ، فقد أفاد ما وضع له في أصل اللغة . مع أنه بالنسبة
الى الوضع العرفى . مجاز . فقد دخل المجاز العرفى فيما جعله
حدّاً لمطلق الحقيقة . فلماذا كان باطلاً . وأما ثانياً فلأن هذا
يبطل بالأعلام المرتجلة . فإنها أفادت ما وُضِعَتْ له . مع أنها
غير حقائق فيما دلّت عليه من معانيها . فبطل ما أورده

(التعريف الثانى ذكره الشيخ عبد التاھر الجرجاني)

وحاصل ما قاله أن الحقيقة . كل كلمة أريد بها نفس
ما وقعت له في وضع واضح . وقوعاً لا يسند فيه الى غيره ،

كالأسد ، للبهيمة المخصوصة . وهذا ليس بجيد ، فإنه يقتضى خروج الحقيقة الشرعية ، والعرفية ، عن حدِّ الحقيقة ، لأنهما لم يُفدَا نفس ما وُضِعَا له في وضع واضع ، بل أفادَا غيره ، فيدخلان في حدِّ المجاز كما سنقرُّه فيه . فإن أراد بقوله بوضع واضع ، أى واضع كان ، فلا اعتراض عليه . وهذا هو المظنون بمثل عبد القاهر ، فإنه الماهر في لطائف الكلام وأسراره .

(التعريف الثالث ما ذكره الشيخ أبو الفتح ابن جني)

وحاصل ما قاله في تعريف الحقيقة أنها ما أقرَّ في الاستعمالات على أصل وضعه في اللغة . وهذا فاسدٌ أيضاً ، فإنه يلزم منه خروج الحقائق الشرعية ، والعرفية عن حدِّ الحقيقة لأنها لم تُقرَّ في الاستعمال على أصل وضعها اللغوى ، مع أنها حقائق

التعريف الرابع ذكره ابن الاثير في كتابه المثل السائر)

فإنه قال في ماهية الحقيقة ، إنها اللفظ الدالُّ على موضوعه الاصلى . وهذا فاسدٌ ، لما فيه من إخراج الحقيقة الشرعية ، والعرفية ، عن كونها حقائق ، وأنها دالة على غير

موضوعها الأصلي ، فيلزم خروجها عن كونها حقائق وهو باطل^١ ، لا يقال ، فلعلَّ ابن الاثير ، إنما أراد الحقائق اللغوية ، دون الحقائق الشرعية ، والعرفية . وإنما أراد الحقائق الموضوعية لغة ، كلفظ الأسد فإنه حقيقة في البهيمة ، مجاز في الزجل الشجاع ، فلا يُعاب عليه ما قاله ، لأننا نقول هذا فاسد^٢ . فإن الماهية من حقها أن تدرج تحيها جميع الصور المفردة فلا يخرج عنها شيء ، وإلاَّ بطل كونها ماهية ، فالحد إن لم يكن شاملاً بطل كونه حداً . ولو قيل في حد الحقيقة ما أفاد معنى مصطلحاً عليه في الوضع الذي وقع فيه التخاطب ، مما له فيه مدخل . فسائر القيود قد تقدم تفسيرها إلا قولنا « ممأله فيه مدخل » فالعرض الاحتراز عن أسماء الأعلام . فإنها قد أفادت معنى مصطلحاً علمه في وضع التخاطب ، لا يقال لها بأنها حقائق ولا توصف بذلك . لما كانت معانيها لا مدخل لها في الحقائق . والمجارات . كما سنوضحه فعرفت بما ذكرناه أنه لا بد من هذا التبدل . يخرج عما ذكرناه

﴿ المسألة الثانية ﴾

(في ذكر أنواع الحقيقة ، وجمعتها ثلاثة أنواع)

« النوع الأول في بيان الحقائق اللغوية » وهذا نحو قولنا السماء ، والارض ، والإنسان ، والفرس ، وما أشبهها . ويدل على كونها حقائق في وضعها أمران . أما أولاً فلأنها قد دلت على معانٍ مصطلح عليها في تلك المواضع ، وهذا هو فائدة الحقيقة ومعناها ، وأما ثانياً فلأنها قد استعملت في الأوضاع اللغوية ، فليس يخلو حالها بعد ذلك ، إما أن تستعمل في معناها الاصل ، أو في غيره . فان كان الأول ، فهي الحقيقة لا محالة ، وإن كان استعمالها في غيره ، فهي مجاز ، والمجاز لا بد من أن يكون مسبوقاً بالحقيقة ، وإلا لم يعقل كونه مجازاً ، فإذن ، لا بد من الإقرار بالحقيقة ، وقد تم غرضنا

﴿ النوع الثاني في بيان الحقائق العرفية ﴾

ونريد باللفظة العرفية ، أنها التي تقلت من سمائها اللغوي إلى غيره بعرف الاستعمال ، ثم ذلك العرف . قد يكون عاماً . وقد يكون خاصاً ، فهذان مجريان ذكر ما يختص كل واحد منهما بمشيئة الله تعالى

(المَجَرَى الاول منهما)

ما يكون عاماً، وذلك ينحصر في صورتين، الصورة الأولى منهما، أن يشتهر استعمال المجاز بحيث يكون استعمال الحقيقة مستكراً وهذا نورد فيه أمثلة ثلاثة « المثال الاول » حذف المضاف، وإقامة المضاف اليه مقامه . كقولنا « حُرِّمَتِ الخمرُ » والتحریم مضاف الى الخمر . وهو بالحقيقة مضاف الى الشرب ، وقد صار هذا المجاز أعرف من الحقيقة ، وأسبق الى الفهم منها كما ترى « المثال الثاني » تسميتهم الشيء باسم ما يشابهه ، وهذا نحو تسميتهم حكاية كلام المتكلم بأنه كلامه ، كما يقال لمن أنشد قصيدة لامرئ القيس ، بأنه كلام امرئ القيس لأن كلامه بالحقيقة هو ما نطق به . وأما حكايته فكلام غيره . فإضافته الى (١) الغير مجاز . لكنه قد صار حقيقة ، لسبقه الى الأفهام . بخلاف الحقيقة « المثال الثالث » تسميتهم الشيء باسم ما له تعلق به . وهذا نحو تسميتهم فضاء الحاجة بالغائط . وهو المكان المظلم من الأرض ، فإذا أطلق الغائط فإن السابق الى الفهم منه

(١) الجواب الى امرئ القيس

مجازُهُ ، وهو قضاء الحاجة ، دون حقيقته ، وهو المكان
المطمئن فصارت هذه الأمور المجازية حقائق بالتعارف من
جهة أهل اللغة ، تسبق الى الأفهام معانيها دون حقائقها
الوضعية اللغوية

« الصورة الثانية » قَصُرَ الاسم على بعض مسمياته ،
وتخصيصه به وهذا نحو لفظ الدابة ، فانها جارية في وضعها
اللغوي ، على كل ما يدبُّ من الحيوانات من الدودة ، الى
الفيل . ثم إنها اختُصَّت ببعض البهائم ، وهي ذوات الأربع
من بين سائر ما يدبُّ ، بالعرف اللغوي ، فهذا مثال .
(المثال الثاني) المَلَكُ ، مأخوذ من الأَلُوكة ، وهي الرسالة ،
ثم إنه اختُصَّ ببعض الرسل ، وهم رسل السماء ، أعنى الملائكة
(المثال الثالث) لفظ الجنِّ ، والقارورة ، فإنه موضوع لكل
ما استتر عنك ، ولما كان مَقَرًّا للمائعات ثم اختصَّ الجنُّ
ببعض من يستترُّ عن العيون ، واختصَّت القارورة ببعض
الأنية ، دون غيره مما يستقر فيه ، فالعُرفُ اللغويُّ لا ينفكُّ
عن هاتين الصورتين دون غيرهما ، ولم يثبت جريه على
خلافهما ، فهذا لم يحجر إثباته فصارت هذه الألفاظ جارية
على جهة الحقيقة على معانيها بالعرف اللغوي ، ومعنى الحقيقة

حاصلة فيها ، فلا جرم فضينا بكونها حقائق عرفية لما ذكرناه

✽ المجرى الثانى فى التعارف ✽

وهو العُرف الخاص ، وهو ما كان جارياً على ألسنة العلماء من الاصطلاحات التى تخص كل علم ، فإنها فى استعمالها حقائق وإن خالفت الأوضاع اللغوية ، وهذا نحو ما يجريه المنكلمون فى مُباحثاتهم فى علوم النظر كالجوهر . والعرض . والكون . وما يستعمله النحاة فى مواضعهم . من الرفع . والنصب . والجزم والحال . والتمييز . وما يقولهُ الأصحابون فى جدليهم من الكسر والقاب والفرق . وما يستعملونه فى تبارى أنظاريهم . كالعالم والخاص . وغير ذلك . وما يجرى على ألسنة أهل الحرف والصناعات . فى صناعاتهم وحرفهم فإن لهم أوضاعاً واصطلاحات على أمور . كاصطلاحات العلماء فيما ذكرناه وقد صارت مستعملة فى غير تجاريها الوضعية . فبهذه أوضاعاً فيما بينهم . وتجري على وثق مصطلحاتهم . مجرى الحقائق اللغوية بحسب تعارفهم عليها . ونحى فى الوضوح مجرى الحقائق اللغوية

﴿ النوع الثالث في الحقائق الشرعية ﴾

ونعني بها أنها اللفظة التي يستفاد من جهة الشرع وضعها لمعنى غير ما كانت تدلُّ عليه في أصل وضعها اللغويّ . وتنقسم إلى أسماء شرعية ، وهي التي لا تفيد مدحاً ولا ذمّاً عند إطلاقها كالصلاة ، والزكاة ، والحج ، وسائر الاسماء الشرعية . وإلى دينية تفيد مدحاً وذمّاً ، وهذا نحو قولنا مسلم ، ومؤمن ، وكافر ، وفاسق إلى غير ذلك من الأسماء الدينية . ولا خلاف بين العلماء في كون هذا النقل ممكن ، وأنه غير متعذر ، وإنما النزاع في وقوعه ، فالذي ذهب إليه أئمة الزيدية والجاهير من المعتزلة ، أن هذه الاسماء قد صارت منقولة بالشرع إلى معاني أخرى ، وصارت معانيها اللغوية نسياً منسياً ، فالصلاة مفيدة لهذه الأعمال المخصوصة ، وهكذا حال الزكاة ، والصوم ، فهي مفيدة بهذه المعاني على جهة الحقيقة دون غيرها من معانيها اللغوية . فاما الأشعرية فقد اتفقوا على أنها دالة على معانيها اللغوية بكلّ حال ، وأنّ النقل الشرعي بالكلية في حقها باطل ، لكن اختلفوا ، فالذي ذهب إليه القاضي أبو بكر الباقلاني منهم ، أنها باقية في الدلالة على معانيها اللغوية ، من غير زيادة .

وأُنكر النقل بالكلية ، وأما الشيخ أبو حامد الغزالي فإنه قال ،
إنها دالة على معانيها اللغوية ، لكن الشرع قد تصرف فيها
تصرفاً آخر ، فالصلاة ، دالة على الدعاء ، لكن على هذه
الكيفية المخصوصة المزيّد عليها بهذه الزيادات الشرعية ،
والصوم ، دال على الامساك ، لكن بشرط اعتبارات أخرى

وأما ابن الخطيب الرازي ، فزعم أن إطلاق هذه
الالفاظ على هذه المعاني الشرعية ، على جهة المجاز من المعاني
اللغوية التي تدل عليها . فحاصل كلامه هذا أنها دالة على معانيها
اللغوية بحقائقها . وعلى معانيها الشرعية بمجازاتها . والمختار عندنا
تفصيل قد نبهنا عليه في الكتب الأصولية . وحاصله أن
الشرع قد نقلها إلى إفادة معانٍ أخرى ، وأنها غير خالية عن
الدلالة على معانيها اللغوية ، وأنها قد صارت حقائق في معانيها
الشرعية ، ويدل على ما قلناه من كونها دالة بحقائقها على هذه
المعاني الشرعية ، أمران ، أحدهما أن السابق إلى الفهم . هو
هذه المعاني الشرعية . عند إطلاقها ، وهذه أمانة كون اللفظ
حقيقة في معناه لما سنقرره بعد ذلك . ولهذا فإنه لو قيل فلان
يصلى لم يسبق إلى الفهم إلا هذه الاعمال . ومن جلتها الدعاء
(وثانيتها) أنها قد أفادت عند إطلاقها معنى مضطاجاً عليه في

خطاب الشرع ، كما أفاد قولنا فرس ، وإنسان ، معانيهما اللغوية عند الإِطلاق ، فكما قضينا بكون هذه حقائق في دلالتها على معانيها ، فهكذا حال هذه الألفاظ الشرعية تكون حقائق من غير تفرقة بينهما

﴿ المسألة الثالثة في بيان أحكام الحقائق ﴾

اعلم أنا قد قرّرنا فيما سلف ، أن الحقائق منقسمة الى ما تكون حاصلةً من جهة اللغة ، وإلى ما يكون حصوله من جهة العرف . وإلى ما تكون مُتَّفَقَةً من جهة الشرع ، ودللتنا على كل واحدة من هذه الحقائق . ونحن الآن نُردِّفُ ما يتعلق بكل واحد من هذه الاقسام من الأحكام

﴿ الحكم الأول ، يختص بالوضع اللغوي . ﴾

اعلم أن الحقيقة اللغوية ، لا يُقْضَى بكونها حقيقة فيما دلت عليه إلاَّ إذا كانت مستعملة في موضوعها الأصلي فلا بدّ من سبق وضعها أولاً ، فإذا استعملت في الحالة الثانية من وضعها في موضوعها الأصلي فهي حقيقة ، وإن كانت مستعملة في خلافه فهي مجاز ، ومن ها هنا قال المحققون إن الوضع الأول ، ليس مجازاً ، ولا حقيقة ، وهذا صحيح ، وبيان

ذلك هو أن الحقيقة استعمال اللفظ في موضوعه الاصلى ، فإذا
الحقيقة لا تكون حقيقة إلا إذا كانت مسبقة بالوضع
الاول ، والمجاز هو المستعمل في غير موضوعه الاصلى ، فيكون
أيضاً مسبوقاً بالوضع الأول . فثبت بما ذكرناه أن الشرط في
كون اللفظ حقيقة ، أو مجازاً ، حصول الوضع الاول وعلى هذا
يجب أن يكون الوضع الأول خالياً عن الحقيقة والمجاز
لما ذكرناه

﴿ الحكم الثانى ﴾

اعلم أن الحقائق العرفية من ضرورتها أن تكون مسبقة
بالوضع اللغوى ، لأنها فيما ذكرناه في استعمالها في مجازيها
العامّة ، والخاصّة ، أمّا قصر الاسم على بعض مسمياته ، فلا بُدَّ
فيه من سبق وضع عامّ ، وأمّا سبق المجاز الى الفهم فيكون
حقيقة ، وهكذا حال ما يجرى في الاستعمال الخاص ، فإنه
لا بُدَّ من أن يكون مسبوقاً بالوضع اللغوى حتى يحصل في
العرف مقصوراً على بعض مجازيه . فعرفت بما حققناه أنه
لا بُدَّ من صيرورة ما يكون حقيقته عرفية من سبق الوضع
اللغوى عليها . فإذا ثبت . الحقيقة اللغوية متوفرة على الوضع

بالأصالة ، والحقيقة العرفية متوقفة على الوضع اللغوي الذي تكون فيه حقيقة . فهو المتوقف على الوضع بالأصالة

﴿ الحكم الثالث في الحقائق الشرعية ﴾

اعلم أن النقل في الحقائق الشرعية ، والدينية ، لا بد من أن يكون مسبوقاً بالوضع اللغوي ، وهو خلاف الأصل لا محالة ، لأنه متوقف على سبق الوضع في اللغة ، والوضع اللغوي ليس مسبوقاً بغيره ، فهذا قلنا إنه على خلاف الأصل ، ويتفرع على القول بصحة النقل فروع ثلاثة

(الفرع الاول منها)

لا شك في جرى التواطؤ في الألفاظ الشرعية ، كالأيمان والإسلام فانهما يطلقان على أعمال مختلفة كالأقوال والأفعال والاعتقادات باعتبار أمر يجمعها ، وهو التصديق والاعتقاد ، وهذا هو المعبر في جرى الألفاظ المتواطئة ، كقولنا الإنسان ، والحيوان ، فانها تطلق باعتبار أمر جامع لها مع اختلاف أعيانها وأفرادها ، وذلك الأمر هو الإنسانية ، والحيوانية ، ولا خلاف في هذا ، إنما الخلاف في جرى الأسماء المشتركة ، في الألفاظ الشرعية . منعه بعضهم والحق جوازُهُ ، ووقوعه .

والذى يدلُّ على ذلك ما تعلمه في لفظ الصلاة ، فإنها مقولةٌ
على حقائق كثيرة ، لا تتفق في معنى واحد . وهذا نحو صلاة
الأخرس ، وصلاة الجنابة ، وما لا قيامَ فيه للعجز ، والمرض ،
والصلاة بالإيماء بالرأس . والعينين ، والحاجبين . وليس بين
هذه الأمور قَدَرٌ مشتركٌ ، وإنما هي مشتركةٌ في إطلاق
لفظ الصلاة عليها ، فهذا قضينا بكونها مشتركة كما نقوله في
جميع الألفاظ المشتركة

(الفرع الثاني)

الألفاظ على كثرتها لا تخرج عن الاسمية . والفعلية .
والحرفية . فكما وُجد الاسم الشرعى . فهل يوجد الفعل
الشرعى والحرف الشرعى ، أم لا فالأقربُ أنهما غير موجودين
في وضع الشرع ، والبرهانُ على ما قلناه ، هو أننا قضينا
بوجود الاسم الشرعى . لأجل الاستقراء والتتبع لموضوعات
الشرع ، فوجدنا في الأسماء ما قد غيَّره الشرعُ عن موضوعه
اللغوى ، فلا جرم قضينا بوقوعه . وما عداه لم ندلَّ عليه دلالة .
فلهذا بطل اعتبارُه ، ولأن الحرف دالٌّ على معنى في غيره

فلا وجه لكونه شرعياً ، وأما الفعلُ فهو دالٌّ على وقوع المصدر في زمان معين ، فإن كان المصدر شرعياً ، كان الفعل تابعاً له في كونه شرعياً ، فإن وجب كونه شرعياً ، فإنما كان ذلك بالمتابعة دون القصد ، وإن كان المصدر لغوياً كَأَنَّ الفعلَ لغوياً لا محالة ، فقد حصل غرضنا أن الفعل لا يكون شرعياً بنفسه بحال

(الفرع الثالث)

الخبرُ في اللغة هو ما يحتمل الصدق والكذب. والانشاء في اللغة ، هو ما لا يحتملُ صدقاً ولا كذباً ، كالأمر والنهي ، والدعاء ، والتمنى ، والترجى ، إلى غير ذلك مما يكون إنشاءً ، فإذا عرفت ذلك فنقول ، لا شك أن قولنا ، نَذَرْتُ ، وَبَعْتُ واشتريتُ ، وَتَصَدَّقْتُ ، وَطَلَّقْتُ ، وَعَقَقْتُ ، إخبارات في وضع اللغة لاحتمالها الصدق والكذب ، وإنما التردد اذا وضعت لأحداث هذه الأحكام من النذر ، والبيع والشراء والتصدق والطلاق والعناق الى غير ذلك من تحصيل هذه الأحكام ، فهل تكون إخبارات ، أم إنشاءات ، والأقرب أنها بحقيقة الانشاء أشبه ، لأمرين ، أما أولاً فلأنها لو كانت

موضوعة للإخبار، لكان حال الإخبار لوقوع مخبراتها، إما أن تكون في الحال، أو في الماضي، وهما باطلان، لأنها لو وقعت في هذين الزمانين لامتنع تعليقها بالشرط، لأن الشرط لا يمكن تعليقه بالماضي، والحال. فبطل كونها إخباراً في هذين الزمانين، ومحال أن تكون إخباراً في الأزمنة المستقبلية، لأن قول المطلق لمرأته أنت طالق. ليس بأقوى في تصريحه بالزمن المستقبل، من قوله ستصيرين طالقاً في المستقبل، ولو صرح بالتطليق في المستقبل، لم تكن طالقاً، فكذا ما هو أضعف في الدلالة على المستقبل، وهو قوله أنت طالق أولى ألا يقتضي وقوع الطلاق، فبطل كونه دالاً على الاستقبال.

وأما ثانياً فلأنها لو كانت موضوعة للإخبار، لكان لا يخاو حالها، إما أن تكون كاذبة، أو صادقة، فإن كانت كاذبة فلا عبرة بها. ولا التفات إليها في تحصيل مقصودها. وإن كانت صادقة فهو باطل أيضاً، لأن قولنا أنت طالق. إذا كان خبراً فلا بد من أن يسبق مخبره ليكون مطابقاً له. فيكون صدقاً، فكان يلزم على هذا أن يكون الطلاق واقعاً قبل حصول قولنا أنت طالق، وهذا محال. فظهير بجموع ما ذكرناه ههنا أن الطلاق، إنما يكبرن واقعاً بقوله أنت طالق

لا غير، وهذا هو فائدة الانشاء وثمرته، ويؤيد ما ذكرناه
أنه للانشاء قوله تعالى « فطلقوهن لعدهن » وهذا أمر
بالتطليق، فيجب أن يكون قادراً عليه، ومقدوره لا ينصرف
إلا الى قوله: طَلَّقْتُ، وفي هذا دلالة على كونه مؤثراً في
الطلاق، وهو المقصود، فهذا ما أردنا ذكره من قسم الحقيقة
وما يختص بها

﴿ القسم الثاني ما يتعلق بالمجاز على الخصوص ﴾

المجاز، مَفْعَل، واشتقاقه إما من الجواز الذي هو التعدى
في قولهم « جُرْتُ موضع كذا » إذا تعديته، أو من الجواز الذي
هو تقيض الوجوب، والامتناع، وهو في التحقيق راجع الى
الأول، لان الذي لا يكون واجباً ولا ممتنعاً يكون متردداً
بين الوجود والعدم، فكأنه ينتقل من الوجود الى العدم، او
من العدم الى الوجود، فاللفظ المستعمل في غير موضعه
الاصلي، شبهه بالمتنقل، فلا جرم، سمي مجازاً، فاذا تمهدت
هذه القاعدة فالمقصود من المجاز يتحصل بذكر مسائل

(المسألة الأولى في ذكر حقيقة المجاز وبيان حدّه)

وقد أكثر العلماء فيه الخوض ، وأحسن ما قيل فيه : ما أفاد معنى غير مصطلح عليه في الوضع الذي وقع فيه التخاطب ، لعلاقته بين الأول والثاني . ولتفسير هذه القيود ، فقولنا « ما أفاد معنى » عام في الحقيقة والمجاز ، لأن كل واحد منهما دال على معنى ، وقولنا « غير مصطلح عليه في الوضع الذي وقع فيه التخاطب » يفصله عن الحقيقة ، لأننا إذا قلنا : أسد ، ونريد به الرجل الشجاع ، فإنه مجاز لأنه أفاد معنى غير مصطلح عليه في الوضع الذي وقع فيه التخاطب ، والخطاب إنما هو خطاب أهل اللغة ، وهو غير مفيد لما وضع له أولاً ، فإنه وضع أولاً بإزاء حقيقة الحيوان المخصوص ، وقولنا لعلاقة بينهما لأنه لولا توهم كون الرجل بمنزلة الأسد في الشجاعة ، لم يكن إطلاق اللفظ عليه مجازاً ، بل كان وضعاً مستقلاً ، فلهذا لم يكن بد من ذكر هذا القيد

✽ خيال ونبيه ✽

فإن قال قائل ، قولكم في حدّ المجاز إنه « ما أفاد معنى غير مصطلح عليه في أصل تلك المواضع » يؤدي إلى خروج

الاستعارة عن حدّ المجاز ، وبيانهُ أنا إذا قلنا على جهة الاستعارة ، رأيت أسداً ، فالتعظيمُ والمبالغةُ الحاصلان من هذه اللفظة المستعارة ليس ، لأننا سَميناهُ باسم الأسد ، ولهذا فإنه لو جعلناه علماً لم يحصل التعظيم والمبالغة بذلك ، بل إنما حصل ، لأننا قدّرنا في ذلك الشخص صيرورته في نفسه على حقيقة الأسد ، لبلوغه في الشجاعة التي هي خاصة الأسد الغاية القصوى ، ومتى قدّرنا حصوله على صفة الأسد به وحقيقتها ، أطلقنا عليه الاسم ، وبهذا التقدير يكون اسم الأسد مستعملاً في نفس موضوعه الأصلي ، ويطلق المجاز

(والجواب) أنه يكفي في حصول المبالغة والتعظيم أن يُقدّر أنه حصل له من القوة ما كان للأسد ، وعلى هذا يكون استعمال لفظ الأسد في معنى يخالف موضوعه الأصلي ، وبهذا التقرير يحسن وجه الاستعارة ، وتتضح حقيقة المجاز

﴿ وَهُمْ وَتَبِيَهُ ﴾

فإن قال قائل إن ما جعلتموه حدّاً للمجاز ، يوجب عليكم أن تكون اللفظة الشرعية ، كالصلاة والزكاة وما أشبهها ، مجازاً ، وبيانه أن لفظ الصلاة ، والزكاة ، قد أفادا معنى غير

مصطلح عليه ، فيلزم أن يكونا مجازين ، وقد قرّرتم أنها حقائق شرعية ،

« والجواب » أن فيما ذكرناه في حدّ المجاز ، ما يذراً هذا الاعتراض ويبطله ، ألا ترى أننا قلنا في حدّه (ما أفاد معنى غير مصطلح عليه في الوضع الذي وقع فيه التخاطب) ولفظ الصلاة والزكاة وإن أفادا معنى غير مصطلح عليه فإنما هو باعتبار وضع اللغة ، لا وضع الشرع ، فإنهما أفادا معنى مصطلحاً عليه في الأوضاع الشرعية ، فلهذا كانا بالحقائق الشرعية أخيراً ، كما أوضحناه من قبل ، وكما ذكرنا في تعريف الحقيقة أموراً غير مرضية . فقد ذكرنا في تعريف المجاز أيضاً ، ونحن نذكرها ونظهر وجه ضعفها

(التعريف الاول)

ذكره الشيخ عبد القاهر الجرجاني . وحاصل ما قاله في المجاز . هو كل كلمة أريد بها غير ما وضعت له في وضع واضعها للملاحظة بين الثاني والاول . وهذا التعريف فاسد لأنه يقتضي خروج الحقيقة الشرعية . والعرفية الى حدّ المجاز وخروجهما عن حدّ الحقيقة وأنه غير جائز . لأن كل واحد منهما قد أريد

به غير ما وضع له، وليساً بمجازين، وقد أشرنا في ماهية الحقيقة إلى تأويل كلامه، فلا يرد عليه هذا الاعتراض

(التعريف الثاني)

ذكره أبو الفتح ابن جنى، وحاصل ما قاله أنه ما لم يُقرَّ في الاستعمالات على أصل وضعه في اللغة، وهذا فاسدٌ بأمرين، أما أولاً فلا أنه يبطل بالأعلام المنقولة من نحو أسد، وثور، فإن هذه الأعلام لم تبق على استعمالها في اللغة، بل قد نُقلت إلى هذه الاشخاص، والمعلوم أنها لا تكون مجازاتٍ، ولا يدخلها المجازُ بحال، وأما ثانياً فلا أن ما هذا حاله يبطل بالحقائق العرفية، والشرعية، فإنه قد استُعملت في غير ما وُضعت له في أصل اللغة، ولم تُقرَّ على تلك الاستعمالات اللغوية، ولا يُقال بأنها مجازات

(التعريف الثالث)

ذكره الشيخ أبو عبد الله البصرى، وحاصل ما قاله أنه ما أُفيد به غير ما وُضع له. وهذا فاسدٌ بالحقائق العرفية، والشرعية، فإنه قد أُفيد بها غير ما وضعت له، فيلزم أن تكون مجازات، وقد فررنا كونها حقائق، فلا وجه لتكثيره

(التعريف الرابع)

قاله ابن الأثير ، وحاصل قوله في حقيقة المجاز أنه ما أُريدَ به غيرُ المعنى الذي وُضِعَ له في أصل اللغة ، وهذا فاسدٌ بما ذكرناه في الحقائق العرفية ، والشرعية ، فإنها قد أفادت خلاف ما وُضِعَتْ له في اللغة ، فكان يلزم أن تكون مجازات وهو باطل

﴿دقيقة﴾

اعلم أن إطلاق لفظ المجاز على ما يفيدُه ، ليس على جهة الحقيقة ، وإنما يُطلق على جهة المجاز ، لاثنتين ، أما أولاً فلأن الحقيقة في هذا اللفظ ، إنما هو التعدد والعبور ، وحقيقة ذلك إنما تحصل في انتقال الجسم من حيزٍ إلى حيزٍ آخر ، فأما في الالفاظ فلا يجوز ذلك في حقها ، وإنما تكون على جهة التشبيه ، وهذا هو فائدة المجاز ومعناه . وأما ثانياً فلأن المجاز وزنه (مَفْعَل) وبناء المفعول حقيقة إمّا في المصدر ، كالخروج ، والمدخل . وإمّا في المكان ، والزمان . إذا أُريدَ به زمانُ الدخول ، والخروج ، ومكانهما ، فأما الفاعل فليس مستعملاً فيه

فيقال بأنه حقيقة كما قررنا من قبل أن اسم الحقيقة فاعلة
بمعنى فاعلة ، أو مفعولة ، وعلى هذا يكون استعماله في اللفظ
المنتقل عما كان عليه في الاصل لا يليق إلا مجازاً

﴿ المسئلة الثانية في تقسيم المجاز ﴾

اعلم أن المجاز واسع الخطو في الكلام كثير الدور فيه
وليس يخلو حاله إما أن يكون وارداً في مفردات الألفاظ
أو في مركباتها ، أو يكون وارداً فيهما جميعاً ، فهذه مراتب
ثلاث لا بد من كشف الغطاء عنها ، وبيان أمثلتها بمعونة الله

(المرتبة الاولى في بيان المجازات المفردة)

وهذا نحو استعمال الأسد ، في الرجل الشجاع ، والبحر
في الكريم ، والحرار ، في البليد الى غير ذلك من المجازات
المفردة وجملة ما نوردته من ذلك أمور خمسة عشر

أولها ، تسمية الشيء باسم الغاية التي يصير إليها ، وهذا
نحو تسميتهم العنب بالخر لما كان يصير إليها ، والعقد بالنكاح ،
لما كان مؤصلاً إليه ، فلأجل توهمهم المبالغة أطلقوا هذه
الالفاظ على ما ذكرناه وإن لم تكن حاصلة على ما ذكرناه
لما كانت غايتها إليها

وثانيها، تسمية الشيء بما يشابهه، وهذا نحو تسميتهم
المذلة العظيمة، بالموت، والمرض الشديد، بالموت أيضاً
وهكذا الأمور الهائلة، والأهوال العظيمة، ووجه المجاز،
إِماً من أجل المشابهة، وإِماً لأنها تُؤدِّي إليه

وثالثها، تسميتهم اليدَ باسم القدرة كقوله تعالى (يَدُ اللَّهِ
فَوْقَ أَيْدِيهِمْ) أى قدرته، وقوِّطهم يَدُ فلان على غيره قاهرة
ووجه المجاز من جهة أن اليد محل للقدرة، أو من جهة أن
اليد آلة في الفعل، والفعل لا يمكن حصوله إلا بواسطة
القدرة، فلأجل هذا تجاوزوا في تسمية اليد بالقدرة

ورابعها، تسمية الشيء باسم قائله، حيث قالوا، سأل
الوادي، والحقيقة سأل ماء الوادي، فاستأذ السيلان إلى
الوادي من باب المجاز المركب، وتسمية الماء بالوادي من باب
المجاز المفرد لما كان الوادي قابلاً له

وخامسها، تسمية الشيء باسم ما يكون ملابسة كما
سموا المطرَ بالسما، فمقالوا جادتنا السماء، لما كان المطر
نازلاً منها

وسادسها، إطلاقهم الاسم أخذاً له من غيره .
لاشتراكهما في معنى من معانيه . كما أطلقوا لفظ الأسد على

الشجاع باعتبار الشجاعة ، وكما أطلقوا الحمار على البليد ، لاجل
البلادة ، وهذا هو الذي يُقال إنه من باب الاستعارة

وسابغها ، تسمية الشيء باسم ضده ، كقوله تعالى «وجزاء
سيئة سيئة مثلاً» و «مَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ
مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ» و «قوله تعالى وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا
عُوقِبْتُمْ بِهِ» فيمكن أن يقال إن وجه المجاز ههنا ، تسمية
الشيء باسم ضده ، وإذا جاز إطلاق اللفظة الواحدة على
الضدين في لسانهم ، كإطلاق الحَنِيفِ على المَعُوجِ ، والمستقيم
والسُّدْفَةِ على الضوء ، والظلام ، جاز إطلاق السيئة على جزائها كما
يطلق عليها نفسها ، ويمكن أن يقال إن هذا من باب التشبيه
في المجاز ، لأن جزاء السيئة ، يُشَبِّهُهَا في كونها سيئة ، بالنسبة
إلى من وصل إليه ذلك الجزاء

وثانها ، تسمية الكل باسم الجزء كإطلاق^(١) لفظ العموم ،
مع أن المراد منه الخصوص ، كقوله تعالى «وهو على كل شيء
قدير» فقد خرج من هذا كثير من الموجودات التي لا يقدر
عليها ، فالعموم صار مجازاً في الخصوص

(١) الصواب أن يقول . كإطلاق الرقة . على العبد أو الأمة في
قوله تعالى فتحرير رقة مؤمنة

وتاسعها ، تسميةُ الجزء باسم الكل كما يقال للزنجي إنه .
أسود . فقد أُندرج يياض أسنانه ، ويياض عينيه ، في هذا
الإطلاق ، وتسميةُ اسم الكل باسم الجزء أولى من عكسه
لأن الجزء لازم للكل ، والكل لا يلزم الجزء . فذلك
كان أحقَّ لأجل الملازمة

وعاشرها ، إطلاقُ اللفظ المشتق بعد زوال المشتق منه ،
كإطلاق قولنا . قاتل وضارب ، بعد فراغه من القتل .
والضرب ، فإنَّ إطلاقه على جهة الحقيقة في الحال . فأما بعد
ذلك فهو مجاز

وحادي عشرها ، المجاورة . وهذا كنقل اسم الراوية ،
من ظرف الماء إلى ما يُحمل عليه من الجمل وغيره . ونحو
تسمية الشراب بالكاس لأجل مجاورته له

وثاني عشرها ، إطلاقُ لفظ الدابة على الحمار ، فإنه كان
بالوضع اللغوي لكل ما يدب ، كالذئبة ، والنملة ، ثم تُعرف
على قصره على ذوات الأربع من الدواب . فاذا قصر من
ذوات الأربع على الحمار ، كان هذا مجازاً بالإضافة إلى
العرف لا محالة

وثالث عشرها ، المجاز بالزيادة . كقوله تعالى « ليس

كثله شيء» فالكاف ههنا مزيدة، لأنها لو أُسقطت
لأستقام الكلام، فهذا كان محيياً للزيادة المجازية
ورابع عشرها، المجازُ بالنقصان، وهذا كقوله تعالى
«واسأل القرية» فإن المراد أهل القرية، ولهذا، فإنه لو
جئ بها لصحّ الكلام واستقام

وخامس عشرها، تسمية المتعلق باسم المتعلق، كتسمية
المعلوم علماً، والمقدور قُدرةً، كما قال تعالى «ولا يُحيطُونَ
بشيءٍ من علمه أي» معلومه. وقولهم، هذه قدرة الله،
أي مقدوره، جميع فهذه الوجوه المجازية في الألفاظ المفردة،
وأكثر أهل التحقيق معترفون بإثبات المجازات المفردة.
وقد أنكرها بعضهم، والحجة على ما قلناه، هو أن أهل اللغة
قد استعملوا الأسد، في الرجل الشجاع، وفي البليد الحمار،
مع اعترافهم بأن لفظ الأسد، والحمار، موضوعان في أول
الأمر على هذين الحيوانين، وإنما أطلقوهما على ما ذكرناه على
جهة المجاز، لما بين مفهوميهما وبين هذين الأمرين من
المشابهة، وهذا هو مرادنا من المجاز

واحتج المنكرون للمجاز في المفردات بأن اللفظ لو
أفاد المعنى على وجه المجاز لكان إما أن يفيد مع القرينة

المخصوصة ، أو بدون القرينة ، والأول باطلٌ ، لأنه مع القرينة المخصوصة لا يفيد خلاف ذلك ، وعلى هذا يكون مع تلك القرينة حقيقة ، لا مجازاً ، وهو بدون القرينة غير مفيد أصلاً ، فلا يكون حقيقةً ، ولا يكون مجازاً ، فحصل من مجموع ما ذكرناه ، على هذا التفسير أن اللفظ لا يكون مجازاً لأحال القرينة ، ولا حال عدم القرينة ، وهذا هو مطلوبنا

« والجواب » أن اللفظ الذي لا يفيد إلا مع القرينة هو المجاز بعينه ، ولا يقال بأن اللفظ مع القرينة يصير حقيقةً فيما دلَّ عليه ، لأن دلالة القرينة ليست دلالة وضعية ، حتى يحصل المجموع لفظاً دالاً على المعنى ، وإنما دلالتها عقلية ، فإن ساءوا ما ذكرناه . فهو المجاز ، وإن زعموا أنه بكون حقيقة بما ذكروه ، كان خلافاً في العبارة

(المرتبة الثانية في المجازات المركبة)

وحاصل الأمر في ذلك هو أن يستعمل كل واحد من الألفاظ المفردة في موضوعه الأصلي . لكن المجاز إنما حصل في التركيب لا غير ، وهذا كقولهم :

(أشاب الصغير وأفنى الكبير كثر الغداة ومر العشي)

فكل واحد من هذه الألفاظ المفردة فيما ذكرناه مستعمل

في موضوعه الأصلي، لكن إنما جاء المجاز من جهة إسناد الإيشابة والإيفاء إلى كَرَّ الغداة، وإلى مَرَّ العشي وهو غير مطابق لما عليه الحقيقة، فإن الإيشابة، والإيفاء، إنما يحصلان بفعل الله تعالى لا بكرَّ الغداة، ولا مَرَّ العشي، وهكذا قوله تعالى « وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا » وقوله تعالى « أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَأَزْيَنَتْ » فهذا وأمثاله إنما جاء المجاز فيه من جهة الإسناد والإضافة لا غير، لا من جهة المفردات كما مثله.

(المرتبة الثالثة في بيان المجازات الواقعة في المفردات والتركيب)

فهذا وأمثاله يحسن موقعه، ويقع في البلاغة أحسن هيئة، ويكسب الكلام رَوْنًا وطلاوةً، ويعطيه رَشَاقَةً ويُدْقِقه حلاوةً، ومثاله قولك لمن تراعيه « أَحْيَانِي اكْتِحَالِي بَطْلَعَتِكَ » فإنه قد أستمع لفظ الإحياء في غير موضوعه بالأصالة، وأسند الاكتحال إلى الإحياء، مع أنه في الحقيقة غير منتسب إليه، فقد حصل المجاز في الأفراد والتركيب معا كما ترى

﴿ تنبيه ﴾

اعلم أن هذه المجازات المركبة التي ذكرناها ومثلناها

بقوله تعالى « وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا » وبقوله تعالى « مِمَّا
تُثْبِتُ الْأَرْضُ » وقوله تعالى « حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ
زُخْرُفَهَا » وغير ذلك من الأمثلة . فإنها كلها مجازات لغوية
استعملت في غير موضوعاتها الاصلية ، فلاجل هذا حكمنا
عليها بكونها لغوية ،

وبيانه هو أن صيغة « أَثْبِتَ » « وَأَخْرَجَ » « وَأَخَذَ »
وُضعت في أصل اللغة بأزاء صدور الخروج . والنبات .
والأخذ ، من القادر الفاعل . فإذا استعملت في صدورها من
الارض فقد استعملت الصيغة في غير موضوعها ، فلا جرم
حكمنا بكونها مجازات لغوية .

وقد زعم ابن الخطيب الرازي أن المجازات المركبة كلها
عقلية . وهذا فاسد لأمرين . أما أولاً فلأن فائدة المجاز
ومعناه حاصل في المجازات المركبة من كونه أفاد معنى غير
مصطلح عليه ، فلهذا كان المركب بالمعاني اللغوية أسبغ . وأما
ثانياً فلأن المجاز المفرد في قولنا : زيد أسد قد وافقنا على كونه
لغويًا . فيجب أن يكون المركب أيضاً كذلك . والجامع بينهما
أن كل واحد منهما قد أفاد غير ما وضع له في أصل تلك اللغة .
فوجب الحكم عليه بكونه لغويًا

(المسئلة الثالثة فى ذكر الأحكام المجازية)

اعلم أنا قد أشرنا الى تقسيم المجاز فى مفرد ومركبه ،
وذكرنا فى المفرد أنواعاً ترتقى الى خمسة عشر ، وهى وإن
تفرقت فى التعديد فهى فى الحقيقة رابعة الى أودية المجاز
المتعمدة فيه وهى التوسع ، والاستعارة ، والتمثيل ، لا تخرج
عنها ، وإنما أوردناها مفصلة لئلا أورها ابن الخطيب ، وكان
مولماً بتكثر التقسيم وله شغف به ويحصل المقصود بذكر
الأحكام

✽ الحكم الاول ✽

الاصل فى إطلاق الكلام أن يكون محمولاً على الحقيقة
ولا يعدل الى المجاز إلا للدلالة ، فإذا ، المجاز على خلاف الأصل
لا محالة لأدلة ثلاثة

أولها أنا نقول اللفظ إذا تجرد عن القرينة ، فإما أن نحمل
على حقيقته وهذا هو المطلوب ، فإن الحقيقة هى الأصل ، وإما
أن نحمل على مجاز ، وهو باطل لأن الشرط المعتبر فى حمله على
مجاز إنما هو حصول القرينة ، ولا قرينة هناك وإما أن
لا يحمل على حقيقته ، ولا على مجاز ، وهو باطل لأنه على هذا

التقدير يخرج عن أن يكون مستعملاً ، ونُلجِقه بالمهمات ، وإما أن يحمل عليهما جميعاً ، وهذا باطلٌ أيضاً لأنه لو قال الواضع ، أحملوا هذا اللفظ عليهما جميعاً كان حقيقةً في مجموعهما وإن قال : أحملوه إما على هذا أو على هذا أو على ذلك ، كان مشتركاً بينهما وكان حقيقةً فيهما . فإذا بطلت هذه الأقسام كلها تبين ما قلناه من حملهِ على الحقيقة عند التجرد

وثانيها أن المجاز لا يمكن تحقُّقه إلا عند نقل اللفظ من شيء إلى شيء آخر لملاقة بينهما ، وذلك يستدعي أموراً ثلاثة ، وضعه الأصل ، ثم نقله إلى الفرع ، ثم العلاقة التي بينهما ، وأمّا الحقيقة فأنه يكفي فيها أمرٌ واحدٌ ، وهو وضعها الأصل والمعلوم أن كل ما كان توقُّفه على شيء واحد فهو سابق على ما يكون توقُّفه على ذلك الشيء مع أمرين آخرين

وثالثها أنه لو لم يكن الأصل في الكلام هو الحقيقة لكان الأصل لا تخلو حائله إما أن يكون هو المجاز ولا قائل به ، فيجب القضاء بفساده . أو لا يكون واحد منهما هو الأصل ، وهو باطل أيضاً لأنه يلزم منه أن يكون كلام الشارع متروكاً بين الحقيقة والمجاز ، فيكون مجزلاً لا يمكن فهم المراد من ظاهره خطباته وخلاف ذلك معلوم فلا حاجة إلى إبطاله . ولما كان

ذلك فاسداً علمنا أن الأصل في الكلام هو الحقيقة ، ويؤيد ما ذكرناه ما روى عن ابن عباس أنه قال ما كنت أدرى ما الفاطرة حتى اختصم الى رجلان في بئر ، فقال أحدهما فطرها أبي ، أي اخترعها . وحكى عن الاصمعي أنه قال : ما كنت أعرف الدهاق حتى سمعت جارية بدوية تقول أستقي دهاقا أي ملأنا . فلولا أن السابق من الإطلاق في الكلام هو الحقيقة ، لما فهموا تلك المعاني ، لجواز أن تكون مستعملة في غيرها على جهة المجاز ، أو تكون مترددة بين الحقيقة والمجاز

﴿ الحكم الثاني ﴾

اعلم أن الحقيقة إذا كانت هي الأصل في الكلام كما ذكرتم ، فلا شيء يكون التكلم بالمجاز ، وما الباعث عليه فنقول : العدول عن الحقيقة الى المجاز قد يكون لأمر يرجع الى اللفظ وحده ، وإلى المعنى وحده ، وإلى كليهما ، فهذه مقاصد ثلاثة

(المقصد الاول)

ما يرجع الى اللفظ على الخصوص وذلك من أوجه ، أما أولاً فلما يرجع الى جوهر اللفظ بأن يكون اللفظ الدال على

المجاز أخفّ من الحقيقة على اللسان ، إما خلفّة مفرداتهِ
أو لحسن تعديل تركيبهِ ، أو خلفّة وزنها ، أو لسلاستهِ ، أو لغير
ذلك من الأمور التي تقتضى السهولة فيعدل الى المجاز
لما ذكرناه

وأما ثانياً فلأن اللفظة المجازية ربما كانت صالحةً
للقافية إذا كان الكلام شعراً منظوماً ، أو لأجل التشاكل في
السجع إذا كان الكلام منثوراً ، والحقيقة غير صالحة في ذلك ،
أو لأجل أن الكلمة المجازية مألوفة الاستعمال . والحقيقة
غريبة وحشيّة ، فتكون المجازية أخفّ لما يحصل من الإنس
المألوف ما ليس يحصل في غيره .

وأما ثالثاً فربما كانت اللفظة المجازية جارية على الألفية
الصحيحة في نصريفها في بيانها ، والحقيقة منحرفة عن ذلك
فلهذا عدل الى استعمال اللفظة المجازية من أجل ذلك

(المقصد الثاني)

ما يرجع الى المعنى على الخصوص وذلك من أوجه . أما
أولاً فلاجل التعظيم كما يقال سلاماً على الحضرة العالية والمجلس
الكريم . فبمدل عن اللقب الصريح الى المجاز تعظيماً لحال

المخاطب وتشريعاً لذكر اسمه عن أن يخاطب بلقبه فيقال
سلامٌ على فلان

وأما ثانياً فلأجل التحقير كما يعبر عن قضاء الوطر من
النساء بالوطء وعن الاستطابة بالغائط ويترك لفظ الحقيقة
استحقاقاً له ، وتزرها عن التلفظ به لما فيه من البشاعة والغلظ
وقد نزه الله تعالى كتابه الكريم وخطابه الشريف عن مثل
هذه الامور ، وعدل الى المجازات الرشيقة لما ذكرناه فقال
« أو لاسم النساء » كناية عن الوطء وقال تعالى « كانا
يا كُلاًن الطعام » كنى به عن قضاء الحاجة لما في لفظ الحقيقة
من الركة والسماجة ،

وأما ثالثاً فلأجل تقوية حال المذكور فإذا قلت رأيت
أسداً كان أقوى من قولك رأيت رجلاً يشبه الأسد كما
سنورد الفرق بين الاستعارة والتشبيه ، فلا جرم عدل الى
المجاز لمكان هذه القوة

وأما رابعاً فلما يحصل في المجاز من التوكيد بخلاف
الحقيقة ، فأنت إذا قلت رأيت أسداً في سلاحه ، وبحراً في
يردنه ، كان أكثر تأكيداً ووقعاً في النفوس من قولك رأيت

رجلاً كريماً أو شجاعاً لما يحصل في ذلك من المكانة والمبالغة
بذكر المجاز دون الحقيقة

(المقصد الثالث)

ما يرجع الى اللفظ والمعنى جميعاً لما يحصل في المجاز من
لطيف الكلام وحسن الرشاقة فيه ، وتقرير ذلك هو أن النفس
إذا وقفت على كلام غير تام بالمقصود منه تشوقت الى كماله ،
فلو وقفت على تمام المقصود منه لم يبق لها هناك تشوق أصلاً ،
لان تحصيل الحاصل محال ، وإن لم تقف على شيء منه فلا
شوق لها هناك ، فأما إذا عرفته من بعض الوجوه دون بعض
فإن القدر المعلوم يحصل شوقاً الى ما ليس بمعلوم ، فاذا عرفت
هذا فنقول : إذا عبّر عن المعنى باللفظ الدال على الحقيقة
حصل كمال العلم به من جميع وجوهه ، وإذا عبّر عنه بمجازه لم
تعرف على جهة الكمال فيحصل مع المجاز تشوق الى تحصيل
الكمال ، فلا جرم كانت العبارة بالمجازات أقرب الى تحسين
الكلام وتلطيفه

﴿ الحكم الثالث ﴾

أجمع أهل التحقيق من علماء الدين ، والنُّظار من الأصوليين ، وعلماء البيان على جواز دخول المجاز في كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم في كلا نوعيه ، المفرد ، والمركب ، ويحكي الخلاف في إنكاره عن أبي بكر بن داود الأصفهاني ، والحجة على ما قلناه : هو أن خلافة إما أن يكون في الجواز ، أو في الوقوع ، فأما الجواز العقلي فإنه ظاهر فإن الخطاب بالكلام الذي أريد به خلاف ما وُضع له جازئ من جهة العقل ، والقدرة الإلهية لا تعجز عن مثل هذا ، فهذا حكمنا به ، وأما الوقوع فهو ظاهر في القرآن كثيراً قال الله تعالى « واخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ » وقال تعالى « فَوَجَدَا فِيهَا جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ » وقال تعالى « واشتعل الرأسُ شيباً » ومن المركب قوله تعالى « أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا » وقوله تعالى « فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ » وعلى الجملة فلا استعارة ، والتشليل ، والكناية ، في كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم أوسع من أن تُضبط بحدٍّ ، وسنورد من ذلك أموراً منبهة على حسن البلاغة بالتوسعات المجازية ،

وتقرير هذه الدلالة أن هذه المجازات إما أن يُراد بها معنى،
أولاً، والثاني باطل منزه عنه كلامُ الله، والأول إما أن يُراد
به ما وُضع له، أو غيره، فإن أُريد به ما وُضع له فهو
باطل، لأن الدَّلَّ لا جَنَاحَ له، والإرادة لا تُعقل من الجدار،
والأخذ من جهة الأرض غير ممكن، لأنها غير قادرة، وإن لم
يُرد بها ما وُضعت له فهذا هو الذي نريد به بالمجاز وهو المطلوب

✽ خيال وتنبية :

فإن قال قائل إن ما ذكرتموه من جواز دخول المجاز في
كلام الله تعالى يؤدي إلى حصول مَطَافٍ في ذات الله تعالى،
وفي صفاته، وفي كلامه، وشئٍ منها غير جائز في الله تعالى
ولا في صفاته ولا بليق بخطابه، فيجب القضاء ببطلانه
وفسادِهِ، وببأنه من أوجه أربعة

أولها، هو أن الله تعالى لو خاطب بالمجاز لكان يجوز
وصفه بأنه متجاوز مستعير، وهذا غير لائق بالحكمة
وثانيها، أنه لا فائدة في العدول إلى المجاز مع إمكان
الحقيقة، فالعدول إليه يكون عبثاً لا حاجة إليه .
وثالثها، هو أن المجاز لا ينبئ عن معناه بنفسه، فورد

القرآن به يؤدى الى أن لا يُعرف مُراد الله فيُفْضَى الى الإلباس وهو منزهٌ عنه

ورابعها ، أن كلام الله تعالى كله حقٌ وصوابٌ ، وكلُّ حقٍّ فله حقيقة ، وكلُّ ما كان حقيقة فلا يدخله المجاز ، وهذا هو المطلوب

« والجواب » أنا قد أوضحنا بالبرهان العقليّ جوازَه وأوردنا من الأمثلة في وقوعه في خطاب الله تعالى ما لا مَدْفَع له الا بالمكابرة والإنكار والمنكارة

قوله أولاً إنه يؤدى الى وصفه بأنه متجوّز مستعير، قلنا هذا فاسد لأمرين ، أما أولاً فلأن إجراء الأوصاف الإلهية موردةٌ بالشرع، فما أذن فيه أطلقناه، وما سكت عنه توقفنا في حاله ، وأما ثانياً فلعل هذه الأوصاف توهمُ الخطأ مع صحة إجرائها عليه فلا جرَمَ توقفنا في إطلاقها

وأما قوله ثانياً إنه لا فائدة في العدول عن الحقيقة، فقد قرّرنا فيما سلف الباعث على التكلم بالمجاز . وذكرنا هناك أغراضاً حكّمية تبعث عليه

وأما قوله ثالثاً إن المجاز يؤدى الى اللبس ، قلنا إنه لا لبس مع وجود القرينة ، والمجازات لا تنفك عن القرائن .

الحالية ، والمقالية ، كما سندكرها من بعد هذا بجمعة الله
وأما قوله رابعاً إن كلام الله تعالى حق، قلنا إن كلام الله
حق على معنى أنه صدق لا يجوز فيه كذب، لا من أجل كون
ألفاظه مستعملة في موضوعاتها الأصلية ، فأين أحدهما من
الآخر، وفيه وقع النزاع فبطل ما قالوه

✽ الحكم الرابع في كيفية استعمال المجازات ✽

اعلم أن المجازات اللغوية المفردة يجب إقرارها حيث
وردت ، ولا يجوز تعدّيها إلا بتوقيف وإذن من جهة اللغة .
وقد زعم فريق أنه يجوز تعدّيها عن أماكنها التي وردت فيها
إلى غيرها ،

والحجة على ما قلنا هو أن المجازات واردة على خلاف
الأصل والاستعمال ، فيجب قصرها على الأماكن التي وردت
فيها من غير تعدية

ونضرب في ذلك أمثلة . المثال الأول في مجاز النقصان
كقوله تعالى «واسأل القرية» واسأل العير، وقولهم سل الربيع .
فهذه الأمور يجب قصر النقصان فيها على ما وردت فيه ،
ولا يجوز تعدّيه ونقله إلى غيره . فلا يقال : سل الدار واسأل الجدار ،

واسأل الشجرة، ألا يَأْذَنُ من جهة اللغة يدل على جواز استعماله
المثال الثاني، في مجاز الزيادة، فإذا ورد المجاز في زيادة. مَأ.
ولا. في نحو قوله تعالى «فبا رحمة من الله» وقوله «فبا نقضهم
ميتاقهم» وزيادة. لا. في قوله تعالى «لئلاَّ يَعْلَمَ» وقوله تعالى
«ولا تستوى الحسنةُ ولا السيئةُ» فيجب إقرار زيادتهما حيث
وردتا، ولا يجوز التعدى الى زيادة. لم. ولن. من حروف النفي
المثال الثالث، إذا استعير لفظ الأسد للرجل الشجاع
ووجه الاستعارة بينهما المشاركة في معنى الشجاعة، فيجب
إقراره حيث ورد، ولو جاز تعديه لجاز إطلاق اسم الأسد
على الرجل الأتجر، وهو المتغير الفم، فلو كانت المشابهة كافيةً
في حِلِّ الإطلاق. لجاز ما ذكرناه، فلما كان ممنوعاً دلَّ على
ما قلناه من قَصْرِهِ حيث ورد، وهكذا تحذروا في إطلاق
قولنا (نحلة) في الرجل الطويل، ولو جاز تعديه لجاز إطلاقها على
الحبل من أجل طولِهِ، فلما تعدّر ذلك عرفنا أنه مقصور،
فأما المجازات المركبة فالأقرب جواز تعدّيها الى غير
محلها التي وردت فيها، فكما ورد قوله تعالى «أخذت الارضُ»
وأبنت الارض وغير ذلك، ورد قولهم تكاثرت أشواقى،
والتكاثُرُ إنما يكون في الأمور المتحركة، وقولهم أسقمى قعدك،

وأحياني مشاهدتك والنظر إليك ، وهذا واردٌ في لسانهم كثيراً لا يمكن ضبطه في الرسائل والمواظ والخطب ، ولا بن ثبأته في مثل هذا اليد البيضاء كقوله (إنما الموت حسامٌ أزْهَقَ النفوسَ ذبأه)

✽ الحكم الخامس ✽

استعمال المجاز مخصوص بالألفاظ دون الأفعال كالقيام والقعود والصور والهيئات فلا ترد فيها المجازات بحال ، وإذا كان مخصوصاً بالألفاظ فهي منقسمة الى الأسماء والأفعال والحروف ، فأما الحروف فلا مدخل للمجاز فيها ، لأن وضعها على أنها تدل على معانٍ في غيرها فلا بد من اعتبار الغير في دلالتها ، ثم ذلك الغير إن كانت صالحة للدخول عليه كقولك زيد في الدار ، وعمرو من الكرام ، فهي حفيضة في استعمالها وإن كانت غير صالحة لما دخلت عليه كقولك من . حرف جرّ ، ولم . حرف نفى ، صارت مجازاً اسكن التجوز إنما كان فيها من جهة تركيبها لا من جهة الإفراد . والمنع إنما كان في حالة الإفراد لا في التركيب

وأما الأفعال فهي دالّة على حصول أحداث في أزمنة معينة ، فالفعل الصناعي دال على المصدر وعبارة عنه ، فالمصدر

إن وقع فيه مجازٌ فالفعل تابع له ، وإن تعذر وقوع المجاز في المصدر فالفعل أحق بالتعذر ،

وأما الأسماء فهي أنواع ثلاثة (الاسم العلم) ولا مدخل له مجاز فيه لأنه في جميع مواقع أصله ، ومن حق المجاز أن يكون مسبوقاً بوضع أصلي ثم ينقل عنه ، وأيضاً فإن من حق المجاز أن يكون بينه وبين ما نقل عنه علاقة يحسن لأجلها التجوز والنقل ، وهذا غير موجود في الأعلام ، فهذا بطل التجوز فيها (والاسم المصدر) وهو المشتق منه قد يدخله المجاز إذا وقع في غير موضعه كقولك رجل عدل . ورصاً (والاسم الجنس) وأكثر ما يرد المجاز في المفرد منه كأسد ، وبحر ، وليث ، وغير ذلك من الأسماء المفردة ، ولتقتصر على ما ذكرناه ههنا من أحكام المجاز ففيه كفاية لفرضنا ، وستكون لنا عودة في تحقيق أسرار المجازات في فن المقاصد ، وإذا قد أتينا على ما يتعلق بالحقيقة على الخصوص ، وما يتعلق بالمجاز على الخصوص ، فنذكر ما يكون مشتركاً بينهما وبالله التوفيق

(القسم الثالث في ذكر الأحكام المشتركة بين الحقيقة والمجاز)
(الحكم الأول) اعلم أن اللفظة اللغوية بالنسبة إلى إفادتها لمعناها إذا كانت دالة على أزيد من معنى واحد ، فإما أن تكون

إفادتها المعنيين على جهة الاستواء من غير تفرقة فيكونا
حقيقتين ، وهذا هو الاشتراك ، وإما أن يكون أحدهما سابقاً
الى الفهم دون الآخر فيكون بالإضافة الى السابق حقيقة
وبالإضافة الى الآخر مجازاً ، فإذا كانت مستعملة فيهما فلا
بُدُّ من تفرقة بين حقيقتها ومجازها ، ولا جُل مزيد الغموض
أكثر العلماء الخوض في ذلك ، وذكروا أموراً غير صالحة
للفرق وأموراً صالحة للتفرقة ، فهذا تقريران نذكر ما
يخص كل واحد منهما بعموده الله تعالى

(التقرير الاول للفروق الصحيحة)

اعلم أن مستند الحقيقة والمجاز إنما هو اللغة لا غير ، فإذا
كان لا مستند لهما سواها ، فيجب أن تكون التفرقة بينهما
منافاة من جهة أهل اللغة في الاستعمال ، وليس بخلو ذلك إما أن
يكون بتعريف يقطع الاحتمال وهو التنصيص ، وإما أن يكون
بتعريف معرض للاحتمال وهو الاستدلال ، فهذا مجريان

(المجري الأول وهو التنصيص)

وذلك يكون من أوجه خمسة (أولها) أن يصرح الواضع
بقول : هذا حذفه ، وهذا مجاز ، من غير إشارة الى أمر

وراء تصريحه فهذه تفرقة ليس بعدها في الوضوح شيء ،
ويجب قبولها لأنه كما قُبِلَ في أصل وضعه قُبِلَ في التفرقة
لا محالة

(وثانيها) أن يميز كل واحد من الحقيقة والمجاز بحدٍ يخصه
لأن الحدود إنما توضع من أجل معرفة الماهيات والتفرقة بينها
فإذا وُضع لكل واحد منهما حدٌ على الخصوص حصلت
التفرقة بلا مزيد

(وثالثها) أن يذكر لكل واحد منهما خاصة تخصه ،
لأن الخاصة هي تلوُّ الحد في بيان الماهية خلا أن التفرقة بين
الحد والخاصة هو أن من شأن الحد أن يكون مندرجاً تحته
جميع الصور المفردة من المحدود ، بخلاف الخاصة ، فإن الخاصة
إنما تكون متناولة لبعض الصور المفردة دون بعض ، ألا ترى أن
حدَّ الاسم ما دلَّ على معنى في نفسه ، دلالة تجرّدة عن الاقتران
بالأزمنة الخاصة ، فهذا يندرج تحته كل الاسماء لا يخرج عنها
صورة واحدة ، والخاصة في الاسم إنما هو دخول التنوين ،
واللام ، والاضافة ، وغيرها ، وهذا إنما يخص بعض الاسماء
دون بعض

(ورابعها) أن ينص واضع اللغة في بعض الألفاظ على

أنى متى استعملت هذه اللفظة في هذا المحل فهي حقيقة ،
ومتى استعملتها في محل آخر فهي مجاز ، ومثاله أن البلق مجموع
السواد والبياض ، فيقول مثلاً متى استعمل في الخليل فهو حقيقة
ومتى كان مستعملاً في غيرها فهو مجاز فهذا ظاهر
يجب قبوله .

(وخامسها) أن ينص واضح اللغة بأن يقول متى استعملت
هذه اللفظة مطلقاً فهي حقيقة ، ومتى استعملها مقيدة فهي
مجاز ، فيجب الاحتكام لقوله فيما ذكرناه ، ولا يجوز مخالفته
لأنهم الواضعون لأنماظ اللغة فلم يتحكم فيها كيف شاءوا
(المجرى الثانى الاستدلال)

وذلك أن ندرك من الكلام ما يوقفنا على أمور تشعرننا
بالتفرقة بينهما ، وذلك من أوجه أربعة
(أولها) أن تستعمل في معنيين أحدهما يكون سابقاً الى
الفهم عند إطلاق اللفظ من غير قرينة ، والآخر لا يفهم عند
الإطلاق إلا بقرينة ، فيعلم أنها حقيقة في السابق دون المتأخر
فيعلم بالاضطرار الى قصد الواضع أن اللفظ لولا أنه حقيقته في
ذلك المعنى لما كان سابقاً الى الافهام دون غيره

(وثانيها) أن يعلم من أهل اللغة أنهم متى أرادوا إفهام معنى من المعاني غيرهم ، اقتصروا على عبارات مخصوصة ، وإذا عيروا بذلك اللفظ عن معنى آخر لم يقتصروا عليها . بل ذكروا معها قرينة ، فيعلم قطعاً بهذا التصرف أن الأول حقيقة ، والثاني مجازٌ إذ لولا علمهم بكون ذلك اللفظ حقيقةً لذلك المعنى لما اقتصروا عليه .

(وثالثها) أنهم إذا علقوا الكلمة بما يستحيل عقلاً تعلقها به ، علم أنها في أصل اللغة غير موضوعة لها فيعلم كونها مجازاً فيها وهذا كقوله تعالى في النقصان « وجاء ربك » فإنه يستحيل عقلاً تعلق المجيء بالذات ، لاستحالة عليها ، فيعلم أن استعمالها مجاز بالنقصان ، وأن الأصل جاء أمر ربك وكقوله تعالى « واسأل القرية » فإنه لا يمكن سؤال القرية ، فعلمنا أنه لا بدَّ هناك من محذوف تقديره واسأل أهل القرية

وفي الزيادة كقوله تعالى « ليس كذلك نبي » فإننا لو خَلَّيناه وظاهر الآية كان المنفي إنما هو مثل مثل الله تعالى لأمثله على الإطلاق ، والعقل يأبى ذلك ويبطله ، ففرغنا أن ذكر الكاف زيادة وأن الحقيقة حذفها ونقصانها (ورابعها) أن يضعوا لفظاً لمعنى ثم تركوا استعماله على

العموم وأطلقوه على بعض مجاريه كذوات الأربع، ثم قصروه بعد ذلك على بعض تلك المجارى، كالحمار، فعلمنا كونه مجازاً بالإضافة الى وضعه العرفي، ومناله لفظ الدابة فإنها بالوضع اللغوي لكل حيوان، ثم عُورف وضعها في ذوات الأربع من الحيوانات وصار حقيقة فيها عرفاً، فإذا قصروها على الحمار بين ذوات الأربع كان تجازاً لا محالة بالإضافة الى العرف، فهذه بين هي القروق الواضحة، وقد أوردنا ابن الخطيب الرازي ولتقتصر عليها فقها غنية وكفاية

(التقرير الثاني للفروق الفاسدة)

اعلم أن الشيخ أبا حامد الغزالي قد أورد أموراً للتبصرة بين المجاز والحقيقة . ولا بد من إبرادها وإظهار وجه فسادها وجمانها أربعة

(أولها) أن الحقيقة جارية على الاطراد والمراد بالاطراد جريان الحقيقة في كل موضع بخلاف المجاز، فإنه يجب إقراره حيث ورد كما قدمنا شرحه . والمثال في ذلك هو أن قولنا عالم قادر . لما صدقنا على كل واحد ممن له قدرة وعلم وجب صدقهما على كل ذي علم وقدره في جميع المحال، وعلى هذا يكون جريئها

شاهداً وغائباً على جهة الحقيقة لأجل الاطراد، وأما المجاز فليس حاله ما ذكرناه من الاطراد، ولهذا فإنه لما استعمل السؤال في القرية، والعيير، فإنه لا يستعمل في الجدار والشجرة وهذا فاسد لأمر ثلاثة، أما أولاً فلأن مستندنا في كون هذه اللفظة حقيقة وكونها مجازاً إنما هو أمر الواضع وتقريره فيجب أن يكون مستندنا في التفرقة بينهما هو أمر الواضع وتقريره أيضاً، وههنا لم تدلّ دلالة لغوية من جهة الواضع على أن الاطراد علامة للحقائق ولا أن عدم الاطراد أمانة للمجازات، فلا بدّ فيه من دلالة لغوية، فلم يزد فيه على مجرد الحكم من غير إشارة فيه الى دلالة لغوية فلا يقبل، وأما ثانياً فلأنه قد يعرض للحقيقة ما يمنع من اطرادها لعارض، ويعرض للمجاز ما يوجب اطراده لعارض فجعل الاطراد من علامات كون اللفظ حقيقة وإبطال الاطراد من أمانة كونه مجازاً لا وجه له، وأما ثالثاً، فلأنه إن أراد باطراد الحقيقة استعمالها في جميع موارد نصّ الواضع فالمجاز مثلها في ذلك لأنه يجوز استعماله في جميع موارد نصّ الواضع فلا يبقى هناك بينهما تفرقة، وإن أراد استعماله في غير موضع نصّ الواضع فقد تكون الحقيقة ممنوعة الاطراد لعارض، وإن أراد بالاطراد

معنى آخر غير ما ذكرناه فيجب إظهاره حتى ننظر فيه ،
وثانيها الامتناع من الاشتقاق دليل على كون اللفظة مجازاً ،
فإن الأمر لما كان حقيقة في القول اشتق منه اسم الفاعل للأمر
واسم المفعول للأمر ، وإنه لما لم يكن حقيقة في الفعل لم يوجد
هذا الاشتقاق ، وهذا فاسد أيضاً لأمرين ، أما أولاً فلأن
الاشتقاق معناه أخذ لفظة من لفظة باعتبار أمر جامع لهما في
المعنى ، وما هذا حاله فإنه لا إشعار له ألبته بكون اللفظ حقيقة
فيما وضع له ولا مجازاً ، وأما ثانياً فلأن اسم الرائحة حقيقة في
معناها ، ومع ذلك فإنه لم يشتق منها اسم .

وثالثها قوله إن اختلاف صيغة الجمع على الاسم ، يعلم أنه
حقيقة في أحدهما ومجاز في الآخر ، وذلك نحو الأمر ، الحقيق
فإنه يجمع على أوامر وإذا أريد به الفعل وهو المجاز فإنه يجمع
على أمور ، وهذا فاسد جداً لأمرين ، أما أولاً فلأن أبنية الجمع
مختلفة في أنفسها باختلاف أبنية الاسماء المفردة في أبنائها
وربما عيها وأصلها وزائدها ، وما هذا حاله فإنه لا دلالة فيه على كون
اللفظ مجازاً ولا حقيقة . وأما ثانياً فلأنه ليس بأن يدل قولنا
أوامر على كون الأمر حقيقة في القول بأحق من أن يدل
على كونه مجازاً . ولا قولنا أموراً في العقل بأن يدل على كونه

مجازاً أولى من أن يكون حقيقةً ، بل نقول دلالة قولنا أوامر على كونه مجازاً أحق من دلالة على كونه حقيقةً لأن جمع أمر على أوامر على خلاف القياس ، فهذا كانت دلالة على المجازية أحق ، وجمع أمر على أمور جارٍ على القياس ، فكانت دلالة على كونه حقيقةً أولى ، فبطل ما توهمه

ورابعها ، أن المعنى الحقيقي إذا كان متعلقاً بالغير فإذا استعمل فيما لا تعلق له بشيء كان مجازاً ، وعلى هذا لفظ القدرة إذا أريد به الصفة القادرية كان لها متعلق وهو المقدور ، وإذا أُطلق على إثبات الحسن لم يكن له متعلق فيعلم كونه مجازاً ، وهذا فاسد أيضاً لاحتمال أن يكون مقولاً بالاشتراك عليهما فيكون حقيقة فيهما ، لكن اتفق أن له بحسب أحد الحقيقتين متعلقاً دون الأخرى ، فهذه زُبْدَةٌ ما عَوَّل عليه الشيخ أبو حامد الغزالي في هذه الفُرُوق الفاسدة ، وكأنه إنما أتى له الفساد من جهة تمويله على أمور عامة ليست صالحة للفرقة ، فهذا بطل ما عَوَّل عليه

﴿ خيال وتنبيه ﴾

فإن قال قائل هلا أوردتم من جملة الفروق الفاسدة بين الحقيقة والمجاز الكلام في التعريفات الفاسدة التي حكيتموها عن الشيخ أبي عبد الله البصرى ، وعبد القاهر الحرجاني ، وأبي الفتح ابن جنى وغيرهم من علماء الادب وعددتموها من جملتها فإنَّ مَنْ أخطأ في تعريف الماهية أخطأ لا محالة في التفرقة بينهما ، فكان ينبغي عدّها من جملة الفروق الفاسدة

« والجواب » من وجهين ، أمّا أولاً فلأن الكلام في تعريف الماهية بمنزلة عن الكلام في التفرقة بين الأمرين فلا يمزج أحدهما بالآخر ، لأن الكلام في التعريفات إنما هو كلام في الماهية ، ومعرفة الذات والكلام في التفرقة إنما هو كلام في الأحكام ومعرفة الخصائص . فأحدهما مخالف الآخر كما ترى . وأمّا ثانياً فلعلهم يذهبون معنا الى القول بالفروق الصحيحة ، وإن ذهبوا الى تعريفها بالتعريفات الفاسدة كما حكيناها عنهم . فخطأؤهم في التعريفات الفاسدة لا يكون خطأ في الفروق لانحراف أحدهما عن مقصد الآخر فظهر لانت مما ذكرناه أن أحدهما مخالف الآخر

﴿ الحكم الثاني ﴾

من شرط المجاز أن يكون مسبوقاً بالحقيقة ، وليس من شرط الحقيقة أن يكون لها مجاز ، أما الأول فبيانُه أن المفهوم من حقيقة المجاز هو ما كان مستعملاً في أمرٍ يخالف موضوعه الأصلي ، فهذا يُوجب أن يكون قد وُضع في الأصل لمعنى آخر ، ومتى استُعمل اللفظ في ذلك الموضوع فهو حقيقة فيه وهذا هو المقصود . وأما الثاني فبيانُه هو أن مفهوم الحقيقة هو اللفظ الذي استُعمل في نفس موضوعه الأصلي وليس يلزم من كون اللفظ موضوعاً لمعنى أن يكون موضوعاً في معنى آخر بينه وبين الأول علاقة وإذا كان الأمر كما قلناه حصل المقصود من أنه لا يلزم من كل حقيقة أن يكون لها مجاز لما لخصناه والله اعلم

﴿ الحكم الثالث ﴾

الحقيقة قد تكون مجازاً ، والمجاز قد يصير حقيقة ، أما صيرورة الحقيقة مجازاً فلا ن الحقيقة إذا قلَّ استعمالها صارت مجازاً عرفياً . ومثاله إطلاق لفظ الدابة على الدودة والنملة ، فإنه لما تُعروف في إطلاقه على ذوات الأربع حتى صار حقيقة

فيه فصار إطلاقه على التلمة مجازاً بالإضافة الى الحقيقة العرفية وقد كان حقيقة في أول وضعه على كل ما يدب من الحيوانات. وأما صيرورة المجاز حقيقةً فلأن المجاز إذا كثر استعماله صار حقيقة عرفيةً . ومثاله قولنا الغائط ، فإنه كان مجازاً في قضاء الحاجة ، وحقيقته المكان المطمئن من الأرض ثم تُعورف هذا المجاز وكثر حتى صار حقيقةً سابقة إلى الفهم

الحكم الرابع

اللفظ في نفسه قد يكون خالياً عن المجاز وحده . وقد يخلو عن الحقيقة والمجاز معا . وذلك يكون في صور ثلاث (الصورة الأولى) الاسماء الاعلام من نحو زيد . وعمر وذلك لأنها لم توضع في الأصل دالة على شيء بعينه . كالدلالة قولنا حيوان . ورجل . وسواد . ولكنها ألتاب وُضعت للفرقة بين المسميات وليست أجناساً دالة على موضوع معين . فإذا دلت على موضوعها الأصلي فهي حقة . وإذا كانت مستعملة في غيرم فهي مجازات . ولكنها موضوعة للفرقة بين الأعلام خارجة عن الدلالة على الصفات ، فلا جرم مضيئنا بخروجها عن الجار والحقيقة جميعا

(الصورة الثانية) ما يكون خالياً عن المجاز ويكون حقيقةً على الإطلاق وهذا نحوُ الاسماء المضمرة من نحو قولنا هو ، وهما ، وهم ، وهن ، وأنا ، ونحن ، وإياك ، وجميع الأسماء التي أضمرت ، ونحو أسماء الإشارة من قولهم ذا ، وذاك ، وذان وهؤلاء ، ومثلُ الأسماء المهمة الأسماء التي لا إيهام فوقها كالمعلوم ، والمذكور ، والمجهول ، فإن هذه الأسماء كلها نصوص فيما دلت عليه ظاهرة المعاني مستعملة في حقائقها التي وضعت لها ، ولا يجري فيها المجازات بحال ، لأن كل ما وضعت له فهي حقيقة فيه ، فهي وإن خربت عن استعمال المجاز فهي باقية على استعمالها حقائق في كل تجاريتها ، نعم قد يجري المجاز في الأعلام بالنقصان كما يقال قرأت سيديّته ، وقرأت اليوَيْليّ والمزنيّ ، والزخشرى ، والمراد كتاب هؤلاء ، وقد يجري المجاز في بعض المضمرات كقولنا (نحن) فإنه حقيقة في الجمع ، وقد يقال للواحد العظيم مجازاً ، وقد يجري المجاز في أسماء الإشارة كقولك : أعجبنى هذا الرجل ، وإن كان عائداً عنك ، لأن الحقيقة فيه لمن كان حاضراً بقربك

(الصورة الثالثة) لما يكون خالياً عن الحقيقة والمجاز جميعاً ، ويجوزُ ورودهما فيه بعد ذلك ، وهذا هو أول الوصع

في الأصل ، فإنه ليس مجازاً ، لأنه لم يُستعمل في غير موضوعه ولا حقيقةً لأنه لم يُستعمل في موضوعه ، لأنه لم يُسبق بوضع فيقال : إنه قد استعمل في موضوعه فيكون حقيقة ، فلماذا خرج عن أن يكون حقيقةً أو مجازاً

﴿ الحكم الخامس ﴾

في اللفظ الواحد هل يكون حقيقة ومجازاً على الجمع .
أم لا . فنقول : أمّا بالاضافة الى معنيين فهو كثير ، ومثاله قولنا (أسدٌ) فإن حقيقته هو الحيوان المخصوص . ومجازه الرجلُ الشجاع . وقولنا (حمارٌ) فإنه حقيقة في الحيوان . ومجازه في البليد ، و (البحر) حقيقة في المباء ، ومجاز في الكريم وأما بالاضافة الى معنى واحد باعتبار وضعين ، فهذا ممكن . ومثاله قولنا (دابةٌ) فإنه حقيقة في ذوات الأربع . ومجاز فيما عداها ، فإطلاقها على الحمار حقيقة باعتبار الوضع اللغوي . وهو مجاز بحسب الوضع العرفي ، فأما استعمال اللفظة الواحدة مجازاً وحقيقة دفعةً واحدة في وضع واحد باعتبار معنى واحد فهو محال . لاجتماع النفي والإثبات من الجهة الواحدة . لأنها باعتبار كونها حقيقة مسنوعة في موضوعها ، وباعتبار كونها مجازاً

مستعملة لا في موضوعها فيصير الموضوع حاصلًا غير حاصل ،
وهذا مُحالٌ . ولنتقصر على هذا القدر من أحكام المجاز ففيه
كفاية مع ما ينضم إليه في أثناء الكتاب وغضونه وبتمامه
يتم الكلام في هذه المقدمة . وقد أطلنا التقرير فيها بعض
الإطالة والله الموفق للصواب

المقدمة الرابعة

(في ذكر مفهوم الفصاحة والبلاغة وبيان التفرقة بينهما)

اعلم أن هذا الباب من أجل علوم البيان وأعلامها ،
وأرسخ قواعده وأسماها ، وفيه تفاوت القيم ، وتفاضل
الهمم ، والذي يتعلق بغرضنا منها هو الكلام فيما يتعلق
بالبلاغة على الخصوص ، وفيما يتعلق بالفصاحة على الخصوص ،
ثم نذكر التفرقة بينهما فهذه مطالب ثلاثة

المطلب الأول

(في بيان ما يتعلق بالفصاحة على الخصوص)

الفصاحة في اللغة عبارة عن البيان والظهور ، يقال
أفصح العجمي إذا خلص كلامه عن اللكنة واللعن ،

وَأَفْصَحَ اللَّبَنُ ، إِذَا ذَهَبَ عَنْهُ اللَّبَاءُ وَزَالَتْ عَنْهُ الرَّغْوَةُ ،
وَأَفْصَحَتِ الشَّاةُ ، إِذَا صَفَا لَبْنُهَا عَمَّا يَسْتَوِبُهُ ، وَأَفْصَحَ الصَّبِيحُ
إِذَا ظَهَرَ وَعَلَا ضَوْؤُهُ ، وَفِيهِ الْمَثَلُ « أَفْصَحَ الصَّبِيحُ
لَدَى عَيْنِينَ »

وفي مصطلح علم البيان خلو ص اللفظ عن التعقيد في
تركيب الأحرف والألفاظ جميعا ، ففى سلمت اللفظة
الواحدة عن تنافر تركيبها ولم تكن من قبيل قولنا عقجج
ولا من قولهم « المتمعن » وهو شجر . وسلم تركيب الألفاظ
عن التنافر أيضا كما قيل

« ليس قُرب قبر حرب قُبر »

لأن التنافر فى الأول إنما كان من أجل تقارب مخارج
تلك الأحرف . وحصل التنافر فى الثانى من جهة تركيب
الألفاظ المتقاربة ، فحصل من أجل ذلك عثار فى اللسان .
وتوعر فى المخارج . فلاجل ذلك كان منافرا فالألفاظ فى
سهولة تركيبها وعنونه وسلاسته وعورته بمنزلة الاصوات فى
طبيعتها وأدة معانيها . ولهذا فإنه يستلذ بصوت « الفمى » وبكره
صوت « الغراب » ويستظرف صهيل « الفرس » ويستنكر

نهيق « الحمار » فإذا تمهدت هذه القاعدة فاعلم أن مقصودنا من الفصاحة يحصل بالبحث عن أسرارها

﴿ البحث الأول ﴾

(في مراعاة المحاسن المتعلقة بأفراد الحروف)

ولنُسَرِّ منها الى تقسيمين ، التقسيمُ الأولُ باعتبار مخارجها وهو أنواع ثلاثة

النوع الأول ، مخرج الخلق ، وله سبعة أحرف ، ولها منه مخارج ثلاثة فللهزمة ، والهاء ، والألف ، أقصى الخلق وللعين والحاء ، اوسطه . وللعين ، والحاء أدناه

النوع الثاني ، الشفوية وهي الباء ، والفاء ، والميم ، والواو النوع الثالث ، حروف اللسان وهو ما عدا هذين المخرجين على تفاوتٍ فيها في حافاتِ اللسان ومدارجِه ووقوعها في طرفه ، ووسطه ، وأقصاه ، وموضعه كنب النحاة

التقسم الثاني ، باعتبار ما يعرض لها في أنفسها من الجهر ، والهمس ، والشدّة ، والرّخاوة ، واللّين ، والإطباق ، والانفتاح ، والانحقاض ، والاستعلاء وغير ذلك ، فالأحرفُ الشفوية أخف الأحرِف مَوْفِعاً ، وألذّها سماعاً ، وأسكسها جرياً على الألسنة .

وحروفُ الذَّلَاقَةِ منها وهى الراء ، واللام ، والنون ، لَانْ
مُخْرِجُهَا مِنْ ذَوَلَقِ اللِّسَانِ وَهُوَ طَرَفُهُ ، وَيَكْثُرُ اسْتِمَالُهَا فِي
الْكَلَامِ ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا مِنْ أَجْلِ خَفَةِ عَجْرَاهَا وَطِيبِ نَعْمَتِهَا ،
وَسَهُولِهَا عَلَى النُّطْقِ ، وَلِهَذَا فَإِنَّكَ لَا تَرَى كَلِمَةً رُبَاعِيَّةً أَوْ
خَمَاسِيَّةً مُعَرَّاةً مِنْ حُرُوفِ الذَّلَاقَةِ إِلَّا عَلَى جِهَةِ النَّدْرَةِ وَالْقَلَّةِ
وَجَدْتَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ كَالْعَسْجَدِ ، اسْمُ الذَّهَبِ ، وَالْعِذْيُوطِ ،
وَهُوَ الَّذِي يُجَدُّ عَلَى فِرَاشِهِ وَغَيْرِهِمَا ، فَدَخَلُوا هَذِهِ الْأَحْرَفَ
فِي الْأَبْنِيَةِ مِنْ أَجْلِ تَرْقِيْقِهَا وَتَلْطِيفِهَا ، وَحُسْنِهَا عَلَى الْمَسْمُوعِ ،
وَمَا مِنْ وَاحِدٍ مِنَ الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ وَالْعَشْرِينَ الْعَرَبِيَّةِ إِلَّا وَهُوَ
مُخْتَصٌ بِنَوْعٍ فَضِيلَةٍ لِكُنْهَا مُتَفَاوِتَةٌ فِي الصِّفَاءِ وَالرَّقَّةِ ، وَلِهَذَا
فَإِنَّكَ تَجِدُ « الْعَيْنَ » أَنْصَعَ الْحُرُوفِ جَرَسًا وَالذَّهْنَ سَمَاعًا
و « الْقَافَ » مُخْتَصَةً بِالْوَضُوحِ ، وَالْمَتَانَةِ ، وَشِدَّةِ الْجَهْرِ فَإِذَا وَقَعَا
فِي كَلِمَةٍ حَسَنَاهَا لَمَّا فِيهِمَا مِنْ تِلْكَ الْمَزِيَّةِ ، وَهَكَذَا كُلُّ حَرْفٍ مِنْهَا
لَهُ مَزِيَّةٌ لَا يَشَارِكُهُ فِيهَا غَيْرُهُ ، فَسَبْحَانِ مَنْ أَنْقَذَ فِي الْأَشْيَاءِ
دَقِيقَ حِكْمَتِهِ وَأَحْكَمَ الْمَكُونَاتِ بِعَجِيبِ صَنْعَتِهِ . فَتَنَى رُوعِيَّتُ
هَذِهِ الْأَعْتِبَارَاتِ وَالْقَتَّ الْكَلِمَةَ مِنْ هَذِهِ الْأَحْرَفِ السَّهْلَةِ
كَانَ الْكَلَامُ فِي نِهَايَةِ الْعَذُوبَةِ وَجَرَى عَلَى أَسْلَاطِ الْأَلْسِنَةِ
بِاسْلَاسَةٍ وَخَفَةِ الْمُنْطَقِ ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِكَوْنِ الْكَلَامِ فَصِيحًا

كما سنوضح القول في كون الفصاحة من عوارض الألفاظ
أو من عوارض المعاني

— البحث الثاني —

(في بيان ما يجب مراعاته من حسن التركيب)

اعلم أن هذا النظر إنما يختص بالمفردات فإنها وإن كانت مختلفة أعنى مفردات الحروف في العذوبة والسلاسة فإن شيئاً منها غير مستكره ، لكن الاستكراه إنما يعرض من أجل التأليف لما يحصل بسببه من التناثر والثقل ، فلاجل هذا كانت العناية في أحكام التركيب والتأليف ، لأنه ربما حصل على وجه يفيد رقة اللفظ وحلاوته فيكون حسناً ، وربما حصل على وجه يفيد ثِقَلًا وتَعَثُّراً في اللسان فيكون قبيحاً ، فإذن العناية كلها في التركيب فنقول : قد بان من حسن تصرف واضع اللغة امتناعه من الجمع بين العين ، والحاء وبين الغين ، والحاء ، ومن الجمع بين الجيم ، والصاد ، وبين الجيم ، والقاف ، وبين الذال المعجمة ، والزاي ، وما ذاك إلا لما يحصل من تأليف هذه من البشاعة والثقل على الألسنة في النطق ، وليس ذلك من أجل ما يحصل من تقارب مخارج

الحروف وتباعدها كما يزعمه ابن سنان وغيره من أرباب هذه الصناعة ، فإنهم عوّلوا على أن القُرْب منها يكون سبباً في قُبْح اللفظ ، والتباعد في المخرج فيها يكون سبباً في حُسْن اللفظ ، وهذا فاسد فإنه رُبما يَعرَض لما كانت حروفه متباعدة استكره في النطق ، وهذا كقولنا : ملّع أى عدّا فالعين من حروف الحلق ، والميم من الشفة ، واللام من وسط اللسان ، ومع ذلك فإنها ثقيلة على اللسان ينبوعنها الذوق ولا تستعمل في كلام فصيح ، ورُبما عرض لما تقاربت حروفه حُسْن الذوق في اللسان فكان حسناً ومثاله قولنا : ذقته بفعي ، فان الباء والفاء والميم كلّها أحرف متقاربة شفوية وهي رقيقة حسنة يخفّ يحملها على اللسان ، فبطل ما عوّل عليه هؤلاء ، فحصل من مجموع ما ذكرناه أن مستند الإعجاب في حُسْن تأليف اللفظة من هذه الأحرف العربية ، إنما هو الذوق السليم ، والطبع المستقيم ، لا من أجل ما زعموه ويؤيد ما قلناه من ذلك وهو أن مستند الحسن والقبح والإعجاب والنفور في تأليف الكلام إنما هو سلامة الطبع وتحكيم الذوق ، هو أن الكلمة الواحدة إذا أُلِّفت تأليفاً مخصوصاً كانت في غاية الركّة على اللسان يزدرِها كلُّ من سمعها فإذا عكست صارت أرقّ ما يكون

على الألسنة والطف وأعجب ، ومثاله قولنا : ملع فإنها ركيكة كما
أشرنا إليه فإذا قلب تأليفها قلباً مخففاً وقيل فيها « عَلمَ » من
العلم كانت أوقع ما يكون في الفصاحة وأدخل ما يكون في
الرقّة واللطافة ، والأحرفُ فيهما واحدةٌ من غير اختلاف ،
وما وقع الاختلافُ إلا في التأليف لا غيرُ ورُبّما وقع في
الألفاظ ما يكون هو ومقلوبه في غاية الحسن والرقّة لا مزية
لا أحدهما على الآخر ، وهذا كقولنا « غَلَبَ » إذا قَهَرَ ،
فإذا قلبته قلت « بَلَّغَ » فهاتان اللفظتان سواءٌ في الفصاحة ،
وهذا كقولنا : « مَلَحَ » الشيءُ من الملاحه ، فإذا قلبته قلت
فيه « حَلَمَ » من الحليم والرّجاحة ، فكلُّ واحدٍ منهما
لا مزيد على حسنه ، وكلُّ هذا يدلُّك على أن المعول عليه في
ذلك هو ما يمجده الإنسان عند التأليف من الذوق والرقّة ،
ولهذا فإنك ترى الكلمات المستعملة في كلام الله تعالى والسنة
النبويّة مؤلفة تأليفاً معجباً على نهاية اللطافة والرشاقة والرقّة ،
فصل من مجموع ما ذكرناه أنه لا بدّ من مراعاة أمور في
تأليف الكلمة لتكون فصيحة ، « أولها » أن لا تكون تلك
الأحرف متنافرة في مخارجها فيحصل الثقل من أجل ذلك
« وثانيها » أن تكون معتدلة في الوزن فإن الأوزان ثلاثةٌ

ثلاثية ورُباعية وخماسية فأكثرها استعمالاً هو الثلاثي، وما ذاك إلا لخفته وأبعدها في الاستعمال الخماسي لأجل كثرة حروفه وأوسطها الرباعي لحصوله بين الأمرين، والتعويل في ذلك على الذوق، فإنها ربما كثرت وهي خفيفة على اللسان كقوله تعالى « فسيكفيهم الله » وكقوله « ليستخلفنهم في الارض » ولهذا عيب على امرئ القيس في قوله

(غداً ره مستشزرات إلى العلا تفضل العقاص في مشى ومرسل)
وثالثها توالي الحركات فإذا حصل سكون الوسط كان أعدل ما يكون وأرق وإن توالى ثلاث فتحات فهو أخف من حصول الضم في وسطه، فلهذا فإن فرسا، أخف من عَصْد، والمعيَار في ذلك هو عَرَضُه على ما قلنا من تحكيم الذوق، ولهذا فإنه قد يتوالى صمْتان وهو غير ثقيل كقوله تعالى « في صلال وسعْر » وقوله « فَعَلَوْهُ في الزُّبْرِ » فالتعويل على ما ذكرناه في كلِّ أحواله وبالله التوفيق

﴿ البحث الثالث ﴾

(في مراعاة الأساس المتعلقة بتفردات الالفاظ)

اعلم أن هذا البحث متعلقه اللفظة الواحدة على أفرادها، وهو مخالف لما سبق مما أودعناه البحث الثاني، لأنه نظر

يختص مفردات الحروف ، وكيفية تأليفها فلا جرم كان مخالفاً لما قبله ، واعلم أن من الناس من زعم أنه لا قبيح في الألفاظ وأنها كلها حسنة لأن الواضع لا يضع إلا الحسن ، وهذا فاسدٌ لأمرين ، أما أولاً فلأنه لو كان الأمر كما زعموه لكان لا تقع التفرقة بين الألفاظ في الأبنية ، والأوزان ، والخفة ، والثقل ، ولما عرفنا تفاوتها في ذلك تحققنا أن منها ما يكون في غاية الرقة واللطافة ، ومنها ما يكون في نهاية الثقل والبساعة ، وأما ثانياً فلأنه كان يلزم أن لا تقع التفرقة بين الشاذ ، والمألوف ، والنادر ، والمستعمل ، من جهة الوضع ، فلما كان الأمر في ذلك ظاهراً بطل ما توهموه . ولنضرب في ذلك أمثلة ثلاثة توضح المقصود

المثال الأول ، أسماء الحرك كثيرة ترتقي الى خمسين اسماً كلها متفاوتة فلفظ الخمر أحسن من قولنا زَرَجُون وإِسْفِنُظ ولفظ السُّلَافَة أعجب من قولنا قرقف وخندريس

المثال الثاني ، في أسماء الأسد وهي كثيرة فقولنا : أَسَدٌ أحسن من قولنا : فَدَوْكُسٌ ، وَهَرِمَاسٌ ، وقولنا : وَرْدٌ . وَهَزَبَرٌ ، أحسن من قولنا غَضَنَفَرٌ وما ذاك إلا من أجل اختصاص بعض الألفاظ برقة ورشاقة تخالف اللفظ الآخر

المثال الثالث ، في أسماء السيف فإن لفظ الصارم ، والمهند ،
والسيف ، أحسن من لفظ خَنْشُلِيل فثُلُّ هذا كيف يمكن
دفعه ، وأنت إذا تأملت جميع ما ورد من ألفاظ التنزيل
والسنة الشريفة وجدتهما على نهاية الكمال في مراعاة الألفاظ
الرقيقة والخفيفة والمألوفة ، فإذا تمهدت هذه القاعدة فاعلم أن
الفصاحة في الألفاظ المفردة يجب أن تكون مختصة بخصائص
الخاصة الاولى ، أن تكون اللفظة عربية قد تواضع عليها
أهل اللغة ، لأن الفصاحة والبلاغة مخصوصان بهذا اللسان
العربي دون سائر اللغات من الفارسية والرومية والتركية فلا
مدخل لهذه الألسنة في فصاحة وبلاغة ، نعم ليس بمنكر
استعمال شيء من هذه اللغات على جهة التعريب له ، وقد
ورد في القرآن الكريم استعمالها ، وحسن موقعها لما عُرِبَتْ
واستعملها العرب كما ورد في « السَّجِيل » و « الاستيرق »
و « المشكاة » وورد في اللغة العربية « كاللجام » و « القرند »
و « الإسْفِنْط » وغير ذلك ، وقد أكرر أبو بكر الباقلاني أن
يكون في القرآن شيء من غير لغة العرب ، وهذا خطأ . فإن
هذه الألفاظ لا يمكن إنكار ورودها في القرآن ولا يسع

جعلها من لغة العرب ، فإنها غير جارية على قياسها في الأوزان والابنية .

الخاصة الثانية ، أن تكون جارية على العادة المألوفة فلا تكون خارجة عن الاستعمال ، فتكون شاذة عن الاستعمال المطرد في معناها ، وبنائها ، وإعرابها ، وتصريفها ، لأن كل واحد من هذه الأمور له قياس محصره ، ومعيّار يضبطه يجري على مطرد القياس والعادة المألوفة ، ولأن الفصاحة إنما تكون إذا كان اللفظ جارياً على ما ذكرناه فلأجل هذا وجب مراعاة ما ذكرناه وأنت إذ تصفحت آى القرآن وألفاظ السنة النبوية وجدتها كلها جارية على المعيار الذى لخصناه ولا تخرجان عنه بحال ، فما خالف أو ضاع اللغة فهو مردود ، كن يضع لفظ السماء يريد به الأرض ، وما خالف الأبنية المقيسة فهو مردود أيضاً ، وما كان أيضاً مخالفاً للأقيسة الإعرابية فى رفع الفاعل ونصب المفعول ومخالفاً للأقيسة التصريفية من قلب الواو والياء المفتوح ما قبلها ألفاً ، فهو لحن مردود . والكلام الفصيح منجّب عما ذكرناه

الخاصة الثالثة ، أن تكون تلك اللفظة خفيفة على الألسنة لذيدة على الأسماع حلوة فى الذوق ، فإذا كانت اللفظة بهذه

الصفات فلا مزيد على فصاحتها وحُسْنها ، ولهذا فإن ألفاظ القرآن يخف جريها على اللسان وتلذها الاسماع ويحلو مذاقها ، وما كان على خلاف ما ذكرناه فلا مزيد على قبحه ، ومخالفته لمنهاج الفصاحة والبلاغة جميعاً فيما يكون ثقیلاً على الألسنة كريهاً وحشياً في غاية البشاعة ، ولنضرب له أمثلة (المثال الاول) لفظة « جَجِيشٍ » فإنه وقع في شعر « تَابَّطَ شَرًّا » في أبيات الحماسة في قوله

يَظَلُّ بِمَوَاةٍ وَيُوسِي بَنِيهَا

جَجِيشًا وَيَعْرُورِي ظُهُورَ الْمَالِكِ)

فإنها قبيحةٌ جدًّا ، ونظيرها قولنا : « فَرِيدٌ » فإنه بمعناها ، وبينهما بَوْنٌ لا يدرك بقياس المثال الثاني (قولنا : اطلَّحِمَ الأمرُ كما وقع لأبي تمام حبث قال « قد قلت لما اطلَّحِمَ الأمرُ » فإن هذه اللفظة مُنْكَرَةٌ قبيحةٌ بجانبه للكلم الفصيحة . (المثال الثالث) قولهم جَمَعَتِ كما وقع في شعر أبي الطيب المتنبي قال

(جَمَعَتِ وَهُمْ لَا يَجْفَحُونَ بِهَا بِهِمْ)

والمراد نفرت وهذه اللفظة من مستقبجات الألفاظ ومستجناتها فما هذا حاله ينبغي تجنبه

الخاصة الرابعة ، أن تكون اللفظة مألوفة في الاستعمال فلا تكون وحشية ، ويقرب معناها فلا يبعد تناولها ، فيكون سهلاً بالإضافة الى لفظه ، سريع الوقوع في النفوس بالإضافة الى معناه ، وقد زعم بعض النُّظار من أهل هذه الصناعة أن الكلام الفصيح ما كان في ألفاظه عُنْجُمِيَّة الغرابة وبعْد عن الأفتدة الإحاطة بمعناه وعزّ عن الأفهام إدراكه ، فإِذا هذا حاله يصفونه بالفصاحة ، وهذا جهل بمحاسن الفصاحة وأوضاع البلاغة فإنك ترى ألفاظ القرآن والسنة النبوية مع بلوغها كلّ غاية من الفصاحة بحيث لا يدانيهما كلام في غاية البيان والظهور بالإضافة الى ألفاظهما ، وفي نهاية القرب بمعانيهما ، وقد وصف الله كتابه الكريم بأنه بيان وتبيان ، ولهذا فإنه لا يكاد يشكّل من ألفاظ القرآن والسنة على أحد إلا من جهة التركيب لا غير ، فأما مفرداتهما ففي غاية الوضوح والبيان والظهور ، فتي حصلت هذه الخواص التي ذكرناها لكل لفظة كانت الغاية ، وعدّ الكلام فصيحاً بلا مريّة

الخاصة الخامسة ، أن يكون اللفظ مختصاً بالجزالة والرفّة ولسنا نعى بالجزالة في الكلام أن يكون وحشياً في غاية الغرابة في معانيه والوعورة في ألفاظه ، ولا نريد بالرفّة

أن يكون ركيكاً نازل القدر سفسافاً ، ولكن المقصود من الجزالة أن يكون مستعملاً في قوارع الوعيد ، ومُهوَّلات الزجر وأنواع التهديد ، وأما الرقة فإنما يراد بها ما كان مستعملاً في الملاحظات واستجلاب المودة والبشارة بالوعد ، والقرآن العظيم وارد بالأمرين جميعاً ، ولنورد من ذلك أمثلة ثلاثة موضحات مقصودنا مما نريده ههنا

المثال الأول ، في الجزالة وما ورد فيها وهي مخصوصة بذكر أهوال القيامة ، والتحفظ على الأمر والمناهي عن الحدود ، وحكاية إيقاع المثالات بالأثم الماضية وغير ذلك مما يكون خطاباً جزلاً وقولاً فصلاً لاهزلاً قال تعالى « ويوم نُسيرُ الجبالَ وترى الأرضَ بارزةً وحشرناهم » إلى آخر الآية ، وقال تعالى « ونفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله » إلى آخر السورة وقوله تعالى « فأرسلنا عليهم الطوفانَ والجرادَ والقملَ والضفادعَ والدمَ » وقوله تعالى « ففتحنا عليهم أبواب كلِّ تى حتى إذا فرحوا بما أوتوا أخذناهم بغتة فاذا هم مبلسون » وقوله تعالى « فاذا نسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم »

وَأَمَّا الرَّقَّةُ فَهُوَ مَا كَانَ مُسْتَعْمَلًا فِي الْمَلَاطِفَةِ
وَالِاسْتِعْطَافَاتِ ، وَأَنْوَاعِ التَّرْحُمِ ، وَمُحَادَثَةِ الْقُلُوبِ ، بِذِكْرِ
اللَّهِ تَعَالَى إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ « أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ
صَدْرَكَ ، وَوَضَعْنَا عَنكَ وَزْرَكَ » إِلَى آخِرِهَا وَقَوْلُهُ تَعَالَى « وَإِذَا
سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِي » إِلَى
آخِرِ الْآيَةِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى « وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى مَا وَدَّعَكَ
رَبُّكَ . وَمَا قَلَّا » إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَوَاقِعِ الْمَلَاطِفَةِ وَالِإِيْذَانِ
بِالرَّحْمَةِ وَالتَّقَرُّبِ لِلْعِبَادِ وَإِعْلَامِهِمْ بِعَظِيمِ الرَّحْمَةِ وَالْمَغْفِرَةِ
(المَثَالُ الثَّانِي) مَا وَرَدَ فِي السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى مِثَالِ
ذَلِكَ وَحَدِّثِهِ ،

أَمَّا الْجِزَالَةُ فَكَأَمَّا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ « يَا بَنَ آدَمَ تَوَتَّى كُلَّ
يَوْمٍ بِرِزْقِكَ وَأَنْتَ تَحْزَنُ ، وَيَنْقُصُ كُلُّ يَوْمٍ مِنْ عَمْرِكَ
وَأَنْتَ تَفْرَحُ ، أَنْتَ فِيمَا يَكْفِيكَ وَتَطْلُبُ مَا يُطْفِئُكَ لَا بِقَلِيلٍ
نَقْنَعُ ، وَلَا مِنْ كَثِيرٍ تَشْبَعُ » وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
« أَمَّا رَأَيْتَ الْمَأْخُودِينَ عَلَى الْغَرَّةِ الْمُزْعَجِينَ بَعْدَ الطَّمَأْنِينَةِ ،
الَّذِينَ أَقَامُوا عَلَى التَّسْبِهَاتِ ، وَجَنَحُوا إِلَى الشَّهَوَاتِ ، حَتَّى
أَتَتْهُمْ رُسُلُهُمْ ، فَلَا مَا أَمَلُوا أَذْرَكُوا ، وَلَا إِلَى مَا فَاتَهُمْ رَجَعُوا ،

قَدِمُوا عَلَى مَا عَمَلُوا ، وَنَدِمُوا عَلَى مَا خَلَقُوا ، وَلَنْ يَغْنِيَ النَّدَمُ .
وقد جَفَّ الْقَلَمُ « فانظر الى ما اشتمل عليه هذا الكلام من
جزالة اللفظ

وَأَمَّا الرِّقَّةُ فَكَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « كُنْ فِي الدُّنْيَا
كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ ، وَاعْدُدْ نَفْسَكَ فِي الْمَوْتِ ، فَإِذَا
أَمْسَيْتَ فَلَا تُحَدِّثْهَا بِالصَّبَاحِ ، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تُحَدِّثْهَا
بِالْمَسَاءِ ، وَخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِسَقَمِكَ ، وَمِنْ شَبَابِكَ لِهَرَمِكَ ،
وَمِنْ فِرَاقِكَ لَشُغْلِكَ . وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « رَحِمَ اللَّهُ
أَمْرًا تَكَلَّمَ فَعَنِمَ . أَوْ سَكَتَ فَسَامَ ، إِنْ اللِّسَانَ أَمْلَكْتُ شَيْءٌ
إِلَّا نَسَانُ » الى غير ذلك من الرقائق في كلامه وأنواع الملاحظات
(المثال الثالث) ما ورد من كلام أمير المؤمنين ، كَرَّمَ
اللَّهُ وَجْهَهُ فَإِنَّهُ قَدْ نَفَنَّنَ فِي أَسَالِيبِ الْكَلَامِ ، وَاسْتَوَلَى مِنْهُ
عَلَى بَدَائِعِهِ وَغَرَائِبِهِ ، وَقَدْ نَبَهَنَا عَلَى ذَلِكَ فِي تَرْحُنَا لِكَلَامِهِ فِي
نَهْجِ الْبَلَاغَةِ

دَأْمَا الْجَزَالَةُ فَتَنَهَا قَوْلُهُ لِأَصْحَابِهِ : تَجَهَّزُوا رَحِمَ اللَّهُ فَقَدْ
نُودِيَ فِيكُمْ بِالرَّحِيلِ ، وَأَقْلُوا الْعَرَجَةَ عَلَى الدُّنْيَا ، وَأَخْرِجُوا مِنْهَا
قُلُوبَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَخْرُجَ مِنْهَا أَبْدَانُكُمْ . ففها اختبرتم ،

ولغيرها خلقتهم ، فقدّموا بعضاً ، يكن لكم قرصاً ، ولا تخلفوا
كلّاً ، فيكون عليكم كلّاً

فانظر الى هذا الكلام ما أجزله وما أوضحه لبيان
ما اشتغل عليه وتناوله

وأما الرقة ، فمنها قوله عليه السلام اللهم أحقن دماءنا
ودماءهم ، وأصلح ذات بيننا وبينهم ، وأهدهم من ضلالهم ، حتى
يعرف الحق من جهله ، ويرعوى عن الفى والعُدوان من
لهج به ، وقوله عليه السلام فى بعض مناجاته : اللهم صُن وجهي
بالبسار ولا تبذل جاهي بالإقتار ، فأفتن بحب من أعطاني ،
وأبلى بغير من منعني ، وأنت من وراء ذلك كله ولى
الإعطاء والمنع ، إنك على كل نىء قدير

وله عليه السلام فى تعليم الحرف ، والوعظ ، وتذكير
الآخرة من الفخامة والجزالة ، وفى الرقائق فى تعليم معالم
الدين ، وإرشاد الخلق الى مكارم الأخلاق ، كلام بالغ ،
ووعظ زاجر ، ما لا موازیه كلام ، ولا يساوى نظمة وإن
انتظم أى نظام

﴿ البحث الرابع ﴾

(في مراعاة المحاسن المتعلقة بمركبات الانماط)

وهذا نحو التجنيس كقوله تعالى « وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ » والترصيع، كقول عبد الرحيم ابن نباتة الواعظ في بعض خطبه: الحمد لله عاقِدَ أَرْزَمَةِ الْأُمُورِ بعزائم أمره ، وحاصِدِ أَعْمَةِ الْغُرُورِ بقَواصم مكرِهِ ،
والتصريع وإنما يكون في المنظوم الشعري وغير ذلك من فنون البديع ، فإن هذه الأمور كلها سنوردها في فن المقاصد ، ونظهر أسرارها وما اشتملت عليه من المحاسن
فصار تأليف الألفاظ والكلم المفردة في إفادتهما للفصاحة بمنزلة تأليف العقد وانتظامه ، فلا بدّ في ذلك من مراعاة أمور ثلاثة

(أولها) اختيارُ الكلم المفردة كما فصلناه من قبل ،
كاختيار مفردات اللآلئ وانتقائها في حسن جوهرها وصورتها
(وثانيها) نظم كل كلمة مع ما يشاكلها أو يماثلها كما يحسن ذلك في تركيب العقد ونظمه ، لأنها إذا حصلت مع ما يشاكلها وقعت في أحسن موقع وجاءت في أعجب صورة

(وثالثها) مطابقة الغرض المقصود من الكلام على اختلاف أنواعه وتباين فنونه فلا بدّ من أن يكون موافقاً لما أُريد به بعد اختصاصه بالتركيب ، وهو غرض عظيم لا بدّ من رعايته ونظيره في العقد ، فإنه بعد إحكام تركيبه وإتقان تأليفه لا بدّ من مطابقتها لما صيغ له فتارة يجعل إكليباً على الرأس ، ومرة يجعل طوقاً في العنق ، وقد يجعل شفاً على الأذن ، وإذا خالف في ذلك بطل المقصود وفات الغرض ، فإذا جعل إكليباً الرأس على غيره ، أو جعل طوق العنق في غيره بطل المقصود وفات الغرض ، والكلام بعد تركيبه إذا وضعته في غير موضوعه ولم تقصّد به ما هو موضوع له انخرم المقصود به وكان خالياً عن البلاغة . فالأمر الأول والثاني من هذه الأمور الثلاثة يتعلق بالفصاحة ، لأنها من عوارض الألفاظ ، وبمجموع الثلاثة كلّها هو المراد بالبلاغة ، لأنها من عوارض الألفاظ والمعاني جميعاً كما سنوضح التفرقة بينهما بمعونة الله تعالى فهذا ما يتعلق بخصوص الفصاحة

المطلب الثانى

(فى ذكر ما يتعلق بالبلاغة على الخصوص)

اعلم أن البلاغة فى وضع اللغة ، هى الوصول الى الشئ
والانتهاء اليه فيقال بلغت البلد أبلغه بلوغاً والاسم منه
البلاغة ، وسبى الكلام بليغاً ، لأنه قد بلغ به جميع المحاسن
كلها فى ألفاظه ومعانيه ، وهو فى مصطلح النظار من علماء
البيان عبارة عن الوصول الى المعانى البديعة بالألفاظ الحسنة .
وإن شئت قلت هى عبارة عن حسن السبك مع جودة
المعانى ، والمقصود من البلاغة هو وصول الإنسان بعبارة كنه
ما فى قلبه مع الاحتراز عن الإيجاز المخل بالمعنى ، وعن
الإطالة المملة للخواطر . فإذا تمهدت هذه القاعدة ، فلنذكر
مواقع البلاغة ثم نذكر مراتبها ثم نردفها ببيان حكمها فهذه
مباحث ثلاثة

المبحث الاول

(فى بيان موقع البلاغة)

اعلم أن الأشياء فى التحقق والثبوت على مراتب أربع
(الاولى منها) تحققها فى الذهن وتصورها ، وهذه

الرتبة هي الأصل وعليها تترتب الوجودات الأخرى، لأن الشيء إذا لم يكن له تصوّر في الذهن وتحقّق فإنه لا يمكن وجوده في الخارج بحال ثم بعض التصورات الذهنية قد يستحيل وجودها في الخارج كما تقول في القديم نعالى والقدرة القديمة والحياة القديمة فإن هذه وإن أمكن تصورهما في الذهن لكن لاحقيقة لها في الخارج بالبرهان العقلي، وتارة يكون له وجود في الخارج وهو سائر الممكنات

(المرتبة الثانية) التحقّق في الأعيان وهذا نحو ما يوجد في العالم من المكوّنات، فإن لها تحقّقاً في الوجود الخارجي والتعيّن الوجودي، ولسنا نريد بالوجود العيني هو كلّ مذكّر ولكن نريد كلّ ما حمله الوجود الخارجي عن الذهن، مذكراً كان أو غير مذكّر

(المرتبة الثالثة) الألفاظ الدالة على تلك الصور الخارجية والذهنية فإن ههنا ألفاظاً قد وُضعت للدلالة عليها لضرب من المصاحبة العقلية

(المرتبة الرابعة) الكتابة الدالة على تلك الألفاظ فالمرتبتان الأوليان لا يفتقران إلى الموضّعة، لأنهما عقليان، والمحتاج إلى الموضّعة إنما هو المرتبة الثالثة، والرابعة، ومزية

الكمال في الحسن والجمال تكون فيهما جميعاً ، والبلاغة تحصل في كل واحد منهما ، لكن الكلام أوسع مجالاً وأعظم مضطرباً ، وفيه وقع التنافس في البلاغة نظماً ونثراً . والكتابة مسبوقة في المواضع عليها بالكلام فلا يمكن المواضع عليها إلا بعد سبق الكلام وقد تفننوا في الخط أنواعاً من التفنن وتوسعوا فيه ضروباً من التوسعات ، ولشهر من ذلك الى تصرفين

(التصرف الاول) منها بالاضافة الى النقط ، وذلك على أوجه أربعة ، أولها أن تكون الكلمات المتوالية معرفة كلها من النقط ، وهذا مثاله قول الحريري

(أَعْدِدْ لِحُسَادِكَ حَدَّ السِّلَاحِ وَأَوْرِدِ الْآمِلَ وَرَدَ السَّمَاحِ)
(وثانيها) أن تكون الكلمات كلها لا حَرْفَ منها إلا

وهو منقوط ومثاله أيضاً ما قاله الحريري

(فَتَنَّنِي فَجَنَّنِي تَجَنِّي بَتَجَنِّي يَفَنِّي غِبِّي تَجَنِّي)

وثالثها) أن توجد كلمات ، واحدة منها كلها منقوطة وواحدة لا حَرْفَ فيها منقوط وهذا كقوله أيضاً « الكرم ثبت الله جيش سعادك يزين ، واللوم غص الدهر جفن حسودك كيشين »

(ورابعها) كلمة واحدة ، واحد من أحرفها منقوطة ،
والآخر ممرى من النقط ، ومثاله قوله أيضاً « أَخْلَقُ سَيِّدَنَا
نُحِبُّ ، وَبِعَقْوَتِهِ يُلَبِّ »

(التصرف الثانى) يرجع إلى الاتصال والانفصال فى
الأحرف ، وذلك يكون على وجهين ، أحدهما أن تكون
منفصلة ، ومثاله ما قاله بعضهم

(وَزُرْ دَارَ زُرْزُورٍ وَزُرْ دَارِزَارِهِ

وَدَارِ رِدَاحٍ إِنْ أَرَدْتَ دَوَاءَ)

فتدعى هذه الأحرف حاصلة على جهة الانفصال

(وثانيها) أن تكون متصلة كلها وهذا كثير كقوله

« فَتَنَّا نِيَّيْنِي فَجَنَّنَا نِيَّيْنِي » وقد سبق . ولنتقصر على هذا التقدير من

بلاغة الخط والكتابة . ولنرجع الى مقصودنا من بيان مواقع

البلاغة فى الألفاظ

واعلم أن البلاغة مختصة بوقوعها فى الكلام المركبة ، دون

المفردة ، فلا يوصف الكلام بكونه بايعاً إلا إذا جمع الأمرين

جميعاً مع حسن اللفظ ، وجودة المعنى ، فتدعى كان هكذا

ووصف بالبلاغة ، فإن كان المعنى جزلاً ، واللفظ غير فصيح ،

أو كان اللفظ فصيحاً ، وكان معناه ركيكاً نازلاً ، فإنه لا يوصف
 بالبلاغة أصلاً ، وهذا غير مستبعدٍ
 وبيانه بالمثل ، فإن كان معه لآل ، كل واحدٍ منها
 في نهاية النفاسة على انفرادها ، ثم ألفتها تأليفاً نازل القدر فإنه
 يهون أمرها ، حتى يقال : إن هذه ليست تلك من أجل فيج
 تأليفها . وعكسه من كانت معه لآل نازلة القدر فألفتها تأليفاً
 عجيباً ، ونظمها نظماً رقيقاً يعظم في المرأى موقعها حتى يُخيل
 للنّاظر أنها غيرها لما يظهر من حسن التّأليف ، فهكذا حال
 الكلم المفردة بالإضافة الى تأليفها ونظمها ، فإن فاق اللفظ
 والمعنى فهو الموصوف بالبلاغة ، فإن نقص أحدهما وبطل لم
 يكن موصوفاً بالبلاغة فوقها الأمران جميعاً كما أشرنا إليه

﴿ المبحث الثاني ﴾

(في مراتب البلاغة)

اعلم أن الألفاظ إذا كانت مركبة لإفادة المعاني ، فإنه
 يحصل لها بمزية التركيب حظاً لم يكن حاصلًا مع الأفراد ،
 كما أن الانسان اذا حاول تركيب صورة مخصوصة من عدّة
 أنواع مختلفة أو عقد مؤلف من خرز ولاّلى ، فالحسن في

تركيب الألفاظ غير خافٍ ، ثم ذلك الحُسْنُ له طرفان ،
 وسائط ، فالطرفُ الأعلى منه يقع التناسب فيه بحيث
 لا يمكن أن يُزاد عليه ، وعند هذا تكون تلك الصورة وذلك
 النظام في الكلام في الطبقة العليا من الحسن والإعجاب ،
 والطرفُ الأسفلُ أن يحصل هناك من التناسب قدرٌ بحيث
 لو انتقص منه شيءٌ لم تحصل تلك الصورة ، ثم بين الطرفين
 مراتبٌ مختلفةٌ متفاوتةٌ جداً

فإذا عرفت هذا فتقول أما الطرف الأسفل فهل يُمدُّ
 من البلاغة أم لا ، فيه تردُّدٌ والحقُّ أنه معدودٌ منها لأنَّنا قد
 قلنا : إنه طرفٌ لهما وما كان طرفاً للشيء فهو منه وبعضٌ له ،
 وزعم ابن الخطيب أنه ليس من البلاغة في شيء ، ولا يكون
 معدوداً منها ، لأن منزلة البلاغة أعلى وأشرف من أن يُقال
 إنه ليس بين هذا الكلام وبين خروجه عن حدِّ البلاغة إلا
 أن ينقص منه شيء ، فها هذا حاله من الكلام لا يمدُّ من
 البلاغة أصلاً ، وأما سائر المراتب فإنها مع تفاوتها في منازلها
 فهي معدودة من فنِّ البلاغة خلاً أن بعضها أبلغ من بعض ،
 فالأعلى أبلغ مما تحته من المراتب . وأما الطرفُ الأعلى وما
 يقربُ منه فهو العَجْزُ ، لأنه ليس فوقه رتبة ، لأنه قد بلغ

الغاية في الفصاحة والبلاغة الحاصلين من جهة مفردات الحروف
تارة ، ومن جهة تركيبها أخرى

﴿ المبحث الثالث ﴾

(في حكم البلاغة)

اعلم أنه لا خلاف بين أهل التحقيق من علماء البيان
أن الكلام لا يُوصف بكونه بليغاً إلا إذا حاز مع جزالة المعنى
فصاحة الألفاظ ، ولا يكون بليغاً إلا بمجموع الأمرين
كليهما فقد صارت البلاغة وصفاً عارضاً للألفاظ والمعاني
كما ترى

وأما الفصاحة فهل تكون من عوارض الألفاظ ، أو
تكون من عوارض المعاني ، أو لمجموعهما . فيه مذاهب
أربعة . أولها أنها من عوارض الألفاظ مجردة لا باعتبار
دلائلها على المعاني ، وهذا هو الذي يشير إليه كلام ابن الأثير
في كتابه المثل السائر فإنه قال : إن الفصاحة مذكّرة بالسمع ،
وليس يندرك بحاسة السمع إلا اللفظ ، فلها كانت
مقصورة عليه

(وثانيها) أن الفصاحة من عوارض المعاني دون الألفاظ

وهذا هو الذى يَرْمُزُ إليه ابنُ الخطيب الرازى فى كتابه نهاية
الايجاز، فإنه زعم أن الفصاحة عبارة عن الدلالات المعنوية
لاغير من غير حاجة الى اللفظ لا على جهة القصد، ولا على
جهة التبعية

(وثالثها) أن الفصاحة عبارة عن الألفاظ باعتبار دلالتها
على مسمياتها المعنوية، وهذا شئ حكاه ابن الخطيب فى
كتاب النهاية ولم يعزّه الى أحد من علماء البيان. وحاصل
مذهبهم أن الفصاحة عبارة عن الأمرين جميعاً، فلا هى من
أوصاف اللفظ كما زعمه ابن الأثير على الخصوص، ولا هى من
أوصاف المعانى على الخصوص كما حكيناه عن ابن الخطيب

(ورابعها) أن تكون الفصاحة مقولة على الأمرين
جميعاً، فتكون مفيدةً لهما جميعاً فيكون الأمران جميعاً أعنى
المعانى والألفاظ من مسمى قولنا فصاحة، وهذا المذهب
يخالف المذهب الثالث، فإن هؤلاء جعلوا اللفظ والمعنى من
مدلول لفظ الفصاحة. والذين قبلهم جعلوا اللفظ هو مسمى
الفصاحة، لكن اعتبار المعنى على جهة الضم والتبعية لاغير،
فهذا تقرير مذاهب العلماء فى مدلول لفظ الفصاحة. وفائدة
إطلاقه،

والاختارُ عندنا تفصيل نشير اليه ، وهو أن الفصاحة من عوارض الألفاظ ، لكن ليس بالإضافة الى مطلق الألفاظ فقط ، ولكن بالإضافة الى دلالتها على معانيها ، فتكون الفصاحة عبارة عن الأمرين جميعاً مطلق الألفاظ ودلالتها على ما تدلُّ عليه من معانيها المفردة والمركبة ، وهذا المذهب هو الذي حكاه ابن الخطيب عن بعض علماء البيان . ويدلُّ على ما قلناه وجوه ثلاثة ، أولها قوله صلى الله عليه وسلم : « إن من البيان لسحراً » والبيان هو الفصاحة ، لأن البيان هو الظهور ، وذلك لا يستعمل إلا في الألفاظ ، ولا بد من اعتبار دلالتها على معانيها ، لأننا لو لم نعتبر ذلك لكانت الألفاظ مما يُمَجِّها السمع ، وينبوعها الطبع ، فضلاً عن أن تكون سحراً . فإذاً لا بد من اعتبار الأمرين في كون الكلام فصيحاً ، ومراده عليه السلام بقوله « لسحراً » يعنى أنه يُخَيِّرُ العقول في حسنه وروثقه ، ودقة معانيه ، وعن هذا قال بعضهم : فصاحة المنطق سحرُ الألباب

وثانيها أنهم يقولون في الوصف كلام فصيحٌ ، ومعنى بليغ ، ولا يقولون معنى فصيحٌ ، فدلَّ ذلك على أن الفصاحة من متعلقات الألفاظ ، وأن فصاحته إنما كانت باعتبار ما دلَّ

عليه من حُسْنِ المعنى ورشاقته . وفي هذا دلالة ظاهرة على وجوب اعتبار الأمرين في فصيح الكلام كما قلناه وثالثها أنا نزام في أساليب كلامهم يُفَضِّلُون لفظاً على لفظة ، ويؤثرون كلمة على كلمة ، مع اتفاقهما في المعنى ، وما ذاك إلا لأن إحداهما أفصح من الأخرى ، فدل ذلك على أن تعلق الفصاحة إنما هو بالألفاظ العذبة ، والكلام الطيبة ألا ترى أنهم استحسنوا لفظ الدِّيمة ، والمزنة ، واستقبحوا لفظ البعاق لما في المزنه ، والدِّيمة ، من الرقة واللاطفه ولما في البعاق ، من الغلظ والبشاعة . وبما أغرق في اللذة والسلاسة قوله تعالى في وصف خروج القطار من السحاب « قَتَرِ الْوَدَقُ يَخْرِجُ مِنْ خِلَالِهِ » فأين هذا من قول امرئ القيس في هذا المعنى

(فَأَلْقَى بِصَحْرَاءِ الْعَيْطِ بَعَاءَةً)

فانظر ما بين الودق والبعاء فاختصاص الودق بالركة واللاطفه عما تضمنته ، البعاء ، من الغلظ والبشاعة دلالة ظاهرة على ما قلناه من أن الفصاحة راجعة الى اللفظ لأجل دلالاته على معناه

فأما من زعم أن الفصاحة متعلقة باللفظ لا غير ، فقد أبعد ، فإن الألفاظ لا ذوق لها ولا يمكن الإصغاء الى سماعها إلا لأجل دلالتها على معانيها ، فأما اذا خلت عن الدلالة عليها فلا وقع لها بحال ، وغالب ظني أنه لا بد له من اعتبار المعنى ، خلا أنه يكون ضمناً وتبعاً للألفاظ لا محالة . وأبعد من هذا من زعم أن متعلق الفصاحة في المعاني فقط ، كما حكيناه عن ابن الخطيب فإن المعاني إنما توصف بالبلاغة ، فأما الفصاحة فإنها من صفات الألفاظ كما مر بيانه . وعلى الجملة فإن أراد أنه لا بد من اعتبار الأمرين جميعاً ، اللفظ والمعنى ، على أن إطلاق الفصاحة على أحدهما ويكون الثاني تبعاً فالخلاف لفظي ، وإن أراد أن إطلاق اسم الفصاحة إنما يكون على أحدهما على انفراده ، فهو خطأ كما أسلفنا يقرره . فهذا ما أردنا ذكره فيما يخص كل واحد منهما

المطلب الثالث

(في بيان ما يكون على جهة الاشتراك منهما)

ولشر من ذلك الى تقريرين ، التقرير الأول في إظهار التفرقة بينهما

اعلم أنا قد أشرنا من قبل إلى تعريف كل واحد منهما
بماهية تخصه وتميزه عن غيره في ذاته ، ونذكر ههنا
ما يميز به كل واحد منهما من جهة الخواص واللوازم ، وجملة
ما نورد من ذلك تفرقات ثلاث

(التفرقة الأولى) من جهة العموم والخصوص ، فإن
البلاغة أعم من الفصاحة ، ولهذا فإن كل كلام بايغ ، فإنه
لا بد من أن يكون فصيحاً ، وليس يلزم في كل فصيح من
الكلام أن يكون موصوفاً بالبلاغة ، فالفصاحة والبلاغة بمنزلة
الإنسان والحيوان ، فكل إنسان حيوان ، وليس كل حيوان
إنساناً ، وهذا يدل على خصوصية الفصاحة وعموم البلاغة ،
فالبلاغة شاملة للألفاظ والمعاني جميعاً ، والفصاحة خاصة
بالألفاظ من أجل دلالتها على معانيها كما أوضحناه من قبل

(التفرقة الثانية) من جهة الأفراد والتركيب ، فالبلاغة
إنما يكون موردها في المعاني المركبة دون المفردة ، والفصاحة
تكون في الكلم المفردة كما تكون في الكلام المركبة ، ولهذا
فإن الكلمة الواحدة توصف بكونها فصيحة إذا خلصت من
التعقيد وسلس مجراها على اللسان ، ولا توصف الكلمة المفردة
بأنها بليغة ، لأن المعنى البليغ إنما يكون حيث ينتظم الكلام

ويأْتلفُ من أجزاء ، فعند هذا يظهر جوهرُهُ في تأليفه ،
ويعظم موقعه في نظمه فلا جرم يُوصف بالبلاغة
(التفرقة الثالثة) من جهة جرى الأوصاف اللفظية ،
فإن المعهود عند من قرَعَ سمعه أساليبُ كلامهم أنهم يصفون
البلاغة بما لا يصفون به الكلام الفصيح ، وعن هذا قالوا
لا يستحق الكلام الاتصاف بالبلاغة حتى يسابق لفظه
معناه ، ومعناه لفظه ، فلا يكون لفظه أسبق الى سمعك من
معناه الى قلبك ، وكما قالوا حتى يدخل الى الأذن بلا إذن ،
وحتى يلج في العقل من غير مُراوَلَة ولا ثقل ، وكما يُحكى في
وصف رجل من البلغاء بأنه كانت ألفاظه قوالب المعاني ،
وقالوا في وصف الفصاحة في الكلام بأنه متمكن غير قلق ،
ولا ناب عن موضعه ، وقالوا أيضاً من حقّه أن يكون جيّد
السبك صحيح الطبع وأن من حق اللفظ أن يكون طبقاً
لمعناه من غير زيادة ولا نقص وربما يصفونه بالسلاسة
والسهولة في حسن ألفاظه ونظمه ، وقد يذمونه بأنه مُعقّد
جرز ، ولاجل تعقيدِه استهلك المعنى وأنه غريب وحشى فيه
عَنْجَبَانِيَّةٌ ، ويختص بالخشونة فيصفون كل واحد من البلاغة
والفصاحة بما يليق به ، وفي هذا دلالة على حصول التفرقة

بينهما كما ذكرناه ، ومن أعجب ما نُورد فيما نحنُ بصددِهِ في
الفصاحة والبلاغة ما وُجد في كتاب زهر الآداب للشيخ أبي
اسحق إبراهيم بن عليّ الحُصَريّ من أوصافٍ بليغة على ألسنة
أقوام من أهل الصناعات ، فوصفوا البلاغة على وفق الصناعات
فقال الجوهريّ أحسنُ الكلام نظاماً ، ما ثَبَتَتِ الفكرة ،
ونظمتُ الفطنة وفُصِّلَ جوهرُ معانيه في سُمُوط ألفاظه فاحتملتُ
نُحُورُ الرِّوَاةِ ، وقال العطار أطيّبُ الكلام ما كانت فيه عِبَقَةُ
الآفهام ودُرُوزُهُ الحلاوة ولا يسهُ جسدُ اللفظ وروحُ المعنى
وقال الصباغ ، ما لم ينتقص من إيجازه ، ولم تتكشف صبغة

- (١) في هذه العبارة سقط . وعبارة الحصريّ وقال
العطار . ما عَجُنَ عَنَبَرُ ألفاظه بمسك معانيه قفاح نسيمُ نشقه
وسطعت رائحة عبقه فتغلّفت به الرِّوَاة . وتعطرت به السَّراة .
وقال الخياط . البلاغة فيص . جُرْبَانُهُ البيان . وجيّه المعرفة .
وكمّاه الوَجَازة ودخّارِيسُهُ الآفهام . ودُرُوزُهُ الحلاوة .
ولا يسهُ جسد اللفظ . وروحه المعنى
- (٢) عبارة الحصريّ . ما لم تَنَصَّ بهجة إيجازه :

إِعْجَازِهِ قَدْ صَقَلَتْهُ يَدُ الرَّوْيَةِ مِنْ كَوْنِ الْأَشْكَالِ فَرَاعَ
 كَوَاكِبَ الْآدَابِ ، وَأَلَفَ عِنْدَ ذَوَى الْأَلْبَابِ وَقَالَ الْقَرَّازُ :
 أَحْسَنُ الْكَلَامِ . مَا اتَّصَلَتْ لُحْمَةُ أَلْفَاظِهِ بِسَدَى مَعَانِيهِ ،
 نَفَرَجَ مُفَوَّقًا مُنِيرًا مُوَشَّى مُحَبَّرًا . وَقَالَ الرَّائِضُ : خَيْرُ
 الْكَلَامِ مَا لَمْ يُخْرِجْ مِنْ حَدِّ التَّجْلِيعِ إِلَى مَنْزِلَةِ التَّقْرِيبِ ،
 وَكَانَ كَالْمُهَرِّ الَّذِي أَطْمَعَ أَوَّلُ رِيَاضَتِهِ فِي تَمَامِ ثِقَاتِهِ . وَقَالَ
 الْجَمَالُ الْبَلِغُ الَّذِي أَخَذَ بِخِطَامِ كَلَامِهِ فَأَنَاخَهُ فِي مَبْرَكِ الْمَعْنَى
 ثُمَّ جَعَلَ الْإِخْتِصَارَ لَهُ عِقَالًا ، وَالْإِيْجَازَ لَهُ مَجَالًا ، لَمْ يَنْدَ عَنْ
 الْأَذَانِ ، وَلَمْ يَشْذَ عَنِ الْأُذْهَانِ . وَقَالَ الْمُتَهَمُ بِالرِّيَاةِ : خَيْرُ
 الْكَلَامِ مَا تَكَثَّرَتْ أَطْرَافُهُ وَتَنَنَّتْ أَعْطَافُهُ وَكَانَ لَفْظُهُ حِلْمَةً ،
 وَمَعْنَاهُ حَلِيقَةً . وَقَالَ الْخَمَّارُ : أْبْلَغُ الْكَلَامِ مَا طَبَخْتَهُ فِي
 مَرَاجِلِ الْعِلْمِ ، وَصَفَّيْتَهُ مِنْ رَاوُوقِ الْفَهْمِ وَضَمَنْتَهُ دَنَانِ الْحِكْمَةِ
 فَمَشَّتْ فِي الْمَفَاصِلِ عَذُوبَتَهُ ، وَفِي الْأَفْكَارِ رِقَّتَهُ ، وَفِي الْعُقُولِ
 حِدَّتَهُ . وَقَالَ الْفُقَاعِيُّ خَيْرُ الْكَلَامِ مَا رَوَّحَتْ أَلْفَاظُهُ غَبَاوَةَ
 الشَّكِّ ، وَرَفَعَتْ رِقَّتَهُ فِطَاظَةَ الْجَهْلِ ، فَطَابَ حِسَابُ فِطْنَتِهِ

(١) صَوَابُهُ فَرَاعَ كَوَاعِبَ الْآدَابِ وَأَلَفَ عَذَارَى
 الْأَلْبَابِ

وعذَّب مَصَّ جَرَّعِهِ . وقال الطيب : خيرُ الكلام ما اذا باشر
دواءً بيانه سَقَمَ الشبهة استطلعت طبيعته غباوة الفهم فشَقَى
من سوء التوهم ، وأورث صحة التفهم . وقال الكحل : خيرُ
الكلام ما سحقتَه بمنحاز الذكاء ، ومخلتَه بحرير التمييز كما أن
الرَّمَدَ قَذَى الأَبْصار ، فهكذا تكون الشبهة قَذَى البصائر ،
فاكل عين الأَكِنَّةِ بَمِيلِ البلاغة ، وأجلُّ رمَصِ النَفْلةِ بِرُورِ
اليقظة ،

ثم أجمعوا عن آخرهم على أن خير الكلام ما أبلغته في
الفصاحة وأجودَه ، هو الكلامُ الذي إذا أشرقت شمسُه ،
انكشف لبسُه ، فكلُّ واحدٍ من هؤلاء قد وصف البلاغة
مما اشتملت عليه من اللفظ والمعنى بما يخبر عن صنعته ويعلم
من حال حرفته

وأقول : إن أجمعَ عبارة في وصف البلاغة والفصاحة ،
هو ما أجمعوا عليه من قولهم : إن الكلام إذا أشرقت شمسُ
لفظه ، انكشف لبسُ معناه ، فإنها حاوية لمعاني البلاغة
ومستولية على أسرار الفصاحة ، فقوله : إذا أشرقت شمسُه ،
يشير به الى الفصاحة ، لما في الإِشراق من الانكشاف
والظهور ، وقوله : انكشف لبسُه ، يشير به الى ما تضمنته

من البلاغة ، لاشتمالها على إظهار المعاني . ولو قيل . هو الذي إذا طلع شمس لفظه ، أضاء نهار معناه ، لكان حسناً جيداً (التقرير الثاني) في بيان الشواهد على أسرار الفصاحة ،

ومجائب البلاغة ، وهما كما يردان في المنظوم ، يردان في المنثور ، وأحسن مواقعهما ما ورد في المنثور ، ولهذا لم يكن المعجز إلا ثراً وما ورد عن الله تعالى ، وعن رسوله ، وعن أمير المؤمنين كرم الله وجهه ، وعن العرب ، من النثر في المحافل من الخطب أكثر من أن يُعدّ ويحصى ، فلا جرم رتبنا إيراد الشواهد على قسمين تمييزاً لأحدهما عن الآخر

القسم الأول ، في إيراد الشواهد المنثورة وجملة ما نوردته من ذلك ضروب ثلاثة

الضرب الأول : الآي القرآنية ، والقرآن كله معجز لا تنخص آية دون آية كما سنقرر إعجازه ، ووجه إعجازه في الفن الثالث بمعونة الله تعالى ولكننا نورد منه آيات ثلاثاً ، ننبهها بالآقل على الأكثر ، لأنه قد بلغ الغاية فبما تضمنته من الغرائب واشتمل عليه من الأسرار والعجائب

الآية الأولى ، قوله تعالى « إن ربكم الله الذي خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام ثم استوى على

العرش يَغْشَى الليلَ النَّهَارَ يُطْلِبُهُ حَيْثُما وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنَّجُومَ
مَسَخَرَاتٍ بِأَمْرِهِ ، أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ، تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ
الْعَالَمِينَ »

فلينظر المتأملُ في هذه الآية العجيبة مع اشتغالها على
الدُّبُوبَةِ في ألفاظها المفردة ، والسلسلة في تراكيبها ، والنظام
العجيب ، والتأليف الأنيق ، والأسلوب البديع ، حتى
لا تكاد لفظَةٌ واحدةٌ تخلو عن ملاحظة البلاغة ، ومواقع
الفصاحة ، وكيف احتوت على التنبيه على أسرار عظيمة ومعانٍ
فَخَمَّةٍ على أسهل نظام وأيسره ، وأتم بيانٍ وأكملِهِ ،
ولتَنَسَّرْ إلى شَيْءٍ من ذلك من الأمور الظاهرة

(التنبيه الأول)

في قوله « إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ » صَدَرَ الجملة الابتدائية ، بإنَّ
المؤكدَةِ ، لتدلَّ على إيضاح الجملة وتحقيقها في مبدئ الأمر
ومطلعِهِ ، ثم قال « رَبَّكُمْ » يشير بذلك إلى الإبداع ، والحدوث
فيهم وأنهم مخلوقون مرَبُوبُونَ ، وأنهم مندرجون تحت وجود
الممكنات ، داخلون في حيز المكنونات ، وأنه لهم ربٌّ ،
ومالكٌ لأُمُورِهِم وتصاريف أحوالِهِم ، لا يملكها أحدٌ غيره ،

ولا يقدر عليها سواه، وصدر الجملة بذكر الربوبية إشارة الى عظم الاعتناء بذكرها وقطعاً لاعتقاد من يمتدّ خلاف ذلك، وتنبهها منه تعالى على استحقاقه لحقيقة الالهية، من حيث كان مالكا لأزمة الأمور، ومقاديرها، ومن لا يكون بهذه الصفة فإنه لا حظ له فيها، ولا يكون مستحقاً لها بحال، وحكم على الربوبية بالالهية، حيث جعل «ربكم» مبتدأ وقوله «الله» خبره، إشارة الى أن كل من كان موصوفاً بالربوبية، فإنه مستحق للالهية لا محالة، لأن استحقاقه للالهية إنما يكون إذا كان منبأ بأصول النعم، والرب هو المالك، ومن كان مالكا للشيء فله التصرف فيه، ومن ملك الشيء كان مستحقاً لإعطائه وله من أصول النعم وفروعها، فلماذا قال «ان ربكم الله» ولم يقل: إن الله ربكم ملاحظة لما ذكرناه، ويشير بهذا النظام والتأليف الى نكتة لطيفة، وهي أن الالهية أعم من الربوبية، والربوبية أخص منها، جرياً على قانون القياس في العربية، من أن خبر المبتدأ لا بد من أن يكون أعم منه، ولهذا جاز أن يقال: الإنسان حيوان، ولا يقال: الحيوان إنسان، فالالهية أعم من الربوبية، فالربوبية

على الحقيقة لا يستحقها إلا هو، لأن معناها لا يصلح إلا فيه، وأما الإلهية وهي استحقاق العباد، فقد شاركه فيها غيره، زعماً أن غيره يستحق العباد، فأما الربوبية وهي الملك، فإنه لا يخلص على الحقيقة إلا له أكونه مالك المكونات دون غيره، ومن عجيب ما تضمنه هذا التنبيه أنه جمع الوصفين منبهاً على عظم القهر والاستيلاء، فهذا كان رباً مالكا، وعلى كونه مختصاً بصفات الجلال، فهذا كان إلهاً

(التنبيه الثاني)

في قوله تعالى « الذي خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام » لما خاطبهم بالخطاب الدال على نهاية الملاحظة لهم حيث أضاف نفسه إلى نفوسهم بقوله « ربكم الله » لما لهم من الاختصاص به حيث كان مالكا لأموالهم ومدبراً لأحوالهم، ولما له من الاختصاص بهم، حيث كان منعماً بالخلق، والابجاد، والتكوين، والرحمة، والالطف، فهذا حصلت الإضافة منبهة على هذا المعنى، ودالة عليه، ثم عقب ذلك بقوله « الذي خلق السموات والأرض » وإنما خص السموات والأرض، لما فيهما من باهر القدرة، وعظم

الملَكُوتِ ، ولهذا قال تعالى « تَخْلُقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَكْبَرُ مِنْ خَالِقِ النَّاسِ » وَقَدَّمَ السَّمَوَاتِ لِأَنَّهَا مِنْ أَعْظَمِ الْخُلُوقَاتِ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ أَوْ لَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ . وَقَوْلِهِ « وَكَذَلِكَ نُرَى إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ » وَلَمَّا كَانَتْ مَخْتَصَةً بِهِ مِنَ الْإِحْكَامِ الْبَدِيعِ وَالْإِتِّظَامِ الْبَاهِرِ . وَلَمَّا كَانَتْ مَكَانًا لِأَشْرَفِ الْخُلُوقَاتِ وَهِيَ الْمَلَائِكَةُ ، وَلَمَّا تَمَيَّزَتْ بِهِ مِنْ كَوْنِهَا مَوْضِعًا لِلْعِبَادَةِ ، وَالتَّقْدِيسِ ، وَالتَّمَجِيدِ ، وَأَنْوَاعِ الْعِبَادَاتِ كُلِّهَا ، وَلِكُونِهَا مَحَطًّا لِلرَّحْمَةِ ، وَنَفُوذِ الْأَمْرِ وَالْأَقْضِيَةِ ، وَالتَّوْبِيخَاتِ ثُمَّ عَفَّيَهَا بِذِكْرِ الْأَرْضِ مُشِيرًا إِلَى عَظَمِ مَنَافِعِهَا وَكَوْنِهَا مُتَصَرِّفًا لِلْخَلْقِ ، وَبَسَاطَةً مَهْدًى لِلتَّصَرُّفَاتِ ، وَاسْتِصْلَاحِ الْأَقْوَاتِ مِنَ الزَّرْعِ وَالثَّمَارِ ، وَالْفَوَاكِهِ وَأَنْوَاعِ الْمَعَادِنِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ « وَمَا بَيْنَهُمَا » يُشِيرُ بِهِ إِلَى مَهَابِّ الرِّيحِ ، وَتَصَارِيفِهَا مِنْ أَجْلِ إِصْلَاحِ الزَّرْعِ ، وَتَحْرِيكِ السَّقَنِ ، وَجَرَى السَّحَابِ لِإِرسَالِ الْأَمْطَارِ ، وَطُلُوعِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ ، مِنْ أَجْلِ الْإِضَاءَةِ وَالْإِنَارَةِ لِلْعَالَمِينَ ، وَالنَّجْمِ لِلْإِهْتِدَاءِ فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ ، ثُمَّ إِيرَادُهُ عَقِبَ قَوْلِهِ « إِنْ رَبِّكُمْ اللَّهُ » عَلَى جِهَةِ التَّعْلِيلِ لِاسْتِحْقَاقِهِ لِرَبُوبِيَةِ وَالْإِلَهِيَةِ فَكَأَنَّهُ قَالَ : وَإِنَّمَا كَانَ رَبًّا لَكُمْ ، وَإِلَهًا وَمُسْتَحَقًّا لِهَاتَيْنِ

الصفتين من أجل أنه خالق السموات والأرض وما بينهما ،
فإن من هذه حاله فإنه مستحق لا محالة لأن يكون رباً
وإلهاً ، فالتكوين في هذه الأمور الثلاثة فيه دلالة على أنه
لا بد من موجد وقادر ، ومُسكُون ، لأن من المحال في
العقول أن حصول الشيء بعد أن لم يكن لا بد له من قادر ،
وموجد ، فطلق الإيجاد والتكوين ، دالان على القادرية ،
والخلق وهو التقدير فيه دلالة باهرة على الإتيان ، وهي
العالمية ثم قوله . « إن ربكم الله الذي خلق السموات والأرض »
فيه تنبيه على الوجدانية ، لأن من هذه حاله في التكوين
والإيجاد لا يكون إلا مختصاً بالالهية والربوبية دون غيره ،
لما قد تقرر يبرهان العقل استحالة مكوّن لهذه الاشياء
سواه فكانه قال . إن ربكم الله الذي من شأنه خلق هذه
المكوّنات الباهرة لارب ولا إله لكم غيره ، ثم لما كانت
دالة على القادرية ، والعالمية ، كما أشرنا إليه فهي دالة على
الوجود بلا أولية ، لأنه لو كان معدوماً لاستحال منه الإيجاد
لهذه المكوّنات ، لأنه لا فرق في مسالك العقول بين إسنادها
الى العدم وبين إسنادها الى مؤثر هو عدم ، وأنه لا أولية
لوجوده ، إذ لو كان له أولٌ لاحتاج الى مؤثر فيما أن

يفتقر كل واحد منهما الى صاحبه، وهو الدَّورُ ، أو يحتاج الى مؤثِّرٍ ومؤثره الى مؤثِّرٍ ، الى غير غايه ، وهو التسلسل ، وكلاهما محالٌ في العقل لأُمور قرّناها في الكتب العقلية ثم قال « في ستة أيام » فليس الغرض ذكر أدنى العدد ، فأقلُّه ساعة واحدة ، ولا الغرض الإشارة الى أكثر الأعداد فهي بلا نهاية ، وبين هذين وسائط من مراتب الأعداد كثيرة ومن عَرَفَ باهر القدرة علم قطعاً أنَّ خلق هذه المكوّنات ممكن في لحظة واحدة ، ولكن الغرضُ بالتقدير إشارة الى قوله سرّ ومصلحة استأثر الله بعلمها ومصدق ما قلناه قوله تعالى « إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ »

(التنبيه الثالث)

قوله « ثم استوى على العرش » ظاهر الآية دال على أن الاستواء إنما كان بعد خلق السموات والأرض وإكمال أحوالهما ، فأما خلق العرش فليس في ظاهر الآية ما يدل على تعيين وقت خلقه فبقي الامر فيه على الاحتمال حتى يدل دليل شرعى على ذلك ، والعرش والكبرى من أعظم المخلوقات ، لما خصّهما الله تعالى من عظم الخلق ، ولما اشتملا عليه من

الأسرار الإلهية ، والحكم المصلحية التي لا يحيط بعلمها إلا الله تعالى ،

والاستواء فيه وجهان ، أحدهما أن يكون بمعنى الاستيلاء يقال . فلائ الملكُ قد استوى على ملكه ، أى استولى عليه وأحاط به فلا يشذ عنه منه شيء ، وثانيهما أن يكون الاستواء على حاله من غير تأويل من قولهم . الاميرُ استوى على سرير مملكته أى تمكن فيه ، وتحقيقه ، قعد عليه قعود المتمكن المستقر ، لا قعود القلق المنزعج ، وكلاهما حاصلٌ في حق الله تعالى ، فعلى المعنى الأول أن الله استولى على العرش وملكه وأحاط به علماً واقتداراً ، وعلى الوجه الثانى يكون على جهة التخييل كقوله تعالى « يدُ الله فوق أيديهم » وتقريرُ التخييل أن الحالة الحاصلة للملك في الاستقرار والتمكن على تخت مملكته وسريره ، هى حاصلة لله تعالى على عرشه ، كما في قوله تعالى « بل يداه مبسوطتان » كما سنقرره في التخييل ونوضح أمثلته بمعونة الله تعالى ،

وأتى بتم ، دون الفاء ليدل بها على التراخي ، ولأن نظام الآية معها يكون أسلس وأسهل والسببُ بها أتم وأعجب ،

وهذا يذوقه مَنْ جاد ذوقه وسَلِمَ طبعه عن عَجَرَةِ الكلام،
وزال عن العُنْجَانِيَّةِ في القول،

(التنبيه الرابع)

قوله « يغشى الليل النهار يطلبه حثيثا » ظاهر الآية
ههنا دالٌّ على أن الغاشي هو الليل لقوله تعالى « والليل إذا
يغشى » فالليل إذا غاشٍ للنهار يطلبه، فهذا هو الظاهر من
الآية ويحتمل أن يكون الغاشي هو النهار، وأن الغشيات
مضاف إليه دون الليل، وأن الليل لا يغشى النهار، بخلاف
التكوير في قوله تعالى « يَكْوِرُ الليل على النهار ويَكْوِرُ
النهار على الليل » وبخلاف الإيلاج في قوله تعالى « يُورِلْ
الليل في النهار ويورِلْ النهار في الليل » فإن التكوير والإيلاج
يفصح أن يكون في كل واحد منهما كما في ظاهر هاتين
الآيتين، والسرُّ في ذلك هو أن التكوير هو الجمع، يقال .
كَوَّرَ الليلَ، إذا جمعه ومنه كَارَةُ (١) الفصار، والإيلاج هو
الإدخال يقال . وُلِجَ في بيته، إذا دخل فيه، وهذان المعنيان
يصلحان في كل واحد من الليل والنهار، لأن الليل يُجمع على
(١) الكارة . ثوب يجمع فيه الفصار الثياب ويتدهم بحمله على طهره

النهار كما يُجمع النهارُ على الليل ، وهكذا الإيلاج ، فإن الليل يدخل في النهار ، كما يدخل النهار في الليل . بخلاف الغشيان ، فإنه مخصوص بالنهار ، والسرُّ في ذلك هو أن النور أمرٌ وجودي مُحَقَّقٌ ، والظلمة أمرٌ عدِّيٌّ ، وحقيقتها آئلة الى أنها عدمُ النور ، فهكذا تقول : الليل حقيقة آئلة الى عدم الإضاءة ، والنور ، حقيقة آئلة الى حصول الإضاءة والإضاءة ، وإذا كان الأمر كما قلناه من ذلك صحَّ وصف النهار بالغشيان لظلمة الليل لأنه يُطلع بالإضاءة فيغشى الليل بإذهابه ، ووصف النهار بكونه غاشياً استعارة حسنة ، إذا الغشاء هو الغطاء فَبَرَزَ أَعْنَى النهار في إذهابه لظلام الليل ، منزلة مَنْ يَغْطِي الشَّيْءَ بِالْغِشَاوَةِ وَيَسْتَرُهُ ، لأنه يذهب ظلمته ويزيلها بطلوعه ، ويمحوها بإنارته ،

ويجوز أن يكون من باب التشبيه ، ولهذا فإنك لو أظهرت أداة التشبيه لحسن ذلك فتقول . النهار يُذهب ظلمة الليل عند غشيانهِ كالثوب يغشى جسد الإنسان ويشتمل عليه عند ارتدائه به ، وتوجيههُ على جهة الاستعارة أطف بمعناه ، وأرق لألفاظهِ من التشبيه لأن الاستعارة فيه أظهر ، لأن المستعار منه مَطْوًى الذكر ، فلهذا حسن موقعها وأنت

إذا أظهرت أداة التشبيه تكاد تنقص من بلاغته ، وتغضُّ من موقع فصاحته وإنما قال : « يغشى الليل النهار » ولم يقل يُلْبِسُ ولا يخلط الليل بالنهار ، لأن لفظة التغطية ، أبلغُ في الإحاطة والشمول من لفظة الإلباس والاختلاط ، مع ما فيها من الرقة واللطافة ، والخفة والسلاسة ، وهي مؤذنة أيضاً بشدة الاتصال والالتحام بين الغشاوة ، والمُعشى ومصدق ما قلناه قوله تعالى « وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فإذا هم مظالمون » فشبّه انفصال الليل من النهار بسلخ الأديم عن الشاة ، وهذا يدلُّك على عظم اتصال الليل بالنهار وشدة اتحامه به ، ولهذا فإنك ترى الفجر عند طلوعه ، نُورُهُ في غاية الامتزاج والاختلاط بظلام الليل ، فلا يزال النهار في قوّة ، وغلبة ، وظهور ، حتى يستولى عليه بالإِنارة فيمحوه ويزيله ، فالسلخ مؤذن بشدة الالتحام ، كالجلد ، والغشيان مؤذن بعظم الاستيلاء والاشتمال ، وكلاهما مشعر بالاتصال البالغ (يغشى الليل) جملة فعلية خبرية حال من الضمير في خلق ، ولهذا جاءت من غير واو ، دالة على اندراجها تحت ما تقدم (يطلبه) جملة أيضاً خبرية حال من النهار ، ومحيطها من

غير واء، تنبيهٌ على أنها موضحةٌ للغشيان ومفسرةٌ له، لأنه لما جعل النهار غاشياً لظلمة الليل بالإزالة جعل النهار كالطالب لظلام الليل بالسرعة في الإزالة والمحو، فكأنه قال: أغشيت الليل النهار، وجعلت النهار طالباً له بالسرعة والإحاث، ويحتمل أن يكون (يطلبه) حالاً من الليل، أى جعلت الليل طالباً للنهار يستدعيه لإزالة ظلمته وكشف سواده بالإزالة والضوء، والأول أعجب، لأجل تقدم قوله (ينشى الليل النهار) فلما كان النهار غاشياً لظلام الليل، كان هو الطالب لإزالة ظلامه، وانتصاب «حيثاً» إما على الحال من النهار، أى مسرعاً عجلاً، وإما على الصفة المصدر محذوف، أى طلباً حيثاً، وكلا المعنيين لا غبار على وجهه، وإنما جاء قوله (خلق) على صيغة الماضي، وقوله (ينشى) و(يطلبه) على صيغة المضارع، تنبيهاً على استقرار الخلق وتحققه وثبوته بالماضي، ولما كان الغشيان والطلب يتجددان بحسب الأوقات، جاءت المضارعة للإشعار بالتجدد والحدوث. وإنما قال (الذى خلق السموات والأرض) ولم يقل: الخالق للسموات والأرض، لأن الفعل الماضي أدلّ على تحقق الخلق وثبوته واستمراره من أسم الفاعل

(التنبيه الخامس)

قوله تعالى (والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره)
انتصابها على العطف ، أى وخلق هذه الكواكب العظيمة
المختصة بالإتيان العجيب ، والإحكام الباهر ، ولما اشتملت
عليه من المصالح العامة للخلق ، فالشمس للضوء ، والإتارة ،
والدَّفء ، وإصلاح جميع الناميات ، والقمر للنور الساطع ،
وتقدير الأوقات ، والنجوم للاهتداء فى ظلمات البر والبحر ،
وغير ذلك من المنافع والمصالح (مسخرات) انتصابه على الحال
من جميع ما تقدم ، أى مَدَلَّلات لهذه المنافع ، على قانون
الحكمة ، وعلى وفق ما قدّر فيها من المصالح « بأمره » فيه
وجهان ، أحدهما أن تكون الباء فيه للإلصاق ، ومعناه أن
التسخير والإذلال ملتصقان بالأمر ، كما تقول . كتبت بالقلم ،
وثانيهما أن نكون الباء للحال ، وعلى هذا يكون معناه
ملتبسات بالأمر فى كل الأحوال لا يخرجن عنه ساعة واحدة ،
ولا يملن عن الانقياد طرفة عين ، وإنما قال . (بأمره) ولم
يقُل . بقدرته ، مع تحقق الحاجة الى القدرة أكثر من الحاجة
الى الأمر ، لأنه لما ذكر التسخير فيه معنى الطاعة والانقياد ،

عقبه بذكر الأمر، لما كانت الطاعة من لوازم الأمر وأحكامه
(سؤال)

لم خص معاينة الليل والنهار، والشمس والقمر والنجوم،
من بين سائر المكنونات بالذكر مع اختصاصها بالحكمة
والإتيان العجيب

وجوابه هو أنه لما صرح بلفظ السماء والأرض، وأبهم
الأمر في خلق ما وراءهما بقوله (وما بينهما) أراد إيضاحه
وبيانه، فخص هذه أعني تعاقب الليل والنهار وهذه
الكواكب بالذكر، إيضاحاً لما أبهمه من قبل في ذلك

(التنبيه السادس)

قوله تعالى (ألا له الخلق والأمر) لما ذكر هذه
المخلوقات العظيمة، وعدد هذه المكنونات الباهرة، عقبها
بحرف التنبيه، إيقاظاً وحثاً على النظر، وإعلاماً بأنها ملك
له يتصرف فيها كيف شاء، من الحل والعقد، والزيادة
والنقصان، وغير ذلك من سائر التصرفات والتغيرات، وقوله
(ألا له الخلق والأمر) فيه وجهان أحدهما أن تكون اللام
فيهما للعهدية، فالخلق إشارة إلى ما سبق من أنواع المخلوقات

كلّها ، والأمرُ ، إشارةً الى قوله (مسخرات بأمره) فكأنّه قال : يملك جميع ما سبق من هذه الاشياء كلّها
(وثانيهما) أن تكون اللام فيهما للجنسية ، وعلى هذا يكون المعنى أنّه يملك جميع المخلوقات والأوامر كلّها ، فكأنّه قال : يملك القول والفعل ويمجرى ذلك مجرى المثل ، كما يقال فلان يملك الأمر والنهي ، والحلّ والعقد ، والقبول والردّ ، والإبرام والنقض ، يريد أنّه لا تصرف لأحد سواه ، ولا حكم لنيرهم بحال ، فلمّا عدّد أصناف المخلوقات كلّها وأنها جارية على نعت التذليل ومنهاج التسخير المطابقين لقانون المصلحة ، ومقتضى الحكمة ، عقّبها بخطاب دالّ على الإشادة والاشتهار ، بأنّ من هذه حاله فهو المستحقّ لأن يكون له الخلق والأمر مبالغةً في الأمر وتأكيّداً فيه

(التنبيه السابع)

قوله تعالى (تبارك الله رب العالمين) ختم هذه الآية بما يدلّ على الإعظام والمدح بعظم الآلاء ، وترآكم النعم على الخلق ، والبركة هي النماء والزيادة ، و (تبارك الله) بمعنى بارك الله ، والبركة في حقّه تعالى تكون من وجهين ،

(أحدهما) بالإضافة الى ذاته تعالى بكثرة أوصاف
الجلال ونعوت الكمال . إما الى نهاية ، وإما الى غير نهاية ،
على حسب الخلاف بين العلماء في أوصافه تعالى

(وثانيهما) بالإضافة الى أفعاله تعالى من أنواع
الإحسانات وضروب التفضلات على الخلق من أصول
النعم وفروعها ، فالبركة ههنا تُفسرُ على الوجهين اللذين أشرنا
اليهما كما ترى ، وقد صدرَ الله تعالى هذه الآية بذكر
الربوبية ، ثم ختمها بذكرها إعظاماً لهذه الصفة واهتماماً
بأمرها ، فذكرها في أولها على جهة الخصوص بقوله (ربكم)
يعنى الثقلين وذكرها في آخرها على جهة العموم بقوله (الله)
رب العالمين) يريد جميع العوالم كلها من صامتٍ ، وناطقٍ ،
وجادٍ ، وحيوانٍ ،

فليُدركِ الناظرُ المتأملُ ما اشتملت عليه هذه الآية
من الإشارة الى خلق المكنونات كلها ، واشتمالها على بدائع
الحكمة ، وعجيب الصنعة على أعجب نظام وأرشفة ، وأحسن
سياق وأعجبه ، وقد أشرنا فيها الى بعض ما تحتمله من اللطائف
والأهرار وما أغفلناه من معانيها أكثر وأغزر مما ذكرناه

(الآية الثانية) قوله تعالى في سورة الحج « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِّنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِّنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِّنْ مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ، وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لَتَبَلِّغُوهُنَّ أَشَدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَّنْ يَتُوفَى وَمِنْكُمْ مَّنْ يَرُدُّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مَن بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأُنتَبَتْ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ، ذَلِكَ بَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَى وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِي الْقُبُورِ »

فليوقظ الناظر فهمه ، وليتأمل ما أودع في هذه الآية من المحاسن الرائقة والمعاني الفائقة مع اختصاصها بالترتيب الفائق وتنزيلها على النظام المعجب الرائق الذي يسحر الأبواب رقة ولطافة . ويذهش الأفهام عذوبة وسلاسة ، فصدر الآية بالنداء ، والتنبيه ، من أجل الإيقاظ ، وجاء بصيغة الشرط على جهة الملاحظة في الخطاب ، وحقق اعتراض الريب

والشكّ في الأفتدة ليدفعهُ بالبرهان الواضح الجليّ وضمّنها
برهانين

(البرهانُ الاول) منها عييبُ خَلْقَةِ الإنسان وتقلُّها
في هذه الأطوار السبعة، تراباً، ثم نقطة في الرحم، ثم
علقة، ثم مُضْغَة، ثم الطفولة، ثم الكهولة، ثم الشيخوخة
والهرم، فقد أشار بهذا التدرّج الى عييب القدرة، والى
دقيق الحكمة على اختلاف هذه الأطوار، وتباين هذه
المراتب في الخلقة،

ودلائلها، من وجهين، أحدهما أنّ كلّ مَنْ قدر على
إحداث هذه الأمور وإبداعها من غير شيء فهو قادرٌ
لإحالة على إعادتها، لأن الإعادة مثلُ الإيجاد، ومَنْ قدرَ
على الشيء قدر على مثله لإحالة،

وثانيهما، أنّ الابتداءَ إيجادٌ من غير احتذاء على مثال
سابق، والإعادةُ إيجادٌ مع سبقِ الاحتذاء، فمن هو قادرٌ
على الابتداء كان أولى أن يكون قادراً على الإعادة بطريق
الأحقّ، ولهذا قال تعالى منهاً على ذلك بقوله (وهو أهونُ
عليه) يشير الى ما قلناه

(البرهانُ الثاني) حالُ الأرض بكونها جُرُزاً ثم بإتزال

الماء عليها ، ثم بحصول هذه الأزواج النباتية المختلفة ،
وأهتزازها بالأزهار الفضة والأكمام المنفتحة ، بحيث
لا يمكن حصرها ولا يتناهى عدّها ، فهذان برهانات قد
اشتملا على ما عُدّ الله تعالى فيهما من عجائب القدرة ،
وإتقانات الحكمة ، وساقها على هذا النظام البديع ، والاختصار
المُعْجِزِ البليغ الذى يُفْهِمُ كل ناطق ، وَيُرْوِقُ كلّ سامع ،
ثم إِنَّهُ عزّ سلطانه ، لما فرغ من نظم هذه البراهين الباهرة
وترتيب هذه الأدلة القاهرة ، عقبها بذكر ثمرتها ، وتقرير
مدلولها ، وإنتاج فائدتها فقال « ذلك » يشير به الى ما سبق
من تقرير الأدلة وانتظامها « بأن الله هو الحق » يعنى الموجود
الثابت ، يشير به الى أنه مُوجِدُ المكوّنات كلّها المحصّل
لحقائقها وصفاتها نحو خِلْقَةِ الإنسان وأحوال الأرض ،
« وأنه يحيى الموتى » يشير به إما الى إحياء النفوس بعد أن
كانت تراباً ونُطْفًا ، وعلقاً ومُضْنًا ، فى هذه الاطوار وإما الى
إحياء الارض بعد أن كانت جُرُزًا هامدةً ، يطيرُ ترابُها ،
فصارت مُخْضَرَّةً مُوقَّةً « وأنه على كل شيء قدير » على جميع
الممكنات ، فلا يشكُّ عن قدرته شيء من كلياتها ، ولا شيء
من جزئياتها ، « وأن الساعة آتية لا ريب فيها وإن الله يبعث

من في القبور « يُشير به إلى أحوال البعث ، والحشر ، والنشر ،
وأُمُور القيامة ، فقد اشتملت هذه الآية على المعاني الجمّة ،
والنُكُت الغزيرة ، ولو ذهبنا نستقصى ما تضمنته من الأبرار
الإلهية والدقائق المصلحية ، لسردنا أوراقاً ، ولم نُحرزْ منه
أطرافاً ، ومن عجيب سياقها وحلاوة طعمها ومذاقها ، اشتملها
على المجازات المفردة ، والمركبة ،

فأما المجازاتُ المركبةُ فهي مواضع أربعة ، ففي الأرض
ثلاثة في قوله « اهتزت ودرت وأنبت » فإِسنادُ هذه الافعال
إلى الأرض إنما كان على جهة المجاز ، والفاعلُ لها هو الله
تعالى ، وفي وصف الساعة مجازٌ واحدٌ في قوله تعالى « وَأَن
الساعة آتية » لأن الآتي بها هو الله تعالى ،

وأما المجازات المفردةُ فأكثر سياق الآية مشتمل عليه
كقوله تعالى « فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ » فإلفاء للسببية وليست سبباً في
نبوت البعث ، وإنما هو واردٌ على جهة المجاز ، وقوله تعالى
« خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تَرَابٍ » فإنه ليس على حقيقة العموم فإن المخلوق
من تراب ، إنما هو (آدَمُ) لا غير ، وقوله « ثُمَّ مِنْ نَظْفَةٍ »
ليس على عمومهِ ، فعيى عليه السلام « وَحَوَّاءَ » ليسا مخلوقين
من نظفة ، وهكذا سائر ألفاظ الآية ، فإنها غير خالية عن

استعمال المجازات ، ومن أجل هذا رَقَّ مشربها ، وساغ
مُسْتَعْدُّهَا

الآية الثالثة ، قوله تعالى « ومن آياته الجوارى فى البحرِ
كالأعلامِ إن يشأ يسكن الريح فيظلمن رواكد على ظهره
إن فى ذلك لآيات لكل صبار شكور أو يوبقهن بما
كسبن أو يعف عن كثير »

فانظر الى هذا الأسلوب ، ما أَلْفَجَ بَجْرَاهُ ، وما أَحْسَنَ
بلاغته ، وأدقَّ مغزاه ، قدَّم الخبر فى قوله (ومن آياته)
ولو أخره ذهب تلك الحلاوة ، وبطل ما فيه من الرونق
وانظر الى طرح الموصوف فى قوله (الجوارى) ولم يقل
الفلك الجوارى . وجمعه على فواعل ، ولم يجمعه على جاريات ،
ولو فعل شيئاً من ذلك لنقصت بلاغته ، ونزلت فصاحته ،
وقال (فى البحر) ولم يقل فى العَبَبِ ، ولا فى البَاحَةِ ، ولا فى
الطَمَاطام ، وهى من أسماء البحر ، لما فى لفظة البحر ، من الرقة
واللطافة وقوله (كالأعلام) من باب تشبيه المحسوس بالمحسوس
كقوله « كَأَنَّهِنَّ بَيْضٌ مَكْنُونٌ » وقوله تعالى « كَأَنَّهِنَّ
الْيَاقُوتُ وَالْمَرْجَانُ » والأعلامُ جمع علمٍ ، والعلمُ يطلق على
الجليل ، وعلى الرأية ، وكل واحد منهما صالحٌ للتشبيه ههنا ،

لأن المقصود هو الظهور والبيان ، ومن بدیع التشبيه ورفيقه
ما أنشدُه بعض الأذكياء

(وَكَأَنَّ أَجْرَامَ السَّمَاءِ لَوَامِعًا دُرٌّ تُثْرِنُ عَلَى بَسَاطَةِ أَزْرَقِ)

وقول بشار

(كَأَنَّ مَثَارَ النَّقَعِ فَوْقَ رُؤُسِنَا وَأَسْيَافِنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ)

« إِنْ يَشَأْ يُسْكِنَ الرِّيحَ » حذف الفاء من قوله (إِنْ)

لأن الغرض اتصال هذه الجملة بما قبلها كأنهما أُفْرغَا في قالبٍ
واحدٍ وسُيْكَمًا ، ولو جاءت الفاء لأبطلت هذا السببَ ،

وحصلت المغايرة بينهما ، وزيدت الفاء في (فيظطان) دلالة

على حصول الرُّكُودِ عَقِيبَ الإسْكَانِ ، ولو حُذِفَتْ زال هذا

المعنى . وبطل ، وهو مقصود ، وجاء بِإِنْ في قوله (إِنْ) في

ذلك (لآيات) من غير ذكر الفاء دالا على اتصال هذه الجملة

بما قبلها مندرجة تحتها لا تبين بينهما ، ومحجج الفاء دليلُ

الانفصال فيبطله ونظيره قوله تعالى « اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنْ

زَلَزَلَتِ السَّاعَةُ » وقوله « إِنْ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا » وغير ذلك وإذا

أريد التقاطع بين الجملتين ، جاءت الفاء كقوله تعالى « وَاصْبِرْ

فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ » وقوله تعالى « وَاصْبِرْ

لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا » الى غير ذلك ، وجاء بأَوْ في

قوله « أَوَيُوقِهِنَّ » دلالة على التخيير ، لأن المعنى إن نشأ
نبتلي المسافرين بأحد بليتين ، إما رُكُودُ السفن على ظهر
الماء لأجل سكون الرياح ، وإما باشتداد العصف في الرياح ،
فيحصل الإهلاك لمن ، وجاء بالواو في (ويعف) دون . أو .

دلالة على سعة الرحمة بالعفو عن كثير من الذنوب
فانظر ما أحسن موقع . أو . هناك وما أعجب موقع .
الواو . هنا ، ولتقتصر على ما ذكرناه من الآي القرآنية ،
فإنه لا مطعم لأحد في حصر عجائب القرآن وطائف
أسراره ، فإن في بحره غرقت عقول العقلاء ، وتضالّت دون
الإحاطة بمعانيه أفكار الحكماء

﴿ الضرب الثاني ﴾

الأخبار النبوية ، فإنّ كلامه صلى الله عليه وسلم وإن
كان نازلاً عن فصاحة القرآن . وبلاغته ، في الطبقة العليا
بحيث لا يدانيه كلام ، ولا يقاربه وإن انتظم أيّ انتظام ،
ولتورد من كلامه أمثلة ثلاثة

(المثال الأول في المواعظ والخطب)

قال صلى الله عليه وسلم لا تكونوا بمنّ اختدعته العاجلة ،

وَعَرَّثَهُ الْأُمْنِيَّةَ ، وَاسْتَهْوَتْهُ الْخُدُعةُ ، فَرَكَنَ إِلَى دَارٍ سَرِيعَةٍ
الزَّوَالِ ، وَشَبِكَةِ الْإِنْتِقَالِ ، إِنَّهُ لَمْ يَبْقَ مِنْ دُنْيَاكُمْ هَذِهِ فِي
جَنْبٍ مَا مَضَى إِلَّا كَانَاخَةٍ رَاكِبٍ ، أَوْ صَرٍّ حَالِبٍ ، فَعَلَامَ
تَفْرَحُونَ ، وَمَاذَا تَنْتَظِرُونَ ، فَكَأَنَّكُمْ بِمَا قَدْ أَصْبَحْتُمْ فِيهِ
مِنَ الدُّنْيَا لَمْ يَكُنْ ، وَبِمَا تُصِيرُونَ إِلَيْهِ مِنَ الْآخِرَةِ لَمْ يَزَلْ ،
تُخْذِلُوا الْأَهْبَةَ لِأُزُوفِ الثَّقَلَةِ ، وَأَعِدُّوا الزَّادَ لِقُرْبِ الرِّحْلَةِ ،
وَالْعَمَلُوا أَنَّ كُلَّ أَمْرٍ عَلَى مَا قَدَّمَ قَادِمٌ ، وَعَلَى مَا خَلْفَ نَادِمٌ ،
فَلْيَعْمَلِ النَّاطِرُ نَظْرَهُ فِي هَذَا الْكَلَامِ ، فَمَا أُسْلَسَ
أَلْفَاظُهُ عَلَى الْأَلْسِنَةِ ، وَمَا أَوْقَعَ مَعَانِيَهُ فِي الْأَفْقَدَةِ ، وَمَا
اِحْتَوَى عَلَيْهِ مِنَ التَّنْبِيهِ الْبَالِغِ ، وَالْوَعظِ الزَّاجِرِ ، وَالنَّصِيحَةِ
النَّافِعَةِ ، فَصَدَّرَهُ بِالتَّحْذِيرِ أَوَّلًا عَمَّا يَعْرِضُ مِنْ مَصَائِبِ الدُّنْيَا
مِنَ الْإِنْخِدَاعِ وَالْفُرُورِ . وَالْإِسْتِهْوَاءِ ، وَعَقِبَهُ ثَانِيًا بِالتَّحْذِيرِ عَنْ
الرَّكُونِ إِلَى الدُّنْيَا ، وَنَبَّهَ بِاللُّطْفِ عِبَارَةً وَأَوْجَزَهَا عَلَى زَوَالِهَا
وَإِنْقِطَاعِهَا ، وَأَرْدَفَهُ ثَالِثًا بِالْحَثِّ عَلَى عَمَلِ الْآخِرَةِ وَأَخَذَ
الْأَهْبَةَ لِلزَّادِ ، وَنَبَّهَ عَلَى سُرْعَةِ زَوَالِهَا وَإِنْقِطَاعِهَا ، وَخَتَمَهُ
بِتَحَقُّقِ الْحَالِ فِي الْإِقْدَامِ عَلَى مَا فَعَلَهُ مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ ، وَأَنَّهُ نَادِمٌ
لِمَحَالَةِ عَلَى مَا خَلْفَهُ مِنَ الدُّنْيَا ، وَأَنَّهُ غَيْرُ نَافِعٍ وَلَا مُجِدٍّ ، وَمَنْ

عجيب أمره أنه مع إغراقه في البلاغة فإنه قد اشتمل على أنواع أربعة من علم البديع : أولها « السجع » في قوله عليه السلام العاجلة ، والأمنية ، والخدعة ، والزوال ، والانتقال ، (وثانيها) التجنيس في قوله عليه السلام كل ناخئة راكب ، أو صرّحاً ، (وثالثها) الاشتقاق ، في قوله : كل امرئ على ما قدم قادم ، ومنه قوله تعالى « فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ فَطَرَهُ اللَّهُ التِّى فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا »

(ورابعها) الائتلاف وهو أن نكون الألفاظ لائحة بالمقصود ، بحيث كان المعنى فخماً ، فاللفظ يكون جزلاً كقوله « لا تكونوا كن اختدعته العاجلة ، وغرته الامنية ، واستهوته الخدعة .

وإن كان المعنى رقيقاً ، كان اللفظ رقيقاً سهلاً كقوله عليه السلام « فكأنكم بما قد أصبحتم فيه من الدنيا لم يكن ، وبما تصيرون اليه من الآخرة لم يزل . وسنورد في فنّ البيان ما يتعلق بعلم البديع بمعونة الله تعالى

(المثل الثاني فيما يتعلق بالحكم والآداب)

كقوله صلى الله عليه وسلم « مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ عَرَفَ

رَبُّهُ » وقال : « ما هَلَكَ أَمْرُؤُكَ عَرَفَ قَدْرَهُ » وقال : « رَبُّ حَامِلٍ فَقِهِ غَيْرُ فَقِيهِ ، وَرَبُّ مُبْلَغٍ أَدْعَى مِنْ سَاعِمٍ وَرَبُّ حَامِلٍ فَقِهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ » . وقوله « الْمَعْدَةُ بَيْتُ الدَّاءِ » ، وَالْحِمَةُ رَأْسُ الدَّوَاءِ ، وَعَوَّدُوا كُلَّ جِسْمٍ مَا اعْتَادَ » وقال : « الطَّمَعُ فَقْرٌ ، وَالْيَأْسُ عَنَاءٌ » وقوله « إِنَّهُ مِنْ خَافَ النَّيَاتِ أَذْلَجَ ، وَمَنْ أَذْلَجَ فِي الْمَسِيرِ وَصَلَ » وقوله « كَرُمُ الْكِتَابِ خَتَمُهُ » وقوله : « رَأْسُ الْعَقْلِ بَعْدَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ مُدَارَاةُ النَّاسِ » وقوله « مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَزِيرٌ صَالِحٌ » وقوله « مِنْ سُوءِ عَلَيْنَا فَقَدْ أُشْرِكُ فِي دِمَائِنَا » وقوله « الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ يَسَعُهُمَا الْهَاءُ وَالشَّجَرُ ، وَيَتَعَاوَنَانِ عَلَى الْفَتَنِ ^(١) » وقوله عليه السلام « الْجَارُ قَبْلَ الدَّارِ ، وَالرَّفِيقُ قَبْلَ الطَّرِيقِ »

فلينظر المتأمل ما اشتملت عليه هذه الكلم القصيرة من المعاني الجمَّة ، والنكت العديدة ، مع نهاية البلاغة ، ووقوعه في الفصاحة أحسن موقع

(١) الفتان . هو الشيطان الذي يفتن الناس بخداعه وغروره . فاذا نهى الرجل أخاه عن اتباعه فقد أعانه عليه

(المثال الثالث في الأدعية والتضرعات)

كقوله عليه السلام «اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ الْخَطَايَا
 كَمَا بَاعَدْتَ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، وَتَقِنِّي مِنَ
 الدُّثُوبِ كَمَا يُتَّقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ » وقوله عليه
 السلام «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ وَالْحَزَنِ ، وَأَعُوذُ
 بِكَ مِنَ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُبْنِ وَالْبَحْلِ ،
 وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ غَلَبَةِ الدِّينِ وَقَهْرِ الرِّجَالِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا
 وَالْمَمَاتِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ » وقوله عليه السلام «اللَّهُمَّ
 إِلَيْكَ أَشْكُو ضَعْفَ قُوَّتِي وَقِلَّةَ حِيلَتِي وَهَوَانِي عَلَى النَّاسِ ،
 يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ أَنْتَ رَبُّ الْمُسْتَضْعِفِينَ ، وَأَنْتَ رَبِّي ،
 إِلَى مَنْ تَكَلَّنِي ، إِلَى بَعِيدٍ يَتَجَبَّهَنِي ، أَوْ إِلَى عَدُوٍّ
 مَلَكَتْهُ أَمْرِي فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِكَ عَلَيَّ غَضَبٌ فَلَا أُبَالِي » الى
 غير ذلك من أنواع التَّحْمِيدِ ، والتَّقْدِيسِ ، والجُؤَارِ والتَّضَرُّعِ
 بالكلام البالغ ، واللفظ الفصيح

❦ الضرب الثالث ❦

من كلام أمير المؤمنين كرم الله وجهه ، فإنه البحرُ

الذى قد زخر عباؤه والمُتَعَجِّزُ الذى لا يَتَقَشَّعُ ربابه ، فمن
معنى كلامه ارتوى كلُّ مُصْقَعٍ خطيبٍ ، وعلى منواله نَسَجَ
كلُّ واعظٍ بليغٍ ، إذْ كان عليه السلام مَشْرَعَ الفصاحة
وَمُورَدَها ، ومحطَّ البلاغة ومَوْلَدَها، وهَيْدَبَ مَرْزِهَا السَّاكِبِ ،
وَمُتَفَجِّرَ وَدْقِهَا الهاطلِ ،

وعن هذا قال أميرُ المؤمنين فى بعض كلامه : نحنُ أمراءُ
الكلام ، وفينا تَشَبَّهَتْ عُرُوقُهُ ، وعالينا تَهَدَّلَتْ أَعْصَانُهُ ،
ولنُورِدَ من كلامه أمثلة ثلاثة على مثال ما أوردناه من
السَّنة النبوية ، والقرآن الكريم ، لأن كلامه عليه مَسْحَةٌ
وطَلَاوَةٌ من الكلام الإلهيِّ ، وفيه عِبَقَةٌ ونَفْحَةٌ من
الكلام النبويِّ

(المثل الأول فى الخطب والمواعظ)

ولقد أتى فى توحيد الله وتزويده عن مشابهة الممكنات ،
وبُعْدِهِ عن مماثلة المكوّنات ، بكلام ماسِبةٍ إليه سابقٍ ، ولا
أتى بما يدانيه من تأخّر بعده من تابعٍ ولا لاحقٍ ، فمن ذلك
كلامه فى ابتداء الخلق بعد ثنائه على الله بما هو أهله قال فيها
فَطَرَ الْخَلَائِقَ بِقُدْرَتِهِ ، ودَبَّرَهَا بِحِكْمَتِهِ ، ونَشَرَ الرِّيحَ

برحمته ووَثَّقَ بالصَّخُورِ مِيدَانَ أَرْضِهِ ، ثُمَّ قَالَ : أَوَّلُ الدِّينِ
مَعْرِفَتُهُ ، وَكَمَالُ مَعْرِفَتِهِ تَوْحِيدُهُ ، وَكَمَالُ تَوْحِيدِهِ التَّصْدِيقُ بِهِ ،
وَكَامُلُ التَّصْدِيقِ بِهِ الْإِخْلَاصُ لَهُ ، وَكَامُلُ الْإِخْلَاصِ لَهُ
نَقْيُ الصِّفَاتِ عَنْهُ ، (يُرِيدُ الصِّفَاتِ الَّتِي لَا تَلِيْقُ بِذَاتِهِ) فَمَنْ
وَصَفَ اللَّهَ تَعَالَى فَقَدْ قَرَنَهُ ، وَمَنْ قَرَنَهُ فَقَدْ ثَنَاهُ ، وَمَنْ ثَنَاهُ
فَقَدْ جَزَّأَهُ ، وَمَنْ جَزَّأَهُ فَقَدْ جَهَّلَهُ ، وَمَنْ أَشَارَ إِلَيْهِ فَقَدْ
حَدَّاهُ ، وَمَنْ حَدَّاهُ فَقَدْ عَدَّاهُ ، وَمَنْ قَالَ (فِيمَ) فَقَدْ ضَمَّنَّاهُ ،
وَمَنْ قَالَ (عَالَمَ) فَقَدْ أَخْلَى عَنْهُ ، كَأَنَّ لَوْ لَا عَنْ حَدَثٍ ، مَوْخُودٌ
لَا عَنْ عَدَمٍ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ فِي أَثْنَاءِ هَذِهِ الْخُطْبَةِ مِنَ التَّوْحِيدِ
الْبَالِغِ ، وَالتَّنْزِيهِ الْكَامِلِ ، وَقَدْ أَشْرْنَا إِلَى هَذِهِ الْأَسْرَارِ فِي
التَّوْحِيدِ فِي شَرْحِنَا لِكَلَامِهِ فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ ، وَأَظْهَرْنَا مُرَادَاتِهِ
فِي هَذِهِ الْإِشَارَاتِ الْإِلَهِيَّةِ وَالرَّمُوزِ الْمَعْنَوِيَّةِ ، فَمَنْ أَرَادَهَا
فَلْيَطْلَعْهَا مِنْهُ ، وَهَذِهِ الْخُطْبَةُ مِنْ جَلَائِلِ خُطْبَةٍ ، لَمَّا اشْتَمَلَتْ
عَلَيْهِ مِنْ بَالِغِ التَّوْحِيدِ ، وَذَكَرَ أَحْوَالَ الْمَخْلُوقَاتِ مِنْ خَلْقِ السَّمَاءِ
وَالْأَرْضِ وَالْمَلَائِكَةِ ، وَخَلْقِ آدَمَ ، وَمَا كَانَ مِنْ إِبْلِيسَ فِي
حَقِّهِ ، وَمَنْ عَرَفَ كَلَامَ الْفَصَحَاءِ فِي مَنْظُومِهِمْ ، وَمَنْشُورِهِمْ ،
وَمَقَامَاتِ الْبُلْغَاءِ فِي خُطْبِهِمْ وَمَوَاعِظِهِمْ بِعَدَّةٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى
يَوْمِنَا هَذَا غَيْرَ كَلَامِ اللَّهِ وَكَلَامِ رَسُولِهِ ، عِلْمٌ قَطْعًا لَا شَكَّ فِيهِ

أنهم قد أسفوا^(١) في البلاغة وحقق ، وقصروا في الفصاحة وسبق ، والعجب من علماء البيان والجاهير من حذائق المعاني حيث عولوا في أودية البلاغة ، وأحكام الفصاحة ، بعد كلام الله تعالى وكلام رسوله ، على دواوين العرب ، وكلماتهم في خطبهم ، وأمثالهم ، وأعرضوا عن كلامه ، مع علمهم بأنه الغاية التي لا رتبة فوقها ، ومنتهى كل مطلب ، وغاية كل مقصد في جميع ما يطلبونه من الاستعارة ، والتمثيل والكنية ، وغير ذلك من المجازات الرشيقة ، والمعاني الدقيقة اللطيفة ، ولقد أثر عن فارس البلاغة وأميرها أبي عثمان الجاحظ أنه قال : ما قرع مسامعي كلام بعد كلام الله ، وكلام رسوله ، إلا عارضته إلا كلمات لأمير المؤمنين كرم الله وجهه فما قدرت على معارضتها ، وهي قوله عليه السلام ما هلك أمرؤ عرف قدره ، وقوله : من عرف نفسه عرف ربه ، وقوله : المرء عدو ما جهل ، ومثل قوله : استغن عن شئت ، تكن نظيره ، وأحسن الى من شئت تكن أميره ، واحجج الى من شئت تكن أسيره ، فانظر الى إنصاف الجاحظ فيما قاله ، وما ذاك إلا أنه

(١) من قولهم أسف الطائر . دنا من الأرض

خرق قرطاس سمع به بلاغته ، وحير فهمه لما اشتمل عليه من
إعجازه وفصاحته ، فإذا كان هذا حال الجاحظ وله في البلاغة
اليد البيضاء فكيف حال غيره

(المثال الثاني في الحكم والآداب)

وله عليه السلام في الكلمات القصيرة في الحكم النافعة ،
وآداب النفوس ، ما لم يبلغ أحد شأوه ، ولا تحوم حوله
كقوله « قيمة كل امرئ ما يحسن » فهذه اللفظة لا يوازها
حكمة ، ولا تقوم لها حكمة ، وقوله « المرء محبوب تحت لسانه »
وقوله « السعيد من وعظ بغيره ، والمغبوط من سلم له دينه »
وقوله « من أرخى عنان أمه ، عثر بأجله » وقوله « من فكر
في العواقب لم يشجع » وقوله : « مصارع العقول تحت بروق
الآطماع » وقوله « بالنبر يستعبد الحر » وقال عليه السلام
« الطمع رق مؤبد » وقوله (التقریط ثمرة الندامة ، وثمره
الحزم السلامة) وقوله (آلة الرياسة سعة الصدر) وقوله (من
استقبل وجوه الآراء ، عرف وجوه الخطاء) وقوله (من أحد
سنان الغضب لله ، قوى على قتل أسد الباطل) وقال (إذا
هبت أمراً فقع فيه ، فإن وقوعك فيه أهون من توقيه) وقال

(كم من عقل استترتحت هوى أمير) وقال (كلُّ وعاءٍ يضيّق
بما جعل فيه إلاّ وعاء العلم فإنه يتسع) وقال (أولُ عيوضِ
الحليم من حلمه أن الناس أنصاره على الجاهل) وقال (من كان
الحياء ثوبه لم ير الناس عيبه) وقال (بالإنّ فضل تعظم الأقدار ،
وباحتمال المؤمن يحبّ السؤدد ، الى غير ذلك من قصير الكلام
الذى قصر في ألفاظه ، وطال في معناه ، وأوجز في عباراته ،
وكثر مغزاه

(المثال الثالث في كتبه)

الى أمرائه وعماله وجباة الخراج يأمرهم فيها بأوامر الله
تعالى ، ويؤدّبهم فيها بالآداب الشرعية ، والزواج الوعظية ،
ويشير الى محاسن الشيم ، وبما فيه قوام لأمر السياسة
وأحكام الإيالة ، فنّها كتابه الى كميل بن زياد ، وهو عامله
على هيت

أما بعد فإن تضييع المرء ما ولى ، وتكلفه ما كفى ،
لحجز حاضر ، ورأى متبر ، وإن تعاطيك الغارة على أهل
قرقيسياء وتعطيلك مسالحك التي وليناك ليس لها من يمنعهما ،
ولا يرّد الجيش عنها ، لرأى شعاع ، فقد صرت جسراً لمن أراد

الغارة من أعدائك على أوليائك غير شديد المنكب ولا
مهيّب الجانب ، ولا سادّ ثغره ، ولا كاسرٍ لعدوّ شوكة ، ولا
مُعْنٍ عن أهل مصره ، ولا تُجْز عن أميره ،

فانظر الى ما تضمنه هذا الكتاب من المناجاة ، والاهتداء
الى المصالح الدينية ، وما اشتمل عليه من المراسد الدنيوية ،
وإصلاح أمر الدولة ، وتعهّد أحوال الإيالة والسياسة ،

ومنها كتابه الى الأسود بن قُطَبة ، صاحب حلوان
أما بعدُ فإن الوالى إذا اختلف هواه منعه ذلك كثيراً
من العدل ، فليكن أمرُ الناس عندك فى الحق سواءً ، فإنه
لبس فى الجور عوضٌ من العدل ، فاجتنب ما تنكرُ أمثاله
وأبتذل نفسك فيما اقتضى الله عليك ، راجياً لثوابه ، ومتخوفاً
من عقابه ، واعلم أن الدار دارٌ بليّة لم يفرغ صاحبها قط فيها
ساعة الا كانت فرغته عليه حسرة يوم القيامة ، فإنه ان
بغيتك عن الحق شئٌ أبداً ، ومن الحق عليك حفظُ نفسك ،
والاحتسابُ على الرعية بجهدك ، فإن الذى يصل اليك من
ذلك أفضلُ من الذى يصل بك والسلام

ومنها كتاب له أوصى فيه شريح بن هانىء لما جعله على
على مقدّمته الى الشام

اتق الله في كل صباحٍ ومساءٍ وخَفْ على نفسك الدنيا
 الغرور ، ولا تأمنها على حال ، واعلم أنك إن لم تردع نفسك
 عن كثير مما تحب مخافة مكرهه ، سمت بك الالهواء الى كثير
 من الضرر ، فكن لنفسك مانعاً رادعاً ، ولنزوتك عند
 الحفيظة واقياً قاصحاً ، فهذه كتبٌ من أحاط بمكنون
 البلاغة ملكه ، واستولى على أسرار الفصاحة ملكه .
 وأقول : إن كلامه عليه السلام ، إذا أمعن فيه الناظر بالتفكير
 وبحث عن أسرارهِ وغرائبهِ أَلْمَعِي نُجُومٌ يُحَرِّرُ تَحَقُّقٌ يَقِينٌ وعرف
 قطعاً ، أنه كلام من استولى على علم البلاغة بأسره وأحرزه
 بحذافيره ، وأنه ظهر من مشكاة اتقنت فيها مصابيحُ
 الحكمة فأنارَ على الخليقة ضياؤها وجادهم وأبلىها وهطلت
 عليهم سماؤها ، ولتقتصر من كلامه على هذا القدر فإنه البحر
 الذي لا يسكن زخاره ، والموج الذي لا يزال يترام تياره .
 وبتمامه تم الكلام على ما أوردناه من التنبيه على الشواهد
 المنشورة والحمد لله رب العالمين

❦ القسم الثاني ❦

(في بيان الشواهد المنظومة)

ونورد من ذلك ما يتعلق بالاستعارة والكناية والتمثيل ،
فهذه معظم أودية المجاز وهي ضروب ثلاثة نذكر شواهدا
بمعونة الله

(الضرب الأول) ما يتعلق بالاستعارة ، فن ذلك
قول ابن المعتز

أثمرت أغصانُ راحته * جُناةِ الحسنِ عُنابا

ومن مליح الاستعارة قول من قال

(وأقبلت يومَ جدِّ البينِ في حُلٍ

سُودَ تَعَصُّ بنانَ الناديمِ الحَصِرِ)

(فلاحَ ليلٌ على صبحِ أَفْلَهَمَا

غصنٌ وضرَّستِ البلورُ بالدرِّ)

وأعجب من هذا ما قاله بعضهم

(سألتها حين زارتَ نضو برؤفها الـ

فماني وإيداعَ سَمِي أَطِيبَ الخَبِرِ)

(فَرَحَزَحَتْ شَفَقًا غَشَى سَنَا قَرِ
 وَسَاقَطَتْ لَوْلُوءًا مِنْ خَاتَمٍ عَطِرِ)
 وَمِنْ غَرَائِبِ الِاسْتِعَارَةِ مَا أُنْشِدُهُ الْوَأَوَاءَ الدَّمَشْقِي
 (فَأَمْطَرَتْ لَوْلُوءًا مِنْ رَجَسٍ فَسَمَتْ
 وَرَدًّا وَعَضَّتْ عَلَى الْعُنَابِ بِالْبَرْدِ)

وَمِنْهُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ
 (نَفْسِي الْفِدَاءُ لِنَعْرِ رَاقٍ مَبْسَمُهُ
 وَزَانُهُ شَبَبُ نَاهِيكَ مِنْ شَنْبِرِ)
 (يَفْتَرُّ عَنْ لَوْلُوءٍ رَطْبٍ وَعَنْ بَرْدِ
 وَعَنْ أَقْلَاحٍ وَعَنْ طَلْعٍ وَعَنْ حَبَبِ)
 وَمِنْ أَغْرَبِ مَا قِيلَ فِي الِاسْتِعَارَةِ مَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ
 (طَلَعْنَ بَدُورًا وَانْتَقَبْنَ أَهْلَةً
 وَمَسْنَنَ غُصُونًا وَالتَّفَتْنَ جَاذِرًا)

وَقَوْلُ أَبِي الطَّيِّبِ الْمُنْتَبِي
 بَدَتْ قَرَأًا وَمَالَتْ خُوطَ بَانَ
 وَفَاحَتْ عُنْبَرًا وَرَنْتُ غَزَالًا

ومن رقيق الاستعارة قول أبي تمام
 (إِذَا سَفَرَتْ أَضَاءَتْ شَمْسٌ دَجْنِ)
 وَمَا لَتْ فِي التَّعْطِفِ غُصْنٌ بَانَ ()
 وأحسن من هذا ما قاله ديك الجنّ عبد السلام
 (لَمَّا نَظَرْتُ إِلَىَّ عَنْ حَقِّ الْمَاهِ)
 وَبَسَمْتُ عَنْ مُتَفَتِّحِ النَّوَارِ ()
 وَعَقَدْتُ بَيْنَ قَضِيبِ بَانَ أَهْيَفِ ()
 وَكُثِيبِ رَمْلِ عُقْدَةِ الزُّنَارِ ()
 عَفَرْتُ خَدَيَّ فِي الثَّرَى لَكَ طَائِعًا ()
 وَعَزَمْتُ فِيكَ عَلَى دُخُولِ النَّارِ ()
 فهذه الأبيات لديك الجنّ قلما يوجد لها مماثل في
 الاستعارة ومنه قوله

(لَا وَمَكَانَ الصَّلِيبِ فِي النَّحْرِ مِنْ)
 لَكَ وَبَجَرِ الزُّنَارِ فِي الْخَصْرِ ()
 (وَالْخَالِ فِي الْوَجْهِ إِذْ أُشْبِهَ)
 وَرَدَّةَ مَسْكِ عَلَى ثَرَى تَبَرٍ ()
 وَحَاجِبٍ قَدْ خَطَّهُ قَلَمُ الْ)
 حُسْنِ بِحَبْرِ الْبَهَاءِ لَا الْخَبْرِ ()

(وَأَفْجَواتِ بِفِكَ مُنْتَظِمِ)

على شبيهه الغدير من خمرِ (
 ما أصبر الشوق بي فأصبرنا)

مَنْ حَسُنَتْ فِيهِ قِلَّةُ الصَّبْرِ (

(الضرب الثاني) ما يتعلق بالتشبيه من ذلك قول بعضهم

(كَأَنَّ الثَّرِيَّاءَ وَالصَّبَّاحَ كِلَاهُمَا

قَنَادِيلُ رُهْبَانٍ دَنَتْ لِحْمُودِ)

ومن رفيق التشبيه ما قاله بعضهم

(وَالصَّبْحُ يَتَلَوُّ الْمَشْتَرَى فَكَأَنَّهُ

عُرْيَانٌ يَمْشِي فِي الدُّجَى بِسَرَّاجِ)

ومن أغرب ما قيل في التشبيه قول بعضهم

(كَأَنَّمَا الْمَرِيخُ وَالْمَشْتَرَى

قَدَامَهُ فِي شَامِخِ الرَّفْعَةِ)

(مُنْصَرَفٌ بِاللَّيْلِ عَنْ دَعْوَةٍ

قَدْ أُسْرِجَتْ قَدَامَهُ شَمْعَةٌ)

ومن لطيف التشبيه ما قاله المهلب الوزير

(الشَّمْسُ مِنْ مَشْرِقِهَا فَدَبَّتْ

مُشْرِقَةً لَيْسَ لَهَا حَاجِبُ)

(كَأَنَّهَا بُودَقَةٌ أُحْيَتْ
يَجُولُ فِيهَا ذَهَبُ ذَائِبُ)
وأغرب من هذا ما قاله امرؤ القيس في صفة العقاب
(كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَأْسًا
لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالَى
ومن مליح التشبيه وغريبه ما قاله بعضهم
(والبدرُ في الأفقِ الغربيِّ مُتَسِقُ
والغيمُ يكسوه جَلْبَابًا وَيَسْلُبُهُ
(كَوْجُهُ مَحْبُوبَةٌ يَدُّوْ لِعَاشِقِهَا
فَإِنْ بَدَا لَهُمَا وَاشِ تَنْقِبُهُ)
ومن أعجب ما يُنشد في التشبيه قولُ البحري
(دَانَ عَلَى أَيْدِ الْعُقَاةِ وَشَاسِعُ
عن كلِّ نِدٍّ فِي النَّدَى وَضَرِيبِ)
(كَالْبَدْرِ أَقْرَطُ فِي الْعُلُوِّ وَضَوْءُهُ
لِلْعُصْبَةِ السَّارِينَ جِدُّ قَرِيبِ)
وأغرب من هذا وأعجب قولُ البحري أيضاً
(دَنُوتٌ تَوَاضَعًا وَعُلُوتٌ قَدْرًا
فَشَأْنُكَ انْحِدَارٌ وَارْتِفَاعُ)

(كذاك الشمسُ تَبْعُدُ أَنْ تُسَامَى
ويَدْنُو الضَّوْءُ مِنْهَا وَالشَّعَاعُ)
ومن رقيق التشبيه وأغربه ما قاله ابن المعتز في الهلال
(ولا حِ ضَوْءُ هلالٍ كادَ يَفْضَحُنَا
مثل القلّامةِ قَدْ قُدَّتْ مِنَ الظُّفْرِ)
وأرق منه ما قاله ابن المعتز أيضاً في الخُضرة مع السواد
(حتّى إِذَا حَرَّ آبٍ جَاشَ مَرَجَلُهُ
بِفَأْثَرٍ مِنْ هَجِيرِ الشَّمْسِ مُسْتَعِرٍ)
(ظَلَّتْ عَنَاقِيدُهُ يَخْرُجْنَ مِنْ وَرَقٍ
كما احتبى الذّبيحُ في خُضْرٍ مِنَ الْأُزْرِ)
ومن جيّد التشبيه وغريبه ما قاله العباس بن الاحنف
(أُحْرِمُ مِنْكُمْ بِمَا أَقُولُ وَقَدْ
نال به العاشقونَ مَنْ عَشَقُوا)
(صرْتُ كَأَنى ذِبَالَةً نُصِبَتْ
تُضَى لِلنَّاسِ وَهِيَ تَحْتَرِقُ)
(انضرب الثالث) فيما يتعلق بالكناية ، من ذلك
قول البحتري

(أو ما رأيت المجد ألقى رحلته
 في آل طلحة ثم لم يتحول)
 ومن أرق ما قيل في الكناية ، قولُ حسان
 بنِ المجدُ بيتاً فاستقرت عمادُهُ
 علينا فأعنى الناس أن يتحوّلا
 ومن بديعها قول زياد الأعجم
 (إن الساحة والمروءة والندي
 في قبّة صرّبت على ابن الحشرج)

ومثله ما قاله بعضهم
 (وما يك في من عيب فاني
 جبانُ الكلب مهزولُ الفصيل)
 ومن جيد الكناية ما قاله نصيب
 (لعبد العزيز على قومه * وغيرهم من ظاهره)
 (فبابك أسهل أبوابهم * ودارك مأهولة عامره)
 (وكلبك آنس بالزائرين * من الأمّ بالابنة الزائرة)
 ومن أرقها وألطفها ما قاله أبو نواس
 (فما جازهُ جودٌ ولا حلّ دونه
 ولكن يسيرُ الجودُ حيث يسيرُ)

ومن غريبها قول أبي تمام
(أَيْنَ مَا تَرْدُنَ سَوَى كَرِيمٍ)
وحسبك أن يزُرْنَ أبا سعيدٍ

ومن هذا قول بعضهم
(مَتَى تَخْلُو تَمِيمٌ مِنْ كَرِيمٍ)
ومسألة بنُ عمرٍ ومن تميمٍ

ومن بديعها ما قاله بعضهم
(وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سَيُوفَهُمْ)
بهنَّ فلولٌ من قراعِ الكتائبِ

ومن هذا قول بعض الشعراء
(يَكَادُ إِذَا مَا أَبْصَرَ الضيفَ مَقْبِلًا)
يكلّمُهُ مِنْ جُبَّةٍ وَهُوَ أَعْجَمُ)

ولنقتصر على هذا القدر في إيراد الأمثلة والشواهد
ففيه كفاية لمقصدنا، وستكون لنا عودةٌ بأكثر من هذا
عند الكلام في فن المقاصد، وذكر تفاصيل الاستعارة
والتشبيه والكناية وأحكامها، فأما الآن فليس مقصدنا
الأمثلة لا غير، وبتمامه يتم الكلام على المقدمة الرابعة
وبالله التوفيق

المقدمة الخامسة

(في حصر مواقع الغلط في اللفظ المفرد والمركب)

اعلم أنا قد أسلفنا فيما سبق أن موضوع علم البيان ، إنما هو الفصاحة والبلاغة وقررنا أن الفصاحة من عوارض الألفاظ وأن البلاغة من عوارض المعاني ، وأكثر علماء البيان على أن الفصاحة والبلاغة لا فرق بينهما ، وأنهما من الألفاظ المترادفة ، وإلى هذا يشير كلام الشيخ عبد القاهر الجرجاني ، وقد أوضحنا المختار فيه فلا وجه لتكثيره ، فإذا تمتدت هذه القاعدة فاعلم أن من الخطأ في هذا العلم ، إنما يكون بإحراز ما يحتاج إليه من العلوم الادبية مفرداتها ومركبها وهو بالإضافة إلى أمن الخطأ وارتفاع الغلط على مراتب أربع

(المرتبة الاولى)

علم اللغة ، وهو العلم بمفردات الألفاظ يحترز به عن الخطأ في مفردات الألفاظ اللغوية ، فمن أعرض عن الأوضاع اللغوية ، ولم يحكم دلالتها على معانيها المفردة ، فقد أخل بالمقصود منها ، وعلى قدر إخلاله يتطرق إليه الغلط ،

ويستولى عليه الخطأ في اختلاف أوضاعها وتباين معانيها خاصة فيما يعرض من الترادف ، والاشتراك ، والمهذية ، والجنسية في الاسماء وبما يعرض في الأفعال من تجدد الأزمنة وتصرّفها في وجوه الانشاء من الأمر والنهى وغير ذلك ، وما يعرض من خصائص الحروف ولطائفها في الإيجاب والسلب وغير ذلك من الخصائص واللطائف اللغوية فلا بدّ من إحرازها ليأمن الخطاء في ذلك

(المرتبة الثانية)

علم التصريف وهو علمٌ بتصحيح أبنية الألفاظ المفردة في البدل ، والحذف ، والقلب ، وغير ذلك من أوجه التصريف ويجب إحرازه ليأمن الخطأ في أبنية الكلم المفردة ويأمن الخطأ في تحريفها وتبديلها ، ويحجى بها على الأقيسة اللغوية والأوضاع الأصلية في ذلك ، وهو فنّ دقيق يحتاج الى فضل ذكاء وجودة فريضة ، ولهذا فإنه لا يختص به إلاّ الآحاد ولا يستولى على دقائقه وإحراز غوامضه إلاّ الأفراد

(المرتبة الثالثة)

علم العربية ليحتز به عن الخطأ والغلط في المركبات ليحصل المعنى على صحته واستقامة أحواله ، لأن الإعراب إنما يمكن حصوله إذا كان الكلام مركباً من ألفاظ مخصوصة ، فالنظر في علم الإعراب إنما هو نظر في حصول مطلق المعنى ، وكيفية اقتباسه من اللفظ المركب فلا بد من الإحاطة بصحة التركيب ليأمن الغلط في تأدية المعاني وتحصيلها ويحصل به الوقوف على أسرار لطيفة

(المرتبة الرابعة)

تحقق علم الفصاحة والبلاغة ، وهو نظر خاص يأمن به خطأ في نظم الكلام وجزالة لفظه وحسن بلاغته ، فتي أحرز لنفسه هذه العلوم الأدبية أمان من الغلط فيما يخوض فيه من علم المعاني ، فهذان العلمان أعنى علم الإعراب وعلم البلاغة والفصاحة إنما يختصان بمركبات الألفاظ ، وما يحصل عند التركيب من المعاني الرقيقة ، والنكت النفيسة ، وهما يتفاوتان فيما يؤديه كل واحد منهما من الفائدة ، فعلم الإعراب يؤدي

مطلق المعنى لا غير ، وعلمُ البيان يؤدي فائدة أخرى ، وهو ما يحصل من بلاغة في ذلك المعنى وحسن نظم وترتيب له ، فهو كالكيفية العارضة

والعلمان الأولان أعنى علم اللغة وعلم التصريف ، إنما يختصان بمفردات الألفاظ ، وفائدتهما تصحيح مطلق اللفظ من غير التفات الى تركيب كما لخصناه من قبل ، فكل واحد من هذه العلوم الأدبية على حظ من إحراز الغرض والأمن من الخطأ والغلط كما ترى ، لكن أرسخها أصلاً وأنسقها فرعاً ، وأنورها سراجاً وأكرمها تنجباً ، وأقواها قاعدة ، وأجزلها فائدة ، علم البيان ، فإنه هو المطلع على حقائق الإعجاز وهو من العلوم بمنزلة الشامة والظيراز ، وقد نبجز غرضنا من هذه المقدمات وبتمامه يتم الكلام في الفن الأول وهو فن السوابق

الفن الثاني من علوم هذا الكتاب

(وهو فن المقاضد الالامة)

إعلم أن المقصود من الكلام إنما هو إفادة المعاني ، وهذه الإفادة على وجهين ، لفظية ، ومعنوية ، فأما الإفادة اللفظية فهي دلالة المطابقة ، وما هذا حاله فإنه يستحيل

تطرق الزيادة والنقصان إليها ، وبيانهُ هو أن السامع لشيءٍ من الألفاظ الوضعية لا يخلو حالهُ إما أن يكون عالماً بكونه موضوعاً لمساه ، أو لا يكون عالماً ، فإن لم يكن عالماً به فإنه لا يعرف فيه شيئاً أصلاً ، وإن كان عالماً به فإنه يعرفه بتمامه وكماله ، فخيّل من مجموع ما ذكرناه ههنا أن الألفاظ في دلالاتها الوضعية إما أن تكون مفيدة إفادةً ناقصة ، وإما أن لا تكون مفيدة أصلاً ، وهذان القسمان باطلان بما مرّ . فإذا بطلتا تعين القسم الثالث ، وهو أن إفادتهما لمساهما على الكمال والتمام وهو مطلوبنا ، وتقرير ذلك بما نذكرهُ من المثال ، وهو أنك إذا أردت تشبيه زيد بالأُسديّ في الشجاعة ، فإنك إذا قصدت إفادة هذا المعنى بالدلالة الوضعية فإنك تقول زيد يشبه الأُسديّ في شجاعته ، فقد أفدت مقصودك من ذلك بألفاظ دالة عليه دلالة وضعية ، وهذه الافادة يستحيل تطرّق الزيادة والنقصان إليها ، لأنك إن نقصت منها تطرّق الحرّم على قدر ما نقص منها ، وإن زدت على هذه الألفاظ كان ذلك مستغنى عنه ولا فائدة فيه ، وإن أقمت كل لفظة مقام ما يرادفها امتنع تطرّق الزيادة والنقصان في المعنى من أجل ذلك ، وعن هذا قال المحققون . من أهل

هذه الصناعة إِبْ الإيجاز ، والاختصار ، والتطويل ،
والإطناب ، والحذف ، والإضمار ، والوحدة ، والتكرار ،
وغير ذلك من أودية البلاغة يستحيل تطرقها الى الدلالات
الوضعية ، لما كانت تدلّ بجهة المطابقة

وأما الإفادة المعنوية فهي تكون من جهة اللوازم ، ثم
تلك اللوازم كثيرة فتارة تكون قريبةً ، وتارة تكون بعيدةً ،
فلاجل هذا صحّ تأدية المعنى بطرق كثيرة وجاز في تلك
الطرق أن يكون بعضها أكمل من بعض ، فلا جرم جاز تطرّق
الزيادة والنقصان والكمال إليها ، ثم قد يكون حصول ذلك
من جهة الدلائل الإفرادية وهو ما يتعلق بالبلاغة من جهة
المفردات ، وقد يكون حصوله من جهة الدلائل المركبة ، وهو
ما يتعلق بالبلاغة من جهة الكلم المركبة ، وتقدير ذلك بما نذكره
من المثال ، وهو أنك اذا قصدت وصف زيد بالشجاعة من
جهة اللوازم بحيث يجوز لطرّق الزيادة والنقصان والكمال إليه ،
فإن أردت طريق الاستعارة قلت رأيت اسداً ، وإن أردت
طريقة التشبيه فإنك تقول زيد كالأسد ، وإن جئت بطريق
الكناية قلت فلانٌ يكفُلُ الأبطال برُحمه ، وإن أردت
أن تصفه بالكرم ، قلت رأيت بحراً على جهة الاستعارة ،

وهو كالبحر بطريق التشبيه ، أو فلان تراكم أمواجهُ ، يجعله
كناية عن جوده وسخائه

❦ تنبيه ❦

إِيَّاكَ أَنْ يَعْتَرِكَ الْوَهْمُ ، أَوْ يَسْتَوْلِيَ عَلَى قَلْبِكَ غَفْلَةٌ ،
فَتُظَنُّ أَنَا مَا قُلْنَا إِنَّ الْأَلْفَاظَ دَالَّةٌ عَلَى الْمَعْنَى فَتَعْتَقِدُ مِنْ
أَجْلِ ذَلِكَ أَنَّ الْمَعْنَى تَابِعَةٌ لِلْأَلْفَاظِ ، وَأَنَّهَا مُؤَسَّسَةٌ عَلَيْهَا ،
فَهَذَا وَأُمَثَالُهُ خِيَالٌ بَاطِلٌ وَتَوْهَمٌ فَاسِدٌ فَإِنَّ الْأَلْفَاظَ فِي أَنْفُسِهَا
هِيَ التَّابِعَةُ لِلْمَعْنَى ، وَأَنَّ الْمَعْنَى هِيَ السَّابِقَةُ بِالتَّحْقِيرِ وَالثَّبُوتِ ،
وَالْأَلْفَاظَ تَابِعَةٌ لَهَا ، وَلَنَضْرِبَ لَهَا ذِكْرَانَهُ مَثَلًا يُصَدِّقُ مَا قُلْنَا
فِي الْمَفْرَدَةِ مِنْهَا وَالْمُرَكَّبَةِ فَتَقُولُ :

أَمَّا الْمَفْرَدَةُ فَلَا تُنْكِ إِذَا رَأَيْتَ سَوَادًا عَلَى بُعْدٍ فَظَنَنْتَهُ
حَجَرًا فَإِنَّكَ تَسْمِيهِ حَجَرًا ، وَإِنْ دَنَوْتَ مِنْهُ قَلِيلًا وَسَبَقَ إِلَى
فَهْمِكَ أَنَّهُ شَجَرٌ فَإِنَّكَ تَسْمِيهِ شَجَرًا ، فَإِذَا دَنَوْتَ مِنْهُ وَتَحَقَّقْتَ
حَالَهُ رَجُلًا فَإِنَّكَ تَسْمِيهِ رَجُلًا ، فَاخْتِلَافُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ يَدُلُّ
عَلَى اخْتِلَافِ تِلْكَ الْحَقِيقَةِ وَمَا يَفْهَمُ مِنْهَا مِنَ الصُّوَرِ الْمُدْرَكَةِ ،

وَأَمَّا الْمُرَكَّبَةُ فَلَا تُنْكِ إِذَا رَأَيْتَ رَجُلًا مِنْ بُعِيدٍ وَلَا تَدْرِي
حَالَهُ أَهْوَقَاتِمُ أَمْ قَاعِدُ أَمْ مُضْطَجِعٌ ، فَإِنَّكَ إِذَا دَنَوْتَ إِلَيْهِ فَعَلَى

حسب ما يسبق الى فهمك من حالته تصفه بتلك الحالة ، ولا يزال الوصف يتغير حتى يستقر الوصف على واحد منها ، وهذا يدل على أن الألفاظ تابعة المعاني المفردة والمركبة كما أشرنا اليه ، ولهذا فإنك تطلق العبارات على وفق ما يقع في نفسك من الحقائق والمعاني من غير مخالفة .

﴿ دقيقه ﴾

اعلم أن المعاني بالإضافة الى كيفية حصولها من أهل البلاغة والفصحاء على ثلاث مراتب

(المرتبة الاولى)

أن يكون مقتضيها على جهة الابتداء من نفسه من غير أن يكون مقتدياً بمن قبله ، ويكون ذلك على ما يعرض من مشاهدة الحال ، وما يعرض من الأمور الحادثة .

ولتورد من ذلك شواهد على ما قلناه ، من ذلك ما أغرب فيه أبو نواس وأبدع حين رأى كأساً من الذهب فيها تصاوير وأمثال ، فقال حاكياً لها

(تدارُ علينا الرّاحُ في عسجديةِ

حبّتها بأنواعِ التّصاوِيرِ فارِسُ)

(قراراتها كسرى وفي جنباتها
مهاً تدربها بالقسيّ الفوارسُ)
(فلأراح ما زُرّت عليه جيوبها
وللماء ما دارت عليه القلائسُ)

فهذا من المعاني البديعة فإنه أراد أنها مُزجت بقليل من
الماء حتى صار ثقلته بقدر القلائس على رؤس الكاسات
قال ابن الأثير وما أعرفُ ما أقول في هذا سوى أني
أقول : قد تجاوز أبو نواس حدَّ الإكثار ، ومن ذلك ما قاله
ابن أبي الشمقم حين قلّد رجلٌ ولايةً على الموصل فأنكر
لواده فتطير بذلك فقال ما قال يقرر خاطره ويؤسسه لما وقع في
نفسه من ذلك وقع عظيم لأجل التطير
(ما كان مندقُ اللواء يطيره
نحسٌ ولا سوءٌ يكون معجلاً)
(لكنّ هذا العود أضعف متنه)

صغرُ الولاية فاستقلَّ الموصلًا)
فاقد أجاد فيما ذكره كلُّ الإجادة وأحسن كل
الاحسان ، ومن ذلك ما قاله بعض المغاربة في وصف الحمر
فأبدع فيه

(ثقلت زُجاجات أئينا فرغاً

حتى إذا ملئت بصرف الراح)

(خفت فكادت أن تطير بما حوت

وكذا الجسوم تخفُّ بالأرواح)

فهذا معنى بدیع عجیبُ يفعلُ بالقول في الإعجاب كما
تفعل الخرفى الإسكار، فلهذا قاله على ما شاهد من حالها،
ومن ذلك ما قاله أبو الطيب المتنبي وقد صرعت الخيمةُ
بسيف الدولة فوقعت فتطيرُ بذلك فقال فيها قصيدة يذكّر
ذلك ويُقرّرُ نفسه عن الطيرة فنها قوله

وإنّ لها شرقاً باذخاً * وإن الخيام بها تخجلُ

فلا تنكرنّ لها صرعةً * فن فرح النفس ما يقتلُ

(وكيف تقوم على راحة * كأن البحار لها أملُ)

(فأأعتمدنا اللهُ تقويضاً * ولكن أشار بما تفعلُ)

فانظر الى هذه المعاني البديعة ، وكفى بالمتنبي فضلاً
إتيانها، وإِنَّه لصاحبُ كلِّ غريبةٍ ومتنهي كلِّ أطروبةٍ في
المعاني الشعرية ، ومن ذلك ما قاله في وصف حاله عند ورود
الحمي عليه

(وزائرتي كأنَّ بها حيآءٌ * فليس تزورُ إلا في الظلام)
(بذلتُ لها المطارفَ والحشايا * فعاقتها وباتت في عظامي)
(كأنَّ الصبحَ يطردُها فتجري * مدامعها بأربعة سجام)
(أراقبُ وقتها من غير شوق * مراقبة المشوق المستهام)
فانظر الى ما قاله ، ما أشدَّ موافقته لما حكى من حاله ،
وهذا أكثر ما يجري على ألسنة أهل البلاغة عند مشاهدة
ما يشاهدونه من أحوال الحوادث وفيه كفاية لغرضنا

(المرتبة الثانية)

ما يُوردونه من غير مشاهدة حال فيجري عليها ولكن
يقتضونه اقتضاباً ويحترعونه اختراعاً ، فمن ذلك قول علي بن
جبلة يمدح رجلاً بالكرم والجود
(تكفل ساكني الدنيا حميدٌ

فقد أضحت له الدنيا عيالا)

(كأن أباه آدم كان أوصى
إليه أن يعولهم فعلا)

قال ابن الأثير وقد حام الشعراء حول هذا المعنى ، وفاز
علي بن جبلة بالإفصاح به ، ومن ذلك قول أبي تمام

(يَأْتِيهَا الْمَلَكُ النَّاسِي بِرُؤْيَيْهِ
 وجودُهُ لِمَرَامِي جُودِهِ كَشْبُ)
 (ليس الحجابُ بمَقْصٍ عَنْكَ لِي أَمَلَا
 إِنَّ السَّمَاءَ تَرْجَى حِينَ تَحْتَجِبُ)
 وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ

(رَأَيْنَا الْجُودَ فِيكَ وَمَا عَرْضْنَا
 لِسَجَلٍ مِنْهُ بَعْدُ وَلَا ذَنْوَبٍ)
 (وَلَكِنْ دَارَةُ الْقَمَرِ اسْتَمَّتْ
 فَدَلَّتْنَا عَلَى مَطَرٍ قَرِيبٍ)

وَمِنْ بَلِيغِ كَلَامِهِ قَوْلُهُ
 (وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ نَشْرَ فَضِيلَةٍ
 طَوَّيْتُ أَتَاحَ لَهَا لِسَانَ حُسُودٍ)
 (لَوْلَا اشْتِعَالُ النَّارِ فِيمَا جَاوَرْتُ
 مَا كَانَ يُعْرِفُ طَيِّبُ عُرْفِ الْعُودِ)

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي مَدِيحِهِ
 (لَا تَنْكُرُوا ضَرْبِي لَهُ مِنْ دُونِهِ
 مَثَلًا نَرْوَدًا فِي النَّدَى وَالْبَاسِ)

فَاللَّهُ قَدْ ضَرَبَ الْأَثْلَّ لِنُورِهِ
مَثَلًا مِنَ الْمَشْكَاةِ وَالنَّبْرَاسِ

وَمِنْ ذَلِكَ مَا قَالَهُ ابْنُ الرَّومِيِّ
لَمَّا تَوَضَّعَ الدُّنْيَا بِهِ مِنْ صُرُوفِهَا
يَكُونُ بَيْكَاةُ الْطِفْلِ سَاعَةً يُولَدُ

وإِلَّا فَمَا يَبْكِيهِ مِنْهَا وَإِنَّهُ
لَأَوْسَعُ مِمَّا كَانَ فِيهِ وَأَرْغَدُ
وَإِذَا أَبْصَرَ الدُّنْيَا اسْتَهْلَ كَأَنَّهُ
بِمَا هُوَ لَاقٍ مِنْ أَذَاهَا يُهْدَدُ

وَمِنْ ذَلِكَ مَا قَالَهُ أَبُو الطَّيِّبِ الْمُنَبِّيُّ
أَجَزَنِي إِذَا أَنْشَدْتُ مَدْحًا فَإِنَّمَا
بِشَعْرِي أَنَاكَ الْمَادِحُونَ مَرَدَّدًا

وَدَعِ كُلَّ صَوْتٍ بَعْدَ صَوْتِي فَإِنِّي
أَنَا الصَّائِحُ الْمَحْكِيُّ وَالْآخِرُ الصَّدَى
فَانْظُرْ إِلَى مَا أَوْدَعُهُ فِي هَذَيْنِ الْيَتِيمَيْنِ مِنَ الْمَدِيحِ مَا أَرَقَّهُ ،
وَمِنْ الْمَعْنَى مَا أَدَقَّهُ ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا قَالَهُ ابْنُ الرَّومِيِّ أَيْضًا
غَدُوْكَ مِنْ صَدِيقِكَ مُسْتَفَادٌ * فَلَا تَسْتَكْثِرَنَّ مِنَ الصَّحَابِ
فَإِنَّ الدَّاءَ أَكْثَرُ مَا تَرَاهُ * يَكُونُ مِنَ الطَّعَامِ أَوِ الشَّرَابِ

ومن دقيق ما يورد فيما نحن بصدد قول بعض الشعراء
 (بأبي غزال غزلته مقلتي
 بين الغوير وبين شطى بارق)
 عاطيته والليل يسحب ذيله
 صباه كالمسك الفتيق الناشق)
 (وضمته ضم الكمي لسيفه
 وذؤابته هائل في عاتق)
 حتى اذا مالت به سنه الكرى
 زحزحته شيئاً وكان معانق)
 (أبعده عن أضلع تشاقه
 كيلا ينام على وساد خافق)
 ومن الفائق الرائق ما قاله أبو الطيب يمدح سيف الدولة
 (صدمتهم بخميس أنت غرته
 وسمرتته في وجهه غمم)
 (فكان أثبت ما فيهم جسامهم
 يسقطن حولك والأرواح تهزم)
 هذا وأمثاله من بدائع أبي الطيب وعجائبه في معانيه
 التي فاق بها على نظرائه، وامتاز فيها على أقرانه من الشعراء،

ومن جيد ما يقال في هذا المعنى ما قاله بعض المغاربة
 (غدرت به زُرْقُ الأُسْنَةِ بعد ما
 قد كنَّ طَوْعَ يمينه وشماله)
 (فليحذرِ البدرُ المنيرُ نجومه)
 إذ بان غدرُ مثالها بمثاله)
 فهذا وأمثاله من سحريات الشعر وعجائبه، ولتقتصر منه
 على هذا القدر

(المرتبة الثالثة)

ما يكون وارداً على جهة الاحتذاء على مثال سابق،
 ومنوال متقدّم، وهذا كالبلخ فانه ورد عنهم فيه أشياء
 كثيرة كلها دالّة على مقصود واحد في الهجاء به وهذا
 كقول أبي نواس يصف بخيلاً
 (شرابك في السراب إذا عطشنا
 وخيرك عند منقطع التراب
 فما روحتنا لتذبّ عنا
 ولكن خفت مرزئة الذباب)
 ومن ذلك ما قاله بعض المغاربة يهجو إنساناً احترقت
 دأره يقال له ابن طليل

(أنظر الى الأيام كيف تسوقنا .
 طوعاً الى الأقدار بالأقدار)
 (ما أوقد ابن طليل قطُّ بداره
 ناراً وكانت هلاكها بالنار)

وكما قال بعض الشعراء في ذم اللُّوم والبخل
 (زِدْ رِفْعَةً إِنْ قِيلَ أَغْضَى * ثُمَّ انْخَفِضْ إِنْ قِيلَ أَثَرَى)
 (كالغصن يدنو ما اكتسى * ثمرًا وينأى ما تعرَّى)
 ومما ولع به الشعراء وتهالكوا في التعبير عن أحوال
 الطلول والرسوم وأحوال الديار، قال أبو الطيب المتنبي
 (لكِ يا منازلُ في القلوب منازلُ

أقفرْتَ أنتِ وهنَّ منكِ أو اهلُ)
 (١) فأخذ هذا المعنى أبو تمام وأجاد فيه كل الإجادة فقال
 (عفتِ الرسومُ وما عفت أحشاؤه
 من عهد شوق ما يحولُ فيذهبُ)
 فأخذه البحترى ونسج على منواله بقوله

(١) كانه لم يدرك أن أبا تمام سبق من أبي الطيب فقال ما قال .
 وهو خطأ

(وقت وأحشائي منازلٌ للأسي
به وهو فقر قد أعفّت منازلُه)

وقال امرؤ القيس

(عوجوا على الطلل المحيل لعائنا
نبكي الديار كما يبكي ابن حِذَام)

فابن حزام هذا هو أول من بكى على الديار فلهذا حذوا
على حذوه ، ووصفو الديار بأوصاف مختلفة كلها متفقة في
مقصود واحد ، وأنقصر على هذا القدر من تهيد قاعدة هذا
الفن ، ونشرع الآن في طرح مقاصد فلنذكر ما يتعلق بذكر
علوم البيان من مواقع المجاز في البلاغة ، ثم نردفه بما يتعلق
بالمعاني الإفرادية وهو المعبر عنه بعلم المعاني ، ثم نذكر على إثره
ما هو منه وهو ما يتعلق بمراعاة أحوال التأليف وهو المعبر
عنه بعلوم المعاني أيضاً ، ثم نذكر خاتمة الفن فيما يتعلق
بمجموع الأفراد والتركيب ، وهو المعبر عنه بعلم البديع فهذه
أبواب أربعة

❦ الباب الاول ❦

(في كيفية استعمال المجاز وذكر مواضع في البلاغة)

اعلم أن جميع ما أسلفناه في المجاز إنما هو كلام في بيان ماهيته وذكر أقسامه وأحكامه ، والذي نذكره الآن إنما هو كلام من وراء ذلك مما له تعلق بعلم البلاغة وذكر مواقع العجبية وأسرار الغريبة وله قواعد أربع

(القاعدة الاولى في ذكر الاستعارة)

اعلم أن التوسع ، اسم يقع على جميع الأنواع المجازية كلها ، واشتقاقه من السعة . وهو نقيض الضيق ، فالضيق فصرُّ الكلام على حقيقته من غير خروج عنها ، والتوسع شامل لما ذكرناه من أنواع المجازات ، فإطلاق التوسع على ما يندرج تحته من أنواع المجاز بمنزلة إطلاق الكلمة على ما يندرج تحتها من أنواعها الخاصة الاسم والفعل والحرف ، وهكذا اسم المجاز ، فإنه شامل لأنواعه من الاستعارة ، والكناية ، والتمثيل ، فهما سيان كما ترى في إفادة ما تحتهما من هذه الأنواع ، وليس مختصين بنوع من المجاز دون نوع ، فإذا تمهدت هذه القاعدة فلنذكر ماهية الاستعارة والفرقة بينهما

وبين التشبيه، ثم نذكر امثلتها، ثم نُردفه بذكر أقسامها وبذكر أحكامها الخاصة فهذه مباحث أربعة نفصلها بمعونة الله تعالى

﴿ البحث الاول ﴾

(في بيان ماهية الاستعارة وبيان التفرقة بينهما وبين التنبيه)

اعلم أن الاستعارة المجازية مأخوذة من الاستعارة الحقيقية، وإنما لُقِبَ هذا النوع من المجاز بالاستعارة أخذاً لها مما ذكرناه، لأن الواحد منا يستعير من غيره رداءً ليلبسه، ومثل هذا لا يقع إلا من شخصين بينهما معرفة ومعاملة فتقتضى تلك المعرفة استعارة أحدهما من الآخر فإذا لم يكن بينهما معرفة بوجه من الوجوه فلا يستعير أحدهما من الآخر من أجل الانقطاع، وهذا الحكم جارٍ في الاستعارة المجازية، فإنك لا تستعير أحد اللفظين للآخر إلا بواسطة التعارف المعنوي كما أن أحد الشخصين لا يستعير من الآخر إلا بواسطة المعرفة بينهما. فأما معناها في مصطلح علماء البيان فقد ذكر في تعريف ماهيتها أمور خمسة

(التعريف الاول)

ذكره الرُّماني وحاصل ما قاله في الاستعارة أنها استعمال

العبارة لغير ما وضعت له في أصل اللغة ، هذا ملخص كلامه ، وهو فاسدٌ من أوجه ثلاثة ، أما أولاً فلاّن هذا يلزم منه أن يكون كلُّ مجاز من باب الاستعارة وهو خطأ ، فإن كل واحد من الأودية المجازية له حدٌ يخالف حدَّ الآخر وحقيقته ، فلا وجه خلطها ، وأما ثانياً فلاّن هذا يلزم عليه أن تكون الأعلامُ المنقولة يدخلها المجاز وتكون من نوع الاستعارة وهو باطل ، فإنّ المجازات لا تدخلها فضلاً عن الاستعارة ، وأما ثالثاً فلاّن ما قاله يلزم منه أن لو وضعنا اسم السماء على الأرض ، أن يكون مجازاً ، وهذا باطل لا يقول به أحد

(التعريف الثاني)

حكاهُ ابن الأثير نصرُ بن عبد الكريم في كتابه المثل السائر عن بعض علماء البيان ، فقال هو ثقل المعنى من لفظ إلى لفظ لمشاركة بينهما بسبب ما وهذا فاسد لأمرين ، أما أولاً فلاّن ما ذكره يدخل فيه التشبيه كقولنا زيد كالأسد ، وزيد كأنه الأسد ، فإن هذا ثقل معنى من لفظ إلى لفظ بسبب مشاركة بينهما ، لأننا ثقلنا حقيقة الأسد الى زيد ،

فصار مجازاً للمشاركة التي كانت بين زيد وبين الأسد في وصف الشجاعة ، وأما ثانياً فلأن مثل هذا يدخل فيه ماهية المجاز مطلقاً ، فإن المجاز من حيث إنه مجازٌ نقل المعنى من لفظ الى لفظ لمشاركة بينهما ، والمجاز المطلق مغايرٌ للاستعارة فلا يدخل أحدهما في الآخر

(التعريف الثالث)

اختاره ابن الاثير في كتابه فقال في حدها هو نقل المعنى من لفظ الى لفظ لمشاركة بينهما مع طي ذكر المنقول اليه ، فقولنا نقل المعنى من لفظ الى لفظ عام الاستعارة والتشبيه ، وفولنا مع طي ذكر المنقول اليه يخرج به التشبيه عن الاستعارة ، وهذا فاسد أيضاً فإن بعض أنواع الاستعارة لا يُقدَّرُ هناك مطوى فيها ، ولا يُتَوَهَّم طيُّه وإن ذكر المطوى خرج بإظهاره الكلام عن رتبة البلاغة ، وهذا كقوله تعالى « وَاخْفِضْ أَيْمَانَهُمَا جُنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ » وقوله تعالى « فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ » فأنت لو أبرزت ههنا ذكر المستعار له وقلت واخفض لهما جانبيك الذي يشبه الجناح ، لاخرجت الكلام عن ديباجة الفصاحة ، فظهر مما

ذكرناه أن اعتبار المطوى يخرج بعض الاستعارة عن كونها
استعارة ، فبطل جعله قيداً من قيود حد الاستعارة

(التعريف الرابع)

ذكره ابن الخطيب الرازي : وحاصل ما قاله أنها ذكر
الشيء باسم غيره وإثبات ما لغيره له لأجل المبالغة في
التشبيه ، فقولنا ذكر الشيء باسم غيره ، احتراز عما إذا صرح
بذكر المشبه ، كقولنا زيد أسد ، فإنك ما ذكرت زيدا باسم
الاسد ، بل ذكرته باسمه الخاص له ، فلا جرم ليس ذلك من
الاستعارة وقولنا وإثبات ما لغيره له ، ذكرناه ليدخل فيه
الاستعارة التخيلية ، وقولنا لأجل المبالغة في التشبيه ، ذكرناه
لتمييز به عن المجاز ، هذا ملخص كلامه في تفسير ما ذكره
من الحد ، وهو فاسد لأمرين ، أما أولاً فلأنه ذكر التشبيه
قيداً في الحد ، وبذكره يخرج عن حد الاستعارة ، لأنها
مخالفة للتشبيه في ماهيتها وحكمها ، فلا يدخل أحدهما في
الآخر ، وأما ثانياً فلأنه أورد فيه لفظ التعليل ، وهو قوله
لأجل المبالغة ، والحد إنما يُراد لتصور الماهية مطلقة من غير
تعليل فبطل ما قاله

(التعريف الخامس)

وهو المختار ، أن يقال تصويرُك الشيءَ الشيءَ وليس به ،
وجعلك الشيءَ للشيءِ وليس لهُ بحيث لا يُلاحظ فيه معنى التشبيه
صورةً ولا حكمًا ، ولنفس هذه القيود ، فقولنا « تصويرك الشيءَ
الشيءَ وليس به وجعلك الشيءَ للشيءَ وليس لهُ » شامل لنوعى
الاستعارة ، فالأول كقولك لقيت أسدًا ، وأتيت بحراً ،
والثاني كقولك رأيت رجلاً أظفاره وافرّة ، وقصدتُ رجلاً
تقاذفُ أمواجُ بحره ، وفلان ييده زمامُ الأمر ، وقولنا
« بحيث لا يلاحظ فيه معنى التشبيه صورة » كقولك زيد
كالأسد ومثل البحر ، فإن ما هذا حاله ليس من باب
الاستعارة في شيء لما يظهر فيه من صورة التشبيه ، وأخذُ
الباين مغاير للآخر فلا يمتزجُ أحدهما بصاحبه ، وقولنا « ولا
حكمًا » يمتزجُ به عن صورةٍ واحدةٍ ، وهى قولنا زيد أسد ،
وعمر و بحر ، فهل يُعدُّ هذا من باب الاستعارة ، أو يكون
معدوداً في التشبيه ، فأكثرُ علماء البيان على عدّة من باب
التشبيه ، وإدخاله في حيّره ، ومنهم من زعم أنه معدود في
الاستعارة لتجرده من آلة التشبيه ، فصار الامر في الاستعارة

والتشبيه جاريًا على ثلاثة أوجه ، أولها أن يكون استعارة باتفاق ، وهذا كقولك رأيت قرًا نورُهُ على الناس ، وشمسًا ضياؤُهُ على الخلق ، وثانيها تشبيهٌ بلا خلاف ، وهو ما ظهرت فيه أداة التشبيه كقولك زيد مثل البحر ، ومثل الأسد ، وثالثها وقع فيه خلاف ، هل يُعدُّ من الاستعارة أو يكون معدودًا من التشبيه ، وهو ما كان مضمّر الأداة ، وهذا كقولك زيد أسد ، وعمر وبحر ، وغير ذلك وسيأتى لهذا مزيد تقرير في التفرقة بين الاستعارة والتشبيه. فهذا ما أوردنا ذكره في ماهية الاستعارة ومفهومها

وأما التفرقة بين الاستعارة والتشبيه فاعلم أن كل ما كان من صريح الاستعارة إمّا تصيرُ الشيءَ الشيءَ وليس به كما قال بعض الشعراء

(لا تعجبوا من بلى غلالته * قد زَرَ أزراره على القمرِ)

وكما قال بعضهم

(قامت تُظِلُّني من الشمسِ نفسُ أعزُّ على من نفسِ)

(قامت تُظِلُّني ومن عجبٍ * شمسُ تُظِلُّني من الشمسِ)

وأما جعلُ الشيءِ للشيءِ وليس له فكما قال لبيد

(وَغَدَاةٍ رِيحٍ قَدْ كَشَفَتْ وَقرَّةٍ
إِذْ أَصْبَحَتْ يَدُ الشَّمَالِ زَمَامُهَا)
أراد السحابة كما قالوا نَشِبَتْ أَظْفَارُ الْمَنِيَّةِ بِفُلَانٍ ، فهذا
لا خفاء بكونه مستعاراً كما ترى ، وما كان من صريح التشبيه
فلا مقال فيه ، وهو ما كان فيه أداة التشبيه ظاهرةً
كقول بشار

(كَأَنَّ مُثَارَ التَّقَعِ فَوْقَ رُؤُسِنَا
وَاسِيفَانَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ)
ومثل قولهم فلانٌ كالبدْر ، وفلان كالأسد ، الى غير
ذلك من التشبيهات ، فهذا لا خفاء به في كونه تشبيهاً محضاً ،
وإنما يقع النظر والتردد في التشبيه المضمّر الأداة كقولك
زيد الأسد شجاعاً ، وعمرو البحر في الجود والكرم ، وكقول
أبي الطيب المتنبي

(بَدَتْ قَرَأً وَمَالَتْ خُوطُ بَانَ
وَفَاحَتْ عَنَبَرًا وَرَنْتُ غَزَالًا)
فهل يُعَدُّ من باب التشبيه ، أو من باب الاستعارة ،
فيه مذهبان

﴿ المذهب الأول ﴾

أنه ليس من باب الاستعارة وهذا هو الذى مال إليه ابن الخطيب الرازى وأبو المكارم صاحب التبيان ، وهو رأى أكثر علماء البيان ، وأنه من باب التشبيه المضمر الأداة ، ولهم على ذلك حجتان

الحجة الأولى ، قولهم إن الاسماء فى دلالتها على مدلولاتها نازلة منزلة الهيئات فى دلالتها على ما تدل عليه من الأحوال ، فكما أنك لو أخذت رجلاً من السوقة معلوماً حاله بكونه سوقياً ، ثم ألبسته تاج الملك ، وأعرته إياه ، وأقعدته على تخت المملكة بحيث إن كل من رآه توهم أنه هو الملك ، لكنت قد أعرته الملك ، لأن المقصود من هيئة الملك حصول المهابة فى النفوس والجلالة فى الأعيان ، ولكن ذلك غير حاصل مع بقاء ما يدل على كونه سوقياً ، فكذا ما نحن فيه إذا قلت زيداً أسدً ، فقد نفيت عنه ما يدل على أنه ليس بأسد ، لأن الذاتين لا يكونان ذاتاً واحدةً ، فلا جرم لا تحصل المبالغة المقصودة من الاستعارة فلا تكون الإيارة حاصلّة

الحجة الثانية ، إن المقصود من الاستعارة هو أن يحصل للمستعير من المنافع مثل ما كان حاصلًا للمعير منها ، كالثوب مثلاً فإنَّ المستعير يلبسه كما يلبسه المعير سواءً ، فإذا قلت زيد أسدٌ ، فالمقصود من هذا الإخبار عن الشخص المعلوم بكونه أسدًا لا غير ، بخلاف قولك : لقيت الأسدَ ، فإنَّك تُفيد به أنه هو الحيوان المعلوم في الشجاعة ، فقد صار الاسم منتفعًا بالشجاعة مثل انتفاع الأسد بها ، بخلاف قولك زيد الأسدُ ، فلم يقع ذلك الموقع ، فهذا لم يكن منتفعًا بها ، فلا جرم قضينا بكونه غير مستعار لما ذكرناه

﴿ المذهب الثاني ﴾

أنه بحقيقة الاستعارة أشبه ، وقد قال به أبو هلال العسكري ، والغامدي ، وأبو الحسن الآمدي ، وأبو محمد الخفاجي ، وغيرهم من علماء البيان ولهم حجتان الحجة الاولى ، قولهم الاستعارة ليس لها آلة ، والتشبيه له الآلة ، فما كانت فيه آلة التشبيه ظاهرة فهو تشبيه ، وما لم تكن فيه ظاهرة فهو استعارة ، فقوله زيد الأسدُ لا آلة فيه فوجب كونه من الاستعارة

الحجة الثانية ، هو أن المفهوم من قولنا زيد الأسد ،
مثل المفهوم من قولنا لقيت الأسد ، وأتاني أسد ، فإذا كان
مفهوميهما واحداً في المبالغة في المجاز ، فإذا قضينا بكون
أحدهما استعارة وجب أن يكون الآخر كذلك من غير
تفرقة بينهما ، هذا مغزى كلام الفريقين مع فضل تهذيب منّا
له لم يذكره ، وقد خُصّناه ، والمختار عندنا تفصيل ترمز إلى
مبادئه ، وحاصله أنا نقول : ما كان من قبيل التشبيه المضمّر
الأداة كقولنا : زيد الأسد ، وزيد أسد ، فليس يخلو حاله
من قسمين

قالقسم الأول أن يكون الكلام مسوقاً على جهة
الاستعارة ، فلو قدرنا ظهور آلة التشبيه لنزل قدره ونخرج
عن ديباجة بلاغته ، فما هذا حاله يكون من باب الاستعارة ،
ويفسد جعله من التشبيه ، ومثاله قوله تعالى « واخفض لهما
جناح الذل من الرحمة » وقوله تعالى « فأذاقها الله لباس
الجوع والخوف » فالخفض والنوق استعارتان بليغتان فلو
ذهب بجعله تشبيهاً قائلاً ، اخفض لهما جانبك الذي هو
كالجناح ، وأذاقها الله الجوع والخوف اللذين هما كاللباس ،
كان من الركة بمكان ، وهكذا لو قلت في نحو قول الشاعر

فأمطرت لؤلؤاً من نرجس وسقت
ورداً وعضت على العناب بالبرد
فما هذا حاله من رقيق الاستعارة وعجيبها فلو أظهرت
التشبيه فيه وقلت فأمطرت دمعاً كاللؤلؤ من عين كالنرجس ،
وسقت خدّاً كالورد ، وعضت أنامل مخضوبة كالعناب بأسنان
كالبرد ، لكان غثاً من الكلام فضلاً عن أن يكون بليغاً
القسم الثاني أن يكون الكلام متسقاً مع ظهور أداة
التشبيه وهذا كقولنا : زيد الأسد ، فإنك لو قلت كالأسد
كان الكلام سديداً وكقول البحري
إذا سَفَرَتِ أضَاءَتِ شمسٌ دَجْنٌ
ومالت في التعطف غصنَ بانٍ
فإنك لو قلت سَفَرَتِ مثل ضوء الشمس ومالت في
التعطف مثل غصن البان ، لم يخرج الكلام عن بلاغته ،
وعن هذا قيل إن قولنا زيد أسدٌ ، الأحق أن يكون من
باب الاستعارة ، وأن يكون قولنا زيد الأسد ، أن يكون
من باب التشبيه ، لأن الكاف يحسن إظهارها في المَعْرِفِ
باللام دون المنكر ، والفرقة بينهما أن اللام في الأسد
للجنس ، فكأنك قلت زيد يشبه هذه الحقيقة المخصوصة

من الحيوان ، بخلاف المنكر ، فإنها دالة على واحد من هذه الحقيقة ، فإذا قلت زيد يشبه واحداً من هذه الحقيقة ، فلا مبالغة فيه فافترقا ، وقد قرّر الزحشرى في تفسيره أن قوله تعالى « خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ » يمكن جعله من باب الاستعارة ، ويمكن جعله من باب التشبيه ، مشيراً الى ما ذكرنا من التلخيص في ظهور آلة التشبيه وإضماره ، كما مرّ ، والله أعلم ، فينحلّ من مجموع كلامنا أن الاستعارة لا تقتصر الى أداة التشبيه وأن التشبيه لا بدّ فيه من ذكر الأداة ، وهي الكاف وكأَنَّ ، ومثل ، ونحو ، وما شاكلها ، فكما ازداد التشبيه خفاءً ازدادت الاستعارة حسناً ورشاقةً ، وكما ظهر معنى التشبيه تَعَفَّتْ آثار الاستعارة ، وَاِئْتَحَتْ سُوْمُهَا وَأَعْلَامُهَا ، وَاتَّضَحَّ أَمْرُ الْمِشَابَهَةِ كما تشهد له الأمثلة التي ذكرناها من قبل ويشهد له ما ذكره الآن بجمونة الله تعالى

﴿ دقيقة ﴾

اعلم أنك إذا حققت النظر في الاستعارة في مثل قولك لقيت الأسد ، وجاءني البحر ، علمت قطعاً أن التجوِّز إنما

كان في جهة المعنى دون اللفظ من حيثُ اعتقدت أن ذات زيدٍ ذات الأسد ، من غير مخالفة ، ومن أجل هذا قال أهل التحقيق من علماء المعاني : إن استعمال المجازات يكون أبلغ في تأدية المعاني من استعمال الحقائق ، ولهذا فإنه يقال عند ذلك جعله أسداً وبحراً كما يُقال جعله أميراً ،

فإن زعم زاعم أن المراد بالجعل ههنا التسمية كقوله تعالى « وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَانَّآ » اى سموًا ، والمفعولُ الثانى من فعلٍ سَمَّى أبداً يكون المرادُ به اللفظ دون المعنى ، كقولك سَمَّيت ولدى عبدَ الله ، إذا وضعت عليه هذا الاسم ،

فجوابه أنا لا نسلم أنهم أرادوا التسمية ، بل اعتقدوا للملائكة صفة الأنوثة ، وأثبتوها لهم ، ومن أجل هذا الاعتقاد صدر من جهتهم إطلاقُ اسم البنات في قوله تعالى « أَمَّ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ » ولم يكن ذمهم من أجل إطلاق لفظ البنات والأنوثة على الملائكة من غير اعتقاد لمعنى الأنوثة ، بل كان الإنكارُ عليهم من أجل اعتقادهم لها فيهم ، ومصداق ذلك قوله تعالى « أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ » فهذا ما أردنا تقريره في ماهية الاستعارة والحمد لله

﴿ البحث الثانى ﴾

(فى إبراد الامثلة فيها)

اعلم أن الأمثلة هى تلو الماهيات فى تقرير الحقائق
وبيانها ، فلأجل هذا أوردناها على إثر كلامنا فى الماهية
ليتضح الامر فيما نريده من ذلك ، وجملة ما نُورده من أمثلة
الاستعارة أنواع خمسة

(النوع الأول الاستعارات القرآنية)

اعلم أن من حق الاستعارة وحكمها الخاص أن يكون
المستعار له مطرئ الذكر ، وكلما ازداد خفاءً ازدادت
الاستعارة حسناً ، فإن أدخلت على الاستعارة حرف التشبيه
فقلت فى قولك رأيت أسداً ، رأيت رجلاً كالأسد ،
فقد وضعت ناجها ، وسلبتها ديباجها ،

فمن ذلك قوله تعالى « ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ
آمَنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ
بِأَنْعَمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ » فانظر الى
ما اشتملت عليه هذه الآية من المجازات البليغة والاستعارات
الرشيقة ، فقد تضمنت استعاراتٍ أربعا ، الأولى منها القرية

للأهل ، والثانية استعارة الذوق في اللباس ، والثالثة استعارة اللباس في الجوع ، والرابعة استعارة اللباس في الخوف ، فهذه الاستعارات كلها متلازمة ، وفيها من التناسب ما لا خفاء به ، فلما ذكر الأمن ، والرغد ، من الرزق أَرَدَفَهُ بما يلائمه من الجوع ، والخوف ، والإذاقة ، لما في ذلك من البلاغة ، وهذا النوع يسمى الاستعارة المُرَشَّحة ، وهو أن يأتي بالاستعارة عقيب الاستعارة لها بالاولى علاقة ومناسبة ، وهذا كقوله تعالى « اشترُوا الضلالة بالهدى » فلما استعار الشراء عقبه بذكر الربح لما كان مناسباً له في غاية الملازمة لما سبق ، وقد زعم عبد الله بن سيار الخفاجي إنكار الاستعارة المُرَشَّحة ، وقال إن الاستعارة المبنية على الاستعارة من أبعد الاستعارات ، وأنكر عليه الآمدى هذه المقالة ، وما قاله الآمدى هو المعول عليه ، فإن هذه الاستعارة المُرَشَّحة من أعجب الاستعارات وأغربها ، واستظرفها كلُّ محصل من علماء البيان وسنوضحها في التقاسيم ، ونورد الشاهد عليها بمعونة الله تعالى ومن ذلك قوله تعالى « آلر ، كتابٌ أنزلناه إليك لُتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ » فذكر الظلمات والنور إنما كان على جهة الاستعارة للكفر والإيمان ، والضلالة

والهدى كأنه قال لتخرج الناس من الكفر والضلال اللذين هما كالظلمة الى الايمان والهدى اللذين هما كالنور، والمستعار له مطوئ الذكر، فإذا أظهر كان من قبيل صريح التشبيه كما مثلناه ومن هذا قوله تعالى « وقد مكرؤا مكرهم وعند الله مكرهم وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال » وإنما يكون استعارة في قراءة من قرأ لتزول بالنصب على تقدير . إن . بمعنى . ما . والمعنى وما كان مكرهم لتزول منه الجبال، واستعار الجبال لما أتى به الرسول صلى الله عليه وآله ، من المعجزات الباهرة والأعلام الواضحة النيرة على نبوته ، فاللعنى وما كان خدعهم وتكذيبهم لتزول منه هذه الأمور المستقرّة الثابتة التي هي كالجبال في الرسوخ والاستقرار ، فأما على قراءة من قرأ « لتزول منه » بالرفع في ، تزول ، فلا وجه للاستعارة فيه للجبال بل تكون باقية على حقيقتها ، هذا ما قاله ابن الاثير ، وهو جيد لا غبار عليه ، لكنه يمكن دخول المجاز فيها من وجه آخر ، وهو أن الله تعالى أخبر عما كانوا عليه من الإغراق في الرد والتكذيب والمبالغة في الإنكار لما جاء به الرسول بأن الجبال الرواسي تزول من شنع هذه المقالة وتفاحش هذه الجاهالة كما قال تعالى « تكادُ السمواتُ يفتطرنَ منه وتُنشَقُّ

الأرضُ وَتَحْرِ الجبالُ هَذَا أَنْ دَعَوْا للرحمن ولَدًا « فهِكَذَا هذا ، ومن هذا قوله تعالى « وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ أَلَمْ تَرَأَهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهيمُونَ » فاستعار الأودية للمغازى والمقاصد الشعرية التى يُلْخِصُونَهَا بأقْلَمَتِهِمْ ويصوغونها بأفكارهم ، وخصَّ الاستعارة بالأودية دون الطرق والمسالك ، لأن المعانى الشعرية تُستخرج بالفكرة والروية ، وفيهما خفاءٌ وغموض ، فلِهذا كانت الأودية أليق بالاستعارة ، وفى القرآن استعارات كثيرة

(النوع الثانى الاستعارة فى الأخبار النبوية)

فمن ذلك قوله صلى الله عليه وآله « أَكْثَرُوا مِنْ ذَكَر هَازِمِ اللَّذَاتِ فَإِنَّكُمْ إِنْ ذَكَّرْتُمُوهُ فِي ضَيْقٍ وَسَعَةٍ عَلَيْكُمْ » فاستعار هازم اللذات للموت ، وهو مطوى الذكر ، ولو ظهر لم يكن هناك استعارة ، وفى هذه الاستعارة من الرقة واللطافة مالا يخفى حاله على مَنْ ضرب فى هذه الصناعة بحظٍ وافر وكان له فيها القِدْحُ القامِرُ

ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله « لَا تَسْتَضِيئُوا بِنَارِ الْمُشْرِكِينَ » فاستعار ذكر النار للراى والمشورة ، والمعنى

لا تهمدوا بآراء المشركين ، ولا تتكلوا على أقوالهم ، لما فيها من الخديعة والمكر والغرر ، ومن ذلك قوله عليه السلام ، « إِنَّ الغضب لِيُوقِدُ فِي فُؤَادِ ابْنِ آدَمَ النَّارَ أَلَّا تَرَاهُ إِذَا غَضِبَ كَيْفَ تَحْمَرُّ عَيْنَاهُ وَتَنْتَفِخُ أَوْدَاجُهُ » فاستعار الوقيد الاشتداد الغضب وبراكه ، ومنه قوله عليه السلام « ما ذئبان ضاريان في زريبة أحديكم بأسرع من الحسد في حسنة المؤمن » فاستعار الذئبين في إفساد الغنم بضراوتهما لما يحصل من عقوبة الحسد في إحباط الحسنات المستحقة على الأعمال الصالحة ، يريد أن يسرعه في الإحباط بمنزلة إسراع هذين الذئبين في إهلاك الغنم وقتلها ، ومن بديع الاستعارة وغريبها قوله صلى الله عليه وآله « ما جرّع عبدٌ قطُّ جرعتين أعظم عند الله من جرعة غيظٍ يلقاها بحلمٍ أو جرعة مُصيبةٍ يلقاها بصبرٍ جميلٍ » فاستعار الجرعة لما يكابده الإنسان عند ملائسة الغيظ ومقاساة الأحزان ، وخص الجرعة لأن هذه الأمور كلها تخص القلب وتقع عليه كما تقع الجرعة عليه عند شربه ، وهي استعارة لطيفة يعقلها أهل الكياسة ، وينظر لها الذاكياء ، ومن ذلك قوله عليه السلام « المؤمنُ والكافرُ لا تُترأى

نيرانهما » فاستعار ذلك إعلاماً لما بينهما من البعد والانقطاع في جميع الأحوال لانهما اذا تباعدا في الدين ، فإوراء ذلك يكون أبعد وأعظم في الانقطاع ، وفي هذا إشارة الى ان الايمان أعظم الوصل فيما بين المسلمين ، وأن الاقتراق فيه لا وُصلة بعده ، ولهذا استعار له النار لانها تُرى من الأمكنة البعيدة ، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله « قِيدُوا الْقُرْآنَ بِالدَّرْسِ فَإِنَّ لَهُ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ » فاستعار ذكر الأوابد وهي الحيوانات الوحشية لما فيها من النفاك وشدّة الشرود لذهاب هذه المحفوظات عن القلب ماذا لم تكن راسخة فيه بشدة الدرس لها ، ومجازات الأخبار النبوية واسعة الخطو وقد وقفت على المجازات النبوية للسيد الشريف علي بن ناصر ، ولقد أتى فيها بالعجب العُجاب ولُبّاب الألباب ، وفي كلامه دلالة على ما اختصّ به من الفضل والإحاطة بالبلاغة وتبحّره في علومها

(النوع الثالث)

في الاستعارة المأخوذة من كلام أمير المؤمنين كرم الله وجهه ، فن بليغها وأغربها قوله عليه السلام « وَإِنَّمَا اللَّهُ

لَا قُوْدَنَّ الظَّالِمُ بِخِزَامَةٍ (١) حَتَّى أُوْرِدَهُ مَنَهْلَ الْحَقِّ وَإِنْ كَانَ كَارِهًا « فَاَنْظُرْ إِلَى هَذِهِ النَّكْتَةِ مِنْ كَلَامِهِ مَا أَعْظَمَ مَوْقِعَهَا فِي الدِّينِ ، وَأَرْضَاهَا لِلَّهِ وَأَشْجَاهَا فِي حُلُوقِ الظَّالِمَةِ ، وَأَرْسَخَ قَدَمَهَا فِي الْبَلَاغَةِ ، وَقَدْ اشْتَمَلَتْ عَلَى اسْتِعَارَاتٍ ثَلَاثَ ، الْخِزَامَةِ ، وَالْإِقْيَادِ ، وَالْمَنَهْلِ ، وَمَا أَعْجَبَ تَوْشُّحَهَا فِي قَالِبِ نَظْمِهَا وَحُسْنِ سِيَاقِهَا ، فَإِنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ الْإِقْيَادَ عَقَبَهُ بِمَا يَلَامُهُ مِنَ الْخِزَامَةِ ، وَلَمَّا ذَكَرَ الْوُرُودَ عَقَبَهُ بِمَا يَنَاسِبُهُ مِنَ الْمَنَهْلِ ، وَهَذَا هُوَ سِرُّ النُّوْشِيعِ ، وَحَقِيقَةُ جَوْهَرِهِ ، وَمَنْ أَرَقَّ الِاسْتِعَارَةَ وَأَلْطَفَهَا مَا قَالَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : يُشِيرُ بِهِ إِلَى نَفْسِهِ وَأَوْلَادِهِ مِنْ بَعْدِهِ « نَحْنُ الشُّعَارُ وَالْخِزَانَةُ وَالْأَبْوَابُ ، لَا تُؤْتَى الْبُيُوتُ إِلَّا مِنْ أَبْوَابِهَا ، فَتَنْ أَتَاهَا مِنْ غَيْرِ بَابِهَا سَمِيَ سَارِقًا »

فَتَفَكَّرْ فِي هَذِهِ الْكَلِمَاتِ الْقَصِيرَةِ وَمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْمَعَانِي وَالنُّطُوتِ عَلَيْهِ مِنَ الْأَسْرَارِ وَالرَّمُوزِ فِي فَضْلِ أَهْلِ الْبَيْتِ وَعُلُوِّ دَرَجَتِهِمْ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى وَمَكَاتِهِمْ مِنَ الشَّرَفِ بِالرُّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَقُرْبِ مَكَانِهِمْ مِنْهُ ، وَتَحْتَوَى عَلَى اسْتِعَارَاتٍ خَمْسَةَ ، فَاسْتِعَارَ الشُّعَارَ لِيَدُلَّ بِهِ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ

(١) الخِزَامَةُ. حَلْفَةٌ مِنْ شَعْرِ تَجْعَلُ فِي وَتَرَةِ آتَقِ الْبَعِيرِ يَشْدُ بِهَا الزَّيْمَانَ

بالرسول ، والملاصقة له في حسيه ، واستعار الخزنة ليدلّ به على أنهم الحافظون لعلوم الشريعة والمُتَمَيِّنُونَ عليها ، واستعار الأبواب ليدلّ به على أنه لا توجد الفضائل في العلوم إلاّ من جهتهم ، وأنهم بمنزلة الأبواب لها ، واستعار قوله لا توثى البيوت إلاّ من أبوابها ، دالاً به على أن أخذها من جهة غيرهم خلاف العادة المألوفة وعكس للأمر وإبطال لحقيقته ، واستعار قوله فن أتاها من غير بابها كان سارقاً ، ليدلّ به على أن كل من أخذها من غيرهم فقد ظلم وتعدّى وأساء كالسارق ، لأنه أخذ ما لا يملكه فاستعار هذه الألفاظ لما ذكرناه من تلك المعاني ، ومن ذلك ما قاله في معرض التهكم والنويخ لبني أمية إن بني أمية يُفَوِّقُونِي بِمَالِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ لَنَنْعَشْتُ لَهُمْ لَا نَفْضُضُهُمْ نَفْضَ اللَّحَامِ الْوِذَامِ التُّرْبَةِ » وفي كلام آخر « التراب الوذمة » فاستعار التفويق للأكل قليلاً قليلاً ، أخذاً من فَوَاقِ النافقة ، وهو الحلبة بعد الحلبة ، وقوله لَا نَفْضُضُهُمْ نَفْضَ اللَّحَامِ ، استعارة لتفريق شملهم والتكثير بهم ، واللحَامُ ، هو القَصَابُ ، والوذَامُ هي القطعُ من الكرش ، واحلتها وذمة ، والتربة ، التي تقع على الأرض فإذا نفّضها اللحام تآثر التراب منها أسرع ما يكون وأقصاه عنها ، فأما قوله

عليه السلام ، التراب الودمة ، فهو من القلب الذي قد رقي في غايي الفصاحة والبلاغة ، وهذه الاستعارة دالة على أنه مبالغ في قطع الدابر منهم ، واستئصال الشائفة بالتفريق لجموعهم ، والإهانة لقدرهم ، والله در أمير المؤمنين ما أصلب قناته في الدين ، وأشد غضبه في الله ، وأعظم عداوته لأعدائه

ومن ذلك كتابة الى ابن عباس وهو عامله بالبصرة « اعلم أن البصرة مهبط إبليس ومغرس الفتن فحدث أهلها بالإحسان اليهم ، واحلل عقدة الخوف عن قلوبهم . وقد بلغني تنمرك على بني تميم وغلظتك عليهم ، وإن بني تميم لم يغب منهم نجم إلا طلع لهم آخر فاللهبط ، والمغرس استعارتان بليغتان لموضع البدع والشرور ومخالفة أمر الله تعالى ، وإثارة الفتن ، ومعصية إمام الحق ، وقوله فحدث أهلها بالإحسان اليهم ، استعارة ، وقوله واحلل عقدة الخوف عن قلوبهم ، استعارة أخرى للأنس لهم وتقرير خواطرهم وقوله وقد بلغني تنمرك على بني تميم ، استعارة للوحشة وشراسة الأخلاق وقوله وغلظتك عليهم ، استعارة أيضاً للإعراض وضيق النفس عليهم ، وقوله وإن بني تميم لم يغب منهم نجم إلا طلع لهم

آخر، استعارة لبقاء الرئاسة فيهم ، وأنه لا يزال فيهم من في حياته نفعٌ للإسلام وعزٌّ وكهفٌ

وأكثر كلامه عليه السلام في أعلا طبقات الفصاحة ، وأسمى مراتب البلاغة ، فأما قوله عليه السلام عند لقاء عدوه « اللهم قد صرح بمكنون الشنآن ، وجاشت مرأجل الأضغان » فهاتان استعارتان لشدة البغضاء وتمكن العداوة وتأكدها في الأفتدة ، فهما على ما اختصا به من النظم والاتساق ، وقصر اللفظ وبلاغة المعاني ، لا يقدران بقيمة ولا يوزنان بأنفس الأثمان كما ترى

ومن كلام له عليه السلام يخاطب به معاوية ويذكر فيه توجعهُ على بنى هاشم ، فأراد قومنا قتل نبيينا واجتياح أصلنا ، وهموا بنا الهموم ، وفعلوا بنا الأفاعيل ، ومنعونا العذب ، وأحلسونا الخوف ، وأضطرونا الى جبلٍ وعزٍ ، وأوقدوا لنا نار الحرب ، فعزم الله لنا على الذب عن حوزته ، والرمي من وراء حرمة ، مؤمننا بيني بذلك الأجر ، وكافرنا يحامي عن الأصل ، ومن أسلم من فريش خلوا مما نحن فيه بحلف يمنعهُ أو عشيرة تقوم ذؤنه ، فهو من القتل بمكان

أَمَّنٍ، وكان رسول الله إذا احمرَّ البأسُ، وأحجمَ الناسَ قدَّم
أهل بيته، فوق بهم أصحابه حرَّ السيوف والأَسنة
فعلى الناظرِ أعمالُ فكرته الصافية، وشجندُ عزيمته الماضية،
فإذا فعل ذلك وعزل عن نفسه سلطان الحمية، وحى جانبه
عن التمسك بأهداب العصية علم قطعاً لا ريب فيه، وبقينا
لا ردَّ له أنه كلامٌ من أحاط بالمعاني ملكه، ونظم عقود
البلاغة ولا لثها سلكه، وما قصدتُ بنقل طرف من كلام
أمير المؤمنين إلا لغرضين

(الغرض الأول)

. التنبيه على عظم قدره، والإعلام بأن أحداً من البلغاء
وأهل الفصاحة لا يبلغ وإن عظم خطره شأواً كلامه، ولا
يستولى على أغواره، ويقصر عن الإتيان بمثاله وما ذاك إلا
لأنه قد سبق وقصروا، وتقدم وتأخروا

(الغرض الثانى)

الإعلام بأن أهل البلاغة ألهب الناس حتماً،
وأعطسهم أكباداً، الى الوفوف على أسرارها، والإجراز
لأغوالها، وأغوارها، ومع ذلك تراهم قد أعرضوا عن كلامه

صَفْحًا ، وَطَوَّوْا عَنْهُ كَشْحًا ، مع دُلُوعِهِم من الكلام بما لا يُدَانِيهِ وَيَقْصُرُ عن بلوغ أَقْصَرِ معَانِيهِ ، وَلَسْتُ أُدْرِي عَلَى مَ أَحْمَلُ إِعْرَاضَهُمْ عَنْهُ ، فَإِنْ كَانَ جَهْلًا بِأَمْرِهِ ، فَقَدْ رُهِمَ أَعْلَامُنَ أَنْ يَجْهَلُوا مِثْلَ ذَلِكَ ، وَهُمْ الْغَوَّاصُونَ عَلَى جَوَاهِرِ الْبَلَاغَةِ .
وَالْمُتَبَجِّحُونَ فِي عُلُومِهَا ، وَإِنْ كَانَ اسْتِغْنَاءُ عَنْهُ بِغَيْرِهِ فِيهِيَاتِ ، هِيَّاتِ ، أَيْنَ الْغَرْبِ مِنَ النَّبْعِ ، وَالْحَصَا مِنَ الْعَقِيَانِ ، وَعُقُودِ الْيَاقُوتِ مِنْ خَرَزِ الْمَرْجَانِ ، وَشَتَّانِ مَا بَيْنَ ظُهُورِ الشَّهَائِدِ وَنُورِ الْفَرَقْدِ ، وَمَتَى ظَهَرَ نُورُ الشَّمْسِ انْسَلَخَ الظَّلَامُ وَزَالَ اللَّيْسُ

(النوع الرابع)

(في الاستعارة الواردة عن البلغاء واهل الفصاحة)

اعلم أَنَا نَذْكُرُ ههنا ما ورد من الاستعارات الفائقة عَمَّنْ يُوصَفُ بِالْبَلَاغَةِ ، وَنَذْكُرُ مَا يُوَاظَنُ مِنْ كَلَامِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ، كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ ، لِيَتَحَقَّقَ النَّاضِرُ تَفَاوُتَ مَا بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ ، وَلِيَعْرِفَ مُصَدِّقُ مَا ادَّعَيْنَاهُ فِي حَقِّهِ مِنْ أَنَّهُ قَدْ صَارَ أَبْنًا لِبَجْدَتِهَا وَأَبًا لِنَذْرَتِهَا

فَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَى عَنْ الْحُجَّاجِ عِنْدَ قُدُومِهِ الْعِرَاقَ أَنَّهُ قَالَ : إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ تَنَلَّ كِنَانَتَهُ وَعَجَمَهَا عَوْدًا عَوْدًا ، فَرَأَى أَصْلَهَا نِجَارًا ، وَأَبْعَدَهَا نَصْلًا ،

قوله : نثل كنانته وعجمها عوداً عوداً ، يريد أنه عرض
رجاله واحداً واحداً ، واختبرهم رجلاً رجلاً ، فرآني أشدهم
وأَمْضاهم ، فهذا من الاستعارات الفاتحة ،

ولنذكر من كلام أمير المؤمنين ما هو أرق وألطف في
الاستعارة من هذا ، وهذا نحو قوله يخاطب به معاوية ،
فكيف أنت إذا انكشف عنك جلاليب ما أنت فيه من
دنيا قد تبهجت بزيتها ، وخدعت بلذتها ، دعتك فأجبتها ،
وقادتك فاتبعتها ، وأمرتك فأطعتها ، وإنه يؤشك أن يَفْكَ
واقف على ما لا ينجيك منه منج ، فاقس عن هذا
الأمر ، وخذ أهبة الحساب ، وشمر لما قد نزل بك ، فإنك
مُتَرَفٌ قد أخذ الشيطان منك مأخذه ، وبلغ فيك أمله ،
وجرى منك يحرق الروح والدم

فليمن الناظر نظره فيما بين الكلامين من التفاوت في
لطيف الاستعارة منهما ، فإنه يجد بينهما بوناً بعيداً ، وغاية
غير مذكورة بالحصر

ومن ذلك ما قاله بعض الفصحاء في وصف ولدين لرجل
كان مغرمًا بحبهما قال : وقد هويتُ بذرين على غصنين ، ولا
طاقة لقلب يهوى واحدٍ ، فكيف إذا حمل هوى اثنين ،

ومما شَجَانِي أَنَّهُمَا يَتَلَوْنَانِ فِي أَصْبَاغِ الثِّيَابِ ، كَمَا يَتَلَوْنَانِ فِي
فَنُونِ التَّجْرُمِ . وَالْعَتَابِ ، وَكَانَ أَحَدُهُمَا قَدْ لَبَسَ قَبَاءَ أَحْمَرٍ ،
وَالْآخَرُ لَبَسَ قَبَاءَ أَسْوَدَ ، فَقَالَ : وَاصِفًا لَهَا ، وَقَدْ اسْتَجَدَّ
الْآنَ زِيَا لَا مَزِيدَ عَلَى حَسْنِهَا فِي حُسْنِهِ ، فَهَذَا يُخْرِجُ فِي
ثُوبٍ مِنْ حُمْرَةِ خَدَمٍ ، وَهَذَا فِي ثُوبٍ مِنْ سَوَادِ جَفَنِهِ

ولنذكر من كلام أمير المؤمنين ما يفوق عليه ويزيد في
الاستعارة الرائقة ، والمقاصد الفاتحة ، من ذلك قوله في صفة
خَلِيقَةِ الطَّائِفِ قَالَ فِيهِ : إِذَا نَشَرَ جَنَاحَهُ مِنْ طِيِّهِ وَسَمَاهُ بِمُطَلَّاءٍ
عَلَى رَأْسِهِ قُلْتُ (١) قُلْعُ دَارِيٍّ عُنْجَهُ (٢) ثَوْبُهُ ، تَخَالُ قَصْبَهُ
مَدَارِيٍّ مِنْ فُضَّةٍ وَمَا أُبْنِتُ عَلَيْهِ مِنْ عَجِيبِ دَارَاتِهِ وَشُمُوسِهِ
خَالِصِ الْعَقِيَّانِ وَفَلَزَ (٣) الزَّبَرْجَدِ فَإِنِ شَبَّهْتُهُ بِمَا أُبْنِتَ
الْأَرْضُ قُلْتُ جَنِيٍّ جَنِيٍّ مِنْ زَهْرَةٍ كُلِّ رَيْعٍ ، وَإِنْ شَاكَتُهُ
بِالْحَلِيِّ فَهُوَ فُصُوصُ ذَاتِ الْوَانِ ، قَدْ نُطِقَتْ بِاللَّجِينِ الْمَكْثَلِ ،
وَإِنْ زَاهَيْتُهُ بِالْمَلَابِسِ قُلْتُ مَوْشَى الْحُلِّ ، أَوْ مَوْثِقَ عَصَبِ
الْيَمِينِ ، وَإِذَا تَصَفَّحْتَ شَعْرَةً مِنْ شَعْرَاتِ قَصْبِهِ ، أَرْتِكَ حُمْرَةً
وَرْدِيَّةً ، وَتَارَةً خَضِرَةً زَبَرْجَدِيَّةً ، وَأَحْيَانًا صَفْرَةً عَسْجَدِيَّةً

(١) قلع . شراع السفينة . والداري . الملاح (٢) عنجه . فتح التون .
جذبه . فرقه (٣) الفلز . الحواهر . من الذهب والفضة وغيرهما

فانظر أيها الواقف مقدار ما بين الكلامين من التفاوت
في مأخذهما في الاستعارة ، وميز ما اشتمل عليه من الرقة
واللطافة والرونق والرشاقة ، فليس العلم كالحسبان ، ولا يكون
الخبر كالبيان

ومن ذلك ما قاله بعض الفصحاء في وصف المطر ،
أقبل عارض مُسِفٍّ ، مُرَّكِمٍ غَيْرُ شَفٍّ ، كالقاصد الى
الرِّقَاقِ ، والمُخْضِلِ للأشْفاقِ ، فَأَرْخَى الغمامُ عِزَّالِيهِ . واثْنَجَرَ
بِصَوْبٍ مَافِيهِ . فَالتَقى الماءُ على أَمْرٍ قد قَدِرَ ، وتَعَقَّدَ مِنْهُ الثَّرَى
وودَّأت مِنْهُ العُدْرَ ، وتهدمت القرى . وقال أمير المؤمنين كرم
الله وجهه عند الاستسقاء ، وأنشَرْ عَلَيْنَا رَحْمَتَكَ بالسحاب
الْمُنْبَعِقِ ، والربيعِ الْمَغْدِقِ ، والنباتِ المونقِ سَحًّا وَاِبِلًا ، نُجِي
بِهِ مَا قَدْ مَاتَ وَتَرَدُّ بِهِ مَا قَدْ فَاتَ ، وَأَنْزِلْ عَلَيْنَا سَمَاءً مُخْضِلَةً
مِدْرَارًا هَاطِلَةً يُدَافِعُ الْوَدْقُ مِنْهَا الْوَدْقَ ، وَيُخَفِّزُ الْقَطَرُ مِنْهَا
الْقَطَرُ ، غَيْرُ خَلْبٍ بَرَقَهَا وَلَا جَهَامٍ عَارِضُهَا ، وَلَا قُزَعٍ رَبَّاهُهَا ،
وَلَا شَفَّانٍ ذَهَابُهَا ، تَنْعَشُ بِهَا الضَّعِيفُ مِنْ عِبَادِكَ ، وَتُجِي
بِهَا الْمَيِّتُ مِنْ بِلَادِكَ ، فِهَذَا مَعْنَى وَاحِدٍ قَدْ اتَّفَقَا عَلَى وَصْفِهِ
فَانْظُرْ مَا بَيْنَ الْوَصْفَيْنِ وَتَأَمَّلْ مَا بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ ، كَيْفَ بَالِغٍ
فَأَحْسَنَ ، وَاسْتِمَارَ فَأَجَادَ ، وَلِتَقْتَصِرْ عَلَى هَذَا الْقَدْرِ فَبِهِ

كفاية في الاعتراف له بالتقدم والسبق ممن لم يتضح
برذائل الحسد، ولا ينبض فيه عرق العصبية، حيث خصه
الله بالخصال الشريفة والفضائل الجمّة

(النوع الخامس)

الاستعارات الشعرية، من ذلك ما قاله أبو الطيب المتنبي
فما تركن بها خلداً له بصراً * تحت التراب ولا بازاً له قدم
ولا هزبراً له من درعه لبداً * ولا مهاة لها من شبهها حشم
وهذا من بديع الاستعارة وغريبها واستعار الخلد لمن
كان مخفياً تحت التراب خائفاً، والباز، استعاره لمن طار
هارباً، والهزبر، والمهاة استعارتان للرجال المقاتلة، وللنساء من
السيابا، وهذه مبالغة في شدة الوقعة والهزيمة، ومن ذلك ما
ورد عن بعض الشعراء في صفة السيف فقال
حملت حمائله القديمة بقلّة * من عهد عاد غضة لم تدبّل
وقال المتنبي أيضاً

في الخلد إن عزم الخليط رحيلاً
مطر تزيده الخدود محولاً

فالبقلة ، استعارةٌ للسيف ، والمطر جعله استعارةً للدمع ،
ومن ذلك ما قاله الشريف الرضى
إِذَا أَنْتَ أَفْنَيْتَ الْعَرَانِينَ وَالذُّرَى

رمتك الليالى من يدِ الخامل الذَّكر
وهبك أَقْنَيْتَ السَّهْمَ مِنْ حَيْثُ يُتَّقَى

فمنَ لَيْدٍ ترمىكَ مِنْ حَيْثُ لَا تَدْرِى

فالعرانينُ والذُّرى ، استعارة لعطاء الناس وأشرافهم ،
ومن ذلك ما ورد عن امرئ القيس فى صفة الليل الطويل
فَقُلْتُ لَهُ لِمَا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ * وَأَرْدَفَ أَعْجَازًا وَنَاءَ بِكُلِّ كَلٍ
فأما جعل الليل وسطاً ممتدّاً ، استعار له اسم الصَّلب ،
وجعله متمطياً ، استعاره لطوله ، واستعار الأعجاز لثقله
وإِطَائِهِ ، واستعار الكل كل ، لمُعْظَمِ الليل ووسطه ، أَخْذًا لَهُ
من كل كل البعير ، وهو ما يعتمد عليه إِذَا بَرَكَ ، فصور الليل
على صورة البعير ، حيث جعل له صُلْبًا يَتَمَطَّى بِهِ أَوَّلًا ،
وثنى بذكر العجز ، وثلث بالكل كل حتى يكاد أن يُخَيَّلَ أَنَّهُ
كصورة البعير ، وهو من بليغ الاستعارة ومحاسنها ومن ذلك
ما قاله بعضهم

نَبْلُ حَبَاها مِنْ رُؤْسِ بَنَانِه
 ريشًا وَمِنْ حُلَلِ الْمِدَادِ نُصُولًا
 ففَرَّتْ شَوَاكِلَ كُلِّ أَمْرٍ مُشْكِلٍ
 وَرَدَدْنَ كُلَّ مُفْضِلٍ مَفْضُولًا
 وَتَرَى الصَّحِيفَةَ حَلَبَةً وَجِيادَهَا
 أَقْلَامُهُ وَصَرِيْرَهُنَّ صَهِيْلًا

فهذا أيضاً من جيد الاستعارة ومليحها فاستعار اسم
 النبل للأقلام ، والريش للأنامل ، والنصول ، لسواد المداد
 واستعار اسم الحلبة للقرطاس ، والجياذ للأقلام وجعل الصرير
 كالصهيل ، في الخيل ، وهذا من التوشيح للاستعارة البالغ

ومن ذلك ما قاله بعض الشعراء
 الْعَيْشُ نَوْمٌ وَالْمَنِيَةُ يَقْظَةٌ
 وَالْمَرْءُ بَيْنَهُمَا خِيَالٌ سَاوِي
 فَاقْضُوا مَا رَبَّكُمْ سَرَاعًا إِنَّمَا
 أَعْمَارُكُمْ سَفَرٌ مِنَ الْأَسْفَارِ
 وَتَرَاكَضُوا خَيْلَ الشَّبَابِ وَبَادَرُوا
 أَنْ تُسْتَرَدَّ فَإِنَّهُنَّ عَوَارِي

(١) ومن غريب الاستعارة ما قاله بعضهم يرثى ولداً له
وهلال أيامٍ مضى لم يَسْتَدِرْ
بَذراً ولم يُمهلْ لوقتِ سَرارِ
عَجَلَ الكسوفُ عليه قبلَ أَوَانِهِ
فَجَاحَهُ قبلَ مَظَنَّةِ الإِندَارِ
وَأُسْتُلَّ مِنْ أَتْرَابِهِ وَلِدَاتِهِ
كَالْمَقْلَةِ اسْتَلَّتْ مِنَ الْأَشْفَارِ
ولنكتف بهذا القدر في امثلة الاستعارات ففيه غنية

﴿ البحث الثالث ﴾

(في أقسام الاستعارة)

اعلم أن الاستعارة منقسمة باعتبار ذاتها الى حقيقية ،
وخيالية ، وباعتبار لازمها الى مجردة ، وموشحة ، وباعتبار
حكمها الى حسنة ، وقيحة ، وباعتبار كيفية استعمالها الى
استعارة محسوس لمحسوس ، أو معقول لمعقول ، الى غير ذلك
من أنواع التقاسيم ، فهذه تقسيمات أربعة ، نذكر ما يتعلق
بكل واحد منها وأمثله بمعونة الله تعالى

(١) الصواب حذفه . فان الأبيات كلها لشاعر واحد . وهو أبو
الحسن على التهامي

﴿ التقسيم الأول ﴾

(باعتبار ذاتها الى حقيقة وخيالية)

فأما الحقيقة فهي أن تذكر اللفظ المستعار مطلقاً
كقولك : رأيت أسداً والضابط لها أن يكون المستعار له
أمراً محققاً ، سواء جرد عن حكم المستعار له ، أو لم يجرد بأن
يذكر الاستعارة ثم يأتي بعد ذلك بما يؤكد أمر المستعار له
ويوضح حاله ، وهذا مثاله قولك : رأيت أسداً على سرير
ملكه ، وبدرأ على فرس أبلق ، وبحراً على باب الوفاة ، وبحر
علم لا يحيف في قضائه وحكمه ، وبدر تم يتكلم بجميع
الحقائق ، فيأتي بهذه الأمور عقيب ذكر الاستعارة من أجل
تأكيد أمرها ، وإيضاح حالها لانك إذا قلت رأيت أسداً ،
فقد حصل مطلق الاستعارة اختصاصه بالشجاعة التي هي
خاصة الأسد ، فهذه استعارة مطلقة ، ثم لما قلت على سرير
ملكه ، فصلته عن حكم الآساد ، إذ ليس الجلوس على السرر
من شأنها ، وإنما جيء بذلك من أجل تأكيد المستعار له ،
وهذه تسمى مجردة ، وهكذا إذا قلت رأيت قرأ على فرس ،
وبدر تم يتكلم ، فقد أثبت له ضوء الاقار وتمايم البدور ، ثم

فصلته عما لا يليق بالأقار والبدور بقولك على فرس ، وقولك يتكلم ، لأنه ليس الكونُ على الخيل والكلامُ من صفة الأقار والبدور بحال ، ولكن الغرض هو ما ذكرناه من توكيد أمر المستعار له وتوضيح حاله ، ومن النمط العالى فى الاستعارة ما قاله بعض الشعراء

وصاعقةٌ فى كفهٍ ينكفى بها

على أروُسِ الأعداءِ خمسُ سحائب

فلما استعار الصاعقة لنصل السيف عقبه بقوله ينكفى بها ، أى يتصل ويلابس رؤس الأعداء خمس سحائب ، أراد بها الأصابع ، إيضاحاً لأمر الصاعقة . وتبيانا أن ما ذكره من حكم المستعار له ، وجعل قرينته دالة على ما أرادهُ من وصف هذا الممدوح ، ومن فائق الاستعارة ورائقها قول بعضهم ترى الشَّبابَ من الكتَّانِ يَلْمَحُهَا

نُورٌ من البدر أحياناً فيلَمُها

فكيف تُنكرُ أنْ تُبلى معاجِرُها

والبدرُ فى كلِّ وقتٍ طالعٌ فيها

فلما استعار ذكر القمر ، عقبه بذكر المعاجر وأنه يليها

بطلوعه فيها كل وقت ، وذكره من أجل إيضاح أمر المستعار له ، وبيان حقيقته

وأما الاستعارة الخيالية الوهمية ، لى أن تستعير لفظاً دالاً على حقيقة خيالية تُقدِّرها في الوهم ، ثم تُردِّفها بذكر المستعار له ، إيضاحاً لها وتعريفاً لحالها كما قال بعضهم وإذا المنية أنشبت أظفارها

أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ

وقد يجتمع التجريد والتوشيح في الاستعارة كما قال زهير لدى أسدٍ شاكى السلاح مُقَدَّفٍ

لَهُ لَبْدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تَقْلَمْ

فلما صورَّه بصورة الأسد جرد الاستعارة بأن عقبه بكونه حَدِيدَ الشوكة في سلاحه ، تقريراً لحال الاستعارة ، وتوكيداً لأمرها ، ثم وشَّحها بقوله : « لَهُ لَبْدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تَقْلَمْ » وكما لو قال في هذا « رَأَيْتَ أَسَدًا دَامِيَ الْأَنْيَابِ وَافِرَ الْبُرْأْنِ » لكان من باب الاستعارة الموشحة ، ومن الخيالية قوْطهم « فلان أنشبت المنية فيه مخالبها » كان تخيلاً للاستعارة ، لأنه لما شبه المنية بالسبع في عدوانها وتضرُّبها على الإنسان ، جعل لها مخالب ، ليزداد أمر التخيل ويكثر ، ومن الاستعارة

التخيلية ، الآيات الدالة على التشبيه كقوله تعالى « بل يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ » وقوله تعالى « خَلَقْتُ يَدَيَّ » وقوله تعالى « وَيَقْبَىٰ وَجْهَ رَبِّكَ » ومن أجل ذلك زلَّ كثيرٌ من الفرق في اعتقادها جوازَ الاعضاء على الله تعالى وحلول المكان ، والجهة ، وغير ذلك من الظواهر النقليّة التي يشعرُ ظواهرها بذلك ، فإنهم لما لم يفهموا هذه الاستعارة وجهلوا حالها ، وقموا في أودية التّهوُّيس من اعتقاد التشبيه وتوهم كل ضلالة في ذاته تعالى ، فمن ههنا كان السبب في ضلال المشبهة ، فأما المنزهة فلم فيها تأويلات ركيكة بعيدة ، والذي حملهم على ذلك تقرير القواعد العقلية ، فلا جرم اغتفروا بعدها حذراً من المناقضة للقضايا في البراهين ، ولو تفتنوا لهذه الاستعارة لكانوا في غنية عن أكثر هذه التأويلات الركيكة ، فأما التفرقة بين الاستعارة الحقيقية والاستعارة الخيالية ، فسندكرها في أحكام الاستعارة بمعونة الله تعالى وقد يجتمع التحقيق والتخيل في الاستعارة كما في بيت زهير

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلَمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهُ
وَعُرِّيَ أَفْرَاسُ الصَّبَا وَرَوَّاحِلُهُ

فيمكن جعله من باب التخيل ، وتقريره هو أنه لما تحقق من حاله أنه أمسك عما كان عليه في عُقُوانِ الشباب وغَضَارَتِهِ من سلوك جانب النقي وركوب مراكب الهوى ، استعار له قوله « عَرَى أفراس الصبا ورواحله » على جهة التخيل وطريقه ، كأنه شبه الصبا في حال قوة دواعيه وميلانه الى اللهو والطرب ، بالإنسان الذي يقدر على تصريفك على ما تريد ، ثم بالغ في الاستعارة حتى صورته بصورة الإنسان واختراع ما له من الآلات والأدوات ، وأطلق اسمها عليه تحقيقاً لحال الاستعارة المتخيلة ، ويمكن جعله من باب التحقيق ، وتقريره أنه استعار الأفراس والرواحل لما يحصل من دواحي النفوس والقوى الإنسانية عند الصبا وميل القلوب الى الهوى فلماذا قال : عَرَى عن هذه الأشياء بعد مفارقة الصبا . ومما يمكن تنزيله على هذين الوجهين في الخيال ، والتحقيق ، قوله تعالى « واخضّ لهما جناح الذل من الرحمة » فاذا جعلته من باب التخيل ، فتقريره هو أن الله تعالى أمر الولد بأن يلين لهما جانبيه ، ويتواضع لهما ، فاستعار لفظ الجناح ، منبهاً به على التخيل في الاستعارة بطريق المبالغة في طلب أن يكون الولد لأبويه ، كالطائر لفرخه في فرط

حُتُوهُ عَلَيْهِ وَتَعَطْفِهِ عَلَى مَحَبَّتِهِ ، فجعل الذَّلَّ طائرًا على طريق الاستعارة ، ثم أخذ الوَهْمُ في تصوير ما للمستعار من الآلات والجوارح ، ثم أضاف اسم الجناح الى الذَّلَّ ، رعايةً لمزيد البيان ، وإفراطاً في تحصيل البلاغة . واذا جعلته من باب التحقيق فتقريره أنه لما أراد المبالغة في لِينِ الحانب للأبوين من جهة الولد ، استعار لفظ الجناح للتذلل والتواضع ، ونزله منزلة الجناح في التصاقه بالتراب وإسباله في التغطية للفرخ ، مبالغة في لِينِ العريكة ، وحسن التذلل للوالدين ، . ومن أطف ما نوجَّهه على هذين التوجيهين قوله تعالى « فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ » والظاهر من هذه الاستعارة هو التخيل ، لأن الله تعالى لما ابتلاهم لكفرهم باتصال هاتين البيتين ، ولما استعار اللباس ههنا مبالغة في الاشتمال عليهم أخذ الوَهْمُ في تصوير ما للمستعار منه من التغطية والستر والاسترسال ، رعاية لمزيد البيان في ذلك ، وإن جعلته من باب التحقيق للاستعارة ، فتقريره هو أن ما يُرى على الإنسان عند شدة الخوف والجوع من الضعف والهزال ، وانتقاع اللون ، وعلو الصفرة ، وراثثة الهيئة ،

وربّة الحال ، وحصول القلق والفشل ، يُضاهى الملابس في
أختلاف أحوالها وألوانها

﴿ القسم الثاني ﴾

(باعتبار اللازم لها الى مجردة وموشحة)

إذا استعير لفظٌ لمعنى آخر ، فليس يخلو الحال ، إما أن
يذكر معه لازمُ المستعار له ، أو يذكر لازمُ المستعار نفسه ،
فإن كان الأول فهو التجريد ، وإن كان الثاني فهو التوشيح ،
فأما الاستعارة المجردة فإنما لَقِبَتْ بهذا اللقب ، لأنك إذا
قلت : « رأيت أسداً يَحْدِلُ الأبطال بِنَصْلِهِ » ، ونَشِئْتُ
الفرسان برُحْمِهِ » فقد جردت قولك : أسداً ، عن لوازم
الآساد وخصائصها ، إذ ليس من شأنها تجديد الأبطال
ولا شكّ الفرسان بالرماح والنصال ، ومن التجريد قوله تعالى
« فأذاقها الله لباس الجوع » ولو قال : كساها الله لباس الجوع
والخوف ، لكان توشيحاً فبالغ في شدّة ما أصابهم بقوله
« فأذاقها » لأنّ الذّوق أبلغ في الإحساس وأدخل في
الإيلام ، من قوله كساها

لَيُقَالُ فَأَرَاهُ لَمَّا قَالَ « اذاقها » فلم لم يُقُلْ طَعَمَ الْجُوعَ

والخوف ، ليلائم قوله « فاذاقها » ولم قال لباس الجوع وبين
اللباس والطعام تنافر ، لأننا نقول إن الطعم وإن كان ملائماً
للإذافة ، لكنه لو ذكره لما كان مقوياً لبيان اشتغال
الجوع والخوف لهم ، وعموم أثرهما على جميع البدن ، كما تعم
الملابس وتغطي جميع البدن ، فلا جرم حصل من لفظ
الإذافة المبالغة في إدراك ألم الجوع والخوف بالإدراك بآلة
النوق ، وحصل من لفظ اللباس المبالغة في العموم والاشتمال ،
فلاجل هذا كان الأولى ذكر اللباس ليحصل المعنيان جميعاً ،
فأما الاستعارة الموشحة ، فإنما سميت بهذا الاسم ، لأنك
إذا قلت « رأيت أسداً وافر الأظفار منكراً الزئير دأى
الأنياب » فقد ذكرت لازم اللفظ المستعار وذكرت
خصائصه فوشحت هذه الاستعارة ، وزينتها بما ذكرت من
لوازمها وأحكامها الخاصة ، أخذاً لها من التوشيح ، وهو ترصيع
الجلد بالجواهر والآلى تحمله المرأة من عاتقها الى كشحها ،
وهذا هو الوشاح ، واشتقاق التوشيح للاستعارة منه ، ومثالها
قوله تعالى « اشترُوا الضلالة بالهدى » ثم قال على إثره
« فاربحت تجارتهم » فلما استعار لفظ الشراء عقبه بذكر
لازمه وحكمه ، وهو الربح توشيحاً للاستعارة ، ولو قال فهلكوا

أو عَمُوا وَصَمُوا عَوْضَ قَوْلُهُ « فَا رَجَحْتُ » لَكَانَ تَجْرِيدًا ، وَلَمْ
يَكُن تَوْشِيحًا ، وَلَوْ قَالَ تَعَالَى فَكَسَاهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ ،
لَكَانَ تَوْشِيحًا ، أَوْ قَالَ فَادَاغَهَا اللَّهُ طَعْمَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ لَكَانَ
تَوْشِيحًا أَيْضًا ، وَمِنَ التَّوْشِيحِ قَوْلُ كَثِيرٍ عَزَّةَ
« رَمَتْنِي بِسَهْمٍ رِيْشُهُ الْكَحْلُ لَمْ يَضِرْ »

وَمِنْ قَوْلِهِ

تَقَرَّى الرِّيحُ رِيَاضَ الْحَزَنِ مُزْهَرَةً
إِذَا سَرَى النُّوْمُ فِي الْأَجْفَانِ أَقْبَاطًا
فَذَكَرُ السَّهْمِ مَعَ الرِّيشِ ، وَالرِّيَاضَ مَعَ الْأَزْهَارِ ،
يَكُونُ تَوْشِيحًا

وَمِنْ مَلِيحِ الاسْتِعَارَةِ الْمَجْرَدَةِ مَا قَالَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ كَرَّمَ
اللَّهُ وَجْهَهُ ، فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى « فَلَوْ وَهَبَ مَا ضَحِكْتَ عَنْهُ
أَصْدَافُ الْبَحَارِ مِنْ سِبَائِكَ الْعَقِيَانِ وَفَلَزَ اللَّجَيْنِ » وَمِنْ
الاسْتِعَارَةِ الْمَوْشَحَةِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ « قَذَفْتُ إِلَيْهِ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضُونَ مَقَالِيدَهَا ، وَانْقَادَتْ لَهُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ بِأَرْزَمَتِهَا »
فَلَمَّا ذَكَرَ الْإِنْقِيَادَ عَقِبَهُ بِمَا يَلَاءُئُهُ مِنَ الزَّمَامِ تَوْشِيحًا لَهَا

﴿ القسم الثالث ﴾

(باعتبار حكمها الى حسنة وقيحة)

اعلم ان الاستعارة إنما يظهر حسنها إذا عرّيت عن أداة التشبيه ، وكلما ازداد التشبيه خفاءً ازدادت حسناً ورشاقة ، وكانت متضمنة للبلاغة مع الإيجاز ، وجودة النظم وحسن السياق ، والقيح منها ما خالف ما ذكرناه من هذه الاعتبار

فأما الاستعارة الرائقة فكقوله تعالى « ولا تَمُدَّنْ عَيْنُكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا » فانظر الى استعارة مدّ العين لاجراز محاسن الدنيا والشغف بحبها ، والتهالك في جمع حطامها ، والشغّ بما ظفر به منها وبين المدّ للعين ، وهذه الاشياء ، من الملائمة ، والتناسب ما لا يخفى على أهل الكياسة ، وهكذا قوله تعالى « زَهْرَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا » فاستعار الزهرة لما يظهر من زينة الدنيا وروقتها ، وإدراك لذاتها كالزهر اذا تفتح وأعجبت غصارتها وحسن بهجته ، ومن أعظمها إعجاباً قوله صلى الله عليه في وصف القرآن « مَنْ جَعَلَهُ أَمَامَهُ قَادَهُ إِلَى الْجَنَّةِ ، وَمَنْ جَعَلَهُ خَلْفَهُ

ساقَهُ الى النار » فاستعار الأمام ، والخلف ، للعمل بأحكامه
والإعراض عنها ، ثم جعل الانقياد الى الأمور المحبوبة وصير
السوق الى الأمور المكروهة ، ومما يشير الى هذا المعنى قول
أمير المؤمنين « تحقفوا تلحقوا » وقوله « فَإِنَّ السَّبْقَةَ الْجَنَّةُ ،
وإِنَّ الْغَايَةَ النَّارُ » فقله تحقفوا تلحقوا ، من الكلام الذى
لا تنال له غاية ، ولا يدرك له حد ولا نهاية ، ثم إنه جعل
السبقة ، لما يراد ويحب ، وجعل الغاية لما يكره ويُعرض عنه .
ومن جيدها قوله

ولما قضينا من منى كل حاجة
ومسح بالأركان من هوامسح
أخذنا بأطراف الاحاديث بيننا
وسالت بأعناق المطى الأباطح
والفرض بهذا هو أن الإبل سارت سيرا شديداً فى
سرعة مع اختصاصه بلبن وسلاسة ، حتى كأنها سيول وقعت
فى الأباطح فجرت —

ومن غريبها ما قاله بعض الشعراء
قومٌ إذا لبسوا الدروع حسبتها
سحباً مُزَرَّةً على أقمار

لو أشرعوا أيمانهم من طولها
 طعنوا بها عوض القنا الخطار
 ودحوا فوق الأرض أرضاً من دم
 ثم اتثنوا فبنوا سماء غبار
 فهذا وما شاكلة من أحسن الاستعارات وأرقها ،
 وقال بمضهم يرثي ولدًا له
 إن تُحتقر صغراً فربَّ مُفخَّم
 يبدؤ ضئيل الشخص للنظار
 إنَّ الكواكب في علو مكانها
 لُرى صغاراً وهي غيرُ صغار
 فهكذا يكون حال الاستعارة الحسنة فأما الاستعارة
 القبيحة ، فهي كلُّ ما كان لا مناسبة بينها وبين المستعار له
 فيقبح لأجل ذلك ، وهذا كقول أبي نواس
 بَحَّ صوتُ المالِ مِمَّا مِنْكَ يشكو ويصيحُ
 فهذا وأمثاله من الاستعارة الركيكة النازلة القدر في
 البلاغة ، ومراده من هذا هو أن المال يتظلم من إهاتته له

بالتزويق بالاعطاء فالعنى جيدٌ ، والعبارة قبيحةٌ لا تلوح فيها
مخايلُ البلاغة بحال . ومنهُ قوله أيضاً

ما لرجلٍ المالُ أضحت * تشتكى منها الكلالا
فهذا أيضاً أركُّ من الأول وأنزل قدرًا وأسخف . وما
أعجب ما قاله مسلم بن الوليد في هذا المعنى
تظلمَ المالُ والاعداءُ من يدهِ

لا زال للمال والاعداء ظلاماً
فالقصدُ من هذا له ولا بى نواس واحد ، ولكنه فاق
عليه بِجُودَةِ الانتظام وحسن السبك ، فكان بليغاً فصيحاً .
ومن ضعيف الاستعارة قول ابى تمام

بأَوْنَاكَ أَمَّا كَعْبُ عَرْضِكَ فِي الْعَلَى
فَعَالٍ وَأَمَّا خَدُّ مَالِكَ أَسْفَلُ
ففرادهُ من هذا أن عرضك مصونٌ ومالك مبتذلٌ ،
لكنهُ أخرجه أقيح مُخرج ، وساقهُ سياقاً مستكرها ، فانظر
الى قوله كعب عرضك ، وخد مالك ، ما أبعدهُ عن طرق
البلاغة وأسخف قدرهُ فيها . ومما نزل قدرهُ قول بعضهم

(أَيَا مَنْ رَمَى قَلْبِي بِسَهْمٍ فَأَوْجَلَا)
فقوله فأوجلا من الاستعارات النازلة وهكذا لو قال

فَادْخَلَا، ولو قال بدله فَأَقْصَدَا أو فَأَتَفَدَا، لكان له موقع حسن في الاستعارة فهذه الامور « إِذَنْ » تعرف بالذهن الصافي، ويحكم فيها الذوق المعتدل. وفي ما ذكرناه كفاية في التنبيه على ما أردنا من ذلك على غيره.

﴿ التقسيم الرابع ﴾

(باعتبار كيفية الاستعمال للاستعارات)

اعلم ان الاستعارة تجري في استعمالها على أوجه أربعة نذكرها

(الوجه الاول)

استعارة المحسوس للمحسوس وهذا كقوله تعالى « كَأَنَّهُنَّ الْيَاقُوتُ وَالْمَرْجَانُ » شبه الحور العين بالمرجان والياقوت في شدة الحمرة والبرقة وهكذا قوله تعالى « كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَكْنُونٌ » شبهن بالبياض في بياضه ورقته ولطافته، فهذه استعارة مقدرة بتقدير طرح أداة التشبيه فتكون استعارة محققة، كما أن كل ما كان من الاستعارة يطوى فيه ذكر المشبه فهو من التشبيه المقدّر كقولك: رأيت اسداً، ولقيت أسدً، كما مرّ بيانه. ومثال الاستعارة المحققة في

المحسوسين قوله تعالى « واشتعل الرأس شيباً » فالمستعار النار، والمستعار له هو الشيب ، بواسطة الانبساط ومنه قوله تعالى « وترَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ » فالْمَوْجَانُ ، حركة الماء في الأصل ، فاستعير للقلق والفشل والاضطراب في الأمر . ومن هذا قوله تعالى « إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ » فالمستعار منه المرأة التي لا تلد ولداً ، والمستعار له الريح ، لأنها لا تُصلح شيئاً ولا ينمو بها نبات . وقوله تعالى « نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ » فالمستعارُ له خروج النهار من ظلمة الليل ، والمستعار منه ظهور المسلوخ من جلده ، فلما كان النهارُ من شدة الاتصال بالليل كاتصال الجلد بالمسلوخ منه ، لا جرم حسنت الاستعارة ، وهو بابٌ واسعٌ في كتاب الله تعالى والسنة الشريفة

(الوجه الثاني)

استعارة المعقول للمعقول وهذا كقوله تعالى « مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدِنَا » فاستعار الرقاد للموت ، وكلاهما أمرٌ معقولٌ . وقوله تعالى « وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضِبُ » فالسكوتُ عبارةٌ عن زوال الغضب وارتفاعه : وهما أمران عقليان . ومنه قوله تعالى « وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ » استعير من قدوم

المسافر بعد مدة والمستعار له ، هو الجزء بعد الامهال . وقوله تعالى « تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ » فالغَيْظُ أمر معقول مستعار للحالة المتوهمة للنار . أجازنا الله منها . لإرادة الانتقام بلسان الحال من العصاة

(الوجبة الثالث)

استعارة المحسوس للمعقول وهذا كقوله تعالى « بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ » فالنقْذِفُ ، والدمْغُ ، أمران معقولان مستعاران من صفات الأجسام ، والمستعارُ له الحق ، والباطل ، والجامعُ هو الإعدامُ والإذهابُ ومنه قوله تعالى « وَزُلْزِلُوا » فأصلُ الزلزلة التحريك بالعنف والشدة ، ثم يستعار لشدة ماناهم من العذاب . ومنه قوله تعالى « فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ » الأصل في الصدع هو الانشقاق للقارورة وغيرها . ومنه قوله تعالى « فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ » فالنبد في الأصل يستعمل في إلقاء الشيء عن اليد ، ثم استعير في الأمر المعقول عنه المتناسى حاله ، والجامعُ بينهما اشتراكهما في الزوال عن التحفظ والإيقاظ

(الوجه الرابع)

استعارة المعقول للمحسوس وهذا كقوله تعالى « إنا لما طغى الماء » المستعار منه التكبر والعلو ، والمستعار له هو ظهور الماء ، والجامع بينهما خروج الحد في الاستعلاء المضر ، ومنه قوله تعالى « بریحٍ صرصٍ عاتيةٍ » فالعُتُوُّ مستعار من التكبر والشموخ ، والمستعار له هو الريح ، والجامع بينهما هو الإضرار البالغ . ومنه قوله تعالى « تكاد تميز من الغيظ » فالتميز من الغيظ استعارة ، استعير للنار والجامع بينهما شدة التلهب والاضطراب كما قال تعالى « سمعوا لها نغيظاً وزفيراً » ومنه قوله تعالى « حتى تصنع الحرب أوزارها » فالوضع والوزر ، معنيان معقولان ، استعيرا للحرب وهي محسوسة

﴿ تنبيه ﴾

اعلم أن في الاستعارة ما يكون معدوداً في التهم ، وحاصل الاستعارة التهمية ، أن تستعمل الألفاظ الدالة على المدح في نقائصها من الذم والاهانة تهماً بالمخاطب ، وإيزالاً لقدره ، وحطاً منه وهذا كقوله تعالى « إنك لَأَنْتَ الحليمُ الرشيدُ » مكان نقضيهما من السفيه الغوي وقوله تعالى

« فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ » بدل قوله أَنْذِرْهُمْ ، لأن البشارة إنما تستعمل في الأمور المحمودة ، والمراد ههنا العذاب والويل ومنه قوله تعالى « فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ » والتهكم في اللغة عبارة عن شدة الغضب على المتهم به ، لما فيه من إسقاط أمره وحط منزلته وحاله ، واشتقاقه من ، تَهَكَّمَتِ البئرُ ، إذا سَقَطَ طَبْئُهَا . وهو كثير التَّدَوَّارِ في كتاب الله تعالى خاصة عند عروض ذكر الكفار وأهل الشرك والنفاق كقوله تعالى « فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ » وغير ذلك من الآيات الوعيدية ، والخطابات الجزية الدالة على مزيد الغضب وبالغ الانتقام . اللهم أجِرْنَا من التعرض لسخطك ، وعظيم غضبك ، ياخير مُسْتَجَارٍ بِهِ ، وَأَكْرَمَ مِنْ يُلَاذُّ بِرَحْمَتِهِ

﴿ البحث الرابع ﴾

(في أحكام الاستمارة)

اعلم أنا قد ذكرنا ما يتعلق بحقائق الاستمارة ، والذي بقى علينا هو ذكر أحكامها الخاصة غير ما أسلفناه من قبل ، وجمعتها سبعة

(الحكم الاول)

هل المستعار هو اللفظ ، أو المعنى ، زعم زاعمون أن المستعار هو اللفظ ، والذي عليه أهل التحقيق أن الاستعارة إنما تكون متعلقة بالمعنى ، وهذا هو المختار ، ويدلُّ على ذلك أوجه ثلاثة ، أما أولها فلأن الإجماع منعقد من جهة علماء الادب وأرباب هذه الصناعة على أن الاستعارة أبلغ من الحقيقة وأن قولنا : زيد أسد ، في المبالغة في وصف الشجاعة أعظم من قولنا : زيد يشبه الأسد ، في شجاعته ، فلو لم تكن هناك استعارة لفظ الأسد ونقله ، لم تكن هناك مبالغة لأنه لا مبالغة في نقل العبارة خالية من معناها وعريّة عنه ، وأمّا ثانياً فلأن القائل اذا قال : رأيت أسداً ، ولقيني أسداً ، فالسابق من هذا الكلام هو أنه صورة بحقيقة الأسد مبالغة في شجاعته ، وزيادة في جرائته ، وليس ذلك إلا لأجل ما كان من المقصود من إثبات حقيقة الشجاعة ومعقوها ، ولو كان ذلك من أجل استعارة اللفظ لم يكن هذا الإطلاق ، لأنه لا يقال لمن سمى انساناً باسم الأسد ، أنه صيرهُ أسداً ، وجعله بحقيقة الآساد ، وأمّا ثالثاً فلقوله تعالى « وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن

إِنَّمَا « فظاهر الآية مشعر بأنهم أثبتوا للملائكة صفة الأنوثة ،
فلاجل هذا الاعتقاد سموهم باسم الإناث ، وليس الغرض
إطلاق اسم البنات عليهم من غير اعتقاد معنى الأنوثة ، ولهذا
قال تعالى « أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ » فلم يعتقدوا الأنوثة لكان
لا وجه للمبالغة في التكثير عليهم في ذلك ، وظهر بما لخصناه
أن المبالغة في الاستعارة بإثبات المعنى أولاً ثم يتلوه اللفظ
في الاستعارة كما حققناه

(الحكم الثاني)

(في المجاز بالاستعارة هل يكون عقلياً أو لغوياً)

أعلم أن المجاز في الاستعارة يرد على نوعين ، النوع الأول
منها مركب وهذا كقولنا أحياني اكتحالي بطلعتك ، وقوله
أشباب الصغير وأفنى الكبير * كثر الفداء ومر العشي
فإسناد الإشابة والإفنا إلى الصكر والمر إنما كان على
جهة التجوز بالاستعارة ، والحقيقة فيه هو الإضافة إلى الله
تعالى لأنه في الحقيقة هو الفاعل لذلك فإسناده إلى قدرة الله
تعالى هو حكم ذاتي ، لا من جهة وضع واضع ، فاذا أسندناه إلى
غيره ، فقد نقلناه عما كان مستحقاً له لذاته في الأصل ، وعلى

هذا يكون التصرف عقلياً ، فهذا هو مراد علماء البيان بكون
المجاز المركب عقلياً ، فما هذا حاله من الاستعارة لا يختلفون
في تسميته مجازاً عقلياً على التقرير الذي لخصناه ، هذا تقرير
كلام النظار من أهل هذه الصناعة ، والمختار أن المجاز
لا مدخل له في الأحكام العقلية ، ولا وجه لتسمية المجاز بكونه
عقلياً ، لأن ما هذا حاله إنما يتعلق بالأوضاع اللغوية دون
الأحكام العقلية ، وإذا كان الأمر كما حققناه من تعذر المجاز
في العقل فنقول : إن صيغة « أشاب وأفنى » موضوعتان
للإسناد الى الفاعل المختار القادر ، فإذا وجدناهما على الإسناد
الى غيره نحو « كَرَّ الغداة ومرَّ العشي » عرفنا بذلك أنهما قد
استعملتا في غير موضوعهما الأصلي اللغوي ، وعلى هذا التقرير
يكون المجاز المركب لغوياً حيث وقع من غير حاجة الى
كونه عقلياً

(النوع الثاني) مفرد وهذا كقولنا : لقيت أسداً ،
وجاءني أسد ، فما هذا حاله من الاستعارات قد وقع فيه
خلاف ، وتردد فيه نظرُ الشيخ عبد القاهر الجرجاني ، وله فيه
اختياران ،

(الاختيار الأول) نصره في أسرار البلاغة ، وهو أن

ما هذا حاله من المجاز يكون مجازاً لغوياً ، وحجته على ذلك هو أننا إذا أجرينا اسم الأسد ، على الرجل الشجاع فإنما نجريه بطريق التأويل ، فلاجل هذا كان ما ذكرناه استعمالاً للأسد في غير موضوعه ، ويؤيد ما ذكرناه ويزيده وضوحاً هو أننا إذا أطلقنا على الرجل اسم الأسد فإنما كان ذلك الإطلاق من أجل اختصاصه بالشجاعة ، ولا ندعى للرجل صورة الأسد وشكله وهيئته وتأليفه ، واسم الأسد ليس موضوعاً على معنى الشجاعة وحدها ، بل هو موضوع على تمام هذه الهيئة وكلها ، فإذا أجرينا عليه اسم الأسد تبعاً لثبوت صفة الشجاعة ، فقد سلطنا عن الصيغة بعض ما كان مندرجاً تحتها في أصل وضعها من الشكل والهيئة وتدوير الوجه ، وعرض المقادير ، ودقة المآخير فيكون نقلاً لها عما وضعت له في الأصل

(الاختيار الثاني) نصره في دلائل الإعجاز ، وتقرير كلامه : أنه قد كثر كلام الناس في أن الاستعارة لفظة منقولة عن موضوعها الأصلي ، وهو خطأ ، وبيانه أنك لا تطلق لفظ الأسد على الرجل إلا بعد أن تعتقد أنه بصفة الأسد وشكله وهيئته ، وتصوره بجميع صفاته ،

فلما كان الأمرُ كما قلناهُ فأنْتَ لم تنقلْ لفظةَ الأسدِ عمّا كانت موضوعة لهُ في الأصل . لأنك إنما تكون ناقلاً لما إذا لم تقصد معناها الأصلي ، فأما إذا كنت قاصداً لهُ فلا وجه لكونها منقولةً ، فلاجل هذا قضينا بكون هذا المجاز عقلياً ، فهذا تقرير كلامه ههنا ، والى كون هذا المجاز عقلياً ذهب ابن الخطيب الرازى ، واختار ماقرره عبد القاهر في دلائل الإعجاز ، والمختارُ عندنا ما نصره في أسرار البلاغة من كونه لغوياً ، ومُعتمدنا في ذلك أمران ، أحدهما أن القائل اذا قال لقينى الأسد ، وجاءنى أسد ، فالسابقُ الى الفهم من هذا هو أنه جاءه رجلٌ بالغٌ في الشجاعة كل مبلغ ليس فوقها رتبة لأنه شاكل الأسد في شجاعته لا غير ، وليس الغرضُ حصوله على هيئة الأسد ، في تدوير الهامة ، وحدة الأنياب ، وطول البرائن ، الى غير ذلك من الصفات ، وإنما الغرضُ إحرازُ وصف الشجاعة دون غيرهِ من الصفات وثانيهما أنه لو كان الغرضُ من إطلاق لفظ الأسد أنه لابدٌ من إحراز جميع أوصافه ومعانيه ، لكان إذا جردنا الاستعارة فقلنا جاءنى أسدٌ يضحك ، ورأيت أسداً له عقلٌ وافرٌ ، وبجرّاً قد برز على الأقران في فضله ، أن

يكون مناقضاً ، لأن قولنا يضحك ، وله عقل وافر ، وفضل
باهر ، يناقض هذه الاستعارات ، لأن الأسد لا يوصف
بالضحك ولا بالعقل ولا يوصف البحر بالفضل ، وفي هذا
دلالة على أن المجاز يجب كونه لغوياً بالاستعارة ، كما أشرنا إليه

❦ إشارة ❦

اعلم أن هذه الاستعارة في المفرد والمركب كما ذكرناه ،
فأما الخلاف في كونها مجازاً ، هل يكون عقلياً ، أو لغوياً
فالأمر فيه قريب ، وليس وراء النزاع كبير فائدة ، فإذا فهم
المراد من كونه لغوياً أو عقلياً ، فلا عليك في إطلاق العبارة
بعد إحراز المعاني والوقوف على حقائقها

(الحكم الثالث)

(في بيان محل الاستعارة ومكانها)

أعلم أن أعظم ما تدخل فيه الاستعارة هو أسماء
الأجناس ، وهذا كقوله تعالى « واخفض لهما جناح الذل
من الرحمة » وقوله تعالى « وتركهم في ظلمات لا يبصرون »
« بئسكم عبيد » فهم لا يرجعون » وقوله تعالى « وجعلنا من بين
أيديهم سداً ومن خلفهم سداً ، وجعلنا على قلوبهم أكنة أن

يَفْقَهُوهُ » فَأَمَّا أَسْمَاءُ الْأَعْلَامِ فَقَدْ قَرَرْنَا فِيْمَا سَبَقَ اسْتِحْصَالَهُ
دخول المجاز فيها فضلاً عن الاستعارة ، فلا وجه لتكريره ،
وقد تدخل الاستعارة في أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى « هَذَا »
وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ » فَقَوْلُهُ « هَذَا » اسْتِعَارَةٌ لِأَنَّهُ إِنَّمَا
يَسْتَعْمَلُ حَقِيقَةً فِيْمَا كَانَ قَرِيباً مُشَاراً إِلَيْهِ ، فَالْمَجَازُ فِي الْإِشَارَةِ
دَاخِلٌ هَهُنَا فِيْمَا يَعْرِضُ مِنْ أَحْوَالِهِ فِي الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ ، فَلَا
يَكُونُ مُنَاقِضاً لِمَا أَسْلَفْنَاهُ مِنْ أَنَّ أَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ لَا يَدْخُلُهَا
الْمَجَازُ ، فَاتِّمَامُ تَعَذُّرِ الْمَجَازِ فِيْمَا مِنْ حَيْثُ الْإِطْلَاقُ ، وَقَدْ تَدَخَّلَ
الاسْتِعَارَةُ فِي الْأَفْعَالِ . كَقَوْلِكَ : نَطَقَتِ الْحَالُ بِكَذَا ، لِأَنَّ
الْحَالُ غَيْرُ نَاطِقَةٍ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ النَّطْقُ حَقِيقَةً مِنَ الْإِنْسَانِ
وغيره ، فهذه الاستعارة في الأفعال من جهة فاعلها ، وقد
تَحَصَّلَ الْاسْتِعَارَةُ فِيْمَا مِنْ جِهَةِ مَفْعُولَاتِهَا كَمَا يَقَالُ : فَلَانٌ أَظْهَرَ
الْعُلُومَ بَعْدَ خَفَائِهَا ، وَرَفَعَ الْمَجْدَ بَعْدَ انْخِفَاضِهِ ، قَالَ ابْنُ الْمُعْتَزِّ

جُمِعَ الْخَلْقُ لَنَا فِي إِمَامٍ
قَتَلَ الْبُحْلَ وَأَخْيَ السَّمَاحَا

وَكَقَوْلِ الْحَرِيرِيِّ

وَأَقَرَّ الْمَسَامِعَ إِمَّا نَطَقَتْ * بَيَانًا يَقُودُ الْحُرُوفُ الشُّمُوسَا

(الحكم الرابع)

(في بيان موقع الاستعارة)

أعلم أنهم رُبما بالغوا في الاستعارة حتى ينزلوها منزلة الحقيقة ، وبيان ذلك أنهم قد يستعبرون الوصف للشيء المعقول ويعملون تأتيةً لذلك الشيء على جهة الحقيقة وكأنَّ خلافها محال وكأنَّ الاستعارة غير موجودة ، وينكرون خلاف ذلك ويتعجبون منه ، وهذا كقول أبي تمام

ويصعدُ حتى يظنُّ الجهولُ

بأنَّ له حاجةً في السماء
فقرر صعوده في الخصال العالية ، والمراتب الشريفة ، على وجه لا يمكن جحدُه ولا يسوغ إنكارُه ، وأحسن من هذا وأوضح لما نحن فيه قول بعض الشعراء

ومن عجبٍ أن الصواممَ والقنا
تحيضُ بأيدي القوم وهي ذكورُ
وأعجبُ من ذا أنها في أكفهم
تأججُ ناراً والأكفُ بُحورُ
فلولا أن هذه الاستعارة قد نُزلت منزلة الحقائق لما

كان للتعجب وجهٌ ، ومن هذا ما قاله بعض الأدباء .
لا تعجبوا من بلي غلاته
قد زرّ أزراره على القمر
فالقمر من طبعه إبلاء الأثواب وتقطيعها فمعناه
لا تعجبوا من تقطيع الغلالة فإنها مشتملة على القمر ، فانظر الى
تحقيقه للاستعارة وتقريرها ، ومن هذا قوله
قامت تظللني من الشمس * نفسٌ أعزُّ علىّ من نفسي
قامت تظللني ومن عجب شمسٌ تظللني من الشمس
فلولا أنها قد نُزّلت عنده منزلة الشمس على الحقيقة لما
كان للتعجب وجهٌ

(الحكم الخامس)

(في التفرقة بين الاستعارة والتشبيه)

المحققون من علماء البيان على حصول التفرقة بينهما ،
وصاروا صائرون الى أنه لا فرق بينهما فنقول : أما ما كان من
التشبيه مظهر الأداة بالكاف ، وكأنّ ، فلا تخفى التفرقة بينه
وبين الاستعارة تفرقة لفظية ، وأما ما كان من التشبيه مُضَرَّ
الأداة ، فقد يكاد يلتبس بالاستعارة ، وهل يكون لاحقاً

بالتشبيه ، أو بالاستعارة في نحو قولك جاءني الأسد ، ومررت
بالأسد ، وقد قدمنا ذكر الخلاف فيه وذكر المختار فيه فأغنى
عن الإعادة ، وعلى الجملة فلا بد من إدراك التفرقة بينهما ،
وحاصله أن التشبيه حكم إضافي لا يوجد إلا بين شيئين مشبه
ومشبه به بخلاف الاستعارة ، فإنها لا تقتصر الى شيء من
ذلك ، بل تُفهم مطلقاً من غير إشارة الى آخر وراء
الاستعارة ، ولهذا فإنك تجد فرقاً بين قولنا : زيد الأسد ،
وبين قولك جاءني الأسد ، في كون الأول ينجذب الى
التشبيه لأنه يشير اليه ، والثاني استعارة مع اتفاقهما جميعاً في
إضمار أداة التشبيه ، فهذا هو الذي يفتقر الى التفرقة بينه
وبين الاستعارة ، فأما ما كان من الاستعارة لا يفهم منه
التشبيه فلا يحتاج الى التفرقة بحال . كقوله تعالى « فذرهم
في خوضهم يلعبون » وقوله تعالى « إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ »
« وذرهم في طغيانهم يعمهون »

(الحكم السادس)

(في التفرقة بين الاستعارة المحرّدة ، والموشحة)

أعلم أنا نريد بتجريد الاستعارة هو ان نذكر اللفظ
المستعار ونقرن به ما يلائم المستعار له كقولك : رأيت أسداً

يتكلم ، ولقيت بحراً يضحك ، وهذا يخالف الاستعارة
الموشحة ، فإنك تذكر اللفظ المستعار وتقرن به ما يلائم
المستعار نفسه فتقول : رأيت أسداً دأى الأنياب ، طويل
البرائن ، فحصل التفرقة بينهما أن كل ما كان ملائماً للمستعار
له فهو التجريد ، وما كان ملائماً للمستعار نفسه من الأحكام
فهو التوشيح ، فبما ذكرناه تدرك التفرقة بينهما

(الحكم السابع)

(في التفرقة بين الاستعارة المحققة وبين الخيالية)

اعلم أن كل ما كان من الاستعارات لا يفهم منه معنى
التشبيه لا على قُرب ولا بُعْدٍ كقوله

أثمرت أغصانُ راحته * لجناحة الحُسنِ عُناباً

فأهذا حاله من الاستعارات محقق لا يفهم منه معنى
التشبيه بحال ، ولو ذهبت تقدّر التشبيه أخرجته عن حقيقة
البلاغة ، وسلبت عنه ثوب جمالها ، فأما ما كان من الاستعارات
يفهم منه معنى التشبيه الذي لا يدرك في الوجود ويكون
متصوراً في الخيال ، فهذه هي الاستعارة الخيالية ، وهذا
كقوله تعالى « بل يدها مبسوطتان » وجميع آيات التشبيه

كله من باب الاستعارات الخيالية ، فحاصلُ التفرقة أثلُّ إلى أن كل ما كان من الاستعارات لا يفهم منه معنى التشبيه فهي الاستعارة المحققة ، وما كان منها يُدرك فيه التشبيه على جهة التقدير فهي الخيالية ، وما كان يدرك فيه التشبيه على جهة التحقيق ، فهو الاستعارة المشبهة ، وقد قررنا هذه الأمثلة فلا مطمع في الإعادة لها ، وفيما ذكرنا كفاية في أحكام الاستعارة ، وأنختم هذه القاعدة بالكلام في ذكر الاستعارة الأصلية ، والتبعية ، وجملة الأمر أن كل ما كانت الاستعارة فيه باعتبار أمره في نفسه فهو المعبر عنه بالأصلية ، وما كانت الاستعارة فيه باعتبار حال غيره ، فهو المعبر عنه بالتبعية ، فالأول هو ما كان من الاستعارة متعلقاً بأسماء الأجناس فهو بالأصالة ، وأكثر ما يرد فيه كما أوضحنا أمثلة في الاستعارات وكل ما كان وارداً في الأفعال ، والحروف ، فهو من الاستعارات التبعية ، لأنها إنما وردت في الأفعال باعتبار مصادرها ، وإنما وردت في الحروف باعتبار متعلقاتها ، فمثال الأفعال : قولك : تُخبرني حالك بأنك عائب عليّ ، وحالك ينطق لي بأنك مفارق ، ومثال الحروف قوله تعالى « لعلكم تفلحون » فوضوعها للترجي ، وليس ههنا ترج

وقوله تعالى « لِيَكُونَ لَهُمْ عَذَابٌ وَخِزْيَانٌ » فاللام للتعليل ،
وليس ههنا تعليلٌ ولكنها ترد على جهة الاستعارة لمعان
أخر ، والاستعارة فيها إنما وردت باعتبار غيرها كما أوضحناه ،
وهكذا الأمر في سائر الأفعال ، والحروف ، فإنها إنما
ترد فيها الاستعارة إذا جاءت مخالفة لموضوعاتها الأصلية ،
فإنها على جهة الاستعارة من غيرها والله أعلم بالصواب

﴿ القاعدة الثانية ﴾

(من قواعد المجاز في ذكر التشبيه وحقائقه)

هذه قاعدة واسعة النطاق ممتدة الحواشي ، فسيحة
الخطو ، ولكنها غامضة المدرك ، متوعدة المسلك ، دقيقة
المجرى عزيزة الجدوى ، وإنما قدمنا عليها الكلام في
الاستعارة ، لاتفاق علماء البيان على عدّها قاعدة من قواعد
المجاز ، ولا خلاف بين علماء البيان في أن التشبيه من أودية
البلاغة ، وإنما وقع النزاع هل يُعدُّ من أودية المجاز أم لا ،
فالذي عليه النظار من علماء البلاغة وأهل التحقيق من علماء
البيان أنه غير معدود في المجاز ، وهو رأي الشيخ ناصر بن أبي
المكارم المطرزي في شرحه للحريريات ، وعن ابن الأثير أنه

معدودٌ من جملة المجاز ، ويمكن الانتصار له على المطرزي
بأمرين ، أما أولاً فلأنه عدّ الكناية من أودية المجاز ،
والتشبيه أقربُ منها إليه ، وأما ثانياً فلأن مضمحل الأداة من
التشبيه معدود في الاستعارة ، وقد اعترف بها ، فإذن لا وجه
لإنكار التشبيه أن يكون معدوداً من أودية المجاز ، والعجبُ
منه في قبول الكناية وعدّها من المجازات ، وإنكار ما
ذكرناه من التشبيه ، مع أن الكناية دالة على موضوعها الأصليّ
في اللغة ، كما سنقرره عند الكلام فيها بمشيئة الله تعالى
وأعلم أنا قبل الخوض في أسرار التشبيه وذكر حقائقه ،
نقدّم التنبيه على أمور أربعة تكون كالنهيذ والتوطئة لما نريد
ذكره من ذلك

﴿ التنبيه الأول ﴾

(في بيان ماهية التشبيه)

أما لفظه فهو مصدرٌ من قولهم شبهته بكذا ، إذا جمعت
بينهما بوصفٍ جامعٍ ، وأما في مصطلح علماء البيان فنذكر
له تعريفات ثلاثة وفيها كفاية

(التعريف الأول)

ذكره المطرزي، وحاصل كلامه في ماهيته هو الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو من أوصاف الشيء في نفسه، هذه ألفاظه، وهذا فاسد لأمرين، أما أولاً، فلأنه إن أراد بالدلالة حقيقة، فاشيء لا يدل على نفسه، ومن حق الدليل أن يكون مغايراً لدلوله، وإن أراد بلفظ الدلالة أن من عرف الحد عرف لاحالة الحدود، فهذا جيد، لكن لفظ الدلالة يؤم خطأ من جهة المغايرة، فيجب أطراحها، وأما ثانياً فلأنه لم يفصل بين التشبيه الوارد على جهة الاستعارة كقولك جاءني الأسد، ورأيت بحراً، وبين التشبيه الصريح كقولنا: زيد كالأسد، وعمر كالسيف، وغير ذلك وكلاهما معدود من باب التشبيه، والغرض ههنا هو المظهر الأداة فكان من حقه فصله عما ذكرناه بذكر الأدلة، لأنه هو المقصود بذكر هذه القاعدة

(التعريف الثاني)

ذكره الشيخ عبد الكريم السماكي، وحاصل مقالته أنه ركن من أركان البلاغة، لإخراج الخفى إلى الجلي

وإدناؤه البعيد من القريب ، هذا ما ذكره في كتابه التبيان ، وهو فاسدٌ أيضاً لأمرين ، أما أولاً فلأن ما قاله إنما هو إشارة الى فائدته ومقصوده ، وليس فيه بيان ماهيته في ذاته ، كمن يقول في ماهية الأسد ، هو الحيوان الذي تخاف سطوته وله هيئة في النفوس ، فكما أن هذا غير موصل الى ماهية الأسد ، فكذا ما قاله ، ولأنه لم يفصل بين مضمرة الأداة ، ومظهر الأداة ، وحقيقة أحدهما بخلافه لحقيقة الآخر ولأن ذكر الأداة جزء من مفهوم هذه القاعدة التي تصدّينا لكشفها وبيانها ، فلا بدّ من ذكر الأداة ، وظهر مما حققناه ضعف ما قاله

١ . (التعريف الثالث)

وهو المختار أن يقال هو الجمع بين الشئين ، أو الأشياء بمعنى ما بواسطة الكاف ونحوها ، فقولنا (هو الجمع بين الشئين) يدخل فيه التشبيه المفرد كقولك : زيد كالأسد ، (أو الأشياء) ليدخل فيه التشبيه المركب على أوصافه ومراتبه كما سنقرره ونصف حاله ونمثله ، وقولنا (بمعنى ما) عام لجميع الأوصاف كلها العقلية والحسية ، المفردة والمركبة وقولنا

(بواسطة الكاف) يُخرج العطف لأنه جمع بين الشئين ،
أو الأشياء لكن بغير الكاف ، ويخرج عنه مضمرة الأداة
كقولنا : زيد أسد ، فإنه ليس من التشبيه الذي أردناه في
هذه القاعدة ، وإنما هو معدود في الاستعارة كما قررناه من
قبل ، فهكذا يكون تعريفه بما ذكرناه ، ولقد حام من
أسلفنا ذكره في تعريف حقيقة التشبيه حول ما قررناه ، فما
وقع ، وصاصاً ^(١) فما فَصَحَ ، ومن حق من أراد تعريف ماهية
من الماهيات أن يُورد في حده أخص أوصافها وأن يصونها
عن النقوض

❦ دقيقة ❦

أعلم أنا قد جعلنا هذه القاعدة للتشبيه فصدّ رناها بلبّيه ،
وحكىنا عن المطرزي إنكار كونه معدوداً من المجازات وإن
عدّ من أنواع البلاغة ، وإلى هذا ذهب الشيخ عبد الكريم
صاحب التبيان ، وغالب الظن بل نعم قطعاً أن كل ما كان
من التشبيه مضمرة الأداة كقولنا : زيد الأسد ، ولقيني

(١) هذا من قولهم . صاصاً الجرو . إذا تمس النظر قبل أن يفتح
عنيه . وفتح . بشدبذ القاف . إذا فتح عينيه . وضرب ذلك مثلاً لمن
طلب شيئاً ولم يذله

الأسد، وعمرُو الشمسُ في ضيائه، والقمرُ في نوره، والبحرُ في كرمه، إلى غير ذلك من التشبيهات المضمرة فإنهما لا يخالفان في كون ما هذا حاله معدوداً في المجاز، وإن كان من التشبيه، لأن ظاهره الاستعارة وإن كان المشبه به في طيه، فهذا وجب عدُّه في المجاز، وإنما يتوجه خلافهما فيما كان من التشبيهات مظهر الأداة، كقولنا: هو كالبحر كرمًا، وكالقمر نورًا، وكالبدر تمامًا وكالآل، فإكان بهذه الصورة ففيه مذهبان (المذهب الأول) أنه معدود من جملة المجازات، وهذا الذي يشير إليه كلام ابن الأثير، وحجته على ذلك أن قولنا: زيد أسد إذا كان معدوداً في المجاز باتفاق بين علماء البيان، فيجب في قولنا: زيد كالأسد شجاعة، أن يُعدَّ في المجاز أيضاً، إذ لا تفرقة بينهما إلا من جهة ظهور الأداة، وظهورها إن لم يزد قوة ودخولاً في المجاز لم يكن مُخرجاً له عن المجاز، ولأن التمثيل إذا كان معدوداً في المجاز في نحو قولنا: فلان يقدم رجلاً ويؤخر أخرى، يقال للمتخير في أمره فكذا حال التشبيه أيضاً

(المذهب الثاني) إنكار كونه معدوداً في المجاز، كما حكيناهُ عن المطرزيّ وعبد الكريم، وغيرهما، وحجّتهم

على ما قالوا : أنَّ المجاز استعمالُ اللفظ في غير موضوعه الأصليِّ وقولنا . زيدٌ كالأسد ، مستعمل في موضوعه في الأصل ، فلهذا لم يكن معدوداً في المجاز ، فهذا تقرير الكلام في المذهبين جميعاً ، والمختارُ عندنا كونه معدوداً في علوم البلاغة ، لما فيه من الدقة واللطافة ، ولما يكتسب به اللفظ من الرونق والرشاقة ، ولاشتماله على إخراج الخفى إلى الجلى ، وإدناؤه البعيد من القريب ، فأما كونه معدوداً في المجاز أو غير معدودٍ ، فالامرُ فيه قريبٌ بعد كونه من أبلغ قواعد البلاغة ، وليس يتعلق به كبيرُ فائدة ، وربما كان الخلاف في ذلك لفظياً فعدلنا عنه

﴿ التنبية الثانية ﴾

(في بيان الصفة الجامعة بين المشبه والمشبه به)

أعلم أنَّ كلَّ مَنْ أراد تشبيهه بشيءٍ بغيره ، فلا بدَّ من اجتماعهما في وصفٍ يكون دالاً على الاجتماع وعلماً دالاً على المبالغة ، ولا بدَّ من أن يكون المشبه به أعلاً حالاً من المشبه ، لنحصل المبالغة هناك ، وتختلف تلك الأوصاف الجامعة ويحصرها أقسام ستة

(القسم الاول)

(الأوصاف الخمسة)

وهي بالإضافة الى الحواس التي هي طريق الإدراك
خمسة ، فصلها بمعونة الله تعالى

(المدرك الاول)

الاشتراك في الصفة المبصرة ، ومثاله قوله تعالى
« وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عَيْنٌ كَأَنَّهُنَّ يَصْنُ مَكْنُونٌ »
فالجامع هو البياض ، وقوله تعالى « كَأَنَّهُنَّ الْيَاقُوتُ وَالْمَرْجَانُ »
فالجامع الحمرة ، ونحو تشبيه الخد بالورد في البياض المشرب
بالحمرة ، والشعر بالليل في سواده ، وكقول بعضهم
وَكَأَنَّ أَجْرَامَ السَّمَاءِ لَوَامِعًا * دُرَرٌ نَزَنَ عَلَى بَسَاطٍ أَزْرَقِ
فشبه أديم السماء في صفاء زرقته ، وبياض النجوم ،
بدُررٍ متشورة على بساط أزرق ، وكقول بعضهم في وصف ما
يجتمع من الأزهار في الزرق والبياض والحمرة
وَلَا زَوْرَدِيَّةٍ تَزْهَوُ بِزُرْقِهَا * بَيْنَ الرِّيَاضِ عَلَى حَمْرِ الْيَوَاقِيتِ
كَأَنَّهَا فَوْقَ قَامَاتٍ ضَعُفْنَ بِهَا
أَوَائِلُ النَّارِ فِي أَطْرَافِ كَبْرِيتِ

ولأَمير المؤمنين في هذا اليدُ البيضاء حيث قال في خلقة الطاووس (١) ومخرَجُ عنقه كالإبريق ، ومغرَزُها الى حيث بطنِه كصبغِ الوسمة اليمانية ، والوسمة (بكسر السين) نبت أسود يُقال له العَظِيمُ) أو كحريرةٍ ملبسةِ مرأة ذاتَ صَقَالٍ ، وكأنَّه مُتلفَعٌ بِمِعْجَرٍ أَسْحَمَ ، ومع فتقِ أَذُنِهِ خَطٌّ كَمُسْتَدَقِّ القلم ، (٢) فهو كالآ زاهيرِ المِثْوَةِ . وقال . في جناحِهِ اذا نشرهُ من طيِّهِ وَسَمَا بِهِ مُطَلًّا على رَأْسِهِ كأنَّه قَلَعٌ دارِي عَنَجَهُ نُوتِيَّةُ (والنوتِيُّ هو المَلَّاحُ) فَإِنْ ضَاهَيْتُهُ بِلَمْلَاسٍ فهو كهُوشَى الحُللِ ، وَإِنْ شَاكَلَتْهُ بِالْحَلِيِّ فهو كفصوص ذاتِ ألوانٍ ، فانظر الى هذه التشبيهات المدركة بالبصر ، ما أدقَّها وما أوقعها في التشبيه وأرقَّها ، أكاد لدقَّتْها تسحر الأبواب ، ويعجزُ عن حصر معانيها في البلاغة منطق الخطاب

(١) قبل هذا : وله في موضع العرفِ قِرْزعة خضراء موشاة .

فضمير مفرزها . عائد الى القِرْزعة

(٢) أسط من كلامه ما لا بدَّ من ذكره وهو : كاستدق العلم في

لون الأَفْخَوانِ . أبيض يهق . فهو بياضه في سواد ما هنالك يأتلق .

وقل صبغ الا وقد أخذ منه بفسط . وعلاه بكرة صفاله وبريقه وبصيص

ديباحه وروقه . فهو كالآ زاهير الح

(المدرك الثانى)

فى الاشتراك فى الكيفية المسموعة ، وهذا نحو تشبيه
صوت الخلل ، بصوت الصنج كما قال (كأن صوت الصنج فى
مُصلصلة) وتشبيه أواخر الميس بأصوات الفرائج قال
كأن أصوات من يغالطن بنا
أواخر الميس إتقاض الفرائج
ونحو تشبيه الأسلحة فى وقعها بالصواعق وتشبيه
الأصوات الطيبة فى قراءة القرآن بالمزامير

(المدرك الثالث)

فى الاشتراك فى الكيفية المذوقة ، وهذا نحو تشبيه
الفواكه الحلوة بالعلس ، والريق بالخر قال
كأن المدام وصوب النعام * وريح الخزامى وذوب العسل
يعل به برد أنيابها * اذا النجم وسط السماء اعتدل

(المدرك الرابع)

فى الاشتراك فى الكيفية المشمومة ، وهذا نحو تشبيه
النكهة بالعنبر ، وتشبيه شم الرياح بالكافور والمسك ،

ومثلُ تشبيه الرياحين المجتمع في الريح ، بالغاية ، لكونها
مجموعة من أنواعٍ طيبةٍ، ونحوُ تشبيه الأخلاق الكريمة بالمطر

(المدرك الخامس)

في الاشتراك في الكيفية المموسة ، وهذا نحوُ تشبيه
الجسم بالحرير ، وحسن الشمائل بالديباج قال
لها بَشْرٌ مثلُ الحرير ومنطقُ
رَخِيمُ الحَوَاشِي لا هَرَاءَ ولا نَزْرُ

✽ القسم الثاني ✽

(في الاوصاف التابعة للمحسوسات ، وذلك أمور ثلاثة)

أولها الأشكال ، وليس يخلو حالها ، إما أن تكون على
جهة الاستقامة ، وهذا نحو تشبيه حسن القامة بالرماح في
الطول ، وبخُوط البان ، في حسن التكرس والتثني ، وإن كان
على جهة الاستدارة ، فمثلُ تشبيه القطعة من العجين بالكُرّة ،
ونحو تشبيه الأمر المُعْضِلِ بالحلقة المبهمة ، في أنه لا يُهْتَدَى
لصوابه ، وثانيها الاشتراك في المقادير ، وهذا نحو تشبيه عظيم
الخلق بالجل ، والفيل ، ونحو تشبيه من يُسند إليه مُعْظَمُ

الأُمُور بالجلل ، وتشبيه من يَسْتَقِيمُ في أمره بالقِدَح ، والمِلِيل ،
وثالثها الاشتراكُ في الرِّخَاوَةِ ، والصَّلَابَةِ ، واللِّين ، كتشبيه
الشيء الصَّلْبُ بالحديد ، والأحجار ، ونحو تشبيه الشيء الرِّخْوُ
بالحرير ، والقطن ، الى غير ذلك وإنما ألحقنا هذه الأُمُور
بالحسيات ، لأنها مختصة بها ، وأكثر ما تكون في الأجسام
كما مثلناه

❦ القسم الثالث ❦

(في الاوصاف العقلية)

وهذا نحو تشبيههم الممرضَ الشديدَ بالموت ، ونحو
تشبيههم العافيةَ بالملك ، والقناعةَ بالمال ، والفقرَ بالكفر ،
والسفرَ بالعذاب ، والسؤالَ للخلق بالموت في أكثر الحوائج
والضلالَ عن الحق ، بالعمى ، والاهتداء الى الخير بالابصار ،
وكما شبهوا الجودَ بالمطر ، والوابلَ ، ومثلوا الأناملَ بالشآبيب
من النيث ، ومثلوا العَذْوَ الشديدَ بالطيران ، وكقوله تعالى
« وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنْ السَّمَاءِ فَخِطْفُهُ الطَّيْرُ
أَوْ تَهْوَى بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ » مثل حال من تلبس
بالشرك واعتقده وشرح به صدره ، بمنزلة من سقط من السماء
فقطعت الطير ، أو أبعدته الريح في أبعد ما يكون وأقصاه ،

شبه الشريك في بُعده ، وتلاشيهِ ، وبطلانهِ ، وزوالهِ ، بهذه
الأُمور التي هي النهاية في البُعد والبطلان

❦ القسم الرابع ❦

(في الأوصاف الوجدانية من النفس)

وهذا نحو تشبيههم العلم بالحياة ، والجهل بالموت ، ومنهُ
قوله تعالى . في الاستعارة على جهة التشبيه « أومن كان ميتاً
فأحييناهُ وجعلنا لهُ نوراً يمشي به في الناس كمن مثلهُ في
الظلمات » فيجوز فيما هذا حالهُ ، أن يُراد به العلم ، والجهل
في الحياة ، والموت ، ونحو تشبيههم الجوع بالنار ، والعطش
باللهب وتسعر النار ، وتشبيه الأَشواق ، والغَيْظ ، والأسف
والغضب ، بالنار في تلظيها وتلثيها الى غير ذلك من الأُمور
الموجودة من جهة النفس

❦ القسم الخامس ❦

(في الأُمور الخيالية)

وهذا نحو أن يتخيل شبحاً من بعيدٍ ، فيظنه إنساناً ،
فإذا تخيله ضئيلاً ، شبههُ بالقلم ، وإن تخيله جسيماً ، شبههُ
بالفيل والجل ، وهكذا إذا رأى حيواناً ، فإذا تخيله أسداً ،

شَبَّهَهُ بِالْبَرْقِ لِسُرْعَةِ جَرِيهِ ، وَإِذَا تَحِيلَهُ شَاءَ ، شَبَّهَهَا بِالْبَكْرَةِ
لِعَظَمَتِهَا وَخِفَافَةِ جَسَمِهَا ، وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي سَائِرِ الْأُمُورِ
الْخَيَالِيَةِ ، فَإِنَّ التَّشْبِيهَ عَلَى قَدَرِ مَا يُرَى عَنِ الْخِيَالِ

﴿ القسم السادس ﴾

(في الأمور الوهمية)

وهذا نحوه أن يتوهم الواحد منّا فراقَ ما يألفه فيشبهه
بتقطيع الجسمِ وَوَحْزِ الشِّفَارِ وَنَحْوَ أَنْ يَتَوَهَّمِ انْقِطَاعَ إِحْسَانٍ
وَاصِلٍ إِلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْغَيْرِ بِزَوَالِ الرُّوحِ ، وَانْقِطَاعِ الْإِبَاهِرِ ،
إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الْوَهْمِيَةِ ، وَالتَّفَرُّقِ بَيْنِ الْأُمُورِ
الْخَيَالِيَةِ وَالْأُمُورِ الْمَوْهُومَةِ هُوَ أَنَّ الْخِيَالَ أَكْثَرُ مَا يَكُونُ فِي
الْأُمُورِ الْمَحْسُوسَةِ ، فَأَمَّا الْأُمُورِ الْوَهْمِيَةِ فَإِنَّمَا تَكُونُ فِي
الْمَحْسُوسِ وَغَيْرِ الْمَحْسُوسِ مِمَّا يَكُونُ حَاصِلًا فِي التَّوَهُّمِ وَدَاخِلًا فِيهِ

﴿ التنبيه الثالث ﴾

(في بيان قِزَّةِ التَّشْبِيهِ وَفَائِدَتِهِ)

اعلم أنك إذا أردت تشبيهَ الشَّيْءِ بِغَيْرِهِ فَإِنَّمَا تَقْصِدُ بِهِ
تَقْرِيرَ الْمَشْبِهِ فِي النَّفْسِ ، بِصُورَةِ الْمَشْبِهِ بِهِ ، أَوْ بِمَعْنَاهُ .
فِيسْتَفَادُ مِنْ ذَلِكَ الْبَلَاغَةُ فِيمَا قَصِدَ بِهِ مِنَ التَّشْبِيهِ عَلَى جَمِيعِ .

وجوهه من مدحٍ ، أو ذمٍّ ، أو ترغيبٍ ، أو ترهيبٍ ، أو كبرٍ ،
أو صِغَرٍ ، أو غير ذلك من الوجوه التي يقصد بها التشبيه وتُراد
للايجاز أيضاً والاختصار في اللفظ من تعديد الأوصاف
الشبهية ، وتُراد للبيان والإيضاح أيضاً ، فهذه مقاصدُ ثلاثة
نفصلها بمعونة الله تعالى

(المقصد الاول)

في إفادته للبلاغة ، وهذا كقوله تعالى « وله الجَوَارِي
الْمُنشآتُ في الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ » فشبه السفنَ الجاريةَ على ظهر
البحر بالجمال ، في كبرها ونخامة أمرها على جهة المبالغة في ذلك ،
وهكذا القول في جميع تصرفات التشبيه ، فإنه لا يَنفَكُ عن
إفادة البلاغة ، وإلا لم يكن تشبيهاً ، لأن إفادته للبلاغة هو
مقصده الأعظم ، وبابهُ الأوسع ، ولهذا فإنك لا تكاد تجد
تشبيهاً خالياً عن مقصود البلاغة على حال ، وكلما كان الإغراق
في التشبيه والإبعاد فيه وكونه مُتَعَذِّرَ الوقوع والحصول ،
كان أدخل في البلاغة ، وأوقع فيها ، وهذا نحو تشبيه نور الله
تعالى بنور المصباح في المسكاة ، سواء قلنا : إن المشبه هو نور
الله تعالى كما هو الظاهر من الآية ، أو هو نور الرسول صلى

الله عليه وسلم ، فالتقصودُ هو البلاغة في ذلك ، وكما قال بعضهم في وصف الحجر

وَكَاثَمَهَا وَكَأَنَّ حَامِلَ كَأْسِهَا
إِذَا قَامَ يَجْلُوهَا عَلَى النَّدَمَاءِ
شَمْسُ الضُّحَى رَقَصَتْ فَتَقَطَّ وَجْهَهَا

بَدْرُ الدُّجَى يَكْوَاكِبِ الْجُوزَاءِ
فانظر الى ما أبدعهُ في المبالغة بهذا التشبيه ، حيث شبه الساقى بالبدر ، وشبه الحجر بالشمس ، وشبه حبيها بالكواكب اغراقاً في ذلك ، ومبالغةً فيه ، وكما قال بعض الشعراء في وصف الشقائق على أعوادها إذا حركتها الريح فتارة نستقيم ، وتارة نعوّج قال

وَكأنَّ مُحْصَرَ الشَّقِيئِ قِي إِذَا تَصَوَّبَ أَوْ تَصَمَّدَ
أَعْلَامُ يَاقُوتٍ تُشْرِى نَ عَلَى رِمَاحٍ مِنْ زَبَرْجَدَ
وكما ورد في الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال: «المؤمن كالسنبلة، تعوّج أحياناً، وتقوم أخرى» أراد بذلك أنه لا يخلو في تصرفه عن أن يكون مستقيماً على الدين فذلك حال الاستقامة ، أو يكون مقارفاً للذنب ، فتلك حالة الاعوجاج وقوله صلى الله عليه وسلم «المؤمن كخامة الزرع»

أراد أنه غافلٌ عن أكثر المداخل ، مشغولٌ بما هو فيه من
أمر الدين عن التفطن للأُمور كالزراعة بين الزرع الكثيف ،
فإنه إذا غلُظ عليها لم تكن بارزةً للريح والشمس فتحصل لها
الصَّلابة ، فتراهُ في جميع مجاريه لا بدّ من إفادته للبلاغة
ومراعاتها فيه

(المقصد الثاني)

في إفادته للإيجاز وهذا ظاهرٌ ، فإنك إذا قلتَ زيد
كالأسد ، فإن الغرض تشبيهه بالأسد في شهامة النفس ،
وقوة البطش ، وجراءة الإقدام ، والقدرة على الافتراس ،
وغير ذلك من الصفات الفاخرة ، فقد استغنيت بذكر لفظ
الأسد عن أن تقول : زيد شهيمٌ شجاعٌ قوى البطش جريءٌ
الجنان قادر على الاعتداء ، فهذا هو الذي نُريدُه بالإيجاز ،
ومن الاختصار العجيب والإيجاز البالغ في التشبيه قوله تعالى
« إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ
الْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيحُ » فانظر الى ما اشتملت
عليه هذه الآية من أنواع التشبيهات . أشياء بأشياء في
معانٍ وأوصاف بحيث لو فصلت لاحتاجت الى شرح كبير ،

مع اختصاصها بجزالة اللفظ ، وبراعة النظم ، وبلاغة المعاني
وحسن السياق ، ومن الإيجاز قول البحترى
تَبَسُّمٌ وَقُطُوبٌ فِي نَدَى وَوَعَى

كَالرَّعْدِ وَالْبَرْقِ تَحْتَ الْعَارِضِ الْبَرْدِ
فما هذا حاله من جِدِّ التشبيهِ وغريبِ الموجزِ غايةً في
الإيجاز ، وكما قال أبو نَؤاسٍ في صفة الحرِّ

وَإِذَا علاها الماءُ أَلْسَهَا * حَبِيبًا شَبِهُ خَلَاخِلَ الْحَبْلِ
حَتَّى إِذَا سَكَنْتَ جَوَائِجَهَا * كَتَبْتَ بِمِثْلِ أَكْوَاعِ النَّلِّ
وكقول أبي نَؤاسٍ في تشبيهِ الحَبِّ أَيْضًا

فَإِذَا مَا اعْتَرَضَتْهُ الْعَيْنُ مِنْ حَيْثُ اسْتَدَارَا
خِلْتُهُ فِي جَنْبَاتِ الْكَاسِ وَأَوَاتِ صَغَارَا
فهذه التشبيهاتُ كُلُّهَا في غايةِ الإيجازِ والاختصارِ كما ترى

(المقصد الثالث)

(في إعادته للبيان والإيضاح)

وهذه أَيْضًا هي فائدة التشبيهِ الْكَبْرَى ، فَإِنَّهُ يُخْرِجُ
المبهم الى الإيضاح والمُلتبس الى البيان ، وَيَكْسُوهُ حِلَّةَ
الظهور بعد خفائه ، وَالْبَرْزُز بعد استناره وهذا كقوله تعالى

« مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ
 اللَّهُ بِنُورِهِمُ » الآية ، وقوله تعالى « أَوْ كَصَيْبٍ مِنَ السَّمَاءِ
 فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ كَلِمَاتُ أَضَاءَ لَهُمْ » الآية فهاتان الآيتان
 واردتان مثلاً وتشبيهاً بحال أهل النفاق ، وإيضاحاً وبياناً
 لأمرهم فيما ظهر لهم من النور التام بالرسول صلى الله عليه ،
 وإعراضهم عنه ، فشبه حالهم في ذلك بالمستوقد للنار ،
 وبالصيب الذي فيه الرعد والبرق ، كشفاً لحالهم في النفاق ،
 وإظهاراً لأمرهم فيه ، فنظام هذه الآية وسياقها دالٌّ على
 نهاية الإيضاح بالتشبيه وإظهار حالهم به ، وهكذا إذا قلت
 زيد يفيضُ فيضَ البحر ، ويُقدِّمُ إقداماً كالأسد ، فإنك
 بذكر هذا التشبيه قد أوضحتَ أمره في الكرم والشجاعة ،
 وكشفتَ ذلك بالإيضاح كشفاً لا غاية له ولا مزيد عليه ،
 ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ
 عَابِرُ سَبِيلٍ » يعني في قطع العلائق ، وخفة الحال ، فإن
 الغريب لا عُلُقَةَ له في بلاد الغربة ، وابن السبيل لا بُثَّ له
 إلا مقدار العبور وقطع المسافة ، فهذا المعنى قد أظهره التشبيه
 نهاية الظهور وأوضح حاله كما تراه ، ومنه قول أمير المؤمنين كرم

الله وجهه « كن في الفتنة كابن الليون ، لاظهر فيركب ولا
 ضرع فيجلب » أراد أن الفتن اذا تلبس الانسان بها ووقع
 في غمرتها ، كان ادعى للهلاك واقرب الى تورط النفوس ،
 وإذا كان لا علقه له بها ، فربما كان ذلك ادعى للسلامة
 وأقرب الى الخلاص عنها ، وهذه المعاني قد أشعر بها التشبيه
 ودل عليها ، ومن واضح التشبيه قول أبي نواس في ذم الدنيا
 وتقييحها

إذا امتحن الدنيا ليب تكشفت

له عن عدو في ثياب صديق

فهذا من التشبيه الواضح المضمرة الأداة فلماذا أوردناه هنا ،
 ومن أعجب ما يورد مثالا في وضوح التشبيه قول البحري
 يمشون في زغف كأن متونها

في كل معركة متون نهاء

بيض يسيل على الكماة فضولها

سيل السراب بقررة ينداء

فاذا الأسنة خالطتها خلتها

فيها خيال كواكب في ماء

وقوله أيضاً

وتراه في ظلم الوغى فتحاله

قرأ يكرُّ على الرجال بكَوْكَب

فقد ظهر بما أوردناه من هذه الأمثلة وضوح ما ادَّعينا
من كون التشبيه مختصاً بالايضاح والبيان لما قصد به

❦ التنبيه الرابع ❦

(في بيان مراتب التشبيهات في الظهور والخفاء، والقرب والبعد والزيادة

والنقصان وغير ذلك من أحوالها التي تعرض لها

أعلم أن الشيء المشبه به كلما كان أبعد عن الوقوع كان
التشبيه المستخرج منه أغرب ، ويكون في المبالغة أدخل
وأعجب ، فمثال القريب تشبيه السيوف بالأمواج ، وتشبيه
أطراف الأُسنة بالكواكب ، وتشبيه الرجال بالأُسود ومن
قريب التشبيه وأحسنه ما قاله علي بن جبلة

إذا ما تردى لأمة الحرب أُرعدت

حشاً الأرض واستدنى^(١) الرماح الشوارع

وأسفرَ تحت النقع حتى كأنه

صباحٌ مشى في ظلمة الليل ساطعٌ

(١) من قولهم استدنى الرجل . طأطأ رأسه يقطر منه الدم

ومنه قول أبي تمام

خط الشجاعة بالحياء فأصبحا

كالحسن شيب المعزم بدلال

ومثال التشبيه البعيد تشبيه الفهم إذا كان فيه جرّ
يخرج من المسك موجّه ذهب ، ونحو تشبيه الشقائق بأعلام
من ياقوت على رماح من زبرجد ، ونحو تشبيه الدماء بنهر من
ياقوت أحمر ، فهذا وأمثاله من المعداد في البعيد ، لكونه غير
متوهم الوقوع بحال ، فإن البحر من المسك لا يوجد ولكنه
متصور وهكذا ، فإن أعلام الياقوت على رماح الزبرجد غير
موجودة ، ولهذا فإنه لما كان غير موجود كان أدخل في التشبيه
وأنجب لكونه غير واقع ولهذا كان قول من قال
وكان أجرام السماء لوامعاً

دُرّ نثرن على بساط أزرق

أدخل في الإعجاب وأغرب من قول ذي الرمة في شعره
(كأنها فضة قد مسّها ذهب) لما كان الأول غير واقع ،
لأن البساط الأزرق عليه دُرّ منثور لا يكاد يوجد ،
بخلاف الفضة المموّهة بالذهب ، فإنها توجد كثيراً ، فأما
التشبيهات الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية ، فإنها

كلها قريبة ، وما ذاك إلا لأنها أدخل في التحقيق ، وأقرب
الى الثيقن مما لا يكاد يقع ، فلهذا كانت مختصة بهما كقوله
تعالى « أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ » وقوله تعالى « كمثل الحمار »
« فَثُلَّةٌ كَثَلٍ الْكَلْبِ » الى غير ذلك عن الأمور الممكنة
الوقوع ، ومثال الواضح من التشبيه ما قاله علي بن جبلة في
وصف الحمر

تَرَى فَوْقَهَا نَمَتْاً لِلْمَزَاجِ تَقَارَبُ لَا تَتَّصِلُنَ اتِّصَالاً
كَوْجِهَةِ الْعُرْسِ إِذَا خَطَّطَتْ عَلَى كُلِّ نَاحِيَةٍ مِنْهُ خَالاً
ومن أوضحه قولُ مسلم بن الوليد يصف رجلاً بالشجاعة
يلقى المنية في أمثال عُدَّتِهَا
كَاسَيْلٍ يَقْذِفُ جُلُوداً بِجُلُودِ

فهذا وأمثاله من الأمور الواضحة في المقصود منها في
التشبيه ، وهكذا جميع التشبيهات في القرآن العظيم ، فإنها
واضحة جلية ، ومثال التشبيهات الخفية ، وزيد بخفاها أن
الأمور المحسوسة الظاهرة مستمدة من الأمور الخفية في
المعاني وهذا كقول بعض الشعراء

وَكَأَنَّ النُّجُومَ يَبِينُ دُجَاهَا * سَنَنْ لَاحَ يَنْهَنُ ابْتِدَاعُ

فشيبة النجوم في ظلمة الظلام مع نورها ، بالسَّيْنِ
الواضحة التي هي كالأنوار توسَّطَ بينها بدعٌ ، كسواد الليل في
ظلمتها ، فالسَّيْنُ في هداها كالنور ، والبدعةُ في جهلها بمنزلة
الظلمة ، ومن هذا قول بعضهم

كَأَنَّ انْصِياعَ البدرِ مِنْ تَحْتِ غَيْمِهِ
نَجَاءٌ مِنَ الْبَاسَاءِ بَعْدَ وَقُوعِ

فشبه المحسوس بالمعقول ، ومثَّلَ البدر الذي ينحسر عنه
الظلامُ ، بالمتخلِّصِ من البَاسَاءِ بعد وقوعها عليه ، وما ذاك إلاَّ
لأن هذه المعاني وضحت وضوحاً وقُرُبَت من النفوس قُرْباً
فأُلْحِقَتْ بالأُمُور المحسوسة في وضوحها وتحققها ، ومن الأمثلة
ما حكاَهُ اللهُ تعالى عن مُسْتَحَلِّي الرِّبَا حيث قالوا « إِنَّمَا الْبَيْعُ
مِثْلُ الرِّبَا » وكان القياس في قولهم : إِنَّمَا الرِّبَا مِثْلُ الْبَيْعِ ، في
تحليلهِ إِغْرَاقاً مِنْهُمْ في المبالغة ، وذهاباً إِلَى أَنَّ الرِّبَا فِي بَابِ
الْحُلِّ أَدْخَلَ مِنَ الْبَيْعِ وَأَقْوَى حَالاً ، وهذا مِنْ أَنْوَاعِ التَّشْبِيهِ
يُلْقَبُ بِالْمَعْكُوسِ ، ولهذا يُقَالُ : صُبَّحُ كَفَرَةٍ الْقِرْسِ ، وَيُقَالُ
فِي عَكْسِهِ أَيْضاً غُرَّةٌ كَالصُّبْحِ ، وَسَيَأْتِي تَقْرِيرُهُ بِمَعُونَةِ اللهِ تَعَالَى

﴿التنبية الخامس﴾

(في اكتساب وجه التشبيه)

أَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ مَنْ أَرَادَ تَشْبِيهَ شَيْءٍ بِغَيْرِهِ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا بِوَصْفٍ مَّا كَمَا قَرَرْنَاهُ مِنْ قَبْلُ ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْعَى فِي طَلَبِ الْوَجْهِ الْجَامِعِ بَيْنَهُمَا ، فَمَنْ طَلَبَ أَنْ يُمَثِّلَ حَرَكَةً أَوْ هَيْئَةً بِغَيْرِهِمَا ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَطْلُبَ أَمْرًا يَتَّفَقَانِ فِيهِ ، كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ ابْنُ الْمُعْتَزِّ فِي قَوْلِهِ

وَكَأَنَّ الْبَرْقَ مُصْحَفُ قَارٍ * فَاَنْطَبَاقًا مَرَّةً وَانْفِتَاحًا
فَلَمْ يَنْظُرْ إِلَى جَمِيعِ أَوْصَافِ الْبَرْقِ كُلِّهَا وَمَعَانِيهِ ، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ تَشْبِيهَ هَيْئَةِ الْبَرْقِ وَحَرَكَةِ لَمَعَانِهِ بِالْمُصْحَفِ ، يَفْتَحُهُ الْقَارِئُ مَرَّةً وَيُطْبِقُهُ أُخْرَى ، فَيَكُونُ جَامِعًا بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْجَامِعِ

﴿ دَقِيقَةٌ ﴾

وَمِمَّا يَكُونُ مُنَاسِبًا لِمَا أوردناه في كونه جَامِعًا بَيْنَ الْمُخْتَلَفَاتِ هُوَ أَنْ يُجْعَلَ الشَّيْءُ سَبَبًا لِمُضَادِّهِ كَمَا يُقَالُ أَحْسَنَ إِلَى مَنْ حَيْثُ قَصَدَ الْإِسَاءَةَ ، وَتَفَعَّلَ مَنْ حَيْثُ أَرَادَ الْإِضْرَارَ ،

وكانت نجاتي من حيثُ قصدَ إهلاكِي ، ومن هذا قول
بعض الشعراء

أَعْتَقَنِي سُوءُ مَا صَنَعْتَ مِنَ الرَّ
قِّ فَيَا بَرْدَهَا عَلَى كَبَدِي
فَصَرْتُ حُرًّا بِالسُّوءِ مِنْكَ وَمَا
أَحْسَنَ سُوءُ قَبْلِي إِلَى أَحَدٍ

وما ذاك إلا من أجل تخيل الجامع في الأمور المختلفة
المتضادة . كما قررناه فهذا ما أردنا ذكره من ذكر التنبيهات
في صدر هذه القاعدة لتكون توطئة وتمهيداً لما نريد ذكره من
أسرار التشبيه وحقائقه ، فإذا تمهد ذلك فاندكر أقسام التشبيه ،
ثم نردفه بذكر الأمثلة ، ثم نذكر كيفية التشبيه ، ثم نذكر
أحكامه فهذه مطالب أربعة تفصلها بمعونة الله تعالى

المطلب الأول

(في بيان أقسام التشبيه)

اعلم أن التشبيه له طرق كثيرة ، وتنقسم الى أثناء
منتشرة باعتبارات مختلفة ، ولكننا تقتصر من ذلك على تقسيمات
أربعة هي وافية بالمطلوب وندرج تحتها شعب كثيرة

(التقسيم الأول)

باعتبار ذاته الى مفرد ومركب، ونعني بالمفرد ما كان التشبيه فيه مقصوراً على تشبيه صورة بصورة من غير زيادة ، أو صورة بمعنى ، ونعني بالمركب ما كان التشبيه فيه تشبيهاً لأمرين بأمرين أو بأكثر من ذلك كما نوره ، أو تشبيهاً لأمرين بأمرين أو بأكثر كما ستره موضحاً في الامثلة بمعونة الله تعالى ، فإذاً هذا التقسيم مشتمل على ضروب أربعة الضرب الأول منها تشبيه المفرد بالمفرد وهذا كقوله تعالى « فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ » شبهها بالدَّهَانِ لِحُمْرَتِهَا ، وهو الجلد الأحمر وكقوله تعالى « تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ » وقوله تعالى « كَمَصَفٍ مَّا كُولُ » الى غير ذلك من التشبيهات المفردة الواردة في القرآن وقوله صلى الله عليه وسلم « مَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ ، كَمَثَلِ الْاُتْرُجَّةِ ، طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَرِيحُهَا طَيِّبٌ ، وَمَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ ، كَمَثَلِ التَّمْرَةِ ، طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَلَا رِيحَ لَهَا ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الْخَنْزَلَةِ ، طَعْمُهَا رُثٌ وَلَا رِيحَ لَهَا ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ ، كَمَثَلِ الرِّيحِ الْيَمَانَةِ ، رِيحُهَا طَيِّبٌ وَلَا

طعمَ لها ، ومنهُ قولهم زيد كالأسد ، وعمرو كالبحر ، وقولُ أمير
المؤمنين كرم الله وجههُ في الشَّقِيقِيَّةِ ، فصاحبُها كراكب
الصَّعْبَةِ ، إِنْ أَشْنَقَ لَهَا خَرَمَ ، وَإِنْ أَسْلَسَ لَهَا تَقَحَّمَ ، وقوله
في مخاطبة طلحة والزبير ، والله لا أكونُ كالضَّبْعِ ، تنام على
طُول اللَّذَمِ حتى يصلَ إليها طالِبُها

ومن التشبيه الفائق قولُ امرئ القيس
كَأَنَّ عَيُونَ الْوَحْشِ حَوْلَ خَبَاتِنَا
وَأَرْحَلُنَا الْجَزَعُ الَّذِي لَمْ يُثْقَبِ
وقول زهير

بَكَرْنَ بِكُورًا وَاسْتَحَرْنَ بِسُحْرَةٍ
فَهُنَّ يَوَادِي الرَّسِّ كَالْيَدِ لِلْفَمِ
ولقد أجاد زهير في هذا التشبيه وأبدع فيه ، ومنهُ قول
ذي الرُّمَّةِ

قَبِ الْعَيْسَ فِي أَطْلَالِ مَيَّةٍ فَاسْأَلِ
رُسُومًا كَأَخْلَاقِ الرِّدَاءِ الْمُسْلَسِلِ

ومثله قول أبي تمام
خَرَقَاءَ تَلْعَبُ بِالْعُقُولِ مَزَاجُهَا * كَتَلْعَبُ الْأَفْعَالِ بِالْأَسْمَاءِ

وكقول ابن المعتز في وصف العنب
 حتى اذا حرَّ آب جاشَ مرَّجله
 بفأثرٍ من هجيرِ الشمسِ مُستعرٍ
 ظَلَّتْ عَنَّا قَيْدُهُ يَخْرُجْنَ مِنْ وَرَقٍ
 كما احتسبى الزَّنجُ في خُضْرِ مِنَ الْأُزْرِ
 وكما قال بعض الشعراء
 كأنَّ الثُّرَيَّا والصَّبَّاحُ يَكْدُهُمَا
 مصابيحُ رهبانٍ دَنَتْ لَحُودُ
 وكما قال بعض الاذكياء
 والصَّباحُ يَتْلُو المُشْتَرَى وَكَأَنَّهُ
 عُرْيَانٌ يَمْشِي خَلْفَهُ بِسِرَاجٍ
 ومن ذلك قول بشار
 كأنَّ النَّاسَ حِينَ تَغِيبُ عَنْهُمْ
 نَبَاتُ الْأَرْضِ أَخْطَاهُ الْقِطَارُ
 ومن بديع التشبيه قول امرئ القيس
 وَكَشَحٍ لَطِيفٍ كَالْجَدِيلِ مُخَصَّرٍ
 وَسَاقٍ كَأَنْبُوبِ السَّقْيِ الْمَذَلِّ

وَتَعَطُّوْا بِرَخْصٍ غَيْرِ شَتْنٍ كَأَنَّهُ
أَسَاكِيعُ ظُبِّيٍّ أَوْ مَسَاوِيكُ إِسْجَلٍ
مُهْفَهْفَهٌ يَبْضَاءُ غَيْرُ مُقَاصِنَةٍ
تَرَائِبُهَا مَصْقُولَةٌ كَالسَّجْنَجَلِ

فانظر الى ما اشتملت عليه هذه الأبيات من بديع
التشبيه وغريبه ، ومن هذا قول بعضهم في تشبيه الفحم والجر
كأنما النار في تَلْهَبِهَا * والفحم من فوقها يُعْطِهَا
زَنْجِيَّةٌ قَبَضَتْ أُنَامِلَهَا * من فوق نار زَنْجِيَّةٍ لَتُخْفِيهَا
ومن جيد التشبيه ورائقه ما قاله بعض الادباء
وهو البحترى

دَنَوْتَ تَوَاضَعًا وَعَلَوْتَ قَدْرًا
فَشَاكَانَاكَ انْخِفَاضٌ وَارْتِفَاعُ
كَذَاكَ الشَّمْسُ تَبْعُدُ أَنَّ تُسَامَى
وَيَذْنُو الضُّوءُ مِنْهَا وَالشَّعَاعُ
ولنكتف بهذا القدر في المفردات

الضرب الثاني في تشبيه المركب بالمركب ، وما هذا حاله
يرد على أوجه أربعة ، أولها تشبيه شيئين بشيئين كقوله تعالى

« وَمِثْلُ كَلِمَةِ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ » فقد مثل الكلمة الخبيثة بالشجرة الخبيثة، وقد قررنا من قبلُ أنا نريد بالتشبيه المركب ذلك، ونحو قوله تعالى « مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا » وقوله تعالى « ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاءً ونداءً » فمثل الكفار في إغراضهم عن الحق والهدى وعدم الاصغاء الى ما جاء به الرسول برجل يتكلم بما لا يفهم منزلة نعيق البهايم، ومن هذا قوله صلى الله عليه وسلم « مثل الرجل الذي لا يتم صلاته كمثل الحامل حملت حتى إذا دنا نفاسها، أملتصت فلا ذات تحمل ولا ذات ولد » ومن هذا قوله صلى الله عليه وسلم في مثال المؤمن حامل القرآن، كمثل الأترجة، ومثال المنافق الذي لا يحمل القرآن كمثل الحنظلة، وسائر تلك الأحاديث التي أسلفناها تمثيلاً للمفرد بالمفرد وهي هنا صالحة للتمثيل المركب بالمركب في شيئين بشيئين، فإن كان بالإضافة الى الموصوف فقط، فهو من باب المفرد بالمفرد، وإن كان بالإضافة الى الموصوف مع صفته، فهو من باب المركب بالمركب، والامر فيه قريب، ومن الشعر قول امرئ القيس

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا
لَدَى وَكْرَهَا الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي

وقول بشار

كَأَنَّ مَثَارَ النَّعَقِ فَوْقَ رُؤُسِنَا
وَأَسْيَافِنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ

وثانيها تشبيه ثلاثة بثلاثة وهذا كقول بعضهم

لَيْلٌ وَبَذْرٌ وَغُصْنٌ شَعْرٌ وَوَجْهٌ وَقَدْ
خَمِرٌ وَدُرٌّ وَوَرْدٌ رِيْقٌ وَتَغْرٌ وَخَدْ

فهذا عدد ناه من التشبيه ، وإن لم تظهر فيه الأداة ،
لأنه في معنى التشبيه ، وإن كانت أداته مضمرّة ، لأن
ظهورها يكون مقدّرا

وثالثها تشبيه أربعة بأربعة وهذا كقول امرئ القيس
لَهُ أَبْطَلَا ظَبْيٍ وَسَقَا لَعَامَةً

وإرخاء سِرْحَانٍ وَتَقْرِيْبٌ تَتَغَلِّ

وكقول أبي نواس

تَبْكِي فَتَذُرِي الدَّرَّ مِنْ نَرْجَسٍ

وَتَمْسَحُ الْوَرْدَ بِعُنَابٍ

فشبه الدمع بالدر ، لياضه ، والعين بالنرجس ، لما فيه من

اجتماع السواد والبياض ، وشبهه الوجه بالورد ، وشبهه الأنامل
بالعناب ، فهذه تشبيهات أربعة كما أشرنا إليه وكما قال بعضهم
فَزَحَرَتْ شَفَقًا غَشَى سَنَا قَمَرٍ

وَسَا قَطَتْ لُؤْلُؤًا مِنْ خَاتَمِ عَطَرٍ
فشبهه الحمار بالشفق ، لحرته ، وشبهه الوجه بالقمر ، وشبهه
ثناياها باللؤلؤ ، وشبهه فيها بالخاتم

ورابعها تشبيه خمسة بخمسة وهذا كقول الواواء الدمشقي
فَأَمْطَرَتْ لُؤْلُؤًا مِنْ نَرْجَسٍ وَسَقَتْ

وَرَدًا وَعَصَّتْ عَلَى الْعُنَابِ بِالْبَرْدِ
فجمع ما أوردناه في هذا الضرب ، إنما هو في تشبيه
المركب بالمركب

(الضرب الثالث في تشبيه المفرد بالمركب)

ولنضرب له مثالين يدلان عليه ،

(المثال الأول في المظهر الأداة)

وهذا كقوله تعالى « اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ . مِثْلُ
نُورِهِ كَمِثْكَاتٍ فِيهَا مُصْبِحٌ الْمُصْبِحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ
كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ

وَلَا غَرِيْبَةً « فهذه الأمورُ المَعْدُوْدَةُ كُلُّهَا أَشْبَاهُ لِنُورِ اللَّهِ ،
إِمَّا عَلَى أَنْ الْمَرَادُ بِهِ ذَاتُ اللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ يُرَادُ بِهِ الرَّسُولُ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى « مِثْلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ
أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ » وَكَقَوْلِ
أَبِي تَمَامٍ يَمْدَحُ قَصِيْدَةً لَهُ

خُذْهَا مُتَقَفَةً الْقَوَافِي رَبَّهَا * بِسَوَابِغِ النِّعَمَاءِ غَيْرُ كَنُودٍ
كَالْدُرِّ وَالْمَرْجَانِ أُلْفَ نَظْمِهَا * كَالشُّدْرِ فِي عُنُقِ الْفَتَاةِ الرُّودِ
وَمَا قَالَ الْبَحْتَرِيُّ فِي وَصْفِ السِّيفِ

وَكَاثِمًا سُودَ النِّمَالِ وَحُمْرُهَا

دَبَّتْ بِأَيْدٍ فِي قَرَاهُ وَأَرْجُلِ

فَنَسَبَهُ فَرْنَدَ السِّيفِ ، بِدَيْبِ الثَّمَلِ ، حُمْرِهَا وَسُودِهَا ،
وَهَذَا مِمَّا يُشْهَدُ لَهُ فِيهِ بِالْإِجَادَةِ وَالْإِنْفَاةِ فِي الْبَلَاغَةِ وَالزِّيَادَةِ

(المِثَالُ الثَّانِي فِي مَضْمَرِ الْإِدَاةِ)

وَهَذَا كَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « الْعَزَلُ هُوَ الْوَأْدُ
الْخَفِيُّ » وَهَذَا مِنْ التَّشْبِيهِ الَّذِي فَاقَ فِي رِشَاقَتِهِ وَرَاقَ فِي
جَوْدَةِ نَظْمِهِ وَبَلَاغَتِهِ ، وَالْوَأْدُ هُوَ مَا كَانَتْ الْعَرَبُ تَفْعَلُهُ مِنْ
دَفْنِ الْبَنَاتِ وَهِنَّ أَحْيَاءُ ، خَوْفًا مِنَ الْعَارِ بِرُكُوبِ الْفَاحِشَةِ ،

فجعل العزل كالوَاد، وعبر عنه بهذه العبارة التي تَغُضُّ لها العيون طرفَهَا، ولا يَنْتَهِى الوصفُ اليها، فيكون تركُ وَصْفِهَا كَوْصْفِهَا، ومن هذا قول أمير المؤمنين في وصف العِثْرَةِ، عليهم السلام « قَرِدُوهُمْ وَرَدَ الْهَيْمِ الْعِطَاشِ » فهذا من الكلام لا يدرك في البلاغة منتهاه، ولا يحرز بفاية غَوْرُهُ وَأَذَنَاهُ ومن غريب ما وجدته في هذا الضرب كلامُ لابن الأثير في وصف القلم، « جُدِعَ أَثَقُهُ فَصَارَ فِي الْيَدِ قَصِيرًا » يشير بذلك الى ما كان من حديث قَصِيرٍ، مع الزَّبَاءِ وَفَتَكَهَ بِهَا، وَكَيْدِهِ الْعَظِيمَ لَهَا « وَأَرْهَفَ صَدْرُهُ فَصَارَ فِي الْمَضَاءِ عَضْبًا شَهِيرًا » أراد كالسيف في مَضَائِهِ « وَفُصِّصَ لِبَاسَ السَّوَادِ، وَهُوَ شِعَارُ الْخُطْبَاءِ فَنُطِقَ بِفَصْلِ الْخُطَابِ، وَنَكَّسَ رَأْسَهُ وَهُوَ صُورَةُ الْإِذْلَالِ، فَاخْتَالَ فِي مَشْيِهِ مِنَ الْإِعْجَابِ » فأقول لقد نطق بفصل الخطاب ابنُ الأثير، وصار على بليغ التشبيه والاستعارة كالأثير، وهذا الضرب أعنى تشبيه المفرد بالمركب كثيرُ الدَّوْرِ، واسعُ الجَرَى، وما ذاك الا من أجل المبالغة في المشبّه نفسه فاتسعوا فيه بتشبيهات كثيرة

(الضرب الرابع في تشبيه المركب بالمفرد)

وما هذا حاله فهو على التدور والقلّة، وإنما كان الأمر فيه
كما قلناه من القلّة، لأنه لا مبالغة في تشبيه الأشياء المتعدّدة
بشيء واحد، فلا جرّم كان قليل الاستعمال، ثم هو في قلّة
جريه على وجهين، الوجه الأول تشبيه شيئين مشتركين
في أمر معنوي بشيء واحد، ومثاله ما قاله أبو تمام في
وصف الربيع

يا صاحبيّ تَقَصِّيًا نَظَرَيْكُمَا
تَرَيَا وَجُوهَ الْأَرْضِ كَيْفَ تَصَوَّرُ
تَرَيَا نَهَارًا مُشْمَسًا قَدْ شَابَهُ

زَهْرُ الرُّبَا فَكأنما هو مُقَمَّرُ

فشبّه النهار المشمس مع الزهر الأبيض وقد اشتركا في
البياض والحسن، بضوء القمر، وهو تشبيه بالغ يقضي منه
العجب، ويُمَانِلُ في نظمه وصفائه إكسير الذهب
الوجه الثاني تشبيه شيئين ليس بينهما جامع ولا رابطة
تشمّلهما وهذا كقول أبي الطيب المتنبي
تُشْرِقُ أَعْرَاضُهُمْ وَأَوْجُهُمْ * كأنها في نفوسهم شَمِ

فشبه إشراق الأعراض والوجوه بإشراق الشيم ، وهى
الخلائق الطيبة ، فأشراق الوجوه ببياضها ، وإشراق
الأعراض بشرفها وطيبها ، وليس بينهما جامع كما ترى

(التقسيم الثانى)

(باعتبار حكمه الى قبيح وحسن)

أعلم أن من التشبيه ما يروق منظره ويحمد أثره ، وهذا
هو الأكثر فى التشبيهات ، فإنها جارية على الرشاقة فى
معظم مجاريها ، فهذا تكون محمودة حسنة ، وربما لم يكن
بين المشبه والمشبه به وجه ، أو حصل هناك جامع بينهما ،
لكنه بعيد ، فهذا كانت قبيحة مذمومة ، فهذا ضربان
الضرب الأول فيما يكون بعيداً ، فيذم ويستقبح ،
وإنما قدمنا الكلام على ما يكون مذموماً ، لأجل قلته
ونُدوره ، وأكثرها جار على اللطافة والركة

ثم هو على وجهين فى قبحه ، الوجه الأول منهما ما كان
مظهر الأداة ، فن ذلك قول أبى نواس فى وصفه الخمر

كَأَنَّ يَوَاقِيَتَا رَوَاكِدٍ حَوَّلَهَا

وَزُرُقَ سَنَانِيرٍ تَذِيرُ عِيُونَهَا

فما هذا حاله من التشبيه مع ما فيه من البُعْدِ والرَّكَّةِ ،
 فقد اشتمل على نوع غثائَةٍ وسُخْفٍ في لفظةٍ وبشاعةٍ ، ومن
 العَجَبِ أَنَّهُ في هذه القصيدة قد قرَنَهُ بالفائقِ الرائقِ ، والبدیعِ
 النادرِ ، الذي أجاد فيه وأحسنَ وهو قوله
 كَأَنَّا حُلُولٌ بَيْنَ أَكْنَافِ رَوْضَةٍ

إِذَا مَا سَلَبْنَاهَا مَعَ اللَّيْلِ طِينَهَا
 یعنی إِذَا فَضُّوا خِتَامَ الدِّنَانِ الحُمْرِيَّةِ عَنْ أَفْوَاهِهَا ،
 فَكَأَنَّهُمْ في رَوْضَةٍ مِنَ الرِّيَاضِ لَمَّا يَحْصِلُ فِي نُفُوسِهِمْ عِنْدَ ذَلِكَ
 مِنَ الْإِرْتِيَاحِ وَالطَّرَبِ ، فَانْظُرْ كَيْفَ قَرَنَ بَيْنَ خَرَزِهِ ، وَدَرِّهِ ،
 لَا بَلْ بَيْنَ بَعْرِهِ وَعَنْبَرِهِ ، وَمَا أَسَاءَ فِيهِ مِنَ التَّشْبِيهِ قَوْلَهُ
 وَإِذَا مَا الْمَاءُ وَقَعَهَا أَظْهَرَتْ شَكْلًا مِنَ الْغَزْلِ
 لَوْلَوَاتٍ يَنْحَدِرْنَ بِهَا كَأَنَّهُنَّ الدَّرَّ مِنَ جَبَلٍ
 فَشَبَّهَ حَبَّ الحُمْرِ فِي انْحِدَارِهِ بِمَلٍ صَغَارٍ يَنْحَدِرُونَ مِنْ
 جَبَلٍ ، فَأَيْنَ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ فِي صِفَةِ الحُمْرِ
 كَأَنَّ صُغُرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا

حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ
 وَلَقَدْ أَكْثَرَ مِنَ الحُمْرَاتِ حَتَّى أَتَى فِيهَا بِمَا يُنْجَلِ

الأذهان ، وبما يُنزلُ قدره في الإيمان ، ومن بعيد التشبيه
ما قاله الفرزوق

يَمْشُونَ فِي حَلَقِ الْحَدِيدِ كَمَا مَشَتْ

جَرْبُ الْجَمَالِ بِهَا الْكُحَيْلُ الْمَشْعَلُ

فشبه الرجال في ذرّوع الرّرد ، بالجمال الجرب ، وهذا
من التشبيه البعيد لأنّه إن أراد السواد فلا مقارنة بينهما في
اللون ، فإنّ لون الحديد أبيض ، ومع ما فيه من البعد ، ففيه
ايضاً سخفٌ وغشائَةٌ ، ومن بعيد التشبيه ما أُثّر عن أبي
الطيب المتنبّي

وَجَرَى عَلَى الْوَرَقِ النَّجِيعُ الْقَانِي

فَكَأَنَّهُ التَّارَنُجُ فِي الْأَغْصَانِ

فما هذا حاله من التشبيه ، قد أنكره أهل هذه الصناعة ،
وسمّوه بالنزول والشناعة ، ومن ردّى التشبيه ما قاله في
بعض القصائد السيّفة

شَرَفٌ يَنْطَاحُ النُّجُومَ بِرُوقٍ ٥ وَعِزٌّ يُقَلِّلُ الْأَجْبَالَ

فذكر الرّوق ليس جيّداً في المديح ، وكذا لفظ المناطحة
ليس فصيحاً ولا دالاً على البلاغة ، ومن العجب أنّه قال في مطلع
هذه القصيدة ما يروّق الناظر ، ويشوق القلب والخاطر

ذِي الْمَعَالِي فَيَعْلَمُونَ مَنْ تَعَالَى

هَكَذَا هَكَذَا وَإِلَّا فَلَا

فالتفاوت ما بين الشئين يدركه كل من له ذوق سليم ،
وطبع في الفصاحة مستقيم ، فلقد جمع في هذا بين ورْدَة ،
وسعدانة ، لا بل بين بكرة ومرجانة ، ومن البشع المستنكر
في التشبيه ما قاله بعض الشعراء

مَلَا حَاجِيكَ الشَّيْبُ حَتَّى كَانَهُ

ظِلَاءُ جَرَى مِنْهَا سَيِّحٌ وَبَارِحٌ

وهكذا ورد قول آخر في صفة السهام

كسَاهَا رَطِيبَ الرِّصْفِ فَأَعْدَلَتْ لَهُ

قَدَاحٌ كَأَعْنَاقِ الطُّبَاءِ الْعَوَارِقِ

فما هذا حاله لا ملائمة بين المشبه والمشبّه به ، وهما في

غاية البعد

الوجه الثاني ما كان مُضْمَرِ الأداة فن ذلك ما قاله

أَبُو تَمَامٍ يَمْدَحُ رَجُلًا

(١) الرصف . مصدر رصف السهم . شدّ على مدخل

سنخ النصل في الفدح بالرّصاف . وهو وَرْءٌ من عَصَبٍ

وَتَقَاسَمَ النَّاسُ السَّخَاءَ مُجَزَّأً
 فَذَهَبْتَ أَنْتِ بِرَأْسِهِ وَسَنَامِهِ
 وَتَرَكْتَ لِلنَّاسِ الْإِهَابَ وَمَا بَقِيَ
 مِنْ فَرْثِهِ وَعُرْوِهِ وَعِظَامِهِ
 فَأَمَّا الْبَيْتُ الْأَوَّلُ فَهُوَ فِيهِ وَلَيْسَ وَرَاءَهُ كَبِيرٌ مَعْنَى
 وَلَا بَلِيغُهُ ، فَإِنْ حَاصِلُهُ أَنَّكَ ذَهَبْتَ بِالْأَعْلَى مِنَ السَّخَاءِ وَتَرَكْتَ
 لِلنَّاسِ الْأَدْنَى ، وَالْبَيْتُ الثَّانِي أَرَكُ وَأَنْزَلُ فِي الْبَلَاغَةِ ، وَمِنْ
 ذَلِكَ مَا قَالَهُ أَيْضًا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ
 لَا تَسْقِنِي مَاءَ الْمَلَامِ فَإِنِّي * صَبَّ قَدْ اسْتَعَذَبْتُ مَاءَ بَكَائِي
 فَمَا هَذَا حَالُهُ أَيْسَ فَاحِشًا وَلَا بَلِيغًا ، وَإِنَّمَا هُوَ مُتَوَسِّطٌ
 كَمَا قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ ، وَهُوَ كَمَا قَالَ ، فَإِنَّهُ وَإِنْ نَزَلَ فِيمَا أَوْرَدَهُ مِنْ
 التَّشْبِيهِ فَلَيْسَ خَالِيًا عَنِ بَلَاغَةٍ فِي مَعْنَاهُ وَجَزَالَةٍ فِي لَفْظِهِ
 وَيُحْكِي أَنَّ رَجُلًا لَمَّا سَمِعَ هَذَا الْبَيْتَ لِأَبِي تَمَامٍ بَعَثَ إِلَيْهِ
 بِقَارُورَةٍ ، وَقَالَ هَبْ لِي شَيْئًا مِنْ مَاءِ الْمَلَامِ فَقَالَ لَهُ أَبُو تَمَامٍ أُبْعَثْ
 لِي بِرِيشَةٍ مِنْ جَنَاحِ الذَّلِّ ، حَتَّى أُبْعَثَ لَكَ مَاءُ الْمَلَامِ ، لَيْسَ
 مُرَادُ أَبِي تَمَامٍ الْمَائِلَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى « وَاخْفُضْ
 لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ » فَإِنَّ بَيْنَهُمَا بَوْنًا لَا تُذْرِكُ غَايَتَهُ ،
 وَبُعْدًا لَا تَقْطَعُ مَسَافَتَهُ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّ الْاسْتِمَارَةَ جَارِيَةً فِي الْمَاءِ

كجريها في الجناح، وهذا مقصدٌ جيّد لا غبار على أبي تمام فيه
الضرب الثاني ما حسنَ في الصّورة من التشبيه ، وهذا
بابٌ عظيم ، قد اتسع فيه كلام البلغاء وأتوا فيه بكل حسنٍ
بديعٍ ، وتهالكوا في دقة المعاني ، ولطائف التشبيه، فمن ذلك
ما قال امرؤ القيس في صفة الفرس

على الذئبِ جياشٌ كأن اهتزأه
إذا جاشَ فيه حميةٌ على مُرجلٍ

وقوله

دَرِيرٌ كخذرُوفِ الوليدِ أَمْرُهُ
تَتَابَعُ كَفَيْهِ بِخَيْطٍ مُوَصَّلٍ
ومن ذلك ما قاله ابن دُرَيْد في صفة الفرس أيضاً
كأنما الجوزاء في أرساغِه والنجمُ في جَبْهَتِه إذا بدا
وقال في صفة ماء خال

كأنما الرِّيشُ على أَرْجَائِه
زُرْقُ نِصَالٍ أُرْهِفَتْ لَتَمَتَمَا

ومن ذلك ما قاله أبو الطيب المتنبي في سيف الدولة وابنه
أما تَرَى ما أَرَاهُ أَيْهَا المَلِكُ
كأَنَّا في سماءِ مالهـا حُبُكُ

الفرقدُ ابْنُكَ والمصباحُ صاحِبُهُ
وأنتَ بذُرِّ الدُّجَى والمجلسُ الفَلَكُ

وقال يمدح سيف الدولة
أَرَى كُلَّ ذِي مَلَكٍ إِلَيْكَ مَصِيرُهُ
كَأَنَّكَ بِحَرِِّ الْمُلُوكِ جَدَاوِلُ

وقال فيه أيضاً
وَلَا مَلَكَ إِلَّا أَنْتَ وَالْمَلِكُ فَضْلَةٌ
كَأَنَّكَ نَصْلٌ فِيهِ وَهُوَ قَرَابُ
ومن رقيق التشبيه وبديعه ما قاله الصابي في صفة الخمر
كَأَنَّ الْمُدِيرَ لَهَا بِالْيَمِينِ

إِذَا طَافَ بِالْكَاسِ أَوْ بِالْيَسَّارِ
تَدَرَّعَ ثَوْبًا مِنَ الْيَاسَمِينِ
له فَرْدُكُمْ مِنَ الْجُلَنَارِ
فشبه خمرة كميّه عند حملها للكَاسِ من لونها ، بلباسٍ
قيصاً من الياسمين إحدى كميّه من الجُلَنَارِ، وهذا تشبيه حسنٌ
بالغٌ، ومن أبياته التي يسبّه فيها مجلس اللهو بالمعركة قال

كَأَنَّ الْمَجَامِرَ خَيْلٌ جَرَتْ (١)

وقد ثَارَ للندِّ فيها غُبَارُ

(٢) دَبَادِبَةٌ مِنْ طَوَالِ الْقِيَانِ

وَالثَّأْيُ بُوقٌ لَهُ مُسْتَعَارُ

وَجَلَسْنَا حَوْمَةً أُرْهِجَتْ

لَزَحَفِ النَّدَامَى إِلَيْهَا بِدَارُ

ولنقتصر على هذا القدر من محاسن التشبيه ففيه غنيّةٌ

وكفاية لمقدار غرضنا، وستكون لنا فيه عَوْدَةٌ عند ذكر

الأمثلة بمعونة الله تعالى

(التقسيم الثالث)

(باعبار صورته وتأليفه إلى الطرد والعكس)

أَعْلَمُ أَنَّ أَرْبَابَ عُلُومِ الْبَلَاغَةِ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ الْمَجَازَ
أَبْلَغُ مِنَ الْحَقِيقَةِ فِي تَأْدِيَةِ الْمَعْنَى ، وَعَلَى أَنَّ الْإِسْتِعَارَةَ أَقْوَى
مِنَ التَّصْرِيحِ ، وَأَنَّ الْكِنَايَةَ أَدْخَلَ فِي إِفَادَةِ الْمَعَانِي مِنْ تِلْكَ
الصَّرَاحِ الْمَوْضُوعَةِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ دَلَالََةَ هَذِهِ الْأُمُورِ عَلَى مَا تَدُلُّ

(١) هذا البيت بعد هذين البيتين بأربعة أبيات (٢) قلبه وهو المطلع

لَا تَقَى هُمُومِي فِي جَحْفَلٍ لَهَا مِنْ مُقَامِي فِيهِ قَرَارُ

عليه ، إنما كان دلالةً باللازم والتابع ، ولا شك أن الدلالة على الشيء بلازمه أكشف لحاله ، وأبين لظهوره ، وأقوى تمكناً في النفس من غير ما ليس بهذه الصفة ، فأما التشبيه ، فأما يكون وروده على جهة المبالغة فيما تعلق به ، وهذا هو المطرد في جريه ، وقد برد على خلاف ذلك ، فإذا له مرتبتان نوضحهما بمشيئة الله تعالى

﴿ المرتبة الأولى ﴾

(في بيان التشبيه المطرد)

اعلم أن المبالغة في التشبيه لا يمكن حصولها إلا إذا كان المشبه به أدخل في المعنى الجامع بينهما ، إما بالكبر كقوله تعالى « وله الجوارى المنشآت في البحر كالأعلام » فمثلها بالجمال لما كانت الجبال أكبر من السفن ، وهكذا القول في السواد ، والبياض ، والحمد ، والذم ، والإيضاح والبيان ، الى غير ذلك من الأوصاف الجارية في التشبيه ، وآية ذلك وعلامته أنه لا بد من أن تكون لفظة (أفعل التفضيل) جارية في التشبيه وهذا يدل على ما قلناه من اعتبار زيادة المشبه به على المشبه في تلك الصفة الجامعة بينهما ، فإن لم يكن

الأمرُ على ما قلناه من الزيادة كان التشبيه ناقصاً وكان معيماً، ولم يكن دالاً على البلاغة، وهكذا الحال إذا كنا حاصلين على جهة الاستواء فلا مبالغة في ذلك، فإذاً لا بد من اعتبار الزيادة كما أشرنا إليه، وهو في ذلك على أربعة أوجه (أولها) تشبيه صورة بصورة كقوله تعالى « كالفرّاشِ المبثوثِ » شبه الناس يوم القيامة في الضّعف والهوان بالفرّاش، لما فيه من الدقة، وضعف الحال، وقوله تعالى « وتكونُ الجبالُ كالعِمنِ المنفوشِ » شبه الجبال مع اختصاصها بالصلابّة والقوّة، بأضعف ما يكون وأرخاءه، وهو الصوّف لأنّه ألين ما يكون عند نفسه، وما ذاك إلا لإظهار باهر القدرة، مبالغة في الرّد على من أنكر المعاد الآخرى، وتكديفاً لمن حاك في صدره استبعاد ذلك، (وثانيها) تشبيه معنى بمعنى كقولك: زيدٌ كالأسد في شجاعته، وكالأخف في حلمه، وكإياس في ذكائه، وكحاتم في جوده، وكعنترة في شجاعته، الى غير ذلك من التشبيهات المعنوية (وثالثها) تشبيه معنى بصورة، وهذا كقوله تعالى « والذين كفروا أعمالهم كرمادٍ اشتدّت به الريحُ وقوله تعالى « والذين كفروا أعمالهم كسرابٍ بقيعةٍ » مثلاً في تلاشيها وبطلانها بأمرين أسرع

ما يكون في الزوال ، وأعظم شيء في البطلان ، وهما الرماد
مع شدة الصف ، والتراب في الصحارى ، فإنهما عن قريب
وكأنهما ما كانا ، وما هذا حاله من التشبيه كثير الدور
والجرى ، ويختص بالبلاغة ، لما فيه من إلحاق غير المحسوس
بالمحسوس ، وإجرائه مجراه (ورابعها) تشبيه صورة بمعنى
وهذا كقول ابى تمام

وفتكت بالمال الجزيل وبالعدا

فتك الصبابة بالمحب المغرم

فشبه فتكه بالمال ، وبالعدا ، وذلك من الصورة المرائية ،
بفتك الصبابة ، وذلك أمر معنوي ليس محسوساً ، وهذا من
لطيف التشبيهات وأرقها وأدخلها في البلاغة ، وأدقها ، ووجه
البلاغة فيه ، هو إلحاق المعاني بالأمر المحسوسة المدركة في
الظهور والجلالة ، فيصير في الحقيقة كأنه تشبيه محسوس
بمحسوس ، وفي هذا نهاية المبالغة ومنه قول بعض المغرمن

ولقد ذكرتكَ والظلام كأنه

يوم النوى وفؤاد من لم يعشق

وكقول بعضهم

كَأَنَّ ابْنِضَاصَ الْبَذْرِ مِنْ تَحْتِ غَيْمِهِ
نَجَاةٌ مِنَ الْبَاسَاءِ بَعْدَ وَقُوعِ
وَكَقُولِ بَعْضِ الْأَدْبَاءِ

فَأَنهَضَ بَنَارًا إِلَى خُفْمٍ كَأَنَّهُمَا
فِي الْعَيْنِ ظُلْمٌ وَإِنْصَافٌ قَدْ اتَّفَقَا
وَكَمَا قَالَ بَعْضُ الطَّلَّابِ

رُبَّ لَيْلٍ كَأَنَّهُ أَمَلِي فِي لَيْلٍ وَقَدْ رُحْتُ عَنْكَ بِالْحَرَمَانِ
وَأُنْشِدُ ابْنَ الْخَطِيبِ قَوْلَ الصَّاحِبِ الْكَافِي حِينَ أَهْدَى
عِطْرًا إِلَى الْقَاضِي أَبِي الْحَسَنِ

أَيُّهَا الْقَاضِي الَّذِي تَقَسَّى لَهُ
فِي قُرْبِ عَهْدٍ لِقَائِهِ مُشْتَاقُهُ
أَهْدَيْتُ عِطْرًا مِثْلَ طِيبِ ثِيَابِهِ
فَكَأَنَّمَا أَهْدَى لَهُ أَخْلَاقَهُ

وَقَدْ يُقَالُ : إِسْلَامٌ كَنُورِ الشَّمْسِ ، وَجَهْلٌ كظلمة
الليل ، وَحُجَّةٌ كضوء القمر ، وَكُلٌّ مَا أوردناه على اتساعه ،
ووضوح أمره جارٍ على الاطراد في تشبيه الأدنى بالأعلى ،
والأقل بالأكثر ، والفاضل بالافضل ، والحقير بالأحقر ،
كما قرناه ومنه قول امرئ القيس في صفة الفرس

كَأَنَّ سَرَاتَهُ لَدَى الْيَتِّ قَائِمًا
مَذَاكُ عَرُوسٍ أَوْصَلَايَهُ حَنْظَلٍ

وَقَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ فِي صِفَةِ السَّيْفِ
كَأَنَّ بَيْنَ عَيْنَيْهِ وَغَرْبِهِ
مُفْتَنًا دَا تَأَكَّلَتْ فِيهِ الْجُدَا

وَقَوْلُ عَمْرِو بْنِ كُلْثُومٍ يَصِفُ امْرَأَةً
وَتَذِيًا مِثْلَ حُقِّ الْفَاجِ رَخْصًا
حَصَانًا مِنْ أَكْفِ اللَّامِسِينَا

وَنَحْرًا مِثْلَ ضَوْءِ الْبَدْرِ وَافِي
بِأَسْعَدِهِ أَنْسَاءً مُدْجِنِينَا

وَقَوْلُهُ فِي صِفَةِ الْحَجَرِ
مُشْعَشَعَةً كَأَنَّ الْحُصَّ فِيهَا

إِذَا مَا الْمَاءُ خَالَطَهَا سَخِينَا
وَالْحُصُّ، الْوَرْسُ، لِأَنَّهَا إِذَا مَزِجَتْ بِالْمَاءِ رَقَّتْ بِصُفْرَةٍ

فَاقِعَةٍ

(المرتبة الثانية)

(فى بيان التشبيه المنعكس)

اعلم أن هذا النوع من التشبيه ، يَرُدُّ على العكس
والندور ، وبأبه الواسع هو الاطراد كما أشرنا إليه ، وإنما لُقِبَ
بِالمنعكس ، لِمَا كَانَ جَارِيًا عَلَى خِلافِ الْعَادَةِ وَالْإِلْفِ فِي مَجَارِي
التشبيه ، وَقَدْ يُقَالُ لَهُ غَلْبَةُ الْفُرُوعِ عَلَى الْأَصُولِ ، وَكُلُّ هَذِهِ
الْأَلْقَابُ دَالَّةٌ عَلَى خُرُوجِهِ عَنِ الْقِيَاسِ الْمَطْرَدِ ، وَالْمَهْمَعِ
الْمُسْتَمِرِّ ، وَلَهُ مَوْقِعٌ عَظِيمٌ فِي إِفَادَةِ الْبَلَاغَةِ ، وَقَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ
الْأَثِيرِ فِي كِتَابِهِ الْمَثَلُ السَّائِرُ وَقَرَّرَهُ ابْنُ جَنِّي فِي كِتَابِ
الْخَصَائِصِ ، وَالشَّرْطُ فِي اسْتِعْمَالِهِ أَنْ لَا يَرِدَ إِلَّا فِيمَا كَانَ
مُتَعَارَفًا ، حَتَّى تَظْهَرَ فِيهِ صُورَةُ الْإِنْعَاسِ ، كَمَا سَنَقَرَّرُهُ فِي
أَمْثَلَتِهِ ، لَا نَهْ لَوْ وَرَدَ فِي غَيْرِ التَّعَارُفِ لَكَانَ قَبِيحًا ، لِأَنَّ مَطْرَدَ
الْعَادَةِ فِي الْبَلَاغَةِ عَلَى تَشْبِيهِ الْأَدْنَى بِالْأَعْلَى ، فَإِذَا جَاءَ عَلَى
خِلَافِ ذَلِكَ فَهُوَ مَعْكُوسٌ ، وَمِنْ الْأَمْثَلَةِ الْوَارِدَةِ فِيهِ قَوْلُ
ذِي الرِّمَّةِ

وَرَمَلٍ كَأَرْدَافِ الْعَذَارَى قَطَعَتْهُ

إِذَا لَبَسَتْهُ الْمُظْلِمَاتُ الْحَنَادِسُ

فانظر الى ما فعله ذو الرمة ، كيف جعلَ الأصلَ فرعاً ،
والفرع أصلاً ، وذلك أن العادة جارية بتشبيه أعجاز النساء ،
بكُثبانِ الأَنْقاءِ ، فعكسَ ذو الرمة القضية ، فشبهَ كُثبانَ
الأَنْقاءِ بأعجاز النساء ، وإنما قصد بذلك المبالغة في أن
هذا المعنى قد صار ثابتاً للنساء بحيث لا يَتَمَارَى فيه أحدٌ ،
فلا جَرَمَ كان أصلاً في التقرير ، وغيره فرعاً له ، وقد تابعه
البُحْتَرى على هذا في قوله

في طلعةِ البدرِ شئٌ من محاسنها

وللقضيبِ نصيبٌ من تَنَهِيها

فالعادة جارية على جهة الاطراد في تشبيه الوجوه الحسنة
بالبدور ، فعكسَ البُحْتَرى هذه القضية ، وشبهَ البدر بها ،
مبالغة في الأمر ، وتعظيماً لشأنها ، ومن هذا القليل ما قاله
عبدُ الله بن المعتز في قصيدته المشهورة التي مطلعها ، (سقى
الجزيرة ذات الظل والشجر) فقال منها
ولاحَ ضوءٌ هلالٍ كادَ يَفْضَحُنَا

مثل القلّامةِ إذ قُصَّتْ من الظفرِ

فالجارى في الاطراد ، هو تشبيه القلّامة من الظفرِ
بالحلال في نحوها ، وتقويها ، واعوجاجها ، فعكس ابنُ المعتز

ذلك ، وشبه الهلال بالقلمة ، مبالغةً ودخولاً وإغراقاً من
جهته في التشبيه كما هو دأبُه وهجِيرَاهُ ، وعادته المألوفة في
الخرَيَات وغيرها ، فحاصلُ الأمر فيما ذكرناه من تشبيه
العكس ، أن جريته إنما يكون فيما قد أُلِفَ وعُرِفَ حاله ،
فلهذا لم يلبس حاله ، فأما ما لا يُعرف حاله ولا يُؤلف فلا
يجرى فيه ، فإن جرى فعلى القلة والدور ، ويكون من التشبيه
المهجور الذي قد بُعِدَ عن البلاغة ، ونأى بعض النأى عن
استعمال الفصحاء

(التقسيم الرابع)

باعتبار أداته الى ما تكون أداة التشبيه ظاهرةً ، وهي
الكاف ، وكأنَّ الى ما تكون مُضمرةً فيه ، وكلُّ واحدٍ منهما
معدودٌ من التشبيه ، فهذان ضربان نذكر ما يتوجه في كل
ضربٍ منهما

(الضرب الأول ما تكون الأداة فيه مضمرة)

أعلم أنا قد أسلفنا فيما مرَّ أن كلَّ ما كان من التشبيه
مضمراً الأداة ، فهل يُعَدُّ من الاستعارة ، أو يكون معدوداً
من أنواع التشبيه ، وذكرنا خلاف علماء البيان فيه ، وحققنا

أن المختار فيه أن كل ما كان تقدير التشبيه يُخرجه عن حدّ
البلاغة وجب عدّه من باب الاستعارة، وكل ما كان تقدير
التشبيه لا يُخرجه عن حدّ البلاغة، فهو من التشبيه، فلا وجه
لتكريره، ونحن الآن نذكر كل صورة من صور التشبيه
المضمر الأداة، ونردّها بمثلها من المفرد، والمركب، ونطبق
أحدهما على الآخر، فيحصل الأمران جميعاً في كل صورة
من صور المذكورة بمعونة الله تعالى

(الصورة الأولى)

ما يقع موقعَ المبتدأ والخبر المفردين كقولك: زيد
الأسد، والأسد زيد، وزيد أسد، وقد يأتي على جهة
الفاعل كقولك: جاءني الأسد، وكنتي الأسد، وقد يأتي على
جهة المفعول كقولك: رأيت الأسد: ولقيت البحر، فإ
هذا حاله من الاستعارة التي لا تظهر فيها أداة التشبيه يعرف
ببديهية النظر على قرب من غير حاجة إلى تأمل ونظر، ولهذا
تقول فيه زيد كالأسد، وكالأسد زيد، ولا تحتاج إلى
تكلف وإضمار

(الصورة الثانية)

أن يقع موقع المبتدأ ويكون الخبر مضافاً، ومضافاً إليه، ومثاله قوله عليه السلام «الكَمَاءُ جُدْرِيُّ الْأَرْضِ» وكقولك: إقْدَامُهُ إقْدَامُ الْأَسَدِ، وَفَيْضُهُ بِحُودِهِ فَيْضُ الْبَحْرِ، وَالْكَمَاءُ ضَرْبٌ مِنَ النَّبَاتِ، إِذَا أُخْرِجَ فِي الْأَرْضِ، أَفْسَدَهَا وَنَقَصَ زَرْعَهَا، وَهَذَا هُوَ مُرَادُ الرَّسُولِ بِقَوْلِهِ «جُدْرِيُّ الْأَرْضِ» أَرَادَ أَنَّهَا مُفْسَدَةٌ لِلْأَرْضِ، كَمَا يُفْسِدُ الْجُدْرِيُّ الْبَدْنَ، وَهِيَ نَبْتُ يُوَكَّلُ، وَهُوَ بَارِدٌ مُوَلَّدٌ لِلْبَلْغَمِ، وَيُقَالُ أَكْمَأَتِ الْأَرْضِ، إِذَا أَنْبَتِ الْكَمَاءَ، وَتَكْمَأَتُ إِذَا أَكَلَتِ الْكَمَاءَ

(الصورة الثالثة)

أن يقع موقع المبتدأ والخبر من جهة تركيبهما جميعاً فترَكِبُ المبتدأ بالإضافة وتركِبَ الخبر مثل ذلك، فتركِبُ الإضافة حاصلٌ فيهما جميعاً، بخلاف الصورة الثانية، فإنَّ التركيب إنما وقع بالإضافة في الخبر لا غير، ومثاله هذا الحديثُ الواردُ عن الرسول صلى الله عليه وسلم كما رواه ابن

عمر رضى الله عنه حين قال له معاذ بن جبل « أَتَوَأْخِذُ بِمَا
نَتَكَلَّمُ ، فقال : وهل يَكْبُثُ الناسَ على مناخرهم في النارِ
الآ حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ » فالتقديرُ على هذا يكون : كلامُ الألسنةِ
كحصائدِ المناجلِ ، وحَصْدُ المنجلِ جزؤه ، والمنجلُ حديدة حادة
يُقَلِّمُ بها البَيْطَارُ حافرَ الفرس ، فعلى هذا حصيدُ اللسانِ
طَرَفُهُ

(الصورة الرابعة)

ما يرد على جهة الفعل والفاعل ، ومثاله قوله تعالى
« وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ » والتقدير على هذا في ظهور
التشبيه ، أن يقال : إِيْنِهِمْ فِي الْحَقِيقَةِ لَمَّا تَمَكَّنُوا فِي الْإِيمَانِ
وَاطْمَأْنَنُوا أَفْنَدَةً بِهِ ، كَأَنَّهُمْ فِي التَّقْدِيرِ اتَّخَذُوهُ مَبَاءَةً
وَمَسْكَنًا ، كَمَا يَتَّخِذُ الْإِنْسَانُ دَارَهُ وَبَيْتَهُ الَّذِي يَسْكُنُ
فِيهِ وَيَكَادُ فِي هَذِهِ الِاسْتِعَارَةِ يَضَعُفُ تَقْدِيرُ أَدَاةِ التَّشْبِيهِ كَمَا
سَنَقَرُّ رَاتِبَ التَّشْبِيهِ فِي الظُّهُورِ وَالْإِخْفَاءِ بِمَعُونَةِ اللَّهِ تَعَالَى

(الصورة الخامسة)

أن يكون واقعاً موقعَ المثل المضروب ، وهذا كقول
الفرزدق يهجو جريرا

ما ضَرَّ تَغْلِبَ وائِلَ أَهَجَوْتَهَا
أَمْ بُلَّتْ حَيْثُ تَنَاطَحَ الْبَحْرَانِ

فشيء هجاء جرير، تغلب وائل، بيوله في مجتمع البحرين،
فما عسى أن يؤثر فيهما شيئاً، فهكذا هجاؤك هؤلاء القوم
لا يؤثر أصلاً، فيكاد التشبيه في ما هذا حاله لا يظهر إلا
بتقدير وتلطّف واحتيال في إبرازه، فإذا تمهدت هذه القاعدة
فانذكر مراتب التشبيه في هذه الصورة، ثم نردفُه بموقعها في
المفرد والمركب فهذان طرفان نحقق ما فيهما بمعونة الله تعالى

(الطرف الأول)

(في بيان مراتب التشبيه في هذه الصورة)

أعلم أن التشبيه المضمّر الأداة أبلغ وأوجز من
التشبيه الذي ظهرت أداته، أمّا كونه أبلغ فلا نك إذا
قلت: زيد الأسد، فقد جعلته نفس هذه الحقيقة من غير
واسطة، بخلاف قولك زيد كالأسد، فليس يفيد إلا مطلق
المشابهة لا غير، وأمّا كونه أوجز، فلا أن أداة التشبيه
محدوفة منه، فلهذا كان أخصر من جهة لفظه، وعن هذا
قال المحققون من أهل هذه الصناعة: إن الاستعارة أبلغ من

التشبيه لما ذكرناه، ولا خلاف في عدم الاستعارة من باب
المجاز بخلاف التشبيه، فإنه مختلف في عدمه كما أسلفناه، ولأن
الاستعارات في القرآن أكثر من التشبيهات، ومن أجل هذا
عظمت بلاغته، وارتفعت فصاحته، فنقول: التشبيه المضمير
الأداة هو في الظاهر يعد من باب الاستعارة، لكن التشبيه
مضمير فيه، ويتفاوت درجة في ظهور الأداة وإضمارها،
وفي حصول المشبه به وعدم حصوله، فمنها ما هو ظاهر متيسر
تقديره على سهولة، ومنها ما يتعذر تقدير المشبه به، وإنما
يتلطف في تقديره بنوع من الاحتيال والتلطف، ومنها ما هو
متوسط بين الدرجتين، فهذه درجتان ثلاث بالإضافة إلى
تقدير المشبه في الإضمار والإظهار فصلها بمعونة الله ولطفه
الدرجة الأولى ما يكون المشبه به طاهر التقدير
لا يحتاج في تقديره إلى تكلف، بل يتيسر تقديره على قرب،
وهذا كقولنا: زيد الأسد، فإن التقدير فيه زيد كالأسد
على سهولة من غير إضمار ولا خروج عن قاعدة، وهكذا
قوله صلى الله عليه وسلم «البدعة شرك الشرك» لأن التقدير
البدعة كالشرك للشرك، يريد مصايد له وأحجولات، ومنه
قول أمير المؤمنين كرم الله وجهه في صفة التقوى «هي دواء داء

قلوبكم، وبصرُ عَمَى أَفْتَدَتْكُمْ» وقال في الإسلام «هَوَيْتَا بَيْعُ غَزْرَتَ عِيُونُهَا، ومَصَايِجُ شَبَّتْ نِيرَانُهَا، وَمَنَارُ اقْتَدَى بِهِ سَفَارُهُ، وَمَنَاهِلُ رَوَى بِهَا وَارِدُهَا» وقال في القرآن «هُوَ نُورٌ لَا تُطْفَأُ مَصَابِيحُهُ، وَشُعَاعُهُ لَا يَخْبُو تَوْقُدُهُ، وَبَحْرُهُ لَا يَدْرِكُ قَعْرُهُ» فهذه الاستعارات كلها من التشبيه المضمحل الأداة تظهر فيها أداة التشبيه على أسهل حال، وأقرب منال، كما مثلناه في الصورة الأولى

الدرجة الثانية في غاية البعد من الأولى وهي الصورة الرابعة والخامسة وهي أدقُّ الصور في تقدير التشبيه فيها، فلا يَنْفُطِنُ للتشبيه فيهما إلا باستخراج وتأملٍ وفكرٍ بالغ، يدرك بنوع من التلطف والاحتيال كما سنوضحه، وما ذاك إلا لأجل تَوَعُّلِهَا في حسن الاستعارة وإغراقها فيها، وهذا يدلُّك على مصداق ما قاله أهل البراعة من أهل هذه الصناعة، من أن التشبيه كلما ازداد خفاءً ازدادت الاستعارة حسناً ورشاقةً، يشيرون به إلى ما ذكرناه، ومثاله قوله تعالى «وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ» فهذه الاستعارة من أعجب الاستعارات وأدقها، ووجه دخولها في الحُسْن، هو أنهم لَمْ تَكُنْهُمْ في الإيمان وإِشْرَابِ قُلُوبِهِمْ مَحَبَّتَهُ، وَالتَّصَاقِهِ

بلحومهم ودمائهم، صار كالمبأة لهم والمسكن الذى يتوطنونه،
ومع هذا يصعب تقدير التشبيه، ونهاية الأمر فيه أن يقال :
إنه صار كالمبأة، وعند تقدير ما ذكرناه من التشبيه يضعف
أمر الاستعارة، وينزل قدرها، ويرك أمرها وحالها

وأما بيت الفرزدق الذى أنشدناه وهو قوله (ما ضرَّ
تغلب وائل) فهذا البيت من الأبيات التى علا قدرها فى
البلاغة وأقر لها الناس بالحسن فى الاستعارة، وما ذاك إلا
لإغراقها فى الاستعارة والدخول فيها، فتقدير التشبيه فيها
يُخرجها عن مكانها الرفيع، ومحلها المنيع، ونهاية الأمر
فى تقدير التشبيه فيها، أن يقال : إن هجاءك لهذه القبيلة
لا يؤثر كما أن بولك فى مجتمع البحرين لا يُجدى ولا يكون
نافعاً، وأنت إذا قدرت التشبيه فيما ذكرناه، فقد عزلت
هذه الاستعارة عن سلطانها، ووضعتها عن حلولها فى رفيع
مكانها، ومن هذا قوله تعالى «واخفض لها جناح الذل من
الرحمة» فإن تقدير التشبيه يُخرجه عن رونق الاستعارة،
ويسلبه منها ثوب الإمارة ومن هذا قول الفرزدق أيضاً

قَوَارِصُ تَأْتِينِي فَيَحْتَقِرُونَهَا
وقد يَمَلُّ الْقَطَرُ الْإِنَاءَ فَيُفْعَمُ

شبه ما يأتيه من الشتاء والآذا بها هذه القوارص التي
تؤذى الجسم من البعوض ، والنمل ، والبق ، فتقدير التشبيه
فيما هذا حاله يدق كما ذكرناه في غيره ومنه قول البحري
أيضاً في التعزية بولد

تَعَزَّ فَإِنَّ السَّيْفَ يَمْضِي وَإِنْ وَهَتْ

حَمَائِلُهُ عَنْهُ وَخَلَاءُهُ قَائِمُهُ

فأهذه صورته فهو من فن الاستعارة ، وإنما يُقدَّر
التشبيه فيه بلطف واحتيال ، فهاتان الصورتان الأحق بهما
أُتِهما من باب الاستعارة كليهما ، ولا حاجة بنا الى جعلهما من
باب التشبيه ، فمن صيرهما منه فإتماً هو متكلف فيما جاء به

الدرجة الثالثة للصورة الثانية والثالثة ، فإنها متوسطة بين
الدرجتين ، فلا هي تقرب من التشبيه كالصورة الأولى ، ولا هي
بعيدة من التشبيه كالرابعة والخامسة ، والمثال فيها قوله صلى
الله عليه وسلم « الكُمَّاءُ جُدْرِيٌّ الْأَرْضِ » وقول أمير
المؤمنين كرم الله وجهه في صفة الدين والإسلام « فهو عند
الله وثيقُ الأركان ، رفيعُ البنيان ، مُنِيرُ البرهان ، مشرقُ المنار ،
عزيزُ السلطان » فأنت إذا أردت إظهار التشبيه فيما هذا
حاله قلت في الخبر النبوي الكُمَّاءُ للأرض كالجُدري ، وهكذا

تقول في كلام أمير المؤمنين أركانه كأوثق ما يكون من
الأركان ، وبنيانه كأرفع ما يكون من الأبنية ، وبرهانه
كأنور ما يكون ، الى غير ذلك من التقدير ، ومن هذا قول
البحترى

غمامٌ سحابٍ لا يَنْبُ لَهُ حَيًّا
ومُسْعَرُ حَرْبٍ لا يَضِيعُ لَهُ وَتَرٌ
فَإِذَا قَدَّرْتَ فِي هَذَا أَدَاةَ التَّشْبِيهِ فَانْكَ تَقُولُ : سَمَحٌ
كَالْغَمَامِ ، وَحَرْبٌ هُوَ لَهَا كَالْمُسْعَرِ ، وَهُوَ مُوقِدُ النَّارِ ، وَكَتَقُولُ
أَبِي تَمَامٍ

أَيُّ مَرْعَى عَيْنٍ وَوَادِي نَسِيبٍ
لَحَبَّتُهُ الْأَيَّامُ فِي مَلْحُوبٍ
ومرادُ أبي تمام أن يصف هذا الموضع بأنه كان حسنًا
فَأَذَلَّتْ الْأَيَّامُ حَسَنَهُ وَأَنَّهُ كَانَ يُنْسَبُ بِهِ فِي الْأَشْعَارِ لَطِيبُهُ ،
فَإِذَا قَدَّرْنَا أَدَاةَ التَّشْبِيهِ فَإِنَّا نَقُولُ : مَكَانٌ كَأَنَّهُ مَرْعَى لِلْعَيْنِ ،
وَكَأَنَّهُ كَانَ لِلنَّسِيبِ مَنْزِلًا وَمَأْلَفًا ، فَهَكَذَا يُصْنَعُ بِمَا هَذَا حَالُهُ ،
فَيُنْحَلُّ مِنْ مَجْمُوعِ مَا ذَكَرْنَاهُ هَهُنَا أَنْ كُلِّ مَا كَانَ مِنَ التَّشْبِيهِ
الْمُضْمَرِ الْأَدَاةَ ، فَإِنْ تَقْدِيرُ أَدَاةِ التَّشْبِيهِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي
غَايَةِ الْقُوَّةِ كَالدَّرَجَةِ الْأُولَى ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي نَهَايَةِ الصَّعُوبَةِ

والضعف كالدرجة الرابعة والخامسة، وإما أن يكون متوسطاً كالدرجة الثانية والثالثة، ولا مزيد على ما أوردناه من هذا التقرير، وعلى الناظر أعمالُ نظره في كل صورة ترد عليه فيما يتعذر من ظهور أداة التشبيه، وما لا يتعذر والله اعلم

(الطرف الثانى)

(فى بيان مواقع الأفراد والتركيب)

أعلم أنا قد أسلفنا أن التشبيه المضمّر الأداة لا ينفك عن تلك الصور الخمس، وهى منطبقة على الأفراد والتركيب، ونحن الآن نورد كيفية انطباقها على المفرد والمركب فتقول : أمّا الصورة الأولى فهى واردة فى تشبيه المفرد بالمفرد ومثاله قولنا . زيد الأسد، وزيد البحر، ومن هذا قوله تعالى « وجعلنا الليل لباساً » وقوله تعالى « هن لباس لكم وأنتم لباس لهن » وقوله تعالى « نسأوكم حرث لكم » فقوله فى ذكر اللباس من الاستعارات التى استبد بها القرآن ولم تأت فى غيره فى كلام منظوم ولا منثور، وهى من عجائب الاستعارة ودقيقها، وقوله « نسأوكم حرث » من الاستعارات البديعة أيضاً، ومنه قوله تعالى « نسلخ منه النهار » فشبه انقطاع الليل

من النهار بمنزلة سلخ الأديم عن المسلوخ ، لشدة التحامه
وصعوبة خروجه ، وانقطاعه بالكلية ، كما مثلناه وهذا التشبيه
في غاية المناسبة والملائمة لما هو له ، ومن ذلك ما قاله أبو
الطيب التنجى

وإذا اهتزّ للندى كان بجرّاً
وإذا اهتزّ للوغى كان نصلاً
وإذا الأرض أظلمت كان شمساً
وإذا الأرض أحملت كان وبلاً
ومنه قوله أيضاً في هذا المثال
خرجن من النقع في عارض
ومن عرق الركض في وابل
فلما نشفن لقين السياط
بمثل صفاء البلد المالح

وأما الصورة الثانية فإنما ترد في التشبيه المفرد بالمركب ،
ومثاله قوله صلى الله عليه وسلم « الكفاة جذرى الأرض »
ومنه قول البحترى (غمام سحاب) وقول أبى تمام (أى مرعى
عين) وقد أسلفناه ، وهكذا ما حكيناه عن أمير المؤمنين ،
فإنه من باب تشبيه المفرد بالمركب ، وهو كثير الدور ، وأما

الصورة الثالثة فثالها قوله صلى الله عليه وسلم في حديث مُعَاذٍ (وَهَلْ يَكْبُ النَّاسُ عَلَى مَنَاخِرِهِمْ فِي النَّارِ إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ) كَأَنَّهُ قَالَ كَلَامُ النَّاسِ كَحَصَائِدِ الْمَنَاجِلِ ، وَمِنْ عِلَامَةِ هَذِهِ الصُّورَةِ الَّتِي هِيَ تَشْبِيهِ الْمَفْرَدِ بِالْمَرْكَبِ ، أَنَّهُ لَا يَكُونُ الْمَشْبَهُ بِهِ مَذْكُورًا ، بَلِ الْمَذْكُورُ صِفَتُهُ ، وَهُوَ الْحَصْدُ ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ ، الْأَلْسَنَةُ فِي كَلَامِهَا كَالْمَنَاجِلِ الْمُحْصَدَةِ فَيَكُونُ عَلَى هَذَا تَشْبِيهِ مَفْرَدٍ بِمَرْكَبٍ ، وَأَمَّا الصُّورَةُ الرَّابِعَةُ وَالْخَامِسَةُ فَأَيُّمَا يَرِدَانِ فِي تَشْبِيهِ الْمَرْكَبِ بِالْمَرْكَبِ ، فَأَمَّا الرَّابِعَةُ فَثَلَّثْنَاهَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى (وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْآيْمَانَ) كَأَنَّهُ قَالَ الْمُؤْمِنُونَ فَيَا تَأَبَّسُوا بِهِ مِنَ الْإِيمَانِ وَتَمَكَّنُوا فِيهِ كَمَنْ اتَّخَذَ دَارًا وَتَبَوَّأَهَا مَسْكَنًا ، فَقَدْ ظَهَرَ لَكَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ صُورَةُ التَّرْكِيبِ فِيهَا جَمِيعًا ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُ أَبِي تَمَامٍ

نَطَقْتَ مُقَلَّةً الْفَتَى الْمَلْهُوفِ

فَتَشَكَّتَ بِفَيْضٍ دَمْعٍ ذُرُوفِ

وَإِذَا أَرَدْنَا إِظْهَارَ تَرْكِيبِهِ قُلْنَا : دَمْعُ الْعَيْنِ الْبَاكِيةِ فِي حَالِهَا ، كَاللِّسَانِ النَّاطِقِ ، وَأَمَّا الْخَامِسَةُ فَثَلَّثْنَاهَا بِقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ (مَا ضَرَّ تَغْلِبَ وَائِلُ) الْبَيْتِ وَبِقَوْلِ الْبَحْتَرِيِّ (تَعَزَّ فَإِنَّ السَّيْفَ) الْبَيْتِ وَبِقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ أَيْضًا (قَوَارِصُ

تأتيني) ومتى أردت إظهار التركيب في هذا فانك تقول :
هجاؤك في حق هذه القبيلة ، بمنزلة بؤلة مجتمعة في ملتقى
البحرين ، وهكذا قوله في القوارص ، كأنه قال : القوارص
المجتمعة في تأثيرها في الألم والأذية ، مشبهة بالقطر القليل
الذي يجتمع فيملاً الاناء ونحو قوله (تعز) فإن تقدير ظهور
التركيب فيه أن يقال : أنت فيما أصابك من فقدٍ من
فقدته ، بمنزلة السيف الماضي وإن انقطعت حمائله وخلاه
قائمه ، فقد ظهر بما حققناه ههنا انطباق الصور الخمس على
أقسام المفرد والمركب ، وأن كل صورة منطبقة على قسم من
المفرد والمركب من غير مخالفة في ذلك وبالله التوفيق

« الضرب الثاني ما تكون الاداة فيه ظاهرة »

أعلم أن ما هذا حاله ، فمضطربُ البلاغة فيه واسعٌ ،
ومبدأها لديه فسيحٌ ، ومما أغرق في الإعجاب والبذاعة
وأدهش الألباب من أهل هذه الصناعة قوله تعالى « ومن
يُشرك بالله فكأنما خر من السماء فتخطفه الطير أو هوى
به الريح في مكان سحي » وقوله تعالى « أو من كان ميتاً
فأحييناه وجعلنا له نوراً يمشي به في الناس كمن مثله في

الظلمات ليس بخارجٍ منها» وقوله تعالى «مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ
 فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرَاصَاتٌ حَرَّتْ قَوْمٍ
 ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْ» فهذا وأمثاله من التشبيهات المركبة
 الفاتكة التي أغرقت في الفصاحة، ورسخت أصولها في البلاغة
 ومن هذا قول أمير المؤمنين في وصف الفتن «أقبلتِ الفتن
 كالليل المظلم، والبحر الملتطم، لا تقوم لها قائمة ولا تردُّ
 لها راية» فشبهها بالليل لما يكون فيها من ظلم الجهل،
 وشبهها بالبحر لما فيها من شدة اضطراب الآراء واختلاف
 الأهواء وقوله في تحريض أصحابه على القتال «ولقد شفى
 وحاوح صدرى أن رأيتكم بأخرة تحوزونهم كما حازوكم
 وتزايلونهم عن مواقعهم كما أزالوكم حشاً بالنبال، وشجراً
 بالرماح، تركب أولام أخرام، كالإبل المطرودة، ترى
 عن حياضها، وتذاد عن مواردِها» وكم له من التشبيهات
 التي فاق فيها على البلغاء، ولم يزاحه أحد من مصاعف الخطباء،
 ومن جيد التشبيه ما قاله البحترى

خاقٌ منهم تردّد فيهم
 وليته عصابة عن عصابه

كَالْحُسَامِ الْجُرَازِ يَبْقَى عَلَى الدَّهْرِ
 رِ وَيُفْنَى فِي كُلِّ حِينٍ قَرَابَةً
 وَمِنْ ذَلِكَ مَا قَالَهُ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ
 تَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَى الْعَالَى
 كَمَا نَظَرْتُ إِلَى الشَّيْبِ الْمَلَاخِ
 يُحْدِثُونَ الْعَيُوفَ إِلَى شَرِّهَا
 كَأَنِّي فِي عَيُونِهِمُ السَّمَاحِ
 وَكَقَوْلِ أَبِي تَمَامٍ يَهْجُو إِنْسَانًا
 كَمْ نِعْمَةٍ لِلَّهِ كَانَتْ عِنْدَهُ * فَكَأَنَّهَا فِي غُرْبَةٍ وَإِسَارِ
 كُسَيْتِ سَبَائِبِ لَوْمِيهِ فَتَضَاءَلَتْ
 كَتَضَاوُلِ الْحُسْنَاءِ فِي الْأَطْمَارِ
 فَهَذَا مَا أَرَدْنَا ذِكْرَهُ فِي تَقْسِيمِ التَّشْبِيهِ وَبَيَانِ ضَرْوِيهِ وَأَنْوَاعِهِ

المطلب الثاني

(في بيان الأمثلة الواردة في التشبيه)

أَعْلَمُ أَنَّ التَّشْبِيهَ هُوَ بَحْرُ الْبَلَاغَةِ وَأَبُو عُدْرَتِهَا ، وَسِرُّهَا
 وَلُبُّهَا ، وَإِنْسَانُ مَقَاتِهَا ، وَنُورِدُ مِنْ أَمْثَلَتِهَا أَنْوَاعًا خَمْسَةً

(النوع الأول)

من الآى القرآنية وهذا كقوله تعالى فى الحيوانات
« كَمَثَلِ الْعَنَكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بِيْنَهَا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَيَبْنُ
الْعَنَكَبُوتِ » وقوله تعالى « كَمَثَلِ الْجَمَارِ يَمْحَلُ أَسْفَارًا » وقوله
تعالى « كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثُ » الآى يقوله تعالى
« إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا ، بِمَوْضِعٍ فَا فَوْقَهَا »
وفى غير الحيوانات كقوله تعالى « كَمَثَلِ صَفْوَانَ عَلَيْهِ تُرْبٌ » وقوله
تعالى « كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ » وقوله تعالى « أَوْ كَصَيْبٍ مِنَ
السَّمَاءِ » وقوله تعالى « أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرِ لُجِّيٍّ » وقوله تعالى
« كَمَا أَزْلَنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ » وقوله تعالى « كَرَّمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ
الرِّيحُ » وقوله تعالى « كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ » وفى العقلاء كقوله
تعالى « وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا رَجُلَيْنِ » وقوله تعالى « ضَرَبَ اللَّهُ
مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا » وقوله تعالى « وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ
الْقَرْيَةِ » وقوله تعالى « ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ
مُتَشَاكِسُونَ » فهذا وأمثاله إنما ورد فى التشبيهات المفردة وأمَّا
المرکبة فقد مثلناها فى التقسيم فأغنى عن إيرادها ، ومن هذا
قوله تعالى « مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ

حَبَّةٌ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ » وقوله تعالى
« مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ
أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتُهُ » فجميع ما
أوردناه ههنا من الأمثلة المفردة والمركبة، وفي القرآن الكريم
أمثال كثيرة ، وهي غيرُ خارجة عما ذكرناه في الأفراد
والتركيب في مظهر الأداة، فأمّا ما كان من التشبيهات الرائقة
مما أضمر فيه أداة التشبيه فهو كثير الدور والاستعمال في
التنزيل ، وما ذاك إلا لرشاقته وحسن موقعه ولطافته ، وهذا
كقوله تعالى « واشتعل الرأسُ شيباً » ونحو قوله تعالى
« وَآيَةٌ لَهُمْ الْأَرْضُ الْمَيِّتَةُ أَحْيَيْنَاهَا » وقوله تعالى « نِسَاؤُكُمْ
حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ شَتْتُمْ » وقوله تعالى
« وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ
سَرَابًا » وقوله تعالى « وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ
يَفْقَهُوهُ » وقوله تعالى « وَلَا تَعَزَمُوا عُقْدَةَ النَّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ
الْكِتَابُ أَجَلَهُ » وقوله تعالى « وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا
وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا » ومن هذا النوع آيات التشبيه كلها كقوله
تعالى « بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ » وقوله تعالى « تَجْرَى بِأَعْيُنِنَا »
وقوله « وَيَتَنَبَّاهُ وَجْهٌ رَبِّكَ » وقوله تعالى والسمواتُ مطوياتٌ

ييمينه » وما كان من ذلك دالاً بظاهره على الجهة كقوله تعالى « وجاء ربك » وقوله « استوى على العرش » وقوله تعالى « وهو الله في السموات وفي الأرض » ولهذا فإن المشبهة لما ضاقت حواصلهم عن إساعة هذه الأسرار ، وأغشى أبصارهم نور هذه اللطائف ، وقصرت أعناقهم عن التطلع إلى محاسنها ، وقعوا في متهكات عظيمة ، وارتبكوا في محاربات وخيمة ، وأوقعوا نفوسهم في مهاو ومهالك ، لأجل اعتقادهم لظواهرها ، فمن ثم انسلخوا عن الدين وهم لا يشعرون فنعوذ بالله من الخذلان ، وجهل يؤدى إلى خسران ، ولولم يكن لهذا العلم من الشرف إلا أن كل من عرف حقائقه واستولى على معانيه ، وأحرز دقائقه ، فإنه يسلم لأمحالة من اقتحام ورط التشبيه ، والتضمُّخ برذائله ، لكان هذا من أعظم المنائب ، وأعلى المراتب ، وأسنى الرغائب ، مع ما حاز من شريف الخصال ، ورفيع القدر والمثال ، ولهذا فإنك ترى الشيخ العالم التحرير محمود بن عمر الزمخشري ، ما فاق في تفسيره على كل تفسير إلا لتقرير أساسه عليه ، واستناده فيما أتى من الحقائق والغوامض إليه

(النوع الثاني)

(من الأخبار النبوية)

فأما التشبيهات المفردة فهي كثيرة كقوله صلى الله عليه وسلم . كأن الموت فيها على غير ما كتب ، وكأن الحق فيها على غير ما وجب ، وكأن الذي تُشيع من الأموات سفرٌ ، عما قليل إلينا راجعون وقوله . كأننا مخلدون بعدهم ، وقوله صلى الله عليه وسلم : العلم الذي لا يُنفق منه صاحبه كالكتَر الذي لا يُنفق منه وقوله عليه السلام . مثلُ أهل بيتي كسفينة نوح ، مَنْ ركبها نجا ، ومن تخلف عنها غرق وهوى وقوله صلى الله عليه وسلم : أصحائي كالنجوم ، بأيهم اقتديتم اهتديتم وقوله صلى الله عليه وسلم . المؤمنون كالبنيان يشدُّ بعضُهُ بعضاً وقوله عليه السلام : المؤمنون كالجسد الواحد إذا اشتكى عضوٌ منه تداعى سائر أعضائه بالسهر والحُمى وقوله : الحياء من الإيمان ، كالرأس من الجسد وقوله صلى الله عليه وسلم : الناس كأَسنان المُشط في الاستواء وقوله صلى الله عليه وسلم : مثلُ المنافق كالشاةِ العائرة بين الغنمين وقوله مثلُ هذه الصلوات الخمس كمثل نهرٍ جارٍ على باب أحدكم ينغمس فيه كل يوم

خمسَ مراتٍ ، ما عسى أن يبقى عليه من الدَّرنِ وقوله صلى الله عليه وسلم: أُمِّي كالمطر ، لا يُدْرَى أولُهُ خَيْرٌ أَمْ آخِرُهُ وقوله عليه السلام: التائبُ من الذَّنْبِ كمن لا ذَنْبَ لَهُ وفي الحديث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استبشَرَ فكأنَّ وجهه قطعةُ قمرٍ وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا دخل رمضانُ كان أجودَ من الريحِ العاصفِ وفي حديث آخرَ كالريحِ العاصفِ وقوله عليه السلام فكأنكم بالدنيا لم تكن وبالأخرة لم تزل ، وأما التشبيهات المركبة فهي كثيرة في كلامه عليه السلام كقوله: إنه لم يبق من الدنيا إلاَّ كإناخةٍ راكبٍ أو صرَّ حالبٍ ، لأنَّ التقدير فيما هذا خاله الا كراكبٍ أناخَ راحتهُ أو صرَّ حالبٍ ، والصرُّ وضعُ الخيط على ندى الناقةِ لئلا يرضعها ولدُها ، والمراد لم يبق من الدنيا في القلةِ إلاَّ مقدارُ صرَّةٍ ، لأنَّه عن قريب ينقضُ للحلبِ وكقوله عليه السلام . فكأنَّ قد كُشِفَ القناع ، وارتفع الارياب ، وتقريرُ وجهِ التشبيهِ أنه شبهَ وُضوحَ الأمرِ في الآخرة وتحقيقِ الحال فيها ، بشيءٍ كان مُعطًى فكُشِفَ قناعه ، فظهر حاله ، وبأن أمره ، واتضحَ حقيقته ، وأكثرُ ما ذكرناهُ في أحاديث التشبيهات المفردة يمكن إيرادها في

الركبة وهذا كقوله . مثل الصلاة كمثل نهر جارٍ ، فإن هذا يمكن أن يكون من الركبة ، لأن التركيب قد قرّناه من قبل أن كلّ ما كان من وصفين أو أكثر من ذلك ، فهو مركبٌ ، فأنت إذا تصفحت ماورد من الأحاديث ، وجدت أكثرها مركباً ، وأمّا التشبيهات التي أضمر فيها أداة التشبيه فهي واسعة أيضاً وهذا كقوله عليه السلام : إنَّ من في الدنيا ضيفٌ وما في يده عاريةٌ ، والضيفُ مرتحلٌ ، والعاريةُ مردودةٌ ، فالإضمارُ لأداة التشبيه في هذا سهلٌ متيسرٌ من غير تكلف كأنه قال . الناسُ كالضيف في الدنيا لسرعة انتقالهم ، وما في أيديهم من الأموال عارية ، وعن قريب تُردّ العارية ، ويأخذها مالكها ، ولا يكاد يخفى التشبيه على من له أدنى ذوق وفطنة وكقوله عليه السلام . الدنيا دارُ التواء ، لا دارُ انتواء ، ومنزل ترح ، لا منزل فرح ، فأداة التشبيه يمكن إظهارها من غير تكلف ، ولا تعسر كما ترى ، وقد يخفى تقديرُ أداة التشبيه بعض خفاء فيحتاجُ الى مزيد تقطن ومزيد خبرة ودقّة نظر ، ومن هذا قوله عليه الصلاة والسلام . ما سكن حبُّ الدنيا قلبَ عبدٍ الا التّاط منها بثلاث ، شغلٌ لا ينفك عناؤه ، وفقرٌ لا يدرك غناه ، وأملٌ لا ينال

مُنْتَهَاهُ ، فانظر الى ما اشتمل عليه هذا الكلام من بالغ الحكمة
وعظيم الزجر ونافع الوعظ ، وتتفكّر على تقرير التشبيه فيه
بنوع احتيال وتلطّف ، كأنّه قال . إذا تمكّن حبّ الدنيا من
قلب العبد فكأنّه كالحال الساكن فيه . ثم إذا كان ساكناً
فيه فهذه الخصال الثلاث كاللئالة المختلطة لعظم شغفهم بها
وتمكّنها من سُوءِ داء قلوبهم وقوله . مادام رَسْنُهُ مُرْخِي ،
وحَبْلُهُ على غارِبِهِ مُلْقَى ، فهذا وأمثاله مما يدقّ تقرير الأداة فيه
الابنوع تقدير كما أسلفنا تقريره

(النوع الثالث)

من كلام أمير المؤمنين كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ ، فن التشبيهات
الظاهرة التي أخذت من البلاغة بحظّ وافر ، وخُصَّتْ بالقِدْحِ
القَامِرِ قوله في أثْناء الوعظ « وَضَعَ فخرَكَ ، وَأَحْطَطَ كِبْرَكَ ،
وَإِذَا كَرَّ فخرَكَ ، فَإِنَّ عَلَيْهِ مَمَرَّكَ ، وَكَمَا تَدِينُ تَدَانُ ، وَكَمَا
تَزْرَعُ تَحْصُدُ ، وَمَا قَدَمْتَهُ الْيَوْمَ تَقْدَمُ عَلَيْهِ غَدًا فَامْهَدْ لِقَدَمِكَ ،
وَقَدِّمْ لِيَوْمِكَ »

فتأمّل أيّها الناظرُ موقع قوله ، كما تدين تدان وكما تزرع
تحصد ، ما أغرَقَه في معاني التشبيه ، وما أَكْثَرَ رُسُوخَهُ في

مواقع التنبيه ، وكقوله في خِلْقَةِ الْخُفَّاشِ واشتمالها على
العجائب من الحكمة « وجعل لها أجنحةً من لحمها تخرجُ بها
عند الحاجة الى الطيران ، كأنها شطّايا الآذان ، غير ذوات
ريشٍ ولا قصبٍ ، إلا أنك ترى موضع العروق بينةً أعلاماً ،
لها جناحان لَمَّا يَرَقَّافًا فَيَنْشَقَّ ، وَلَمَّا يَغْلُظَا فَيَتَقَلَّ » وكما قال
في صفة الفتنة « تمتدُّ في مَذَارِجِ خَفِيَّةٍ ، وتوئولُ الى فِطَاعَةِ
جَلِيَّةٍ ، شبَّهها كَشَبَابِ الْغُلَامِ ، وآثَارها كَأَثَارِ السِّلَامِ ،
يَهْرَبُ منها الْكَيْسُ ، ويُدْبِرُهَا الْأَرْجاسُ وكقوله في
وصف الجاهل « إِنَّ دُعِيَ الى حَرْثِ الدُّنْيَا عَمِلَ ، وَإِنْ دُعِيَ
الى حَرْثِ الْآخِرَةِ كَسَلَ ، كَأَن مَّا عَمِلَ لَهُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ ،
وَكَأَن مَّا وَئِيَ فِيهِ سَاقِطٌ عَنْهُ » وقوله عليه السلام « سيأتى على
الناس زمانٌ يُكْفَأُ فِيهِ الْإِسْلَامُ ، كما يُكْفَأُ الْإِنَاءُ » فما
أَبْلَغَ موقعِ هذه الكلمة مع اشتمالها على نظامٍ عجيبٍ ، وتأليفٍ
بديعٍ ، ومعناه أَنَّهُ يَنْقَلِبُ ظَهْرًا لِبَطْنٍ في انعكاس حاله
وانقلاب أمره

فَأَمَّا التَّشْبِيهَاتُ الْمُرَكَّبَةُ فَهِيَ كَثِيرَةٌ فِي كَلَامِهِ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ
السَّلَامُ فِي وَصْفِ الْأَوْلِيَاءِ « عَظُمَ الْخَالِقُ فِي أَنْفُسِهِمْ ، فَصَغُرَ
مَا دُونَهُ فِي أَعْيُنِهِمْ ، فَهَمُّ وَالْجَنَّةُ كَمَنْ قَدْ رَأَاهَا ، فَهَمُّ فِيهَا

مُنْعَمُونَ ، وهم والنارُ كَمَنْ قَدْ رَأَاهَا ، فهم فيها معذبُونَ »
 وقوله في وصف المنيّة « واعلموا أَنَّ مَلاحِظَ المنيّةِ نحوكم رَائيّةٌ ،
 وكأنكم بِمُخَالَبِهَا وقد نَسَبْتُمْ فيكم ، وقد دَهَمْتَكُمْ فيها
 مُفْطَحاتُ الأُمُور ، ومُضْلِعَاتُ المَحْدُورِ ، فَقَطَّعُوا علائِقَ الدُّنْيَا ،
 واسْتَظْهَرُوا بَرَادَ التَّقْوَى

وأقول « إِنَّ هَذَا الكلامَ لَيَأْخُذُ بِمُجَامِعِ القُلُوبِ الى
 رَفَضِ الدُّنْيَا لو كان لَهُ قَبُولٌ ، أو صَادَقَتْهُ آذَانٌ ، أو وَعَتَهُ
 عَقْلٌ » وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ في خُطابِ لِمَاوِيَةَ يُؤَيِّدُهُ فِيهِ
 « فَيَا عَجَبًا لِلدَّهْرِ إِذْ صَرَّتْ تَقَرُّنُ بِي مَنْ لَمْ يَسَعْ بِقَدَمِي وَلَمْ
 يَكُنْ لَهُ كَسَابِقَتِي الَّتِي لَا يُذِلِّي بِهَا أَحَدٌ مِثْلِي ، إِلَّا أَنْ
 يَدَّحِي مُدَّعٍ مَا لَا أَعْرِفُهُ ، وَلَا أَظُنُّ أَنَّ اللَّهَ يَعْرِفُهُ ، فَالْحَمْدُ
 لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَقَالَ في خُطابَةِ أَهْلِ البَصْرَةِ « وَاللَّهِ لَئِنْ
 أَلْحَأْتُمُونِي إِلَى المَسِيرِ إِلَيْكُمْ ، لَاؤْفَيْنَنَّ بِكُمْ وَقَعَةً لَا يَكُونُ يَوْمٌ
 أَجْلَلُ إِلَيْهَا إِلَّا كَلْعَقَةً لِأَعْيٍ » وَقَالَ في خُطابِ آخِرِ لِمَاوِيَةَ
 « فَكأنِّي بِكَ وَقَدْ رَأَيْتُكَ تَضِجُ مِنَ الحَرْبِ إِذَا عَضَّتْكَ
 ضَجِيجُ الجَمَالِ بِالْأَثْقَالِ ، وكأنِّي بِمُجَامِعَتِكَ يَدْعُونِي جَزَعًا مِنْ
 الضَّرْبِ المُتَتَابِعِ ، والقَضَاءِ الوَاقِعِ ، وَمُصَارَعِ بَعْدَ مُصَارَعٍ ،
 إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَهِيَ كَافِرَةٌ جاحِدَةٌ ، أو مُتَابِعَةٌ حائِدَةٌ »

فأما التشبيهات التي أضمرت فيها أداة التشبيه فهي في كلامه أوسع مما ظهرت فيه الأداة، وقد ذكرنا من قبل أن التشبيه مهما خفي أمره فهو أدخل في حسن الاستعارة، فمن ذلك قوله عليه السلام «رحم الله امرأة النجم نفسه بلجامها، وزمها بزمامها، فأمنسكها بلجامها عن معاصي الله وقادها بزمامها إلى طاعة الله»

فالتشبيه في مثل هذا يمكن تقديره، لأنك إذا أظهرت أداة التشبيه لم يخرج الكلام عن فصاحته، ومما تظهر فيه أداة التشبيه على قرب وسهولة، قوله في صفة الأرض «جعلها خلقه مهاداً، وبسطها لهم فراشاً، فوق بحر لجي راكد لا يجزى» كأنه قال كلمها، والفراش، ومما يصعب فيه تقدير أداة التشبيه فيكون استعارة محضة قوله عليه السلام في التقوى أيقظوا بها نومكم، واقطعوا بها يومكم، وأشعروا بها قلوبكم، وارحضوا بها ذنوبكم، وداؤوا بها الأسقام،، وبادروا بها الحما، ألا وصوئوها، وتصوروا بها «فهذه استعارات حسنة، ومعان دقيقة، إذا قدرت فيها أداة التشبيه، خرج الكلام عن رونقه، وتبدل عن دباحته، وقال في أهل البدع هم أساس الفسوق، وأحلاس العقوق،

اتَّخَذَهُمْ إِبْلِيسُ مَطَايَا ضَلَالٍ ، وَتَرَاجِمَةً يَنْطِقُ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ ،
فَجَعَلَهُمْ مَرْمَى نَبَلِهِ ، وَمَوْطِئَ قَدَمِهِ ، وَمَأْخِذَ يَدِهِ » وَقَالَ فِي صِفَةِ
الدُّنْيَا ، « حَالُهَا انْتِقَالٌ ، وَوُطْأُهَا زَلْزَالٌ ، وَعِزُّهَا ذُلٌّ ، وَجَدُّهَا
هَزَلٌ ، وَعُلُوُّهَا سُفْلٌ ، دَارُ حَرْبٍ وَسَلْبٍ ، وَنَهَبٍ وَعَطَبٍ ،
أَهْلُهَا عَلَى سَاقٍ وَسِيَّاقٍ ، وَلِحَاقٍ وَفِرَاقٍ » وَقَالَ فِي كَلَامٍ آخَرَ
« فَأُطْفِئُوا مَا كَمَنْ فِي قُلُوبِكُمْ مِنْ نِيرَانِ الْعَصْبِيَّةِ ، وَأَحْقَادِ ثَأْرِ
الْجَاهِلِيَّةِ ، وَاعْتَمِدُوا وَضْعَ التَّدَلُّلِ عَلَى رِءُوسِكُمْ ، وَإِلْقَاءَ التَّعَرُّزِ
تَحْتَ أَقْدَامِكُمْ ، وَخَلْعَ التَّكَبُّرِ عَنْ أَعْنَاقِكُمْ ، وَاتَّخِذُوا التَّوَاضِعَ
مَسَلْحَةً يَبْنِيكُمْ وَيُنِ عَدُوَّكُمْ ، إِبْلِيسَ وَجُنُودِهِ ، فَإِنَّ لَهُ مِنْ
كُلِّ أُمَّةٍ جُنُودًا وَأَعْوَانًا ، وَرَجُلًا وَفُرْسَانًا »

وَمَنْ خَبَرَ كَلَامَهُ وَمَارَسَ أُسْلُوبَهُ وَنَظَامَهُ ، تَحَقَّقَ لَا مُحَالَةَ
أَنَّهُ قَمَرُ الْبَلَاغَةِ الْمُتَوَسِّطِ فِي هَالَتِهَا ، وَالطَّرَازُ الْبَاهِي فِي أَكْسَمِ غِلَالِهَا

(التَّوَعُّعُ الرَّابِعُ)

(فِيمَا وَرَدَ مِنَ التَّشْبِيهِ فِي كَلَامِ الْبُلْغَاءِ)

فَنَ ذَلِكَ كَلَامُ قَبِيصَةَ بْنِ نَعِيمٍ ، لَمَّا قَدِمَ عَلَى أَمْرِئِ
الْقَيْسِ فِي أَشْيَاحٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ ، يَسْأَلُونَهُ الْعَفْوَ عَنْ دَمِ أَبِيهِ
حُجْرٍ ، فَقَالَ لَهُ قَبِيصَةُ : إِنَّكَ فِي الْمَحَلِّ وَالْقَدْرِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ

بتصريف الدهر ، وما تُحْدِثُهُ أَيَّامُهُ ، وَتَتَنَقَّلُ بِهِ أَحْوَاله
 بحيث لا تحتاج الى تذكير من واعظ ، ولا تبصير من
 مُجَرِّب ، ولك من سُودُّ مَنْصِبِكَ ، وَشَرَفُ أَعْرَافِكَ ، وَكَرَمُ
 أَصْلِكَ في العرب ، مُحْتَمَلٌ يُحْتَمَلُ ما حَمَلَ مِنْ إِقَالَةِ الْعَثْرَةِ ،
 وَرُجُوعٍ عَنِ الْمَفْوَةِ ، وَلَا تَتَجَاوَزُ الْهَمِمُّ إِلَى غَايَةٍ إِلَّا رَجَعْتَ
 إِلَيْكَ ، فَوَجَدْتَ عِنْدَكَ مِنْ فَضِيلَةِ الرَّأْيِ ، وَكِبِيرَةِ الْفَهْمِ ،
 وَكَرَمِ الصَّفْحِ ، مَا يَطُولُ رَعْبَابُهَا وَيَسْتَرْقُ طَلَبَاتُهَا ، وَقَدْ
 كَانَ الَّذِي كَانَ مِنْ الْخُطْبِ الْجَلِيلِ الَّذِي عَمَّتْ رَزَيْتُهُ نِزَارًا
 وَالْيَمْنَ ، وَلَمْ يَخْصُصْ بِذَلِكَ كِنْدَةَ دُونَنَا ، لِلشَّرَفِ الْبَارِعِ كَانَ
 لِحُجْرٍ ، وَلَوْ كَانَ يُقَدَّرُ هَالِكٌ بِالْأَنْفُسِ الْبَاقِيَةِ بَعْدَهُ ، لَمَا جُمِلَتْ
 كَرَامَتُهَا عَلَى مِثْلِهِ ، وَلَكِنَّهُ مَضَى بِهِ سَبِيلَ لَا تَرْجِعُ أُخْرَاهُ
 عَلَى أَوْلَاهُ ، وَلَا يَلْحَقُ أَقْصَاهُ أَذْنَاهُ ، فَأَحْمَدُ الْحَالَاتِ أَنْ
 تَعْرِفَ الْوَاجِبَ عَلَيْكَ فِي إِحْدَى خِلَالِ ثَلَاثٍ ، إِمَّا أَنْ
 اخْتَرْتَ مِنْ بَنِي أَسَدٍ أَشْرَفَهَا نَيْتًا ، وَأَعْلَاهَا فِي بِنَاءِ
 الْمَكْرُمَاتِ صَوْتًا ، فَقَدْ نَاهُ إِلَيْكَ بِنِسْعِهِ ، تَذَهَبُ مَعَ
 شَفَرَاتِ حُسَامِكَ قِصْرَتُهُ ، فَتَقُولُ . رَجُلٌ أَمْنَحِنَ بِهَلْمِكَ عَزِيزٌ ،
 فَلَمْ تُسْتَلْ سَخِيمَتُهُ إِلَّا بِتَمَكِينِهِ مِنَ الْإِتْقَامِ . أَوْ فِدَاءً بِمَا
 يَرُوحُ عَلَى بَنِي أَسَدٍ مِنْ نَعْمَةٍ ، فَهِيَ أُلُوفٌ تَجَاوِزُ الْحِسْبَةَ

فكان ذلك فداءً رجعت به القُضْبُ الى أجفانها ، وإِما أن
توَدِعَنَا الى أن تَضَعَ الحوامِلُ فَنُسْدِلُ الأُزُرَ ، وَلَعَقْدُ الخُمْرِ
فوق الرايات ، قال فبكى امرؤ القيس ساعةً ، ثم رفع رأسه
فقال : لقد علمت العربُ أنه لا كُفَّ لِحُجْرٍ في دَمٍ ، وإِنِّي
لن أَعْتَاضَ بِهِ جَلًّا وَلَا نَاقَةً ، فَأَكْتَسَبَ بِذَلِكَ سَبَّةَ
الأَبَدِ ، وَفَتَّ العَضْدُ ، وَأَمَّا النَّظَرَةُ فَقَدْ أَوْجَبَتْهَا لِلأَجْنَةِ فِي
بَطُونِ أُمَّهَاتِهَا ، وَلَنْ أَكُونَ لِعَظْمِهَا سَبِيًّا ، وَستعرفون طلائعَ
كِندَةَ بعد ذلك ، تَحْمِلُ فِي القُلُوبِ حَقًّا ، وَفوق الأَسَنَةِ عِلْقًا
إِذَا جَالَتِ الحَرْبُ فِي مَازِقِ

تُصَافِحُ فِيهَا المَنَايَا النَفُوسَا
أَتُقِيمُونَ ، أَمْ تَنْصَرِفُونَ ، قَالُوا بَلْ نَنْصَرِفُ بِأَسْوَأِ
الاخْتِيَارِ وَأَبْلَى الاجْتِرَارِ لِمَكْرُوهٍ وَأَذِيَّةٍ ، وَحَرْبٍ وَبَلِيَّةٍ ، ثُمَّ
نَهَضُوا عَنْهُ ، وَفِيصَةً يَتَمَثَلُ

لَعَلَّكَ أَنْ تَسْتَوْخِمَ الْوَرْدَ إِنْ غَدَتْ
كَتَائِبُنَا فِي مَازِقِ الحَرْبِ تَمْطُرُ

فقال امرؤ القيس . لا والله ، بَلْ أَسْتَعْدِبُهُ ، فَرُوَيْدًا
تَنْفَرِجُ لَكَ دُجَاهَا عَنْ فِرْسَانِ كِنْدَةَ ، وَكَتَائِبِ حَمِيرٍ ، وَلَقَدْ

كان ذكر غير هذا بي أولى إذ كنت نازلاً برّيعي ولكنك
قلت فأجبت ، فقال له قبيصة ما تتوقع أكثر من
المعاقبة والإعتاب

فعليك إعمال فكرك في هذا الكلام ، ما أوقعه في
إصابة المعاني وأسلس ألفاظه ، ومن ذلك ما قاله ابن الاثير
فإنه أبدع في نظم المنشور ، وأحسن في تأليف العقود من
الدرر والشذور ، ومن عجيب كلامه أنه يكاد يُعَوَّل في نظم
كلامه على كتاب الله تعالى فيجعله كالأساس للبناء ، قال في
وصف القلم وقد أوحى الله الى قلمه ما أوحى ، الى النحل ،
غير أنها تأوى الى المكان الوعر ، وهو يأوى الى البيان
السهل ، ومن شأنه أن يجتني من ثمرات ذات أرواح لا ذات
أكمام ، ويخرج من نفثاته شرابٌ مختلفٌ طعمه فيه شفاءٌ
للأفهام ، وأين ما تبينه كثافة الخشب ، مما تبينه لطافة
المنعنى ، ولا تستوى نصارة هذا الثمر ، وهذا الثمر ، ولا طيب
هذا المجنى ، وهذا المجنى ، وقد أرخص ما يكثر وجوده ،
فيذهب في لهوات الأفواه ، وأعلى ما يميز وجوده ، فيبقى
خالداً على السنة الرواة

فانظر كيف جعل الآية أصلاً وقاعدةً لمَنزاه ، ومهاداً في لفظه ومعناه ، وقال في وصف كاتب وهو إذا دَجَا ليلُ قلمه ، وطلعت فيه نجومُ كلمه ، لم يقعد لها شيطان بلاغةٍ مَقْعِداً ، إلاَّ وجدَ له شهاباً مُرْصِداً ، فأَسْرَارُها مصونةٌ عن كلِّ خاطفٍ ، مطويةٌ عن كلِّ قائفٍ ، فقرر ما ذكره على ما ذكره في سورة الجن ، ثم قال ^(١) له بنتُ فِكْرٍ ما تَمَحَّضَتْ بمعنى ألاَّ تُنَجِّتَه من غير ما تُهْمَلُه ، ثم أتت به قومها تحمله ، ولم تُعرض على مَلَأ من البُلْعَاء ألاَّ أَلْقَوْا أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَسْتَعِيرُه لا أيُّهم يكفله ، فشيَّد ما ذكره على هاتين الآيتين ، الأولى في سورة الجن ، والثانية في سورة مريم ، ومن ثمَّ كان ارتفاعُ قدره ، واستِتمامُ نورِ بدره ، ومن ذلك ما ذكره الشيخ العابد يحيى بن بناته في خطبة له ، وهو قرَّ يُشارُ اليه بالأَكْف في البلاغة ، وله في أساليبها اليد البيضاء ، قال أولئك الذين أفلوا فَنَجَّيْتُم ، ورحلوا فَأَقَمْتُم ، وَأَبَادَهُمُ الْمَوْتُ كما علمتُم ، وَأَتَمَّ الطامعون في البقاء بعدكم كما زعمتم ، كلاً والله ما أُشْخَصُوا لتقرُّوا ، ولا تُغْصُوا لتسرُّوا ولا بدَّ أن تَمُرُّوا حيثُ مَرُّوا ، فلا تُفْتَنُوا بِخُدَعِ

(١) عبارة ابن الأثير . ومن ذلك ما ذكرته في وصف كاتب أيضاً فقلت له بنتُ فِكْرٍ الخ

الدنيا ولا تَفْتَرُوا، يَأْيُهَا النَّاسُ، أَسِيْمُوا الْقُلُوبَ فِي رِيَاضِ
الْحَكَمِ، وَأَدِيْمُوا الْبَحْثَ عَنِ ابْيَضِ اللَّيْمِ، وَاطْبِلُوا
الْإِعْتِبَارَ بِانْتِقَاصِ النَّعَمِ، وَأَجْبِلُوا الْأَفْكَارَ فِي انْقِرَاضِ الْأَمَمِ
فَانْظُرْ إِلَى مَوْقِعِ قَوْلِهِ تَعَالَى «أُولَئِكَ الَّذِينَ» وَقَوْلِهِ «يَأْيُهَا
النَّاسُ» مِنْ كَلَامِهِ لَمَّا كَانَا مِنْ آيِ الْقُرْآنِ، كَيْفَ تَمِيزًا تَمِيزَ
الْإِبْرِيْزُ، عَنِ الْقَزْدِيرِ، وَصَارَا مَعَ غَيْرِهِمَا مِنَ الْكَلَامِ كَالرَّصَاصِ
بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْإِكْسِيرِ، وَقَدْ سَاقَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ عَلَى هَذَا
الْمَسَاقِ الَّذِي حَكِيْنَاهُ عَنْ ابْنِ الْأَثِيرِ فِي جَعْلِ الْآيَاتِ طُرًّا
فِي كَلَامِهِ، قَالَ فِي خُطْبَةٍ: ^(١) يَمْعُدُودًا مَعَ أَهْلِ الْبَصْرِ وَهُوَ فِي
الْعَمِيَانِ، يَلْحَسُوبًا مَعَ أَهْلِ الْمَشِيبِ وَهُوَ فِي الصَّبِيَانِ، يُسَافِرُ
بِالْهُوَى، وَلَا يَنْزِلُ إِلَّا بِجَارِ مَنْ خَانَ خَلَّ الْهُوَى، فَانِ الْهُوَى
هُوَ أَنْ، أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ،
أَلَمْ يَأْنِ، سَارَ الصَّالِحُونَ وَتَوَقَّفَتْ، وَجَدَّ التَّائِبُونَ وَسَوَّفَتْ،
مَا يُقْعِدُكَ عَنِ الطَّرِيقِ وَقَدْ عَرَفْتَ، هَيْهَاتَ، لَقَدْ اسْتَحْكَمَ
هَذَا النَّسِيَانُ، أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ،
أَلَمْ يَأْنِ، وَكَمْ لَهُ عَلَى هَذَا الْأَسْلُوبِ مِنَ النَّثْرِ الْعَجِيبِ،
وَالْإِغْرَاقِ فِي النِّظْمِ الْبَدِيعِ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ لَهُ مِائَةَ فَصْلِ عَلَى

(١) لَيْتَهُ حَذَفَ هَذَا

مائة آية من كتاب الله على هذا الأسلوب ، وقال في
 الحريريات : أَيُّهَا السَّادِرُ فِي غُلُوبَانِهِ ، السَّادِلُ ثَوْبَ خِيَلَانِهِ ،
 الْجَامِحُ فِي جَهَالَاتِهِ ، الْجَانِحُ إِلَى خَزَائِلَاتِهِ ، إِلَامَ تَسْتَمِرُّ
 عَلَى غِيكِ ، وَتَسْتَمِرِّي مَرَعِي بَفِيكِ ، وَحَتَامَ تَنْتَاهِي فِي
 زَهْوِكَ ، وَلَا تَنْتَهِي عَنْ لَهْوِكَ ، تُبَارِزُ بِمَعْصِيَتِكَ ، مَالِكَ
 نَاصِيَتِكَ ، وَتَجْتَرِي بِقُبُحِ سِيرَتِكَ ، عَلَى عَالِمِ سَرِيرَتِكَ ،
 وَتَوَارِي عَنْ قَرِيْبِكَ ، وَأَنْتَ بَرَّأَى رَقِيْبِكَ ، وَتَسْتَخْفِي
 عَنْ مَمْلُوكِكَ ، وَلَا تَخْفَى خَافِيَةً عَلَى مَلِيْكِكَ ، أَأَظُنُّ أَنَّ
 سَتَنْفَعُكَ حَالُكَ ، إِذَا آتَاكَ أَرْتَحَالُكَ ، وَيُغْنِي عَنْكَ مَالُكَ ، حِينَ
 تُؤَبِّقُ أَعْمَالُكَ ، أَوْ يُغْنِي عَنْكَ نَدَمُكَ ، إِذَا زَلَّتْ قَدَمُكَ ،
 ثُمَّ قَالَ طَالَمَا أَقِظُكَ الدَّهْرُ فَتَنَاعَسْتَ ، وَجَذَبَكَ الْوَعْظُ
 فَتَقَاعَسْتَ ، وَحَصَّصَ لَكَ الْحَقُّ قَبَارِيتَ ، وَأَذْكَرَكَ الْمَوْتَ
 فَتَنَاسَيْتَ ، وَأَمَكَّنَكَ أَنْ تُؤَايِيَ فَمَا آسَيْتَ ، تَأْمُرُ بِالْعُرْفِ
 وَتَنْتَهَكُ حِمَاهُ ، وَتَنْتَهَى عَنِ الْمُنْكَرِ وَلَا تَتَحَامَاهُ ، وَتُزْجِرُ
 عَنِ الظُّلْمِ ثُمَّ تَغْشَاهُ ، وَتُخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تُخْشَاهُ
 وَلَقَدْ خَتَمَ كَلَامَهُ بِأَحْسَنِ خَتَامٍ ، حَيْثُ جَعَلَ الْآيَةَ
 مِنْتَهَى لَهُ ، فَتَمَّ أَيْ تَمَّامٌ ، وَفِيما ذَكَرْنَاهُ كِفَايَةً فِي مَقْدَارِ

عرضنا من التنبيه على مواقع البلاغة في كلام الفصحاء مثل
واصل، والجاحظ، وغيرهما، ممن له فيها الخطّ الوافر، ويحكى
عن «واصل» وكان من المُفْلِقِينَ في طلاقة اللسان ودَلَاقَتِهِ،
أَنَّ رجلاً قال له: يمتحنه بالفصاحة وقد عرف أَنَّ في لسانه
لُثغَةً في مَخْرَجِ الرَّاءِ قُلْ: رَجُلٌ رَكِبَ فَرَسَهُ وَجَرَّ رُحْمَهُ،
فقال له: غلامٌ اعتَلَى جَوَادَهُ، وَسَحَبَ ذَابِلَهُ، فما أَجَابَ به
أَفْصَحُ وَأَسْلَسُ مما أُمْتُحِنَ، بنطقه، وما ذاك إلا لأجل
الطلاقة في اللسان، والبراعة في جَوَدَةِ الذكاء والفطنة

(النوع الخامس)

فما ورد من التشبيه من المنظوم فن ذلك ما قاله امرؤ

القيس

كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَانِينَ وَبَلَه
كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ

وقال

كَأَنَّ ذُرَى رَأْسِ الْمُجَيَّمِ غُدُوَّةٌ
مِنَ السَّيْلِ وَالْعُثَاءِ فَلَكَّةٌ مَغْزَلٌ

وقال عمرو بن كلثوم
وما منع الضعَّانَ مثلُ ضربٍ * تَرَى مِنْهُ السَّوَادَ كَالْقُلَيْنَا
وَالْقُلَّةُ . خَشْبَةٌ صَغِيرَةٌ قَدَرُ ذِرَاعٍ ، يُضْرَبُ بِهَا وَقَالَ
إِذَا مَا رُحْنٌ يَمْشِيَنِ الْهُوَيْنَى * كَمَا اضْطَرَبَتْ مُتُونُ الشَّارِينَا
وقال لييد

ولَهَا هَبَابٌ فِي الزَّمَامِ كَأَنَّهَا
صَهْبَاءُ رَاحَ مَعَ الْجَنُوبِ جَهَامُهَا

وقال ذو الرِّمَّة
كَخَلَاءٍ فِي بَرَجٍ صَفْرَاءٍ فِي دَعَجٍ
كَأَنَّهَا فَضَّةٌ قَدْ مَسَّهَا ذَهَبٌ
وَالْبَرَجُ . النَّمَاءُ وَالزِّيَادَةُ (١) ، وَقِيلَ إِنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ
نَبْطِيَّةٌ ، وَلَيْسَتْ فَصِيحَةً ، وَقَالَ آخَرُ
سُودُ ذَوَائِبِهَا بَيِضٌ تُرَائِبُهَا
مَحْضُ ضَرَائِبِهَا صِيغَتْ مِنَ الْكَرَمِ .

وقال البحتري
ذاتُ حُسْنٍ لَوْ اسْتَرَادَتْ مِنَ الْحُسِّ
نِ إِلَيْهِ لَمَا اصَابَتْ مَزِيدَا

(١) هذا خطأ فاحش . وإنما البرج . سعة يياض العين

فهي كالشمس بهجةً والقضيب الـ
لَدَنَ قَدًّا والرَّئِمَ طَرْفًا وجيدًا

وقال آخر

تَرَدَّدَ فِي خُلُقِي سَوْدُودٍ
سَاهَا مُرَجَّى وَيَأْسًا مَهِيًّا
فكالسيفِ إِنْ جُثَّةَ صَارَخَا
وكالبجرِ إِنْ جُثَّةَ مُسْتَنِيًّا

وكقول أبي تمام

جُمِعَتْ لَنَا فِرْقُ الْأَمَانِي مِنْكُمْ
بَابَرٍّ مِنْ رُوحِ الْحَيَاةِ وَأَوْصَلِ
فَصْنِيعَةٌ فِي يَوْمِهَا وَصْنِيعَةٌ
قَدْ أَحْوَلَتْ وَصْنِيعَةٌ لَمْ تُحَوَّلِ
كَلْمُزْنٍ مِنْ مَاءِ الرَّبَابِ فُقُبْلِ

مُنْتَظَرٌ وَمُخَيَّمٌ مُتَهَلِّلٌ (١)

ومن جيد التشبيه قول إبراهيم بن العباس

لَنَا إِلِيلٌ كَوْمٌ يَضِيقُ بِهَا الْفَضَا
وَيَغْبِرُّ عَنْهَا أَرْضُهَا وَسَمَاؤُهَا

(١) هذا إقواء من جرّاء إلى رفع

فَمِنْ دُونِهَا أَنْ تُسْتَبَاحَ دِمَاؤُنَا
وَمِنْ دُونِنَا أَنْ يَسْتَبَاحَ دِمَاؤُهَا
حَمِيٍّ وَقَرَى فَاَلَوْتُ دُونَ مَرَامِهَا
وَأَيْسَرُ خَطْبٍ يَوْمَ حَقٍّ فَنَّاؤُهَا

وقال أبو تمام
وما هو إلاَّ الوَحْيُ أَوْ حَدُّ مُرْهَفٍ
يُقِيمُ ظُبَاهُ أَخْذَعِي كُلِّ مَائِلٍ
فهذا دواء الدَّاءِ مِنْ كُلِّ عَالِمٍ
وهذا دواء الدَّاءِ مِنْ كُلِّ جَاهِلٍ
وهكذا ورد قوله

وكان لهم غَيْثًا وَعِلْمًا مُعْدِمٍ
فيسألهُ أَوْ بَاحِثٍ فَيُسَائِلُهُ
ومن ذلك قول أبي نُوَاسٍ

تَرْجُو وَتَحْشَى حَالَتِكَ الْوَرَى كَأَنَّكَ الْجَنَّةَ وَالنَّارُ
وليكن هذا القدر كافيًا في إيراد الأمثلة ففيه كفاية
لمقدار غرضنا في التشبيه المضرر الأداة ، والمظهر الأداة كما
فصلناه من قبلُ

المطلب الثالث

(في كيفية التشبيه)

اعلم أن التشبيه لكثرة وقوعه في الكلام ، وتوسع أهل
البلاغة في طرقه يكاد أن تكون كيفية وقوعه غير منحصرة لما
ذكرناه من الاتساع ، ولكننا نشير من ذلك الى كيفية
خمس بمعونة الله تعالى

(الكيفية الأولى)

هو أن الغرض بالتشبيه ومقصوده ، إنما هو الإيابة
والإيضاح ، ثم إما أن يكون بياناً لحكم مجهول ، أو يكون
بياناً لمقداره ، فهذان وجهان ، الوجه الأول أن يكون بياناً
لحكم مجهول ، وهذا نحو أن يكون المدعى يدعى ما
لا يتصورُ ثبوته ولا يُعقل إمكانه ، فيأتي بالتشبيه لبيان
إمكانه وهذا كقول بعضهم

فإن تَقَى الأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ

فإنَّ الْمَسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ

فإن الشاعر أراد أن يقول : إن الممدوح فاق الأنام بحيث

لم يبق بينه وبينهم مشابَهٌ ومقارِبَةٌ ، بل صار جنساً برأسه وأصلاً في نفسه ، وهذا في الظاهر كالممتنع ، فإنه يبعد في العقل أن تتناهى بعض آحاد النوع أو شيء من مفرداته في الفضائل الخاصة والمناقب العالية الى حدٍّ يصير كأنه ليس من ذلك النوع ، فلما أطلق ذلك عقبه بقوله (فإن المسك بعض دم الغزال) محتجاً به على تصحيح دعواه ، وعلى إمكان ما قاله ، وعلى أنه ليس محالاً ، وبيانُه هو أن المسك قد خرج لاحتمالَ عن صفة الدم وحقيقته ، حتى لا يقال هو منه ، ولا يُعدُّ من جنسه ، ولا يوجد فيه شيء من الصفات الشريفة التي للمسك ، فلاجل هذا سيق التشبيه من أجل هذه الفائدة

الوجه الثاني أن يكون بياناً لمقداره ، وهذا نحو أن يحاول نفي الفائدة عن فعل بعض الناس ، وأن يدعى فيه أنه لا يحصل منه على طائل فيقول فيه : فلانٌ كالتبايض على الماء ، ويخطُّ في الهواء ، فالتشبيه فيما هذا حاله لم يكن مسوّفاً لبيان الإمكان ، بل إنما سيق لمعرفة المقدار ، لأن الفعل في نفسه بالإضافة الى ما يفيد على مراتب مختلفة في الافراط ، والتفريط ، والتوسيط ، فاذا مثل ما ذكرناه من المحسوس عُرِفَ قدرُه ، ولهذا قد يُقال : حجة واضحة

كالشمس ، وجهلٌ أظلم من الليل ، ومدادٌ كحدقةِ الغراب ،
الى مثل ذلك مما ذكرناه

(الكيفية الثانية)

هو أن المشابهين من الاشياء متى كانت المباعدة بينهما
أتمَّ ، كان التشبيه أعجبَ ، والسببُ في ذلك هو أن المباينة متى
كانت أدخل بينهما كان التشابه أشدَّ إعجاباً في النفوس ،
وأقوى تمكناً فيها ، لأن أكثر مبنى الطباع على أن الشيء
إذا تُصوّرَ ظهوره من مكان يبعدُ ظهوره منه ، ازداد
شغفُ النفس به ، وكثر تعلقها به ، فما يتعذّر وجوده أعجبُ
مما يتسهّل وجوده ، ولهذا فإن تشبيه الشقائق في حُمرتها
وخضرة أعوادها ، بأعلام الياقوت المنصوبة على رماح من
زبرجد ، في غاية الحسن ، لما كان لا يكاد يُوجدُ ، وهكذا
قوله (مَـدَاهِنُ دُرِّ حَشَوْهُنَّ عَفِيقُ) وكذا تشبيه الكواكب
في سماها ، ببساطٍ أزرق فوقه دُرٌّ منشورةٌ ، ودونه في الرتبة
تشبيه الثريا بمنقود الكرم ، واللجام المفضّض والشاح
المفصل كما قال امرؤ القيس

إِذَا مَا الثُّرَيَّا فِي السَّمَاءِ تَعَرَّضَتْ
أَعْرَضَ أَثْنَاءَ الْوِشَاحِ الْفُصْلُ
ودونه في التشبيه مشابهة العين بالترجس في قوله
(فَأَمْطَرَتْ لَوْلَا مِنْ نَرْجَسٍ)
فرايب التشبيه متفاوتة كما أشرنا إليه ، وكلما ازداد
البعدُ ازداد التشبيه رقةً وصفاءً

(الكيفية الثالثة)

ان المعاني العقلية وإن كانت ثابتةً مقطوعاً بها متيقنةً ،
خلا أن التمسك بالمحسوسات والتعويل عليها في المشابهة أولى
وأحق ، لكونها تفيد زيادة قوةٍ ومزيد إيضاح ، وإنما كان
الأمر كما قلنا لأوجه ثلاثة

أما أولاً فلما يحصل بها من الوثاقة واطمئنان النفس
إليها ، وانسراح الصدر بها ، وقد أشار الله الى ما قلناه بقوله
تعالى « قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ لَّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي » وأما ثانياً فلأنك
إذا كنت بجانب نهرٍ وأنت تريد أن تخبر بأن فعل صاحبك
لا ثمرة له ولا يحصل منه على فائدة ، فوضعت كفك في الماء
ورفعتَها ، وقلت : انظر الى كفى ، هل حصل فيه شيء من الماء ،

فهكذا أنت فيما فعله وتعالجه ، كان في ذلك ضربٌ من التأثير والقوة والتأكيد أكثر مما في النطق والقول ، وما ذاك إلا من أجل تعقله بالإدراك ، وأمّا ثالثاً فلائك لو أردت ضرب مثال في تباين الشيتين وتنافيهما، فأشرت الى الماء والنار فقلت : هل هذان يجتمعان ، فإنك تجد في نفسك لتمثلك من التأثير ما لا تجده اذا أخبرت عن ذلك بالقول ، فقلت هل يجتمع الماء والنار كما قال بعضهم

وَمُكَلِّفُ الْأَيَّامِ ضِدَّ طَبَاعِهَا

مَتَطَلَّبُ فِي الْمَاءِ جَذْوَةَ نَارٍ

ومصدق ما ذكرناه ههنا هو أنك تجد في قوله

وَيَوْمٍ كَظَلِّ الرُّمَحِ قَصَرَ طُولِهِ

دَمُ الرِّقِّ عَنَّا وَاصْطِفَاقُ الْمَزَاهِرِ

ما لا تجده في نحو قوله

فِي لَيْلٍ صَوْلٍ تَنَاهَى الْعَرْضُ وَالطُّولُ

كَأَنَّمَا لَيْلُهُ بِاللَّيْلِ مَوْصُولُ

من مزيد القوة والتأكيد ، وما ذاك إلا لأن الأول

مبنى على الإدراك دون الآخر مع أن الأول في المبالغة

دون الثاني ، فإن ظلّ الرمح مُتَنَاهٍ واتّصال ليل صَوْلٍ بالليل
لا نهاية له ، ولكن الوجه في قوّته ما ذكرناه فيه

(الكيفية الرابعة)

هو أن العادة جاريةٌ والأساليب مطّردةٌ في تشبيه
الأدنى بالأعلى والأقلّ بالأكثر ، والفاضل بالأفضل ،
وقد يقصد البايغُ في نظمه ونثره على جهة التخييل أن يُورِّمَ
في الشيء القاصر عن نظيره أنه زائد عليه ، وعند هذا ينعكس
الأمر فيجعل الأصلُ فرعاً ، ويُشبّه الزائد بالناقص ويجعل
الفرع لأجل المبالغة أعلا شأناً من الأصل ، فيرفعه الى رتبة
الأصل كما قال بعض الشعراء

وبدأ الصّباحُ كأنْ غرَّتْهُ * وجهُ الخليفةِ حينَ يُمتدِّحُ
فهذا على أنه جعل وجهَ الخليفةِ كأنه أعرفُ وأشهرُ وأتمُّ
وأكملُ في النور والضياء من الصباح ، فلما اعتقد هذا وعزم
عليه ساغ له جعل الصباح فرعاً ووجه الخليفة أصلاً وكما قال
ابن المعتزّ

وكأنما الشمسُ المنيرةُ دينا * رُجِلَتْهُ حدائدُ الضّرّاب

فهذا وأمثاله وإن عظم التفاوت فيه لكن الذى حسنُ منه هو أنه لم يقصد قصر التشبيه على مجرد الإنارة، وإنما أراد تشبيه مستدير يتلألاً ويلعب، ثم خصوص حسن اللون الموجود فى الدينار المتخلص من حنى السبك، فأما مقدارُ النور والشعاع العظيم فكأنه لم يتعرض له بحال

(الكيفية الخامسة)

اعلم أن التشبيه كما يقع فى المفرد فهو واقع فى المركب، فإذا قصدت إيقاع التشبيه بالمفرد، فأما تقصد الى نفس تلك الحقيقة المجردة مع قطع النظر الى غيرها، وإذا قصدت التشبيه بالمركب، فإنما يؤول الأمر فيه الى تشبيه مفردات بمفردات، فلا جرم حصل التركيب لا محالة، فأما تشبيه المفرد بالمفرد، فمثاله فى الحركة، فإذا أوقعت التشبيه فأنت تجرّدها من كل وصف يقارنها مما يخالف حقيقتها كما قال ابن المعتز فى صفة البرق

وكان البرق مصحفٌ قار * فانطباعاً مرةً وانفتاحاً

فلم يقع التشبيه فى جميع أوصاف البرق ومعانيه، ولكن نظر الى مجرد الحركة فى الانبساط والانقباض، وقد قصر

تشبيهه على نفس الحركة ، ثم إنه قدّر في نفسه لينظر أيُّ
أوصاف الحركة أخصُّ فوجدَ ذلك في فعل القارئ بأوراق
المصحف من فتحها مرّةً ، وإطباقها أخرى ، فأما تشبيه
المركب بالمركب ، فإنه يجمع أوصافاً مختلفة ، كالشكل واللون
والإضاءة والحركة ، ومثاله ما قاله بعضهم

(والشمس كالبراة في كفّ الأشلّ)

فإن هذا التشبيه يُريك مع الاستدارة والإشراق
الحركة التي تراها للشمس إذا تأملتَها ، وذلك أن الشمس لها
حركة متألّثة دائماً ، ولنورها بسبب ذلك تموج واضطرابٌ
ولا يحصل هذا التشبيه إلاّ براءة في كفّ أشلّ ، لأن
حركتها تدوم وتتصل ويكون لها سرعة وتموج ، وتلك حالة
الشمس فإنك ترى شعاعها كأنه يهيم أن ينبسط ، وأجود من
هذا التشبيه في اجتماع هذه الأمور قول المهلب الوزير
الشمس من مشرقها قد بدتْ مُشرقةً ليس لها حاجبٌ
كأنّها بوقّةٌ أحميتْ * يجول فيها ذهبٌ ذائبٌ
ولتقتصر على هذا القدر من الكيفيات ففيه كفاية
فيما نريده بمعونة الله تعالى

المطلب الرابع

(في ذكر أحكام التشبيه وهي كثيرة ، ولكننا نورد

ما تمس الحاجة إليه)

(الحكم الاول)

هو أنه لا بدّ من رعاية جهة التشبيه ، ويجب أن لا يتعدى في التشبيه عن الجهة المقصودة ، والآ وقع الخطأ لا محالة ، ومثاله قوله صلى الله عليه « الكمأة جُدْرِيُّ الأَرْضِ » فالغرض من كلامه عليه السلام في تشبيه الكمأة بالجدرى ، هو أنها مفسدة لما كما أن الجُدْرِيَّ يفسد الوجه والبدن ، وليس المقصود من التشبيه هو الاتصال ، فإن مثل هذا لا فائدة فيه ولا ثمرة تحته ، فإن الاتصال غرضٌ حقيرٌ لا يُقصد التشبيه لأجله ، وكما يقال : النحو في الكلام كالملح في الطعام فإن المقصود من هذا التشبيه هو أن الكلام لا يُجْدَى ولا يكون فيه نفعٌ إلاّ بمراعاة الأحكام النحوية ، كما أن الطعام لا ينفع ما لم يصلح بالملح ، وليس المقصود ما طأنه بعضهم من أن وجه التشبيه هو أن القليل من النحو مغنٍ ، والكثير مفسدٌ ، كما أن القليل من الملح مُصلِحٌ للطعام ، وكثيره

مفسدٌ له فهذا باطل ، لأن الزيادة والنقصان في مجارى الأحكام النحوية في الكلام باطلٌ ، وببأنه هو أننا إذا قلنا : إن زيدا قائمٌ ، وكان زيد قائماً فلا بد من رفع أحد الاسمين ونصبه ، فهذا إذا وجد فقد حصل القانون النحوى ، وتمتنع الزيادة عليه ، وإن لم يحصل فقد زال قانون النحو ، ولا فائدة فيه لأنه خارجٌ ، فإذا لا وجه لدخول الزيادة والنقصان في النحو كما لخصناه ، وعلى هذا يكون تشبيه النحو بالمح لا يس كاعتقده ، وإنما هو من جهة الإصلاح كما أشرنا إليه ، فتقرر بما حققناه أن التشبيه قد يكون من جهةٍ ويُظنُّ أنه من جهةٍ أخرى ، وعند هذا يقع الغلط ، وهكذا الحال في قوله عليه السلام « المؤمن كالسُّبُلَةِ ، يعوجُّ أحياناً ويقوم أخرى » فجأة التشبيه هو أنه أراد أن المؤمن يواقعُ الذنبَ فيتوبُ منه ، ويسترجعُ مرةً بعد أخرى ، والكافر كالأرْزَقِ ، ^(١) يعنى أنه إذا هفأ في الذنب لم يتذكر ولم يسترجع ، فهو كالأرْزَقِ ، إذا انجمعت لم تقم أبداً . ويحتمل أن يكون مراده أنه لا يتوب إلا عند الموت بحيث لا يقوم ، ولا تنفعه التوبة

(١) بسكون الراء . شجرة معروفة بالشام تسمى عندنا الصنوبر . من أجل مره

(كالألرزة) اذا انجعت لا يُرَجَى لها استقامة بحال فما
خالف هذه الجهات في التشبيه يكون خطأ بلا مَرِيَّة

(الحكم الثاني)

هو أن الأمر الذي يقع به التشبيه منقسم الى ما يمكن
إفراد أحد أجزائه بالذكر ، والى ما يتعذر ذلك فيه ، فمثال
الأول قوله تعالى « مَثَلُ الَّذِينَ حَمَلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا
كَمَثَلِ الْخَمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا » فَإِنَّ شَتَّ جَعَلَتْ التشبيه
مطلق الخمار في الغباوة والجهل والبلادة وسقوط النفوس عن
كريم الخصال ، وشرب الفعّال ، وهذه حالة اليهود ، وإن
شَتَّ جعلته مركباً ، وهو أنه ليس الغرض إفراد الخمار بالتشبيه ،
ولكن الغرض تشبيه حالهم في كونهم حَمَلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ
يَحْمِلُوهَا حَمَلٌ مِثْلُهَا في امتثال أوامرها ونواهيها ، كمثّل الخمار في
حمله للأسفار ، قُتِلُوا في السَّخْفِ بحال الخمار الحامل فوق
ظهره ، جُعِلَ مَثَلًا لِمَا كَفَّوْهُ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ وَ (أَسْفَارًا)
جُعِلَ مَثَلًا لِنَفَاسَةِ الْحَمُولِ ، وعدم انتفاع الحامل به ، فصار
حاصل الأمر أنهم مشبهون بالخمار الحامل فوق ظهره كُتِبُوا
لا يدرى حالها ، ولا ينتفع بها ، ومن هذا قول بشار

وَكَأَنَّ أَجْرَامَ السَّمَاءِ لَوَامِعًا * دُرَّرُ نُثْرُنَ عَلَى بَسَاطٍ أَزْرَقَ
فَإِنْ شُتَّتْ جَعَلَتْهُ مِنَ الْمَفْرَدِ فَقُلْتُ : كَأَنَّ النُّجُومَ فِي
ضَوْئِهَا دُرَّرُ ، وَكَأَنَّ السَّمَاءَ فِي زُرْقِهَا بَسَاطٌ أَزْرَقُ ، فَهَذَا
مَقُولٌ عَلَى انْفِرَادِهِ ، وَإِنْ شُتَّتْ جَعَلَتْهُ مِنْ بَابِ الْمَرْكَبِ
فَقُلْتُ : لَمْ يَكُنِ التَّشْبِيهُ بِمَطْلُوقِ الدَّرَرِ ، وَلَا بِمَطْلُوقِ الْبَسَاطِ ،
وَإِنَّمَا الْغَرَضُ النُّجُومُ فِي ضَوْئِهَا وَتَلَالُفُهَا إِلَى زُرْقَةِ أَدِيمِ
السَّمَاءِ ، كَبَسَاطِ أَزْرَقَ نُثْرَتٌ عَلَيْهِ دُرَّرٌ صَافِيَةٌ ، وَنَظِيرُ هَذَا
الْقِسْمِ ، عِقْدٌ مِنْ دُرٍّ وَيَاقُوتٍ ، فَهُوَ إِذَا فُصِّلَ وَاحِدَةً وَاحِدَةً ،
فَهُوَ عَلَى حَظٍّ مِنَ الْإِعْجَابِ ، وَهُوَ إِذَا نُظِمَ فِي سِلْكٍ وَاحِدٍ ،
فَهُوَ عَلَى حَظٍّ وَافٍ مِنَ الزَّيْنَةِ وَالْحَسَنِ وَالنَّصَارَةِ ، وَمِثَالُ الثَّانِي
وَهُوَ مَا يَتَعَذَّرُ فِيهِ الْإِفْرَادُ ، قَوْلُهُ تَعَالَى « وَمِثْلُ كَلِمَةٍ
خَبِيثَةٍ كَخَجْرَةٍ خَبِيثَةٍ » فَإِنَّ الْمَقْصُودَ تَشْبِيهُ كَلِمَةٍ مَوْصُوفَةٍ
بِالْخُبْثِ بِشَجَرَةٍ مَوْصُوفَةٍ بِالْخُبْثِ أَيْضًا ، فَلَوْ سَلَبْتَ الْكَلِمَةَ
صِفَةَ الْخُبْثِ قَائِلًا . وَمِثْلُ كَلِمَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ، أَبْطَلْتَ
بِلَاغَةَ الْآيَةِ ، وَأَزَلْتَ عَنْهَا رَوْنَقَ الْفَصَاحَةِ ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ
كَأَنَّمَا الْمَرِيخُ وَالْمَشْتَرَى قُدَّامَهُ فِي شَامِخِ الرَّفْعَةِ
مَنْصَرَفٌ بِاللَّيْلِ عَنْ دَعْوَةٍ قَدْ أُسْرِجَتْ قُدَّامَهُ شَمْعَةٌ
فَالْغَرَضُ أَنْ التَّشْبِيهِ لَمْ يَكُنِ الْمَرِيخُ عَلَى انْفِرَادِهِ ،

ولكن إنما حصل له من جهة الحالة الحاصلة له من كون
المشتري قدّامه ، ولهذا كانت الواو في قوله والمشتري قدّامه ،
واو الحال ، فهي كالصفة في كونها تابعة لا يمكن إفرادها
بالذكر ، بل تُذكر في ضمن الأول على طريق التبعية ، فلو
أبطلت التركيب قائلاً . كأنما المريح منصرف عن دعوة ، كان
خلفاً من الكلام فضلاً عن أن يكون بليغاً ، ونظير هذا
القسم ، خاتم من فضة ، وسوار من ذهب ، فإنه لا يفيد
الحسن والإعجاب إلا إذا كان مركباً منظماً ، فإن زال تركيبه
ونظامه ، خرج عن إعجابه وحسنه وبطل

(الحكم الثالث)

أعلم أن من التشبيه ما يحضر في الذهن ويسهل
إدراكه ، ويسمى القريب ، ومنه ما يحتاج الى نوع فكرة
وتأمل ، ويسمى الغريب ، ولذا ذكر الأمرين جميعاً بالأمثلة ،
مثال الأول وهو القريب ، وذلك متى أخطرت ببالك
استدارة قرص الشمس وتوثرها وتموج ضوءها ، فإن المرأة
المجلوة تقع في قلبك وتعرف من أول وهلة كونها مشبهة
للشمس ، وهكذا إذا نظرت الى السيّف المصفول عند سلكه ،

فإنك تذكر لمعان البرق ، فلهذا تشبه به ، وإذا رأيت الثياب الموشاة من الحرير في رقتها وصفائها ، وإحكام ألوانها ، فإنك تشبهها بالروض المطور ، المفتر عن أزهاره ، المبتسم عن أنواره ، فهذه الأمور وما شابهها تعد من التشبيه القريب كما ذكرناه ، ومثال الثاني وهو الغريب فهو الذي يحتاج في إدراكه الى دقة نظر وقوة فكر ، وهذا نحو تشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل ، ومثل تشبيهها في التمثج والإشارة بالبوقة من الذهب ، ونحو تشبيه الخمر في الكأس في لونه ، بمداهن دُرّ حشوئن عقيق ، ومثل تشبيه حمرة الشقائق مع خضرة أعوادها ، بأعلام ياقوت منصوبة على رماح من زبرجد ، الى غير ذلك مما يحتاج الى مزيد فكرة ونظر

(الحكم الرابع)

كل تشبيه على جميع أنواعه ، فلا بد فيه من اشتماله على أركان أربعة ، المشبه ، والمشبّه به ، والوصف الجامع بينهما ، وكيفية التشبيه في قرينه وبعده ، وكونه مفرداً ومركباً ، ونادراً ومألوفاً ، الى غير ذلك ، فتنى كثرت الأوصاف ، كان أدخل في الغرابة وأعجب في مقاصد البلاغة ، وأقرب مثال له في اجتماع

أوصاف التشبيه قوله تعالى « إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ
 مِنَ السَّمَاءِ » الى قوله تعالى « كَأَنَّ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ » فالآية
 في نظمها مشتملة على عشر جمل ، كل واحدة منها على حظ
 من التشبيه ، ثم يكون التشبيه أيضاً حاصلًا من مجموعها من
 غير أن يمكن فصل بعضها عن بعض ، فإنك لو حذفت
 منها جملة واحدة ، تطرّق الخرم إليها على قدر المحذوف ،
 وكان تخلاً بمنزى التشبيه الذي قصد فيها ، وهكذا القول في
 الأفراد في التشبيه ، والتركيب ، فالأفراد نحو تشبيهك الكلام
 بالعسل ، في أن كل واحد منهما يوجب للنفس لذة وحالة
 محمودة ، والمركب كقولك « أعط القوس باريها » فإنه ليس
 الغرض إعطاءً مطلقاً ، وإنما المقصود إعطاء من هو أهل
 للرماية ، ومنه قولهم « الراعي بغير وتر ، والساعي الى الهيجاء
 بغير سلاح ، فالتشبيه فيما هذا حاله مركب كما ترى

(الحكم الخامس)

أعلم أن من جملة التشبيهات المركبة ما يُظن لكثرة
 اتصاله أنه لا يمكن فصل بعضها عن بعض ، وليس الأمر
 كذلك ، وهذا كقول امرئ القيس

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا .

لدى وَكَّرَها العُنَابُ والحَشَفُ البَالِي

فليس يحصل من أجل ضمِّ الرُّطْبِ من القلوب الى
اليابس ، هيئةٌ تُجِبُّ مراعاتُها ، ويُعْنَى بملازمتها ، ولا لاجتماع
الحشف البالى ، مع العُنَابِ غرضٌ تُجِبُّ فيه المضامَّةُ
والملاصقةُ ، ولو فرقت هذه التشبيهات لم يكن هناك إخلالٌ
بالمعنى المقصود ، فلو قلت : كَأَنَّ الرُّطْبَ من القلوب عُنَابٌ ،
وكَأَنَّ اليابس حَشَفٌ من الطير فى وَكَّرِ العقاب ، لم يكن أحد
التشبيهين موقوفاً فى إفادته لما يفيدُه على الآخر ، ونظيره
قول أبى الطيب المتنبي

بَدَتْ قَرَأً وَمَالَتْ خُوطَ بَانَ

وفاحتْ عُنْبَرًا وَرَنَتْ غَزَالًا

فهذا من التشبيه المضمّر الأداة ، وكلُّ واحدٍ منهما
مستقل بنفسه ، وفيما ذكرناه غنيةٌ عما عداه ، وبتمامه يتمُّ
الكلامُ على أسرار التشبيه ، فأما كونه معدوداً من المجاز أم لا ،
فقد أوضحنا حاله ، وقد نبجَزَ غرضنا من القاعدة الثانية المرسومة
للتشبيه ، والحمد لله

• ﴿ القاعدة الثالثة ﴾

(من قواعد المجاز في ذكر حقائق الكناية)

أَعْلَمُ أَنَّ الكِنَايَةَ وَادٍ مِنْ أَوْدِيَةِ الْبَلَاغَةِ ، وَرَكْنٌ مِنْ
أَرْكَانِ الْمَجَازِ ، وَتَخَصُّصٌ بِدَقَّةٍ وَغُمُوضٍ ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ حَصَلَ
الزَّلَلُ لكَثِيرٍ مِنَ الْفَرَقِ ، لِسَبَبِ التَّأْوِيلَاتِ ، كَمَا عَرَضَ
لِلْبَاطِنِيَّةِ فِيمَا أَتَوْا بِهِ مِنْ قَبِيحِ التَّأْوِيلِ وَشَنِيْعِهِ ، وَلَطَوَائِفَ مِنْ
أَهْلِ الْبِدْعِ وَالضَّلَالَاتِ ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا مِنْ جَهْلِهِمْ بِمَجَارِيهَا ،
وَمَا يَحُوزُ اسْتِعْمَالَهُ مِنْهَا ، وَمَا لَا يَحُوزُ ، فَلَا جَرَمَ كَانَتْ مَخْتَصَّةً
بِمَزِيدِ الْإِعْتِنَاءِ ، لِمَا يَحْصُلُ فِيهَا مِنَ الْفَوَائِدِ الْكَثِيرَةِ ،
وَالنَّشْكَاتِ الْغَزِيرَةِ ، وَلِنْدَكُرِّ مَاهِيَةِ الْكِنَايَةِ ، ثُمَّ تُرَدُّفُهُ
بِالْفَرَقِ بَيْنِ الْكِنَايَةِ ، وَالتَّعْرِِيضِ ، ثُمَّ تَذَكُّرُ أَقْسَامِهَا وَأَمْثَلِهَا ،
فَهَذِهِ فُصُولٌ أَرْبَعَةٌ نَفَصَلَهَا بِمَعُونَةِ اللَّهِ تَعَالَى

— ﴿ الفصل الأول ﴾ —

(في تفسير لفظ الكناية وبيان معناها)

وَلِكَثْرَةِ دَوْرِهَا فِي الْكَلَامِ اسْتَعْمِلْتُ فِي الْلُغَةِ ، وَالْعُرْفِ ،
وَالْإِصْطِلَاحِ ، فَهَذِهِ مَجَارٍ ثَلَاثَةٌ

﴿ المجرى الأول ﴾

(في لسان أهل اللغة)

الكنايةُ مصدرُ كُنِيَ يُكْنَى ، وَكُنَيْتُهُ تَكْنِيَةٌ حَسَنَةٌ ،
وَلَا مَهَا وَاوْ وَيَاءُ ، يُقَالُ . كُنَاهُ بَكْنِيهِ ، وَيَكْنُوهُ ، وَالتَّكْنِيَةُ
بِالْأَبْ ، أَوْ بِالْأُمِّ ، وَفُلَانٌ يُكْنَى بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، وَفُلَانَةٌ
تُكْنَى بِأُمِّ فُلَانٍ ، وَلَا يُقَالُ . يُكْنَى بِعَبْدِ اللَّهِ ، وَلَا زَيْنَبُ
تُكْنَى بِهِنْدٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ مَقْصُورٌ عَلَى الْأَبِ ، وَالْأُمِّ ، وَفُلَانٌ
كُنِيَ فُلَانٌ ، أَيْ مَكْنَى بِكُنْيَتِهِ ، كَمَا يُقَالُ سَمِيحُهُ ، أَيْ مَسْمَى
بِاسْمِهِ ، وَكُنَى الرَّؤْيَا ، هِيَ الْأَمْثَالُ الَّتِي تَكُونُ عِنْدَ الرَّؤْيَا
يُكْنَى بِهَا عَنْ أَعْيَانِ الْأُمُورِ ، وَفِي الْحَدِيثِ «إِنَّ لِلرَّؤْيَا كُنًى ،
وَلَهَا أَسْمَاءٌ فَكُنُّوْهَا بِكُنَاهَا ، وَاعْتَبَرُوا بِأَسْمَائِهَا »

﴿ المجرى الثاني ﴾

(في عُرْفِ اللغة)

الكنايةُ مقولةٌ عَلَى مَا يَتَكَلَّمُ بِهِ الْإِنْسَانُ ، وَيُرِيدُ بِهِ
غَيْرَهُ ، وَأَنشَدَ الْجَوْهَرِيُّ لِأَبِي زِيَادٍ
وَإِنِّي لَا كُنُوْ عَنْ قَدُورٍ بَغْيَرَهَا
وَأَعْرَبُ أَحْيَانًا بِهَا وَأَصَارِحُ

والكنية بالضم ، والكسر في فائها ، واحدة الكنى ،
 واشتقاقها من الستر ، يقال . كَنَيْتُ الشَّيْءَ ، إِذَا سَتَرْتَهُ ،
 وإنما أُجْرِيَ هذا الاسمُ على هذا النوع من الكلام ، لأنه
 يسترُ معنىً ويُظهرُ غيره ، فلا جَرَمَ سُمِّيَتْ كِنَايَةً ، فالعَرَفُ
 متناولٌ للعبارة كما ترى

﴿ المجرى الثالث ﴾

(في مصطلح النطار من علماء البيان)

وقد ذكروا في بيان معناها تعريفات كثيرة ، ونحن
 نورد الأقوى منها بمشيئة الله تعالى

(التعريف الأول)

ذكره الشيخ عبدُ القاهر الجرجاني . وحاصلُ كلامه هي
 أَنْ يُرِيدَ المتكلمُ إِبْتِاتَ معنىٍّ من المعاني فلا يذكره باللفظ
 الموضوع له في اللغة ، ويأتى بتاليه وجوداً ، فيؤيِّ به اليه ،
 ويجعله دليلاً عليه ، ومثاله قولنا . فلان كثيرٌ رَمَادِ القِدْرِ ،
 طويلٌ نِجَادِ السِّيفِ ، فسكني بالأول عن جوده ، وبالثاني
 عن طول قامته ، هذا ملخصُ كلامه ، وهذا فاسدٌ لأُمور ثلاثة ،
 أما أولاً فلأنَّ قوله (ويأتى بتاليه) إمَّا أَنْ يريد بتاليه مثله ،

فهو خطأ ، فإنَّ الكناية ليست مماثلة لما كان من اللفظ الذي تركَّ بالكناية ، لأنَّ كثرة الرماد ، ليس ممثلاً لكونه كريماً ، وإمّا أن يريد معنى آخر ، فيجب ذكره حتى ننظر فيه ، إمّا بصحةٍ ، وإمّا بفسادٍ ، وأمّا ثانياً فلأنَّ قوله (فيومئذ به) ليس يخلو الإيماء ، إمّا أن يكون على جهة الحقيقة ، أو على جهة المجاز ، فلفظة الإيماء محتملة لما ذكرناه ، وليس في الإيماء إشارة إلى أحد الوجهين ، فلا بُدَّ من بيان أحدهما ، وإلا كان كلاماً مجملاً لا يفيد فائدة ، وهو مُجانبٌ لصناعة الحدود ، وأمّا ثالثاً فلأنَّ ما هذا حاله ينتقض بالاستعارة في نحو قولك . رأيت الأسدَ ، ولقيتُ بحراً ، فإنَّك فيه قد تركتَ اللفظَ الموضوع للشجاعة والكرم ، وأتيتَ بتاليهما ، وأومأتَ بهما إليه ، وإذا دخلت الاستعارة في هذا الحدِّ ، كان باطلاً ، لأنَّه لم يُفد خصوصية الكناية على أفرادها ، وقد مرَّ الشيخان أبو المكارم صاحب التبيان ، والمطرزى على ما قاله الشيخ عبد القاهر ، ولم يعترضاه بما ذكرناه من الإفساد

(التعريف الثاني)

ذكره ابنُ سراجٍ المالكي في كتابه المصباح ، وتقرير ما قاله في ماهية الكناية ، هو تركُّ التصريح بالشئ إلى

مساويه في اللزوم ، لِيُنْتَقَلَ مِنْهُ إِلَى الْمَلْزُومِ ، فَقَوْلُهُ (تَرَكَ
التَّصْرِيحَ بِالشَّيْءِ) عَامٌّ فِي جَمِيعِ الْأَنْوَاعِ الْمَجَازِيَةِ ، فَإِنَّهُ مُتَّفَقَةٌ
فِي تَرْكِ التَّصْرِيحِ بِحَقَائِقِهَا الْمَوْضُوعَةِ مِنْ أَجْلِهَا ، وَقَوْلُهُ « إِلَى
مَسَاوِيهِ فِي اللَّزُومِ لِيُنْتَقَلَ مِنْهُ إِلَى الْمَلْزُومِ » يُحْتَرِّزُ بِهِ عَنِ الاسْتِعَارَةِ
فِي مِثْلِ قَوْلِكَ . رَأَيْتَ أَسَدًا ، فَإِنَّكَ انْتَقَلْتَ فِي الْكُنْيَةِ عَنْ
لَفْظٍ إِلَى مَا يَسَاوِيهِ فِي مَقْصُودِ دَلَالَتِهِ ، فَإِنْ الْوَصْفُ كَمَا يَلْزِمُ
قَوْلُنَا فَلَانٌ كَرِيمٌ ، فَإِنَّهُ يَلْزِمُ مَسَاوِيَهُ أَيْضًا وَهُوَ قَوْلُنَا فَلَانٌ
كَثِيرٌ رَمَادٍ الْقَدْرُ ، بِخِلَافِ قَوْلُنَا . أَسَدٌ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِمَّاثِلًا
لِقَوْلُنَا فَلَانٌ شَجَاعٌ فِي مَقْصُودِ دَلَالَتِهِ ، بَلْ يُخَالِفُهُ فِي نَفْسِ
دَلَالَتِهِ ، فَإِنَّهُ دَالٌ عَلَى خِلَافِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُنَا فَلَانٌ شَجَاعٌ ،
وَلِيْنَمَا شَارَكَهُ فِي بَعْضِ مَعَانِيهِ ، وَهُوَ الشَّجَاعَةُ فَاقْتَرَفَا ، وَقَوْلُهُ
(لِيُنْتَقَلَ مِنْهُ إِلَى الْمَلْزُومِ) يَعْنِي أَنَّ فَائِدَةَ الْمَسَاوَاةِ فِي الدَّلَالَةِ ،
هُوَ الْمَسَاوَاةُ فِي الْمَلْزُومِ ، فَهَذَا مُلْخَصُ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ سِرَاجٍ الْمَالِكِيُّ
فِي كِتَابِ الْمَصْبَاحِ مَعَ فَضْلِ بَيَانِ مَنْ تَقْبِيهِ فِي الْحَدِّ أَغْفَلَهَا فِيهِ
(التَّعْرِيفُ الثَّانِي .)

حَكَاهُ ابْنُ الْأَثِيرِ عَنْ بَعْضِ عُلَمَاءِ الْبَيَانِ ، وَحَاصِلُهُ مَا
قَالَهُ فِي تَفْسِيرِ الْكُنْيَةِ ، هِيَ اللَّفْظُ الدَّلَالِيُّ عَلَى الشَّيْءِ بِغَيْرِ

الوضع الحقيقي بوصف جامع بين الكناية والمكنى عنه ، وزعم أن مثال ما قاله هو ، اللبس ، والجماع ، فإن الجماع اسم موضوع حقيق لمعناه ، واللبس كناية عنه ، وبينهما الوصف الجامع ، لأن الجماع لبس وزيادة ، فكان دالاً عليه بالوضع المجازي ، هذه زبدة كلامه ، وفائدته ، وهو فاسد لأمر ثلاثة ، أمّا أولاً فلأن هذا يبطل بالتشبيه ، فإنه اللفظ الدال على غير الوضع الحقيقي في وصف من الأوصاف ، كقولنا . كأن زيدا الأسد ، فأدخل فيه ما ليس منه ، وأمّا ثانياً فلأن الكناية لا تقتصر إلى ذكر جامع ، فإننا إذا قلنا فلان كثير رماد القدر ، وجعلنا هذا دلالة على كونه كريماً ، فهو غير محتاج إلى ذكر (جامع) فاعتبار ذكر الجامع في الكناية يخرجها عن حقيقة وضعها ، ويبطل فائدتها ، وأمّا ثالثاً فلأنه ذكر الكناية والمكنى في حد الكناية ، وهذا فيه تفسير الشيء بنفسه ، وإحالة بأحد المجهولين على الآخر ، فلا جرم كان باطلاً ،

(إشارة) اعلم أن ما ذكر ابن سراج المالكى في تعريف الكناية ، وإن كان أسلم مما حكاه ابن الأثير ، وأدخل في التحقيق ، لكنه لا يخلو عن نظر من وجهين ،

أَمَّا أَوَّلًا فَلأن ما ذكره حاصلٌ في الاستعارة في نحو قولك :
رَأَيْتُ الاسدَ ، ولقيتُ البحرَ ، فَإِنَّكَ تَرَكْتَ التَّصْرِيحَ بقولك
لَقَيْتُ الشَّجَاعُ إِلَى لَفْظِ الاسدَ ، وَالكَرِيمَ إِلَى لَفْظِ البحرَ ،
وَالْكُنْيَا مُخَالَفةً لِلِاستِعَارَةِ فِي مَا هِيَ فِيهَا ، فَلَا يُخَلِّطُ أَحَدُهُمَا
بِالْآخَرِ ، وَأَمَّا ثَانِيًا فَإِنَّ قَوْلَهُ (إِلَى مَسَاوِيهِ فِي اللُّزومِ لِيَنْتَقِلَ
مِنْهُ إِلَى الْمَلْزومِ) إِنَّ أَرَادَ بِالْمَلْزومِ ، الْمَدْلُولَ ، فَذَكَرَ الْمَدْلُولَ
أَوْضَحَ ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْعَدُولِ عَنْهُ ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ مَعْنَى آخَرَ
غَيْرَ الْمَدْلُولِ فَهُوَ خَطَأٌ لَا فَائِدَةَ فِيهِ ، لِأَنَّهُ لَا مِشَارَكَةَ بَيْنَهُمَا إِلَّا
فِي مَدْلُولِهِمَا لَا غَيْرُ ، وَلِهَذَا كَانَ كُنْيَاةً عَنْهُ ، نَعَمْ إِنْمَا حَمَلَهُ عَلَى
هَذَا هَوَاهُ أَنَّهُ كَانَ مُؤَلِّمًا بِمُطَارَسَةِ الْمُنْطَقِ وَمُجَالَسَتِهِ ، فَغَلَبَتْ عَلَيْهِ
عِبَارَاتُهُ ، (وَمَا كُلُّ أَدَانٍ تَسْمَعُ الْقِيلَ » فَإِنَّ مَوْضِعَ عِلْمِ الْبَيَانِ
هُوَ الْفَصَاحَةُ وَالْبَلَاغَةُ وَمَعْرِفَةُ أَسَالِيهِمَا ، وَهُمَا بِمَعزَلٍ عَنْ عِلْمِ
الْمُنْطَقِ ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُنْزَجَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ لِاخْتِلَافِ
حَقَائِقِهِمَا

(التَّعْرِيفُ الرَّابِعُ)

حَكَاهُ ابْنُ الْأَثِيرِ عَنْ بَعْضِ الْأَصُولِيِّينَ وَلَمْ أَعْرِفْ قَائِلَهُ
وَهُوَ مُصَدِّقٌ فِيمَا نَقَلَهُ ، قَالَ : فِي حَدِّ الْكُنْيَاةِ ، إِنَّهَا اللَّفْظُ

الذى يحتمل الدلالة على المعنى ، وعلى خلافه ، وهذا فاسد .
 لامرئ ، أمّا أولاً فلأن ما قاله يبطل باللفظ المشترك في نحو
 قولك : قرء ، وشقق ، فإن كل واحد منهما دالّ على معنى ،
 وعلى خلافه ، وأمّا ثانياً فلأن ما ذكره يبطل بالحقيقة والمجاز ،
 فإن قولنا : أسد ، وبجر ، كما يدل على ما وُضع له بالحقيقة فهو
 دالّ على ما استعمل فيه من المجاز ، فيلزم أن يكون ما
 ذكرناه من الكناية ، وهو باطل ، وأمّا ابن الخطيب الرازى
 فما زاد في حد الكناية في كتابه نهاية الإيجاز على أن قال :
 هي اللفظ الدالّ على معنى مقصود مع ملاحظة معناه الأصليّ ،
 هذا ملخص كلامه ، ولم يُورده على جهة التحديد ، وهذا
 فاسدٌ بالاستعارة فإنها دالة على معنى مقصود مع ملاحظة
 معناها الأصليّ ، فيلزم على ما قاله دخولها في الكناية ، ويبطل
 أيضاً بالحقيقة مع مجازها ، فإنه ما من مجاز يدلّ على معنى إلاّ
 وهو دالّ على حقيقة ، وفي هذا دخول أنواع المجاز في الكناية ،
 وهذا باطل ، والعجب من إطلاقه هذا الإطلاق مع إدراكه
 لصناعة الحدود ، وتصوّنه عن النقوض ، وتبحّره في علم الكلام

(التعريف الخامس)

مقاله ابن الأثير عن نفسه وهو كل لفظ دلّ على معنى
يخوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بين الحقيقة
والمجاز ، وهذا نحوه قوله تعالى « نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ » فان
لفظ الحرث دال على معناه بالحقيقة ، لكنه استعمل في مجازه
ههنا وهو الجماع في المأثني المخصوص الصالح للزرع ، فلما كان
دالاً على حقيقته ومجازه لا جرّم كان كناية ، فهذا ملخص
كلامه مع حذف كثير من فضلاته وهو فاسدٌ لأوجه ثلاثة ،
أما أولاً فلأن ظاهر كلامه (معنى) يخوز حمله على جانبي الحقيقة
والمجاز ، يدلّ على ان المحمول معنى واحدٌ على جهة الحقيقة
والمجاز ، وهذا خطأ فإن المعنى الواحد لا يخوز أن يكون
حقيقة ومجازاً لاجتماع النفي والاثبات فيه ، لأنه يصير حقيقة ،
ليس حقيقةً وهو باطل ، بل الحق في الكناية أنهما معنيان ،
أحدهما حقيقة ، والآخر مجاز ، وظاهر كلامه أنه معنى واحدٌ ،
لأن قولنا فلان كثير رَمَادٍ القدر ، هو بأصله دالّ على كثرة
الرّماد ، وبمجازه على كرم الموصوف لكثرة صيغانه ، فقد أساء
في هذا الإِطلاق ، وأمّا ثانياً فلأن ما ذكره يبطّل بالاستعارة

في مثل قولنا فلان أسدٌ وبحرٌ، فإن قولنا : أسدٌ كما يدلُّ بحقيقته على السبع ، فهو دالٌّ بمجازه على الشجاعة ، فيجب دخوله في حدِّ الكناية ، وأمّا ثالثاً فلأنَّ قوله (بوصفٍ جامعٍ بين الحقيقة والمجاز) يدخل فيه التشبيه ، فإنه لا بدَّ من اعتبار أمرٍ جامعٍ ، بخلاف الكناية ، فإنها لا تقتصر الى ذكر الجامع ، فاعتبارُ قيد الوصف الجامع ، يُدخلها في التشبيه ويُخرجها عن حقيقتها ، فهذا ما يرد على حدِّ ابن الاثير في الكناية ، ولقد طوَّلَ فيه أنفاسه ، وزعمَ أنَّ أحدًا لم يسبقه الى هذه المقالة ، ومن العجب أنه قد عاب على مَنْ ذكر في حد الكناية ذكرَ الجامع كما حكاه عن بعض علماء البيان ، وأبطله بالتشبيه ، ومع ذلك فإنه قد اعتبره في حدِّه ، وهذه مناقضة على القرب ، ولم يذر أن العلم بصناعة الخلود بمَعزَلٍ عن علم الكتابة ، فهو (من حفظ شيئاً وغابت عنه أشياء) فأذا عرفت فساد هذه الحدود بما خلصناه ، فالحتم عندنا في بيان ماهية الكناية ، أن يقال : هي اللفظ الدالُّ على معنيين مختلفين ، حقيقةٍ ومجازٍ من غير واسطةٍ ، لا على جهة التصريح ، ولنفسرُ مرادنا بهذه القيود ، فقولنا . اللفظُ الدالُّ يُحْتَرزُ به عن التعريض ، فإنه ليس مدلولاً

عليه بلفظ، وإنما هو مفهومٌ من جهة الإشارة والفحوى كما
سنقرر ماهيته من بعدها بمعونة الله تعالى، والفرقة بينه وبين
الكناية وقولنا على معنيين، يُحترز به عما يدلُّ على معنى واحدٍ،
فإنه ليس كناية، ويدخل فيه اللفظ المتواطىء، كرجل،
وفرس، واللفظ المشترك كقولنا قرء، وشفق، فإنهما دالان
على معنيين، وقولنا مختلفين، يخرج عنه المتواطىء، فإن دلالاته
على أمور متماثلة، وقولنا حقيقة وحجاز، يُحترز به عن اللفظ
المشترك، فإن دلالاته على ما يدلُّ عليه من المعاني على جهة
الحقيقة لا غير، وقولنا من غير واسطة، يُحترز به عن التشبيه،
فإنه لا بدُّ فيه من أداة التشبيه، إمّا ظاهرة كقولك زيد
كالأسد، وإمّا مضمرة، كقولك زيد البحر، وقولنا على جهة
التصريح، يُحترز به عن الاستعارة، فإن دلالتها على ما تدلُّ
عليه من جهة صريحها، إمّا من غير قرينة، كدلالة الأسد
على الحيوان، وإمّا مع القرينة كدلالة الأسد على الشجاع،
فكلاهما مفهومٌ من جهة التصريح، بخلاف الكناية فإنَّ
الجماع ليس صريحاً من قوله تعالى « فَأَتُوا حَرَّتَكُمْ » وإنما
هو مفهومٌ على جهة التبع كما دلت عليه بحقيقتها فهذا هو الحدُّ
الصالح لتقرير ماهية الكناية

﴿ تنبيه ﴾

أَعْلَمُ أَنَّ أَكْثَرَ عُلَمَاءِ الْبَيَانِ عَلَى عَدِّ الْكُنْيَةِ مِنْ
 أَنْوَاعِ الْمَجَازِ خِلَافًا لِابْنِ الْخَطِيبِ الرَّازِي، فَإِنَّهُ أَنْكَرَ كَوْنَهَا
 مَجَازًا، وَزَعَمَ أَنَّ الْكُنْيَةَ عِبَارَةٌ عَنْ أَنَّ تَذَكُّرَ لَفْظَةٍ وَتَقْيِيدَ
 بِمَعْنَاهَا مَعْنَى ثَانِيًا هُوَ الْمَقْصُودُ، فَإِذَا كُنْتَ تَقْيِيدَ الْمَقْصُودَ
 بِمَعْنَى اللَّفْظِ، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ مَعْتَبَرًا فِيمَا نَقَلْتَ اللَّفْظَةَ
 إِلَيْهِ عَنْ مَوْضُوعِهَا. فَلَا يَكُونُ مَجَازًا، وَمِثَالُهُ عَلَى زَعْمِهِ أَنَّكَ إِذَا
 قُلْتَ فَلَانَ كَثِيرَ رِمَادٍ الْقَدْرَ، فَاثِقَ تَرِيدَ أَنْ تَجْعَلَ حَقِيقَةَ
 كَثَرَةِ الرِّمَادِ دَلِيلًا عَلَى كَوْنِهِ جَوَادًا، فَأَنْتَ قَدْ اسْتَعْمَلْتَ
 هَذِهِ اللَّفْظَةَ فِي الْأَصْلِ وَغَرَضُكَ فِي إِفَادَةِ كَوْنِهِ كَثِيرَ الرِّمَادِ
 مَعْنَى يَلْزَمُ الْأَوَّلَ، وَهُوَ الْكَرَمُ، فَإِذَا وَجِبَ فِي الْكُنْيَةِ
 اعْتِبَارُ مَعْنَاهَا الْأَصْلِيِّ لَمْ يَكُنْ مَجَازًا أَصْلًا هَذَا مَا خَصَّ كَلَامَهُ
 فِي كِتَابِهِ نِهَايَةَ الْإِيجَازِ، وَهُوَ فَاسِدٌ لِأَمْرَيْنِ، أَمَّا أَوَّلُهُمَا فَلأنَّ
 حَقِيقَةَ الْمَجَازِ، مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى، خِلَافَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ بِأَصْلِ
 وَضَعِهِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى «أَوَّلًا مَسْتَمَّ النَّسَاءُ» فَإِنَّ الْحَقِيقَةَ فِي
 الْمَلَامَةِ هِيَ مِمَاسَةِ الْجَسَدِ لِلْجَسَدِ، وَدَلَالَةُ الْمَلَامَةِ عَلَى الْجَمَاعِ
 لَيْسَ بِأَصْلِ الْوَضْعِ، وَهَذِهِ هِيَ فَائِدَةُ الْمَجَازِ، وَأَمَّا ثَانِيًا فَلأنَّ

الكناية قد دلت على معناها اللغوي الذي وضعت من أجله ،
فبعد ذلك لا يخلو حالها ، إما أن تدلّ على معنى مخالف لما
دلت عليه بالوضع أم لا ، فإن لم تدلّ فلا معنى للكناية ،
وإن دلت عليه وجب القول بكونه مجازاً ، لما كان مخالفاً لما
دلت عليه بالوضع ، والعجب من ابن الخطيب حيث أنكر
كون الكناية مجازاً ، واعتزف بكون الاستعارة مجازاً ،
وهما سيان في أن كلّ واحدٍ منهما دالّ على معنى يخالف
مادلّ عليه بأصل وضعه

« دقيقة »

أعلم أن التفرقة بين الكناية والاستعارة ظاهرة ،
وذلك أنك إذا قلت جاءني الأسد ، ورأيت أسداً فهذا
وما شاكلة تجوز بالاستعارة فأنت إذا أطلقتها فالمراد
به حقيقة وهو السبع فلا تحتاج فيه الى قرينة ، وإذا أردت
به الشجاع فأنت تحتاج فيه الى قرينة ، فهما بالحقيقة وضعان ،
أحدهما مجاز ، والآخر حقيقة ، فمتى أفاد الحقيقة فإنه لا يفيد
المجاز ، ومتى أفاد المجاز فإنه لا يفيد الحقيقة ، بخلاف الكناية ،
فإنها إذا أطلقت فالعنيان أعنى الحقيقة والمجاز مفهومان معاً

عند إطلاقها ، ومثالها قولنا . فلان كثير رَمَادِ القَدَرِ ، فإنك قد استعملت هذه الألفاظ في معانيها الأصلية ، وغرضك في إفادة كونه كثير رَمَادِ القَدَرِ إفادةٌ معنى آخر يلزمه ، وهو الكرم ، وهكذا في قوله تعالى « أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ » فإنك قد أفدت به موضوعه اللغوي بالأصالة ، لكنه قصد به معنى آخر وهو الجماع ، فهما مفهومان عند الإطلاق لكن أحدهما حقيقة والآخر مجاز كما قررنا ، فقد وضع الفرق بينهما بما أشرنا إليه ، نعم هذا هو الذي غرَّ ابن الخطيب حتى أبطل كون الكناية مجازاً ، فإنه لما كان معناها اللغوي مفهوماً عند استعمال كونها مجازاً في غيره ، أبطل مجازها ، وظنَّ أنَّ كون معناها اللغوي مفهوماً عند استعمالها في مجازها يُزِيلُ كونها مستعملة في المجاز ، وليس الأمر كما زعمه ، بل هما مفهومان معاً ، فأما ابن الأثير ، فهو وإن قال إن الكناية من باب الاستعارة ، لكنه أحسنُ حالاً من ابن الخطيب ، فإنه بقوله هذا لم يُخرجها عن حدِّ المجاز وحكمه ، لأنَّ الاستعارة من باب المجاز ، فكما أنَّ الاستعارة لا تكون إلا بحيث يُطَوَّى ذكر المستعار له ، فكذا حال الكناية ، فإنها لا تكون إلا حيث يكون ذكرُ المكنى عنه مطوياً فيه ، فإذا

حاصلُ الكلام في الكناية ، أنه يتَجَاذِبُهَا أَصْلَان ، ثم ذاك
الأصلان يستحيلُ فيهما أن يكونا حقيقتين ، لأن ذلك
هو اللفظُ المشتركُ ، وباطلُ أن يكونا مجازين ، لأن المجاز
فُرعٌ على الحقيقة كما مرَّ بيانهُ ، وإذا كان فرعاً على حقيقةٍ
نُقلَ عنها ، فإنها لا تُنَزَّلُ الا على تلك الصورة المنقولة بعينها
من غير زيادةٍ ، فكما أن المجاز نفسه لا يكون له حقيقتان ،
فهكذا حالُ المجازين لا يصدران عن حقيقة واحدةٍ ، فإذا
بطل هذان القسمان لم يبق إلا أنه يتجاذبها حقيقةٌ ومجازٌ ،
وهذا هو مطلوبُنا ، ولا قسم ههنا رابعٌ فنورده وتكلم عليه ، هذا
ملخص كلام ابن الاثير فيما زعمه ، والحق الذي لا غبارَ على
وجهه ، أن الكناية مخالفةٌ للاستعارة ، وإن كانتا معدودتين من
اودية المجاز ، والفرقة بينهما تقع من أوجه ثلاثة ، أولها من
جهة العموم ، والخصوص ، فإن الاستعارة عامةٌ ، والكناية
خاصةٌ ، ولهذا فإن كل استعارة فهي كناية ، وليس كل كناية
استعارة ، وثانيها أن الكناية يتجاذبها أصلان ، حقيقةٌ ومجازٌ ،
وتكون دالةٌ عليهما معاً عند الإطلاق ، بخلاف الاستعارة ،
فإن لفظ الاسد يستعمل في السبع فيكون دالاً عليه ، ثم
يستعمل في الشجاع فيكون دالاً عليه ، فأما الكناية فهي

دالة على الحقيقة والمجاز جميعاً عند الإطلاق ، وثالثها هو أن لفظ الاستعارة صريحٌ ، ودلائلها على ما تدل عليه من الحقيقة والمجاز على جهة التصريح ، بخلاف الكناية ، فإنّ دلائلها على معناها المجازي ، ليس من جهة التصريح ، بل من جهة الكناية ، فقد اقتصرا من هذه الأوجه كما ترى ، فوجب القضاء بكون حقيقة أحدهما مخالفةً لحقيقة الأخرى ، لا يقال فعلى أي وجه يكون التعويل في اشتقاق اسم الكناية ، هل يكون من الستر ، أو يكون اشتقاقها من الكُنية ، لأننا نقول : الأمران محتلمان فيها

وبيانه ، أمّا اشتقاقها من الستر فهو ظاهرٌ ، لأنّ المجاز مستورٌ بالحقيقة حتى يظهر بالقرينة ، فالحقيقة ظاهرة والمجاز خفيٌ ، وأمّا اشتقاقها من الكُنية فهو ممكنٌ أيضاً ، لأنّ الرجل إذا كان اسمه محمداً ، فهو كالحقيقة في حقه ، لأنّه هو الموضوع بإزائه أولاً ، وأمّا قولنا : أبو عبد الله ، فإنه أمرٌ طارئٌ بعد جرى محمد عليه ، لأنّه كأنهم لا يطلقونه عليه إلا بعد أن صار له ابنٌ يقال له عبد الله حقيقة ، أو تفاؤلاً ، فلهذا قلنا بأنه كنيةٌ ، لما كان موضعاً للاسم وكاشفاً عنه فهما كما ترى صالحان للاشتقاق

❦ الفصل الثاني ❦

في بيان ماهية التعريض ، وذكر التفرقة بينه وبين الكناية ، أمّا حقيقة التعريض فله مجريان المجرى الأول ، لغوى ، والتعريض خلاف التصريح ، يُقال : عَرَضْتُ لفلان أو بفلان إذا قلت قولاً وأنت تعنيه ، ومنه المعارِضُ في الكلام ، وفي أمثالهم « إِنَّ في المعارِضِ لَمَنْدُوحَةً عَنِ الكَذِبِ » أرادوا أن المعارِض فيها سعة عن قصد الكذب وتعمده ، واشتقاقه من قولهم عَرَضَ له كذا ، إذا عَنَّ ، لأن الواحد منا قد يعرضُ له أمرٌ خلاف التصريح فيؤثره ويقصده

المجرى الثاني في مصطلح علماء البيان وله تعريفان

(التعريف الأول)

ذكره ابن الأثير ، وحاصل ما قال : أنه اللفظ الدال على الشيء من طريق المفهوم ، لا بالوضع الحقيقي ، ولا المجازي ، فقوله اللفظ الدال على الشيء ، عام في جميع ما يدل عليه اللفظ من جهة النص والظاهر والحقيقة والمجاز ، وقوله من طريق

المفهوم : يُخرج جميع ما ذكرناه ، فإن دلالتها من جهة اللفظ ، لا من جهة مفهومها ، وقوله لا بالوضع الحقيقي ولا المجازي ، تفصيل لما تقدم وبيان له وإيضاح ، وليس يحتز به عن شيء آخر ، ولو حذفه لجاز ، هذا ملخص كلامه مع فضل بيان مناله في القيود ، ولم يذكره في كتابه ، وهذا التعريف فاسد لأمرين ، أمّا أولاً فلأن المفهوم منقسم إلى ما يكون مفهوم الموافقة ، وإلى مفهوم المخالفة ، وأمّا مفهوم الموافقة ، فهو كقوله صلى الله عليه وسلم « لا تُضَحُّوا بالعُوراء » فإنه يدخل فيه العمياء « ولا تُضَحُّوا بالعرجاء » فإنه يدخل فيه مقطوعة الرجلين من جهة مفهومه ، وأمّا مفهوم المخالفة فكقوله عليه السلام « لا تَبِيعُوا الطَّعَامَ بالطَّعَامِ ، إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ » فما لا يكون مطعوماً لا يجري فيه الربا على زعم الشافعي ، فدلّ على أن ما عدا المطعوم بخلافه ، وكل واحد من هذين المفهومين مأخوذ من جهة اللغة ، ودالّة عليها الألفاظ ، والتعريض ليس مفهوماً من جهة اللفظ كما قرّر عليه كلامه ، فهذه مناقضة ظاهرة ، لأن قوله من طريق المفهوم ، يدلّ على كونه لغوياً ، وتصريحه بأن التعريض يفهم من قصد المتكلم لا من طريق اللفظ ، ينقض ذلك ، وأمّا ثانياً فلأن قوله (لا بالوضع الحقيقي ولا

المجازي) ففضلة لا يحتاج إليها ، لأن ما قبله من القيود قد أغنى عنه ، ومن حق ما يكون حدًا أن لا يكون فضلةً ، فإن زعم زاعم وقال : إن ابن الأثير غرضه بقوله هو اللفظ الدالّ على الشيء من طريق المفهوم ، ليُخرج به النصّ والظاهر ، فإن دالّتهما من جهة المنطوق ، لا من جهة المفهوم وقوله (لا بالوضع الحقيقي ولا بالوضع المجازي) ليُخرج منه الاستعارة ، فإن دالّتهما من جهة المجاز على مدلولها ، ويُخرج منه الكناية ، فإن دالّتهما على ما تدلّ عليه من طريق الحقيقة والمجاز جميعاً ، بخلاف التعريض فإنه خارجٌ عن هذه الدلالات الحقيقية والمجازية جميعاً ، لجوابه هو أن دلالة التعريض إنما هي من جهة القرينة ، وليست من جهة المفهوم كما زعمه ابن الأثير ، لأن دلالة المفهوم لغويّةٌ ، ولا هي حاصلةٌ من جهة المنظوم لا بالحقيقة ولا بالمجاز ، فإن لا معنى لكلامه . والذي غرّه من هذا ما قرّع سمعه وخرقَ قرطاس عقله من لقب المفهوم في لسان الأصوليين ، فظنّ خلفه وطأته في المباحث الأصولية أن دلالة المفهوم من جهة القرينة ، وليس الأمر كما ظنه ، وإنما دلالة المفهوم لغويّةٌ ، مخالفةٌ كانت أو موافقةً ، والتعريض بمنزلة عن ذلك لما أوضحناه

(التعريف الثاني)

أن يُقال فيه . هو المعنى الحاصل عند اللفظ لا به ، فقولنا
(الحاصل عند اللفظ) عامٌ يدخل تحته لفظُ الحقيقة ، وما
يندرجُ تحته من النصّ والظاهر ، ولفظُ المجاز ، وما يندرج
تحته من الاستعارة والكنية ، وقوله (لا به) يخرج منه جميع
ما ذكرناه ، لأن الحقيقة وما يندرج تحته ، والمجاز وما يندرج
تحته ، كلها مستوية في دلالة اللفظ عليها ، وأنها حاصلة عند
اللفظ ، ويدخل تحته التعريضُ فإنه حاصلٌ بغير اللفظ ،
وهو القرينة كما مرّ بيانه ، وإن شئت قلت في حدّه : هو
المعنى المدلول عليه بالقرينة دون اللفظ ، لأن التعريض إنما
حصل معقوله بالقرينة دون دلالة اللفظ ، فيَحُلُّ من مجموع
ما ذكرناه أن دلالة اللفظ على ما يدلّ عليه من المعاني على
ثلاث مراتب

(المرتبة الأولى) أن يكون ذلك حاصلًا من جهة
ملفوظه ، وما هذا حاله يندرج تحته النصوصُ والظواهرُ ،
والألفاظ المؤوَّلةُ ، والحقائق المشتركة ، وغير ذلك من
الحقائق اللفظية

(المرتبة الثانية) أن يكون ذلك المعنى حاصلًا من جهة المفهوم ، ثم ينقسم إلى مفهوم الموافقة ، وإلى مفهوم المخالفة ، فما وافق اللفظ في دلالة على ما يدل ، فهو الموافق ، وهذا كقول صاحب الشريعة صلوات الله عليه « إذا وقع الحيوان في السمن أريق المائع وقور ما حوالى الجامد » فإن العسل وسائر المائعات مثله ، وما خالف اللفظ في دلالة فهو المخالف كقوله عليه السلام « في سائمة الغنم زكاة » ففهمه أن لا زكاة في المعلوفة

والمفهوم على درجات مختلفة وأحوال متفاوتة في الجلاء والظهور ، والخفاء ، قد استوفينا ذكرها في الكتب الأصولية

(المرتبة الثالثة) ما كان من معقول اللفظ ، ويندرج تحت هذا جميع الاستنباطات الفقهية التي أخذت من غير ظاهر اللفظ ، فإذا حرم الحمر بنص فإننا نحرّم غيرها بجامع الشدة والسكر ، بمعقول اللفظ ودلالته عند ورود التعبد بالقياس ، فهذه دلائل الألفاظ ، فأما التعريض فليس يفهم من جهة اللفظ ، ولكنه مدلول عليه بالقرينة ، خلافاً لما زعمه ابن الأثير ، من كونه مفهوماً من طريق المفهوم كما قرّره ، ولنذكر له مثالين

(المثال الأول) للتعريض في خطبة النكاح ، كما أشار إليه تعالى في قوله « وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ » وهذا كقول الزوج . إِنَّكَ لَمَرْغُوبٌ فَيْكَ ، لاَ حَوالَكَ الْجَمِيلَةَ ، وَإِنِّي لَمُحْتَاجٌ إِلَى مَا آتَسُّ بِهِ ، فهذا وأمثاله مما لا يدلُّ على النكاح بحقيقته ، ولا بمجازه ، ولا من جهة ظاهره ، ولا من جهة مفهومه ، وإنما هو حاصلٌ من جهة القرينة وأحوال الشرائع والشيم .

(المثال الثاني) قولك . لِمَنْ تَتَوَقَّعُ صَلَاتَهُ وَمَعْرُوفَهُ بِغَيْرِ طَلَبٍ ، وَاللَّهُ إِنِّي لَفَقِيرٌ ، وَإِنِّي لَمُحْتَاجٌ وَمَا فِي يَدَيَّ شَيْءٌ ، وَإِنِّي عُرْيَانٌ ، وَالْبَرْدُ قَدْ آذَانِي ، فهذا وأمثاله تعريضٌ بالطلب ، وليس دلالة على الطلب لا من جهة حقيقته ، ولا من جهة مجازه ، كما أشرنا إليه ، ومن ثمَّ قيل له تعريضٌ ، لما كان المعنى منه مفهوماً من عرضه ، أى جانبه ، وعرضُ كلِّ شَيْءٍ جانبه ، وهو كثير الدَّوْرَ في الكلام ، وله مدخلٌ في البلاغة . وموقعٌ عظيمٌ ، فإذا تَمَهَّدَتْ هذه القاعدةُ فَانْدَكُرْ أمثلة التعريض ، ثمَّ نُزِدْهُ بِذِكْرِ التفرقة بينه وبين الكناية فهذان مقصدان نوضحهما بعون الله تعالى .

﴿ المقصد الأول ﴾

(في بيان أمثلته)

اعلم أن كثيراً من علماء البيان لا يميزون بين التعريض
والكناية في الماهية ، وقد ميزنا كل واحدٍ منهما بحده ،
وكثيراً ما يخلطون أمثلة هذا بهذا وهما مفترقان كما أشرنا
إليه ، ونقتصر من الأمثلة على ضرب خمسة

(الضرب الأول)

منها ما ورد في القرآن وهذا كقوله تعالى في قصة
إبراهيم « قالوا أأنتَ فعلتَ هذا بآلِتنا يا إبراهيمُ قال بل
فعله كبيرُهُمْ هذا فاسألوهُم إن كانوا ينطقون » فإنما
أورد إبراهيمُ صلوات الله عليه هذا الكلام على جهة التهم
والاستهزاء والسخرية بعقولهم ، وذلك يكون من وجهين ،
أحدهما أنه لم يرد نسبة الفعل الى كبير الأصنام ، وإنما قصد
تقريره انفسه وإثباته لها على رمز خفي ، ومسلكت تعريض ،
يلغُ به إلزام الحجة لهم ، والتسفيه لحلومهم ، كأنه قال يا ضعفاء
العقول ويا جهال البرية ، كيف تعبدون ما لا يجيبُ إن
سئل ، ولا ينطقُ إن كُلم وتجعلنهُ شريكاً لمن له الخلق

والأمر، فوضع قوله « فاسألوهم إن كانوا ينطقون » موضع هذا، ونظير هذا لو أحضر عدلي وجبزي للمناظرة، فلما تقابلا للإفحام قام العدلي فطمم الجبزي لطفة شديدة، فقليل للعدلي من فعل هذا، فله أن يقول فعلة الله فوضع قوله : فعلة الله، موضع إزمام الحجة وقطع الخصومة للجبزي، فهكذا قول إبراهيم عليه السلام « فعلة كبيرهم » وثانيهما أن يقال : إن كبير الأصنام غضب لما عيبد معه غيره من هذه الأصنام الصغار، فكسرها على جهة التخييل والتثليل، وغرض إبراهيم بذلك أن يُعرّض بهم في كونهم قد أشركوا في العبادة من هو دون الله، وأن من دونه مخلوقٌ حقيرٌ من مخلوقاته، فوضع هذا الكلام لفاحش ما أتوا به وعظيم ما تلبسوا به من عبادة غير الله، ومن ذلك قوله تعالى « فقال الملأ الذين كفروا من قومه ما نراك إلا بشراً مثلاً وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذنا بآدي الرأي وما نرى لكم علينا من فضل بل ننظئكم كاذبين » فهذه الآية كلها موضعها في قصدهم واعتقادهم موضع التعريض بأنهم أحق بالنبوة، وأن نوحاً لم يكن متعيزاً عليهم بحالة يجب لأجلها أن يكون نبياً من بينهم فقالوا . لو أراد الله أن يجعل النبوة في أحد من

البشر، لكانوا أحقَّ بها دُونَهُ، والتعريضُ في القرآنُ واردةٌ كثيراً بأحوال الكفرة في التهكم والنقص وإسقاط المنزلة وحطِّ القَدَر، ومواضعها دقيقةٌ تُستخرجُ بالفكر الصافي، والرسوخ في قدم البلاغة

(الضرب الثاني)

ما ورد من السنة النبوية، فمن ذلك أنه خرج يوماً وهو محتضنٌ لأحد الحسنين فقال لهما « إِنَّكُمَا لَمَنْ رِيحَانُ اللَّهِ ، وَإِنْ آخِرَ وَطْأَةٍ وَطِئَهَا اللَّهُ بِوَجٍّ » فهذا الكلامُ وأمثاله أوردته على جهة التعريض لغيره، وأقامه مقامه، فوضع قوله (إِنَّكُمَا مِنْ رِيحَانِ اللَّهِ) موضع الرحمة بهما والشفقة والحنو والعطف عليهما، وإعظام المنزلة عنده لهما، فعرّض به عن ذلك، ثمَّ وضع قوله (وَإِنْ آخِرَ وَطْأَةٍ وَطِئَهَا اللَّهُ بِوَجٍّ)، موضع النعي لنفسه والتعزية لهما بكونه قد قُرِبَتْ وفَاتَتْ، ووجه التعريض، هو أن وَجًّا موضعٌ بالطائف، وأراد به غزاةَ حُنَيْنٍ، لأنها آخرُ غزوةٍ وقع فيها القتالُ مع المشركين، فأما غزوةُ تَبُوكَ، والطائف، اللتان كاتبا بعدها فلم يكن فيهما قتالٌ، وإنما كان خروجٌ من غير ملاقاتٍ للحرب،

فكلُّ هذا الكلام تعريضٌ بقُرب وفاته وتأسُّفٌ على مفارقة أولاده ، لأن غزوة حُنينٍ كانت في شوال سنة ثمان ، وفاته كانت في ربيع الأول من سنة إحدى عشرة فكَانَ قال :
إِنَّمَا لَمَنْ رَزَقَ اللَّهُ الَّذِي يُسْتَرَاخُ بِهِ ، وَتَقَرُّ بِهِ النَّفْسُ ،
وَإِنِّي مُفَارِقُكُمْ عَنْ قَرِيبٍ ، فَانْظُرْ إِلَى هَذَا التَّعْرِيزِ ،
مَا أَحْسَنَ مَغْزَاهُ وَأَدَقَّ فِي الْبَلَاغَةِ مَجْرَاهُ ، وَكَمْ فِي السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ
مِنْ هَذِهِ اللَّطَائِفِ الْعَجِيبَةِ ، وَالْأَسْرَارِ الدَّقِيقَةِ وَالرَّمُوزِ الْخَفِيَّةِ

(الضرب الثالث)

كلامُ أمير المؤمنين كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ ، قَالَ فِي كَلَامٍ
يَخَاطَبُ بِهِ زِيَادَ بْنَ أَبِيهِ ، وَكَانَ عَامِلًا لِعَامِلِهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عَبَّاسٍ عَلَى فَارَسٍ وَكَرْمَانَ ، وَكُورِ الْأَهْوَازِ ، « وَإِنِّي أَقْسِمُ
بِاللَّهِ قَسَمًا صَادِقًا لَتَنْ بُلْغَنِي أَنَّكَ خُنْتَ مِنْ فِتْنَةِ الْمُسْلِمِينَ
شَيْئًا صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا لَا شُدْنَ عَلَيْكَ شِدَّةً ، تَدْعُكَ قَلِيلَ
الْوَقْرِ ، ثَقِيلَ الظُّهْرِ ، صَنِيلَ الْأَمْرِ ، وَالسَّلَامِ » فَبِذَا كَمَا يَحْتَمِلُ
أَنْ يَكُونَ عَلَى ظَاهِرِهِ فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ قَدْ أَخْرَجَهُ
مُخْرِجَ التَّعْرِيزِ فِيمَا كَانَ مِنْهُ مِنَ الْإِتْسَابِ إِلَى أَبِي سَفْيَانَ
وَتَهْدِيدًا لَهُ عَلَى ذَلِكَ ، فَأَوْقَعَهُ مَوْقِعَهُ ، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ :

« أَيُّهَا النَّاسُ سَلُونِي قَبْلَ أَنْ تَفْقِدُونِي فَلَا تَأْبَطُرُقُ السَّمَاءَ
أَعْلَمُ مَنِ ابْطُرُقَ الْأَرْضَ قَبْلَ أَنْ تَشْغَرَ بِرَجْلِهَا فَتَنُ تَطَأُ فِي
خُطَايَاهَا ، وَتَذْهَبُ بِأَحْلَامِ قَوْمِهَا » فَكَمَا يُمْكِنُ حَمْلُ هَذَا عَلَى
ظَاهِرِهِ وَهُوَ السَّابِقُ إِلَى الْأَفْهَامِ مِنْهُ ، يُمْكِنُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ
أَوْرَدَهُ مُورِدُ التَّعْرِيزِ تَهْكُمًا بِأَصْحَابِهِ ، وَاتِّقَاصًا لِقُدْرَتِهِمْ ، لِعَدَمِ
عِلْمِهِمْ بِقُدْرَةِ وَجْهِهِمْ بِحَالِهِ وَأَمْرِهِ ، فَرَمَزَ بِهَذِهِ الْمَقَالَةِ إِلَى ذَلِكَ ،
وَمَنْ لَحَظَ كَلَامَهُ بَعَيْنَ الْإِنْصَافِ ، وَأَصْنَى سَمْعَهُ لِقَبُولِ الْحَقِّ
وَدَانَ بِالْاعْتِرَافِ ، عَرَفَ أَنَّ كَلَامَهُ فِي الْبَلَاغَةِ شَمْسٌ لَا يَشَارِكُهُ
غَيْرُهُ فِي الشَّعَاعِ وَأَنَّهُ فِي الْفَصَاحَةِ فَلَكٌ لَا يُدَانِيهِ غَيْرُهُ
فِي الِارْتِفَاعِ

(الضرب الرابع)

ما ورد في كلام البلغاء من التعريض ، حَكَى ابْنُ الْأَثِيرِ
فِي كِتَابِهِ : أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ كَانَ وَالِيًّا عَلَى الْمَدِينَةِ مِنْ قَبْلِ
مَعَاوِيَةَ ، فَعَزَّاهُ ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِ قَالَ : عَزَلْتُكَ ثَلَاثَ ، لَوْلَمْ تَكُنْ
الْوَاحِدَةَ لَا وَجَبْتَ عَزْلَكَ ، إِحْدَاهُنَّ أَنِّي أَمَرْتُكَ عَلَى
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ ، وَبَيْنَكُمَا مَا بَيْنَكُمَا ، فَلَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تَتَمَتَّعَ
مِنْهُ ، وَالثَّانِيَةُ مِنْهُمْ كَرَاهَتُكَ أَمْرَ زِيَادَ . وَالثَّلَاثَةُ أَنَّ ابْنَتِي

(رَمْلَةٌ) استَعَدَّتْكَ عَلَى زَوْجِهَا عَمْرٍو بْنِ عَثْمَانَ ، فَلَمْ تَعْدِهَا ،
 فَقَالَ لَهُ مِرْوَانُ : أَمَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ ، فَإِنِّي لَا أَتَنَصَّرُ عَلَيْهِ
 فِي سُلْطَانِي ، وَلَكِنْ إِذَا تَسَاوَتْ الْأَفْدَامُ ، عَلِمَ أَيْنَ
 مَوْضِعُهُ ، وَأَمَّا كِرَاهِي أَمْرَ زِيَادٍ ، فَإِنَّ سَائِرَ بَنِي أُمَيَّةَ
 كَرِهُوهُ ، وَأَمَّا اسْتِعْدَاءُ (رَمْلَةٍ) عَلَى عَمْرِو بْنِ عَثْمَانَ ، فَوَاللَّهِ
 إِنَّهُ لَيَأْتِي عَلَى سَنَةٍ وَعِنْدِي بَنْتُ عَثْمَانَ فَمَا أَكْشَفُ لَهَا ثَوْبًا ،
 يَرِيدُ أَنْ (رَمْلَةٍ) بِنْتُ مَعَاوِيَةَ ، إِنَّمَا اسْتَعَدَّتْ لَطَلَبِ الْجَمَاعِ ،
 فَقَالَ مَعَاوِيَةُ : يَا بَنَ الْوَزْعِ ، لَسْتُ هُنَاكَ ، فَقَالَ لَهُ مِرْوَانُ
 هُوَ ذَاكَ ، وَهَذَا مِنَ التَّعْرِیضَاتِ اللَّطِيفَةِ الْآخِذَةِ مِنْ حُسْنِ
 الْمَلَأُطْفَةِ بِحِطِّ وَافِرٍ ، وَالْطَّفُ مِنْهَا وَأَدْخَلَ فِي الرِّشَاقَةِ ،
 مَا رَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ يَوْمَ
 الْجُمُعَةِ ، فَدَخَلَ عَثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ ، فَقَالَ لَهُ عَمْرٌ : أَيُّ سَاعَةٍ
 هَذِهِ ، فَقَالَ لَهُ عَثْمَانُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ انْقَلَبْتُ مِنَ السُّوقِ
 فَسَمِعْتُ النِّدَاءَ فَنَازَدْتُ عَلَى أَنْ تُوصَّيْتُ ، فَقَالَ عَمْرٌ :
 وَالْوَضُوءُ أَيْضًا ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 كَانَ يَأْمُرُ بِالْعُسَلِ ، فَقَوْلُهُ أَيُّ سَاعَةٍ هَذِهِ ، تَعْرِیضٌ بِالْإِنْكَارِ
 عَلَيْهِ ، لِتَأْخُرَهُ عَنِ الْحُضُورِ لِلصَّلَاةِ ، وَتَرْكُ السَّبْقِ إِلَيْهَا ،
 وَإِنَّهَا مِنْ حُسْنِ الْأَدَبِ وَالْإِنْصَافِ لِنِي أَحْسَنَ مَوْقِعٍ ، وَمِنْ

التعريض اللطيف ما روى عن امرأة أنها وقفت على قيس بن سعد، فقالت: أشكو إليك قلة الفأر في بيتي، فقال: ما أحسن ما ورت عن حاجتها، أملؤا لها بيتها خبزاً وسمناً ولحماً، ويحكى أن عجوزاً تعرضت لسليمان بن عبد الملك بن مروان، فقالت له: يا أمير المؤمنين مشيت جردان بيتي على العصي، فقال لها ألفت في السؤال، لأجرم لأردنهما ثوب وثوب الفهود، وملاً يبتها حباً، وأنا شديد العجب والاستغراب من ابن الأثير، حيث أورد في كتابه المثل، طرّاً وعجائب وحكايات في المنظوم والمنثور عن أهل البلاغة، وحكى عن نفسه ما كان منه من التقليدات، والكتب، والرسائل والتهاني والتعازي حتى ملأ كتابه مما كان منه من ذلك، وأعجب بحاله وأمره فيما هنالك غاية الإعجاب، وما درى أن الإعجاب، ضد الصواب، وأغفل على كثرة ما نقل، كلام أمير المؤمنين في الخطب والرسائل، والكتب الوجيزة، ومعاني التوحيد التي أشار إليها، ودقائق البلاغة، وأسرار الحكم في طويل الكلام وقصيره، مع أنه لا غابة في البلاغة إلا وقد بلغها، ولا نهاية إلا وقد تجاوزها، ولقد كان الاقتصار على كلام أمير

المؤمنين فيه شفاء كلِّ علةٍ ، وبَلالٍ كلِّ غُلةٍ ، وما أحقّه
بكلام أبي الطيب المتنبي

خذ ما تراهُ ودعْ شيئاً سمعتَ به

في طلعه الشمسِ ما يُغنيك عن رُحلٍ

(الضرب الخامس)

(فيما ورد من التعريضات الشعرية)

فمن ذلك ما قاله السَّمِينُ الحارثي

بَيِّ عَمِنَا لَا تذكُرُوا الشَّعْرَ بعد ما

دفتُمُ بصَحْرَاءِ الغُمَيْرِ القَوَافِيا

فليس قصده مما قال ، الأبيات الشعرية ولكنه قصدَ

تعريضهم بما كان جرى في ذلك الموضع من الظهور عليهم

والقتل لأشرافهم ، فذكرَ الشَّعْرَ ، وجعله تعريضاً ، أي لا

تفخروا بعد تلك الواقعة ، ومن ذلك ما قاله امرؤ القيس

وصيرنا الى الحسنَى ورقَّ كلامنا

ورُضْتُ فذلّتْ صعبةُ أيٍّ إِذْلالٍ

فهذا جعله للتعريض عن الجماع ، وقد عدّه بعضُ علماء

البيان كالتفاني والعسكريّ ، من الكناية ، وهو محتملٌ لهما

جميعا ، ولأجل تقاربهما تكاد أن تختلط أمثلة أحدهما
بالآخر كما سنذكر التفرقة بينهما بمعونة الله تعالى ، ومن
التعريض الرائق ما قاله نصر بن سيار في شحذ عزائم بني
أمية بأدراك النار ، والانتقام لمن أرادهم
أرى خلل الرماد وميض جذر

ويوشك أن يكون له ضرام
فإن النار بالزندان تورى

وإن الحرب أولها كلام
أقول من التعجب ليت شعري

أأيقاظ أمية أم نيام
فان هبوا فذاك بقاء ملك

وإن رقدوا فإني لا ألام

وقد يرد التعريض من غير الالفاظ العربية كالتوراة ،
والإنجيل ، والسريانية ، والفُرسية ، وذلك لكثرة الحاجة اليه ،
وأنجب ما سمعته من ذلك ، أن رجلاً من خواص كسرى
قيل له إن الملك يختلف الى امرأتك ، فهجرها من أجل
ذلك ، وترك فراشها ، فأخبرت كسرى ، فدعاه ، وقال له ،

قد بلغنى أَنَّ لك عَيْنًا عَذْبَةً وَأَنَّكَ لَا تَشْرَبُ مِنْهَا ، فَقَالَ لَهُ :
أَيُّهَا الْمَلِكُ بلغنى أَنَّ الْأَسَدَ يَرِدُّهَا ، خَفِيفَتُهُ ، فَاسْتَحْسَنَ
كَسْرَى مِنْهُ كَلَامَهُ ، وَأَسْنَى عَطِيَّتَهُ

﴿ المقصد الثانى ﴾

فى بيان التفرقة بين التعريض والكناية ويشتمل على
تنبيهات ثلاثة

(التنبية الأول)

(فى أَنَّ التعريض ليس معدوداً من باب المجاز)

وبيانه هو أَنَّ المجاز ما دلَّ على خلاف ما وضع له فى
الأصل ، والتعريضُ ليس حاله هكذا ، فإنه دالٌّ على ما كان
دالًّا عليه فى الأصل ، خلا أنه أفاد معنى آخر بالقرينة . ومثاله
قوله تعالى « أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا » فهذا استفهامٌ
ورد على جهة الإنكار ، وهو مجاز فيه ، وهو دالٌّ على ما وضع
له ، لكنه تعريضٌ بالكفار فى إنكار الرجعة ، والمعاد
الأخروى ، وليس دالًّا عليه من جهة مجازه ، ولا من جهة
حقيقته ، وإنما هو مفهوم من جهة القرينة ، كما قرناه من قبل ،
ومن غريب ما جاء فى التعريض قول أمير المؤمنين كرم الله

وجهه : « إِنْ الْمَوْتَ طَالَبٌ حَتِّثُ لَا يَفُوتُهُ الْمُقِيمُ ، وَلَا يُعْجِزُهُ الْهَارِبُ ، وَإِنْ أَكْرَمَ الْمَوْتَ الْقَتْلُ ، وَالَّذِي نَفْسُ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ بِيَدِهِ ، لَضَرْبَةُ أَلْفِ سَيْفٍ أَهْوَنُ عَلَىَّ مِنْ مِيتَةٍ عَلَى الْفَرَّاشِ » فهذا كلامه ، قاله على جهة التعريض لأصحابه في تأخيرهم عن الجهاد ونكوصهم عن قتال عدوهم ، ثم قوله أيضا : يخاطب به أصحابه « أَيْنَ الْقَوْمُ الَّذِينَ دُعُوا إِلَى الْإِسْلَامِ فَقَبِلُوهُ ، وَقَرَأُوا الْقُرْآنَ فَأَحْكَمُوهُ ، وَهَيَّجُوا لِلْجِهَادِ قَوْلَهُمْ وَلَهُ الْفَتْحُ لِأَوْلَادِهَا ، وَسَلَبُوا السُّيُوفَ أَعْمَادَهَا ، وَأَخَذُوا بِأَطْرَافِ الْأَرْضِ زَحْفًا زَحْفًا ، وَصَفًا صَفًّا ، بَعْضُهُمْ هَلَكَ ، وَبَعْضُهُمْ نَجَا » إلى آخر كلامه فهذا كلامٌ أخرجه مخرج التعريض بأصحابه ، حيث لم يتقادوا الأمره ، ولا استمعوا قوله

(التنبيه الثانى)

(فى بيان موقعه)

واعلم أن موقعه إنما يكون فى الجمل المترادفة ، والألفاظ المركبة ، ولا يرد فى الكلم المفردة بحال ، والسر فى ذلك هو أن دلالة على ما يدل عليه لم يكن من جهة الحقيقة ، ولا من جهة المجاز ، فيجوز وروده فى الألفاظ المفردة والمركبة كما جاز

في الحقائق ، وكما جاز في المجازات ورودهما معاً كالأستعارة ،
والتشبيه المضمرة الأداة ، والكنائية ، فإنها واردة في الأمرين
جميعاً ، كما لخصناه من قبل ، وإنما دلالة كانت من جهة
القرينة ، والتلويح والإشارة ، وهذا لا يستقل به اللفظ المفرد ،
ولكنه إنما ينشأ من جهة التركيب ، فلاجل هذا كان مختصاً
بالوقوع منه ، لا يقال فإذا كان التعريض ليس مدلولاً عليه
باللفظ ، لا مجازاً ولا حقيقة ، فأى مانع من اشتغالهم به في
الكلم المفردة ، كما كان في المركبة ، فأى تفرقة بينهما في ذلك ،
لأننا نقول : هذا مردود من وجهين ، أما أولاً فلأن أمر
الوضع موكول الى اختيارهم ، وموقوف على ما فهمناه من
تصرفاتهم ، فلا أمر ما قصره على المركب لا غير ، وأما ثانياً
فلعل اللفظ المركب أدل على المقصود ، وأوضح المراد ، ولا حرج
عليهم في قصره عليه

(التنبيه الثالث)

(في بيان التفرقة بينه وبين الكناية)

ويظهر ذلك من أوجه ثلاثة ، أولها أن الكناية واقعة
في المجاز ، ومعدودة منه ، بخلاف التعريض ، فلا بعد منه ،

وذلك من أجل كون التعريض مفهوماً من جهة القرينة ،
 فلا تعلق له باللفظ ، لا من جهة حقيقته ، ولا من جهة مجازه ،
 وثانيها هو أن الكناية كما تقع في المفرد ، فقد تكون واقعة في
 المركب ، بخلاف التعريض ، فإنه لا موقع له في باب اللفظ
 المفرد كما مرّ بيانه ، وثالثها أن التعريض أخفى من الكناية ،
 لأن دلالة الكناية مدلول عليها من جهة اللفظ بطريق
 المجاز ، بخلاف التعريض ، فإنما دلالتُه من جهة القرينة .
 والإشارة ، ولا شك أن كل ما كان اللفظ يدلُّ عليه ، فهو
 أوضح مما يدلُّ عليه اللفظ ، وإن عُلِمَ بدلالة أخرى ، ومن
 أجل هذا فرق علماء الشريعة بين صريح القذف وكنايته ،
 وتعريضه ، فأوجبوا في الصريح من القذف الحدَّ مطلقاً في
 قولك : يا زاني ، وأوجبوا في كنايته الحدَّ إذا نوى به في مثل
 قولك : يا فاعلاً بأمّ ، ويا مفعولاً به ، ولم يُوجبوا في التعريض
 الحدَّ في مثل قولك : يا ولَدَ الحلال ، وما ذاك إلا لأجل أن
 الصريح والكناية ، يدلّان على القذف من جهة اللفظ ، إمّا
 بالحقيقة ، أو بالمجاز ، ويحكى عن الإمام الناصر أن رجلاً
 قال لرجل بحضرة . يا ولَدَ الحلال ، فلم يحذّه ، واعتذر بأنّه
 لا حدَّ في التعريض ، فصار التعريض وإن لم يكن معدوداً

من المجاز ، لكنه أخص من الكناية ، ولهذا فإن كل تعريض كناية ، وليس كل كناية بتعريض ، فهي أعم منه ، والكناية بالإضافة الى الاستعارة خاصة ، ولهذا فإن كل كناية فهي استعارة ، وليس كل استعارة تكون كناية ، لما كانت أخص منها ، فأما التشبيه المضمّر الأداة والاستعارة التي لا يظهر فيها مقصود التشبيه ، فما نوعان لا يدخل أحدهما تحت الآخر ، لكن التشبيه المضمّر الأداة ، يمكن اندراجهُ تحت التشبيه ، لما كان التشبيه مقدراً فيه ، ويمكن اندراجهُ تحت الاستعارة لما كان حرف التشبيه غير ظاهر فيه ، فإذا نَحَقِيقَتُهُ منحدرة اليهما كما ترى ، وقد أسلفنا فيه قولاً بالغاً يُطْلِعُ على السِّرِّ والغاية وينى بالمقصود وإِحْرازِ النهاية ، ثم إنها مندرجة تحت المجاز ، لأنها أنواعه وهو جنسها ، فهذا ما أردنا ذكره في التعريض ، وهو الفصل الثاني

— الفصل الثالث —

في بيان أمثلة الكناية ، وذكر شواهد لها وشواهد وأمثلة من جهة الكتاب ، والسنة ، وكلام أمير المؤمنين ، وكلام البلغاء ، والكنايات الشعرية ، فهذه أنواع خمسة

(النوع الأول)

(في بيان ما ورد من الكتابات القرآنية)

فمن ذلك قوله تعالى « أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ
لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ » فهذه الآية قد اشتملت على
نُكْتَةٍ سَبْعٍ ، كلها دالة على حُسْنِ المطابقة لمقصد الكناية
التي وقعت من أجله ، نُفَصِّلُهَا بِمَعُونَةِ اللَّهِ تَعَالَى

(النكتة الأولى)

قوله تعالى « أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ » إِنَّمَا جَعَلَهُ مَحْبُوبًا لِمَا جُبِلَتْ
عَلَيْهِ النُّفُوسُ ، وَمَالَتْ إِلَيْهِ الْإِهْوَاءُ ، مِنْ الْإِسْرَاعِ إِلَى الْغَيْبَةِ
وَالْإِصْغَاءِ إِلَى مَنْ يَتَحَدَّثُ بِهَا ، مَعَ مَا فِيهَا مِنَ الْخَطَرِ ، وَوَعِيدِ
الشَّرْعِ ، فَلِهَذَا صَدَّرَهَا بِالْمَحَبَّةِ ، مُشِيرًا إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَيُؤَيِّدُ
مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ أُتِيَ فِيهَا بِلَفْظِ الْمَحَبَّةِ ، وَلَمْ يَتَّجِءْ بِلَفْظِ الْإِرَادَةِ ،
دَالًّا بِذَلِكَ عَلَى مَوْقِعِهَا فِي النُّفُوسِ وَتَطَلُّعِ الْخَوَاطِرِ إِلَيْهَا ، وَلَفْظُ
الْإِرَادَةِ يُعْطَى هَذَا الْمَعْنَى ، وَلَا يَتِمَكَّنُ فِي الْأَقْتَدَةِ تَمَكُّنُ
الْمَحَبَّةِ فَلِهَذَا آثَرَهُ

(النكتة الثانية)

قوله تعالى « أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ » إِنَّمَا جَعَلَ الْغَيْبَةَ

بمنزلة أكل الانسان لحْم غيره ، لما في ذلك من شدة
 الملاءمة للمعنى ، وعظم المناسبة فيه ، وذلك أن الغيبة إنما
 تكون بذكر معائب الناس ، وبيان مثالبهم وتمزيق أعراضهم ،
 ولا شك أن تمزيق العرض مماثل لأكل الانسان لحْم من
 يغتابه ، لأن أكل اللحم تقطيع له ، وتمزيق لأوصاله ،
 ومن وجه آخر ، وهو أن الناس يؤلَعون بالغيبة ، ويشتدُّ
 شوقهم إليها كما يؤلَع الانسان بأكل اللحم ، ويعظم شوقه
 إليه ، ولاجل هذا شبهه بأكل اللحم

(النكتة الثالثة)

قوله تعالى « لحْم أخيه » فأضافه الى الأخ ، وإنما جمعه
 كلحم الأخ لأمرين ، أمّا أولاً فلأن التحريم إنما وقع في
 غيبة المسلمين وأهل الديانة دون غيرهم ، فلا حرمة له ، من
 كافر ولا فاسق ، ولا شك أن المؤمنين إخوة بنص القرآن .
 ولهذا أشار إليه بقوله « لحْم أخيه » وأمّا ثانياً فلأن أكل
 الانسان لحْم الأجنبي يكون مستكرهاً خبيثاً ، فضلاً عن
 كونه أخاً له ، فلا شك أن التحريم أوقع ، والغيبة فيه أعظم
 من غيره ، فلا جرم أوردّه على جهة المبالغة في المعنى

(النكتة الرابعة)

قوله تعالى « مَيِّتًا » وانما جعله (مَيِّتًا) لأمرين ، أمّا أولاً فلا أن المُنْتَابَ غائباً بمنزلة الميت ، فلا يشعر بما وقع فيه من النقص ، ولا يستطيع الدفع لعدم شعوره ، وأمّا ثانياً فلا أن أكل اللحم إذا كان هزِيلاً رُبَمَا يُسْتَكْرَهُ وَيُسْتَجَبُّ فِي النفوس ، فكيف به إذا كان مَيِّتًا ، يكون لا محالة أَدْخَلَ فِي التَّقْذِيرِ وَأَعْظَمَ فِي الاستنْجَابِ

(النكتة الخامسة)

قوله تعالى « فكَرِهْتُمُوهُ » وانما عقبه بالإخبار عما هذا حاله . فهو مكروه ، لأن القول مشيرة إلى ما اختص بخصلة من هذه الخصال . فهو في غاية الكراهة ، فضلاً عما إذا كان جامعاً لها يكون لا محالة أَدْخَلَ فِي الاستكراه ، فلهذا أخبر عنه بكونه مكروهاً

(النكتة السادسة)

أَبَ اللّٰهُ تَعَالَى صَدَّرَ هَذِهِ الْآيَةَ بِالْحُبَّةِ ، وَخَتَمَهَا بِذِكْرِ الْكَرَاهَةِ ، وَإِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ تَنْبِيْهًا عَلَى كَوْنِهَا مُحْتَوِشَةً بِطَرَفَيْنِ

تقيضين ، متضادين ، فلاجل تمكُّنِها في القلوب وميل
الخواطر الى مُلاَبَسَتِها وقُبُلِها ، فهي محبوبة ، ولأجل كونها
بمنزلة أكل لحوم الإخوة الأموات مكروهة ، فلا جرم
صدّرها وختمها بما ذكرناه تنبيهاً على المعنى الذي أشرنا اليه

(النكتة السابعة)

تلفتُ الى مفردات ألفاظ الآية ، وذلك أن الله تعالى
آثَرَ أَلْفَاظَهَا على ما يُثابِتُها في نأدية معناها ، تعويلاً على
البلاغة وإعطاءً لجانب الفصاحة ما يستحقّه ، فنزلَ هذه
الآية على هذه الهيئة ، ولم يقل فيها . أريدُ رجلٌ منكم أن
يَمَضُغَ جِلْدَ مُسْلِمٍ غَائِبًا فَعَفَتُمُوهُ ، وما ذاك إلا لأن كل واحدة
من أَلْفَاظِ الآية مختصّةٌ بفضّل بلاغة ، ونوع فصاحةٍ
لا يكون مثله ، كما أشرنا اليه ، ومن ذلك قوله تعالى « أَنْزَلَ
مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا
رَأِيًا وَمَا تَوَفَّدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءً حَلِيَّةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ
مِثْلُهُ » ثم قال « كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ » الى
قوله « فِيمَكَّتْ فِي الْأَرْضِ » فهذه الآية لها تقريران
التقرير الأول من جهة ظاهرها ، وهو أن الله أخبر

أنه أنزل المطر من السماء فسالت الأودية والشعاب بقدر ما أنزل فيها منه ، من الكثرة والقلة ، فاحتمل السيل لأجل ما اختص به من الحركة ، والانحدار والجري زبداً رايماً يعلو على ظهر الماء ، ومما توفدون عليه في النار ، أى مما يحتاج الى الإخلاص من هذه الأحجار المعدنية التي في إخلاصها واجتماعها الى النار ابتغاء حلية كالذهبيات والفضيات أو متاع ، كالحديد ، والرصاص ، والنحاس ، زبد مثله ، يعنى أن هذه للمادن في أصلها كالزبد ، يُشير الى أن ابتداء خلقها كذلك ، الا أنها صارت هكذا بالإخلاص ، ليكون أدخل في الحكمة ، وأظهر في كمال القدرة (كذلك) أى مثل ما ذكرناه ، من السيل والزبد ، والإشارة بقوله (ذا) الى المذكور أولاً (يضرب الله الحق والباطل) يريد أن الحق مشابهُهُ للسيل من جهة صفائه وركوده ، وكثرة الارتفاع به ، وأن الباطل يشبه الزبد ، في خفته وجفافه ، وطيرانه ، بهبوب الريح ، وقلة الجدوى فيه ، وقد أشار تعالى الى ما ذكرناه من حالهما بقوله « فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ » فهذا ما تقتضيه الآية من جهة ظاهرها ، وهو السابق الى الافهام ، وأمّا

قوله تعالى « ومما توفدُون عليه » فهي جملة معترضة بين المثال ،
والممثول في السيل ، والزبد ، للحق والباطل

التقرير الثاني من جهة الكناية ، وهو أن يكون قد
كُنِيَ بقوله (ماء) عن العلم ، وبالأودية عن القلوب ، وبالزبد
عن الضلال ، وهذه الآية قد ذكرها الشيخ أبو حامد الغزالي
في كتابه الذي لقبه بجواهر القرآن ودُرَرِه ، وأشار فيها الى
أن في القرآن إشارات وإيماآت لا تنكشف إلا بعد الموت
فتقول . المعتمد فيما يقبل من التأويل ، وما يعول عليه من
ذلك ، هو أن ما كان من المعاني محتملاً لحقيقة اللفظ أو المجازة ،
فهو مقبولٌ يُعَوَّلُ عليه ، وما كان من التأويلات لا يحتمله
اللفظ من جهة حقيقته ، ولا مجازة فهو مردودٌ على قائله ، فهذا
هو الأصل والقاعدة فيما ذكرناه ، ولو ساغ تأويل القرآن على
ما لا يحتمله اللفظ مجازاً ولا حقيقة ، لساغ للباطنية ما يزعمونه ،
من تأويل العصا بالحجة ، والشعبان بالبرهان ، في قوله تعالى
« فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُجْبَانٌ مُبِينٌ » والمراد بالأنهار العلم في
قوله تعالى « وَأَنْهَارٌ مِنْ عَسَلٍ مُصَفًّى » الى غير ذلك من
التأويلات المستهجنة ، وهذا يفتح علينا باباً من علم التأويل
ويُحرِّكُ قُطْباً من مسائله استقصاؤها يُخرجنا عن مقصد

الكتاب ، وقد ذكرنا منه طرفاً أودعناه كتاب المشكاة في الرد على الباطنية فالتأويل في الآية إن استعمل مجازاً وإن بُعد وكان غريباً قبلناه ، وإن لم يكن مستعملاً في المجاز رددناه حراسةً للتنزيل عن التأويلات الركيكة ، وصوناً لمعانيه عن المحتملات الرديئة الفاسدة ، فأما الشيخ أبو حامد الغزالي رحمه الله فإنه إن أتى بغريب من التأويل وبعيده فلائنه لا وطأة له في علم البيان ، وإخاله لم يتغلغل في كنهه أسراره ، ولا خاض في غمرات بحاره ، ومن ذلك قوله تعالى « وَأَوْزَعْتُمْ أَرْضَهُمْ وَدَيَّارَهُمْ وَأَرْضًا لَمْ تَطَّوُّهَا » فظاهر الآية دالٌّ على أن الأرض هي المقارات ، والديار هي المساكن ، والأموال هي المتقولات ، وقوله « وَأَرْضًا لَمْ تَطَّوُّهَا » يحتمل أن يكون كناية عن فروج النساء ونكاحهن ، وهذا من جيد الكناية ونادرها ، لمطابقتها لقوله تعالى « نَسَاؤُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ » والحَرْث إنما يكون في الأرض ، فلماذا ازدادت رَشَاقَةً وحسنًا ، فهذه الآيات كلها يجوز حملها على ما ذكرناه من الكنایات على جهة المجاز مع الوفاء بما تحتمله من ظاهرها على وجه الحقيقة ، وقد قررنا فيما سبق أنه ليس في المجازات ما يجوز حمله على حقيقته ، ومجازه ، معاً سوى الكناية فلا

مطمع في إعادته ، وفي القرآن كُنَايَاتٌ كَثِيرَةٌ أَعْرَضْنَا عَنْهَا
استكفاءً بما ذكرناه ، وتنبهاً بالأقل منها على الأكثر

(النوع الثاني)

(فيما ورد من الكُنَايَاتِ فِي الْأَخْبَارِ النَّبَوِيَّةِ)

فمن ذلك ما رُوي أَنَّ رَجُلًا يُقَالُ لَهُ (أَنْجَشَةُ) ^(١) غلامٌ
أَسْوَدُ وَكَانَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، فَحَدَّثَنَا بِاللَّيْلِ بِطَرِيقِ الْحُسَيْنِ حَدَّثَنَا
فَأَسْرَعَتْ فِي سِيرِهَا وَعَلَيْهَا النَّسَاءُ فَقَالَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ وَيَحْكُ يَا أَنْجَشَةُ ، سَوْفَكَ بِالْقَوَارِيرِ ، فِهَذِهِ كُنَايَةٌ لَطِيفَةٌ ،
وإِنَّمَا كُنِيَ عَنْهُمْ (بِالْقَوَارِيرِ) لِأُمُورٍ ثَلَاثَةٍ ، أَمَّا أَوَّلُهَا فَلَمَّا هُنَّ
عَلَيْهِ مِنْ حِفْظِ الْأَجْنَةِ ، وَالْوَعَاءِ كَالْقَارُورَةِ تَحْفَظُ مَا فِيهَا ، وَأَمَّا
ثَانِيًا فَلَاخْتِصَاصَهُنَّ بِالصِّفَاءِ وَالصَّقَالَةِ ، وَالْحُسْنِ وَالنِّضَارَةِ ،
وَأَمَّا ثَالِثًا فَلَمَّا فِيهِنَّ مِنَ الرَّقَّةِ وَالْمَسَارَعَةِ إِلَى التَّغْيِيرِ وَالِانْتِلَامِ ،
كَمَا يَتَسَارَعُ الْإِنْكَسَارُ إِلَى الْقَارُورَةِ لِرِقَّتِهَا ، وَهَذَا الْوَجْهُ هُوَ
الَّذِي يُؤَيِّدُ إِلَيْهِ كَلَامُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيْثُ قَالَ لَهُ .
(رَفَقًا بِالْقَوَارِيرِ) فِي حَدِيثٍ غَيْرِ هَذَا ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا وَرَدَ عَنْ
الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ . كَانَتْ امْرَأَةٌ مِمَّنْ

(١) مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم

كان من قبلنا ، وكان لها ابنٌ عمٌ يُحبُّها فراودَها على نفسها
فامتنعت منه ، فأصابَتْها سنةٌ مُجْدِبَةٌ فجاءتْ إليه تسأله
فراودَها فكنته من نفسها ، فلما قعد منها مقعد الخائِثِ
قالت له : اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تَفْضُضِ الْخَائِثِمَ إِلَّا بِحُجَّتِهِ ، فقامَ
وتركها ، وهذه كناية قد وقعت موقعها في اللطافة والرفقة ،
وكنْتَ بالخائِثِمِ عن بكارِتها ، وأنها بمنزلة الشيء المحتوم الذي
لم ينكسر ختمه ، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لما جاءه
رجلٌ يشهدُ له بالزَّنا على نفسه ، فقال له . لعالمٌ لا تعرفُ
الزَّنا ، فقال له . والله يا رسول الله لقد غَيَّيتُ مِيلِي فِي
مُكْحَلَتِهَا كَمَا يُغَيَّبُ الرَّشَاءُ فِي الْبَيْرِ ، فكَنَى بِالْمِيلِ عَنِ
الذِّكْرِ ، وبِالْمُكْحَلَةِ عَنِ فَرْجِ الْمَرْأَةِ ، ومن ذلك قوله صلى
الله عليه وآله وسلم خَوَّاتِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وقد كان خَوَّاتٌ كَثِيرًا
مَا يَرُدُّ عَلَى النِّسَاءِ فِي مَجَامِعِهِنَّ فيقول . إِنَّ مَعِيَ بَعِيرًا شَرُودًا
فَمَنْ يَفْتَلِ لَهُ مِنْكَ قِيدًا أُقِيدُهُ بِهِ ، فكَنَى بِالْبَعِيرِ عَنْ ذِكْرِهِ
فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم يوماً وقد لقَّيه ، ياخَوَّاتُ مَا
فَعَلَ بِعَيْرِكَ الشَّارِدُ ، فقال يا رسول الله قِيدَهُ الْإِسْلَامُ ،
وإِنَّمَا كَنَى بِالْبَعِيرِ عَنِ الذِّكْرِ ، لَأَن اشْتَدَّ الْعُلْمَةُ وَعِظَمَ
الشُّبُوقِ بِمَنْزِلَةِ صُعُوبَةِ الْإِبِلِ ، وَشِدَّةِ مَعَالِجَتِهَا ، وَعِزَّةِ مَرَأِسِهَا ،

فلهذا قرره الرسول صلى الله عليه وسلم على تلك الكناية لما ذكرناه، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة (بدر) حين رأى أهل مكة يَصُوبُونَ من العَقَنْقَلِ (١) يريدون لقاءه للحرب قال: (هذه مكة قد أَلَقْتُ إليكم بأفلاذ كَيْدِها يريدون أن يُحَادُّوا الله ورسوله) فكفى بقوله (أفلاذ كَيْدِها) عن الرُّوسَاء والأَكابر، لأن الكَيْد من أَعَزِّ أَعْضاء الإنسان، ويضافُ إليها ضيقُ الإنسان، وحزنُهُ، وفرحُهُ ونعمُهُ، وأفلاذُها، قَطْعُها، فكفى بها عنهم، ومن ذلك ما يُحكى عن (بَدِيل) بن وَرْقَاء الخَزَاعِي وقد جاء إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في عامِ الحُدَيْبِيَّةِ، حين نَزَلَ على الرُّكِيَّةِ في نَقَرٍ من قومه من تِهَامَةٍ، فقال: أَتَى رَكْبُ كَعْبِ بْنِ لُؤَيٍّ وعامرُ بنِ لُؤَيٍّ، نَزَلُوا على مياهِ الحُدَيْبِيَّةِ، معهمُ العُوذُ المَطَافِيلُ، وهم مُقَاتِلُونَ وصادُونَ عن البيت، فقولُه (العُوذُ المَطَافِيلُ) جعلها كنايةً عن النساء والصبيان، والعُوذُ جمعُ عَائِذٍ، وهى النافقةُ التى قَوِيَّ وَلَدُها (والمطافيل) جمعُ مُطْفَلٍ، وهى النافقةُ التى معها وَلَدُها لقرب عهدها بالنتاج،

(١) هو الوادى العظيم المتسع

ويجوز حلُّ هذا على حقيقته ، أى الأموال الكريمة التى تكون قواماً لهم فى الحرب ، وعوناً لهم عليها ، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم لَمَّا قَالَ لَهُ عُمَرُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتُ فَقَالَ . وَمَا أَهْلَكَكَ ، فَقَالَ حَوَّلْتُ رَحْلِي الْبَارِحَةَ ، فَقَالَ لَهُ الرُّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْبِلْ وَأَذْبِرْ وَاتَّقِ الذُّبْرَ ، وَالْخَيْضَةَ ، فَكَتَبَ عُمَرُ بِقَوْلِهِ (حَوَّلْتُ رَحْلِي) عَنْ أَنَّهُ أُنَى امْرَأَتِهِ مِنْ جِهَةِ ذُبْرِهَا ، فَجَعَلَ تَحْوِيلَ الرَّحْلِ كَنَاءَةً عَنْ ذَلِكَ ، لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لِلرَّجُلِ بِمَنْزِلَةِ النَّاقَةِ ، يَأْتِيهَا فِي الرُّكُوبِ مِنْ أَىِّ جَوَانِبِهَا شَاءَ ، فَهَكَذَا حَالُ الْمَرْأَةِ . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ (إِيَّاكُمْ وَخَضِرَاءَ الدِّمَنِ) وَهَذَا تَحْذِيرٌ ، وَكَتَبَ بِقَوْلِهِ (خَضِرَاءَ الدِّمَنِ) عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَسَنَاءِ فِي الْمُنْبِتِ السُّوءِ ، وَإِنَّمَا كَتَبَ بِذَلِكَ عَنْهَا ، لِمَا فِيهِ مِنَ الْمُنَاسَبَةِ لِأَمْرَيْنِ ، أَمَّا أَوَّلُهُمْ فَلَأَنَّ أَوَّلَ عَشْرِتِهَا يَكُونُ حَسَنًا مُوَافِقًا ، وَمِنْ بَعْدِ ذَلِكَ تَعُودُ إِلَى الْقِسَادِ وَالرَّدَاءَةِ ، كَزَرْعِ الْمَزَابِلِ ، فَإِنَّهُ يُجِبُّ أَوَّلًا ثُمَّ يَذْبُلُ وَيَجْفُ وَيَزُولُ عَلَى الْقَرَبِ ، وَأَمَّا ثَانِيًا فَلَأَنَّ غَضَارَتَهَا وَرَوْنَقَهَا أَيَّامًا قَلِيلَةً ، وَعَنْ قَرِيبٍ وَقَدْ صَارَتْ مَقْحَلَةً ^(١) ذَاتَ ذُبُولٍ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ

وسلم (الجابر) حين سارَه من مكة الى المدينة ، وقد سأله
عَمَّنْ نَكَحَ ، هلْ بَكَراً أَمْ ثَيِّباً ، فقال له (إذا قَدِمْتَ
فَالْكِيسَ الْكِيسَ) كنى بالكيس عن حسن السمائل في
الوَقَاعِ وَلَطِيفِ المَعَاشِرَةِ عنده ، والإِفْلَالِ منه ، ولتقتصر على
هذا القدر من الكنايات ففيه كفاية وتنبية بالاقل
على الأكثر

(النوع الثالث)

(فيما ورد من الكنايات عن أمير المؤمنين كرم الله وجهه)

اعلم أَنَّ الكنايات في كلامه عليه السلام أَكْثَرُ مِنْ أَنْ
تُحْصَى ، وَلَكِنَّا نوردُ مِنْ ذَلِكَ نُسْكَتاً لَطِيفَةً ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ
عَلَيْهِ السَّلَامُ : فِي ذَمِّ الْبَصْرِ وَأَهْلِهَا (كُنْتُمْ جُنْدَ الْمَرْأَةِ
وَأَعْوَانَ الْبَهِيمَةِ ، رَغَا فَا جَبْتُمْ وَعُقِرَ فِهْرَبْتُمْ) فَأَخْرَجَ هَذَا
الْكَلَامَ مُخْرِجَ الْكِنَايَةِ ، فَعَمِلَ قَوْلُهُ ، كُنْتُمْ جُنْدَ الْمَرْأَةِ ، كِنَايَةً
عَنْ خِفَةِ أَدْيَانِهِمْ وَتَرْكِ التَّصَلُّبِ وَالْوَثَاقَةِ فِيهَا ، بِرِيَاسَةِ الْمَرْأَةِ
عَلَيْهِمْ ، وَيُشِيرُ إِلَى سَقُوطِ الْمَرْوَةِ وَالشَّهَامَةِ ، وَقَوْلُهُ (وَأَعْوَانَ
الْبَهِيمَةِ) جَعَلَهُ كِنَايَةً عَنْ جَهْلِهِمْ وَسُخْفِ حُلُومِهِمْ وَفِرَاقِ
قُلُوبِهِمْ ، حَيْثُ انْتَادَوْا لِلْجَمَلِ ، وَكَانُوا أَتْبَاعاً لَهُ فَسَارُوا حَيْثُ

سَارَ، وَوَقَفُوا حَيْثُ وَقَفَ، وَهَذَا فِيهِ نَهْيَةٌ الْإِنْتِقَاصِ وَنَزُولِ
الْقَدَرِ وَقَوْلُهُ (رَغَا فَأَجَبْتُمْ) جَعَلَهُ كُنْيَةً عَنْ دُعَاءِ عَائِشَةَ إِلَى
حَرْبِهِ وَتَأَلُّبِهَا عَلَيْهِ، وَتَشْمِيرِهَا فِي قِتَالِهِ، وَقَوْلُهُ (وَعَقَرُفَهْرَبْتُمْ)
جَعَلَهُ كُنْيَةً عَنِ الطَّيْشِ وَالْفَشَلِ، وَكَثْرَةِ الْإِنْزَعَاكِ، وَهَذِهِ
الْكَلِمَاتُ فِي الْكُنْيَةِ كُلِّهَا دَالَّةٌ عَلَى نَهَايَةِ الدَّمِّ لَهُمْ، وَالرَّكَّةُ
لِأَحْوَالِهِمْ، وَالتَّلَبُّسُ بِالْخِصَالِ الدِّينِيَّةِ فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا،
وَالْإِسْلَاحُ عَنْ الْخِصَالِ الشَّرِيفَةِ، وَالْمَرَاتِبِ الْعَالِيَةِ، وَهُوَ بِأَسْرِهِ
حِكَايَةُ عَمَّا كَانَ يَبْنِي عَائِشَةَ وَأَهْلَ الْبَصْرَةِ، وَطَلْحَةَ،
وَالزُّبَيْرِ يَوْمَ الْجَمَلِ، وَصَفَةُ مَا كَانَ مِنْهُمْ وَمَنَى فِي ذَلِكَ، وَمَنْ
ذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ . لَمَّا قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ وَدُعِيَ إِلَى الْمُبَايَعَةِ فَقَالَ : مَا أَجَزَ وَلَقَمَةٌ يَعْصُ بِهَا آكِلُهَا)
فَجَعَلَ هَذَا كُنْيَةً عَنْ أَمْرِ الْخِلَافَةِ وَأَنَّهَا صَعْبَةٌ عَسِرَةٌ، لَدُنَّهَا
حَقِيرَةٌ وَأَيَّامُهَا قَلِيلَةٌ، وَأَخْطَارُهَا عَظِيمَةٌ، وَأُمُورُهَا صَعْبَةٌ،
فَجَعَلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ كُنْيَةً عَمَّا ذَكَرْنَاهُ، ثُمَّ قَالَ : (فَإِنْ أَقُلُّ،
تَقُولُوا حَرِّصَ عَلَى الْمَلِكِ، وَإِنْ أَسْكُتُ، تَقُولُوا جَزَعَ مِنْ
الْمَوْتِ) فَبِذَا كَلَامٌ، أَخْرَجَهُ مُخْرِجَ الْكُنْيَةِ عَنْ كَوْنِهِ غَيْرَ
مُتَقَادٍ لِمَا قَالُوهُ، وَلَا طَيِّبٍ النَّفْسَ لِمَا دَعَا إِلَيْهِ، وَمَعْنَاهُ، فَإِنْ
أَقُلُّ (نَعَمْ) وَقَعَ فِي نَفْسِهِمْ أَنَّ مُسَاعَدَتِي إِنَّمَا كَانَتْ مِنْ

أجل محبتي للدنيا ، وشفني بلذتها ، وطمعاً في عاجلها ، وإن
أسكت ، أى لا أجيبهم الى ما قالوا ، وقع في نفوسهم أن
سكوتي ، وعدم انقيادي ما كان إلا من أجل جزعي من
الموت ، واقتحام موآرده ، ومقاساة الشدائد ، وتحمل أعباء
الخلافة والنهوض بأثقالها ، ومن ذلك قوله عليه السلام في
الشَّقِيقِيَّة (أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ تَقَصَّصَهَا فُلَانٌ) يَكْنِي بِذَلِكَ عَنْ
(أَبِي بَكْرٍ) فِي خِلاَفَتِهِ ، (وَإِنَّهُ لَيَعْلَمُ أَنَّ مُحَلِّيَّ مِنْهَا مُحَلَّ الْقُطْبِ
مِنَ الرَّحَا) كُنِيَ بِهِ عَنْ اسْتِحْقَاقِهِ لِلْإِمَامَةِ ، وَأَهْلِيَّتِهِ لَهَا ،
وَسَبْقِهِ إِلَيْهَا ، لاسْتِكْمَالِ خِصَالِهَا فِيهِ ، (يَنْحَدِرُ عَنِ السَّبِيلِ ،
وَلَا تَرْفَى إِلَى الطَّيْرِ) كُنِيَ بِذَلِكَ عَنْ عُلُوِّ شَأْنِهِ ، وَارْتِفَاعِ
قُدْرَتِهِ ، وَعَظَمِ خَطَرِهِ عِنْدَ اللَّهِ (فَسَدَلْتُ دُونَهَا ثَوْبًا وَطَوَيْتُ
عَنْهَا كَشْحًا) كُنِيَ بِذَلِكَ عَنْ إِعْرَاضِهِ عَنِ الْإِمَامَةِ ، لِلْأُمُورِ
جَرَتْ وَعَوَارِضَ حَضَرَتْ ، فَرَأَى أَنَّ الْإِعْرَاضَ أَخْجَى ،
وَأَسْلَمَ لِلدِّينِ وَأَرْضَى ، وَالسَّدْلُ هُوَ إِرْخَاءُ جَانِبِي الرِّدَاءِ ،
وَطَى الْكَشْحُ ، كُنْيَاةٌ عَنِ الْقَطْعِ ، يَقَالُ فُلَانٌ طَوَى كَشْحَهُ
عَنِ ، إِذَا قَطَعَكَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِطَى الْكَشْحِ ، أَنَّهُ
أَضْمَرَ مَا فِي نَفْسِهِ ، وَسَرَّهُ وَكَتَمَهُ ، يَقَالُ طَوَيْتُ كَشْحِي ،
عَنِ الْأَمْرِ ، إِذَا أَضْمَرْتَهُ وَسَرَرْتَهُ ، وَكَلَّا الْأَمْرَيْنِ صَالِحٌ

ها هنا ثم قال (حَتَّى مَضَى الْأَوَّلُ لِسَبِيلِهِ) كُنِيَ بِهِ عَنْ أَبِي
بَكْرٍ (فَأَدْلَى بِهَا إِلَى فُلَانٍ بَعْدَهُ) كُنِيَ بِهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ تَحْمَلَةَ
لِلْخِلَافَةِ بَعْدَهُ (إِلَى أَنْ قَامَ ثَالِثُ الْقَوْمِ) كُنِيَ بِهِ عَنْ عُثْمَانَ
وِخْلَافَتِهِ (وَقَامَ مَعَهُ بَنُو أَبِيهِ) كُنِيَ بِهِ عَنْ بَنِي مُعِيطٍ
(يُخْضِعُونَ مَالَ اللَّهِ خِضْمَةَ الْإِبِلِ ، نَبْتَةُ الرَّيْعِ) يَكْنَى بِهِ
عَنْ أَخْذِ الْأَمْوَالِ مِنْ غَيْرِ حَقِّهَا ، وَوَضْعِهَا فِي غَيْرِ أَهْلِهَا ، وَلَقَدْ
كَانَ الْأَمْرُ فِيهِمْ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْخُضْمِ وَالْقَضْمِ ،
وَالْتَوْسَعِ فِي الْأَمْوَالِ ، وَالتَّرَفِّعِ فِيهَا ، فَهَذِهِ الْخُطْبَةُ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى
تَوْجِعٍ ، وَاصْطِبَارٍ عَلَى مَا كَانَ مِنْهُمْ فِي الْإِمَامَةِ ، مِنْ الْإِخْتِصَاصِ
وَالِإِيْثَارِ ، وَلَمْ يَصْدُرْ مِنْ جِهَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا يَكُونُ قَدْحًا
فِي أَدْيَانِهِمْ وَلَا حَطًّا لِمَرَاتِبِهِمْ ، وَلَا تَقْصَافًا لِقُدَارِهِمْ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا
تَفْصِيلًا فِي إِمَامَتِهِ بِالنُّصُوصِ ، وَأَوْرَدْنَا مَا يَتَعَلَّقُ بِحُكْمٍ مِنْ خَالَفَهَا فِي
الْكِتَابِ الْعَقْلِيَّةِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فِي مَنْ يَتَصَدَّقُ
لِلْحُكْمِ وَلَيْسَ أَهْلًا لَهُ ، (فَإِنْ نَزَلَ بِهِ إِحْدَى الْمُهَيَّمَاتِ هَيَّأَ لَهَا
حَشَوًى رِثًا مِنْ رَأْيِهِ ، ثُمَّ قَطَعَ بِهِ ، فَهُوَ مِنْ لُبْسِ الشُّبُهَاتِ ،
فِي مِثْلِ نَسْجِ الْعَنْكَبُوتِ . لَا يَدْرِي ، أَصَابَ أَمْ أَخْطَأَ) فَهَذَا
خَارِجٌ مُخْرَجُ الْكُنْيَةِ عَنْ جِهَلِهِ ، وَقَلَّةِ الْبَصِيرَةِ فِيمَا يَأْتِي وَيَذَرُ ،
ثُمَّ قَالَ (جَاهِلٌ خَبَّاطٌ جَهَالَاتٍ ، عَاشَ رِكَابٌ عَشَوَاءَاتٍ)

كنى به عن أنه لا يذرى ، أين يضع قدمه ، ولا أين ينتهي
 قدره (لم يعض على العلم بضرسٍ قاطع ، يذرى الروايات
 إزاء الريح المشيم) كنى به عن خفة الوطأة في العلم ، وعدم
 القوة على إحكام أصوله وفروعه ، وهي كناية لطيفة لا يقوم
 لأحد بها لسان ، ولا يطلع على مُحِّ فصاحتها إنسان ، ولا
 يعرف قدرها ، ولا يستولى على سرها ، ويعلم قدر جواهرها
 الا الخواص من أهل هذه الصناعة وتلك الأمثال نضربها
 للناس وما يعقلها الا العالمون

(النوع الرابع)

(ما ورد من الكنايات في كلام البلغاء)

فمن ذلك ما روى عن عمرو بن العاص : أنه لما زوج
 ولده عبد الله بن عمرو بن العاص ، امرأة فكثت عنده
 ثلاث ليال ، لم يذن منها ، وإنما كانت ملتفتاً الى صلاته ،
 فدخل عليه عمرو بعد ثلاث فقال لها : كيف ترين بعلك ،
 فقالت : نعم البعل هو ، الا أنه لم يغش لنا كنفاً ، ولا
 قرب لنا مضجعاً ، فقولها (لم يغش لنا كنفاً) من الكنايات
 الغريبة ، والكنف هو السر ، والكنف الوعاء ، وكلاهما

مَحْتَمِلٌ ههنا ، ومن أمثال العرب قولهم (إِيَّاكَ وَعَقِيلَةَ الْمِلْحِ) جعلوا هذا كناية عن المرأة الحسنة في منبتِ السوء ، فإن عقيلة الملح ، هي اللؤلؤة تكوّن في البحر ، فهي حسنة ، وموضعها ملح ، ومن ذلك قولهم (لبس له جلد النمر ، وجلد الأسد) إذا كثرت عداوته ، وعظم حقدّه ، واشتد غضبه ، ولهذا قال أمير المؤمنين لابن عباس (وقد بلغني تمرُّك على بني تميم) يشير به الى ما ذكرناه ، ومن هذا قولهم (قلب له ظهر المجنّ) جعلوه كناية عن أن يبدو له خلاف ما كان يعهده منه ، من الألفة والمودة ، وقولهم (فلان ورمت أنفه علينا) إذا كان مُتَنَاطِلاً يُظهر الحنق والغضب ، ومن هذا قولهم (الآن حمى الوطيس) جعلوه كناية عن شدة الحرب والتحامها ، أخذاً لها من حرّ النار ، والوطيسُ التَّنُور ، وقد قيل : إِنْ أَوَّلَ مَنْ تَكَلَّمَ بِهَذَا الْمَثَلِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَتَّيْنِ (لَمَّا رَأَى جِلَادَهُمْ بِالسَّيْفِ بَعْدَ الْهَزِيمَةِ الْمَسْمُومِينَ ، قَالَ ذَلِكَ ، فَإِنْ صَحَّ هَذَا كَانَ الْأَحْسَنُ إِيرَادَهُ فِي قِسْمِ كُنَايَاتِ الْأَخْبَارِ ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا وَرَدَ عَنْهُمْ مِنْ قَوْلِهِمْ (التَّقَتْ حَلَقَتَا الْبِطَانِ) وَهَذَا مِثْلُ جَعْلِهِ كِنَايَةً عَنْ شِدَّةِ الْأَمْرِ ، وَازْدِحَامِ الْعِظَائِمِ فِي الْحُرُوبِ وَغَيْرِهَا ، وَمِنْ

ذلك ما روى أَنَّ امرأةً جاءت الى عائشة رضى الله عنها ،
 فقالت : أُقِيدُ جَلَى ، فقالت لها عائشة (لا) وأرادتِ
 المرأةُ أَنَّها تصنعُ بزوجه شيئاً يمنعه عن غيرها ، أى
 تَرْبِطُهُ أَنْ يَأْتِيَ سِوَاهَا ، فظاهِرُ هذا اللفظ يُفيدُ تقييدَ
 الرجلِ ، وباطنه أَنَّها جعلته كنايةً عمَّا ذكرناه ، ومن هذا
 ما يُحكى عن عبد الله بن سلام : أَنه أَتاه رجلٌ عليه ثوبٌ
 مُعَصْفَرٌ فقال له . لو أَنَّ ثوبَكَ هذا فى تَنُورِ أَهْلِكَ لَكَانَ
 خيراً لك ، فذهب الرجلُ فَأَلْقَاهُ فى التَّنُورِ ، فَاحْتَرَقَ ،
 ولم يَرِدْ عبدُ الله احتراقه وإنما أرادَ المجازَ ، وهو أَنه لو باعه
 وصرف قيمته الى دقيقٍ يَحْزِنُهُ فى التَّنُورِ أو حطبٍ يُلْقِيهِ
 فيها لَكَانَ خيراً له ، وهذا الكلامُ حكاه ابن الأثير
 عن عبد الله بن سلام ، وهو مأثور عن الرسول صلى الله
 عليه وسلم ، بمعناه فى سُنَنِ أبى داود ، ويمكنُ أَنْ نقول .
 ما نقله عبد الله بن سلام هو من جهة الرسول صلى الله عليه
 وسلم ، ومن هذا قولهم (فلانٌ يُقَدِّمُ رَجُلًا وَيُؤَخِّرُ أُخْرَى)
 جعلوه كنايةً عمن يتخيرُ فى أمره ، فلا يدرى كيف يورده ،
 ويُصدره ، وقولهم (ما زال يَقْتُلُ فى الدَّروَةِ وَالْقَارِبِ)
 يجعلونه كنايةً عمن يريدُ التَّلَطُّفَ والاحتِيالَ فى المساعدة الى

ما يقصده ويريدُه ، وقولهم (فلان ينفخُ في غيرِ ضَرَمٍ) جعلوه كنايةً عن يفعلُ فعلاً لا يجدى عليه بفائدة ، ولا يعود عليه بنفعٍ ، لأن النفخ في غيرِ ضَرَمٍ لا يورى ناراً ، ومن هذا قولهم (فلان يخطُ على الماء) يكون هذا كنايةً عن يفعل فعلاً يكون عدمه كوجوده بالإضافة الى عدم الفائدة . لأن الخطُ على الماء يذهبُ في أسرعِ شيءٍ وأقربه ، والكناياتُ كثيرةٌ في كلام العرب ، وأمثالها ، وفيما ذكرناه غنيةً وكفايةً ، وبالله التوفيق ، واعلم أن هذه الأمثلة التي أسلفناها من الكنايات من الكتاب ، والسنة ، وكلام أمير المؤمنين ، في الكناية فإنها واضحةٌ في الاستعارة وضوحاً كلياً ، واحتمالها للكناية بعيدٌ يحتاج الى تكلف ، والمقصود هو معرفة الأمثلة وإيضاحُ المقصود بها ، فإن هي صلحتْ حصلَ المقصود ، وإن كانت غيرَ صالحة للتمثيل ، طُلِبَ غيرها ولم يكن خللاً يُخلُّ بالحقيقة المطلوبة

(النوع الخامس)

(فيما ورد من الكنايات الشعرية)

فإن ذلك قولُ أبي الطيب المتنبي في مدح سيف الدولة

وشرُّ ما قَنَصَتْهُ راحتي قَنَصُ
 شُهْبُ البُرْأَةِ سِوَاهُ فِيهِ وَالرَّحْمُ
 فَكَنَى بِالْبُرْأَةِ عَنْ سَيْفِ الدَّوْلَةِ ، وَبِالرَّحْمِ ، عَنْ غَيْرِهِ ،
 وَأَنَّهُ يَسْتَوِي فِيهِ فِي الْمَالِ هُوَ وَغَيْرُهُ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْأُقَشِيرِ
 الْأَسَدِي

وَلَقَدْ أَرُوْحُ بِمُشْرِفِ ذِي مَيْعَةٍ
 عَسَرَ الْمَكْرَةَ مَاؤُهُ يَتَفَصَّدُ
 مَرِحَ يَطِيرُ مِنَ الْمَرَّاحِ لِعَابِهِ
 وَيَكَاذُ جِلْدُ إِهَابِهِ يَتَقَدَّدُ
 وَكَانَ عَيْنَانِ لَا رَغْبَةَ لَهُ فِي النِّسَاءِ ، وَكَانَ كَثِيرًا مَا يَصِفُ
 ذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ ، فَهَذَانِ الْبَيْتَانِ جَعَلَهَا كُنَايَةً ، فَمَا كَمَا تَرَى
 دَالًا أَنْ بِحَقِيقَتِهَا عَلَى شَيْءٍ ، وَبِمَجَازِهَا عَلَى غَيْرِهِ ، وَهَذِهِ هِيَ
 فَائِدَةُ الْكُنَايَةِ ، وَحَكَى ابْنُ الْأَثِيرِ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ عَبْدِ
 الرَّحْمَنِ وَفَدَ عَلَى هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ ، وَكَانَ جَمِيلَ الْوَجْهِ ،
 فَرَاودَهُ عَبْدُ الصَّمَدِ عَلَى نَفْسِهِ ، فَدَخَلَ عَلَى هِشَامٍ مُغْضِبًا
 وَهُوَ يَقُولُ

أَمَّا وَاللَّهِ لَوْلَا أَنْتَ لَمْ
 يَنْجُ مِنِّي سَالِمًا عَبْدُ الصَّمَدِ

فقال هشام ، ولما ذاك فقال
إِنَّهُ قَدْ رَامَ مِنِّي خُطَّةَ
لَمْ يَرْمِهَا قَبْلَهُ مِنِّي أَحَدٌ

فقال له هشام ، وما هي فقال
رَامَ جَهْلًا بِي وَجَهْلًا بِأَبِي
يُدْخِلُ الْأَفْعَى إِلَى خَيْسِ الْأَسَدِ
قال فضحك هشام ، وقال : لو فعلت به شيئاً لم أنكره
عليك ، وما أنشدته ابنُ الأثير في الكناية وقال من لطيفها
وعجيبها لأبي نواس في الهجاء

إذا ما كنتَ جَارَ أَبِي حُسَيْنٍ
فَنَمَّ وَيَدَاكَ فِي طَرْفِ السِّلَاحِ
فَإِنَّ لَهُ نِسَاءً سَارِقَاتٍ
إِذَا مَا بَنَى أَطْرَافَ الرِّمَاحِ
سَرَقْنَ وَقَدْ نَزَلْنَ عَلَيْهِ أَبْرَى
فَلَمْ أَظْفَرَ بِهِ حَتَّى الصَّبَاحِ
بِغَاءٍ وَقَدْ تَخَدَّشَ جَانِبَاهُ
يَنْتُ إِلَى مَنْ أَلَمَ الْجِرَاحِ

فجعل قوله (أطراف الرماح) كنايةً عن العضو المشار إليه ، وهذه عبارة في غاية اللطافة ، والحسن والرشاقة ، ومن جيد الكناية وبديعها ما قاله الفرزدق يري امرأته

وَجَفَنَ سِلَاحٌ قَدْ رُزِئْتُ فَلَمْ أَفْنُحْ
عليه ولم أَبْعَثْ عليه البواكيا
وفي جوفه من دارم ذو حفيظة

لَوْ أَنَّ الْمَنَاءَ أَهْلَتْهُ لَيَالِيَا
وقد قيل إنه ما كتبت عن امرأة ماتت بأحسن من هذه الكناية ، وإنها لجيدة في معناها ، فائقة في مقصودها ومغزاها ، ومما حسن موقعه في الكناية قول الشريف الرضى

أَحْنُ إِلَى مَا يَضَعُنُ الْخُمْرَ وَالْحُلَى
وَأَصْدِفُ عَمَّا فِي ضَمَانِ الْمَآزِرِ
ومن ذلك ما قاله أبو تمام في الاستعطاف

مَا لِي رَأَيْتُ ثُرَابَكُمْ يَيْسَ الثَّرَى
مَا لِي أَرَى أَطْوَادَكُمْ تَهْدُمُ
فجعل ييس الثرى ، كنايةً عن تنكّر ذات البين ، يقال يَيْسَ الثَّرَى يَيْتَى وَيُنَى فَلَانٌ ، إِذَا تَنَكَّرَ الْوَدَّ الَّذِي يَبْنُكُ وَيَبْنُهُ ، وَهَكَذَا تَهْدُمُ الْأَطْوَادُ فَاتَهُ كِنَايَةً ، إِيمًا عَنْ مَوْتِ

الروساء ، وإِما عن خفةِ الحلوم وطيشِ العقول ، ومن ذلك قول أبي نُؤاس يَكْنَى به عن امرأة

تُحَاوِلُ أَنْ يَقُومَ أَبُو زِيَادٍ ودُونَ قِيَامِهِ شَيْبُ الْغَرَابِ
أَتَتْ بِجِرَابِهَا تَكْتَالُ فِيهِ * فعَادَتْ وَهِيَ فَارِغَةُ الْجِرَابِ
فقوله (أتَتْ بِجِرَابِهَا تَكْتَالُ فِيهِ) من الكناية اللطيفة ،

ومن هذا قول زياد الأعمى

إِنَّ السَّاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ وَالنَّدَى

فِي قُبَّةٍ نُصِبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرِجِ

فأراد أن يقول : إِنَّ السَّاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ وَالنَّدَى مجموعة فيه ،
أو مقصورة عليه ، أو مختصة به ، لكنه عدل إلى ما هو أرقُّ
من ذلك ، وأدخل في الإعجاب والمدح ، فجعلها في (قُبَّة)
وكنى به عن كونه فيها وأنه متمكن في الندى ، منسدل عليه
كالقبة المضروبة على كل ما تحويه ، ومن ذلك ما قاله بعض
الأدكياء في الكناية

وما يكُ في من عيبٍ فإني

جبانُ الكَلْبِ مهزُولُ الفَصِيلِ

فكَنَى عن كَرَمِ نفسه ، وكثرةِ قِرَاهِ للضيفان ،

يَجِبْنَ الْكَلْبَ ، وَهَزَالَ الْفَصِيلَ ، وَلَوْ صَرَّحَ لَقَالَ : إِنْ جَنَابِي
مَأْهُولٌ ، وَكَلْبِي مُؤَدَّبٌ ، لَا يُنْكِرُ الضَّيْفَ ، وَلَا يَهْرِثُ فِي
وُجُوهِهِمْ ، وَإِنِّي أَنْتَحِرُ التُّوقَ ، فَأَدْعُ فِصَالَهَا هَزَلِي ، وَمِنْ ذَلِكَ
مَا قَالَهُ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ

يَكَادُ إِذَا مَا أَبْصَرَ الضَّيْفَ مُقْبِلًا
يُكَلِّمُهُ مِنْ جِهَةٍ وَهُوَ أَعْجَمُ

وهكذا ورد قول أبي نواس
فَمَا جَاذَهُ جُودٌ وَلَا حِلٌّ دُونَهُ

وَلَكِنْ يَصِيرُ الْجُودُ حَيْثُ يَصِيرُ
فَتَوَصَّلْ إِلَى إِثْبَاتِ الصِّفَةِ لِلْمَدْحِ ، بِإِثْبَاتِهَا فِي مَكَانِهِ ،
وَالِى لُزُومِهَا لَهُ ، بِلُزُومِ الْمَوْضِعِ الَّذِي يُحِلُّهُ ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُ
حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ

بَنَى الْمَجْدُ يَتَنَّا فَاسْتَقَرَّتْ عِمَادُهُ
عَلَيْنَا فَأَعْيَا النَّاسَ أَنْ يَتَحَوَّلَا

وقول البحتري

ظَلَلْنَا نَعُودُ الْمَجْدَ مِنْ وَعْكَكَ الَّذِي
وَجَدْتَ وَقُلْنَا اعْتَلَّ عَضُوءُ مِنَ الْمَجْدِ

فَكَتَى بِاعْتِلَالِ عَضُومِهِ ، عَنْ اعْتِلَالِ عَضُومِ الْمَجْدِ ،
وَمِنْ هَذَا مَا قَالَهُ الْبَحْتَرِيُّ أَيْضاً

أَوْ مَا رَأَيْتَ الْمَجْدَ أَلْقَى رَحْلَهُ

فِي آلِ طَلْحَةَ ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّلْ

وَمِنْ هَذَا قَوْلُ أَبِي تَمَامٍ

أَيُّنَ فَا يَزُرُنَ سَوَى كَرِيمٍ

وَحَسْبُكَ أَنْ يَزُرُنَ أَبَا سَعِيدٍ

وقول الآخر

مَتَى تَخْلُو تَمِيمٌ مِنْ كَرِيمٍ

وَمُسْلِمَةٌ بِنُ عَمْرِ وَ مِنْ تَمِيمٍ

وَمِنْ الْكُنْيَا قَوْلُ بَعْضِهِمْ : يَصِفُ امْرَأَةً بِالْعَفَّةِ

يَبِيتُ بِمَنْجَاةٍ مِنَ اللَّوْمِ يَبِيتُهَا

إِذَا مَا يُبُوتُ لِلْمَلَامَةِ حُلَّتْ

وَمِنْ غَرِيبِ الْكُنْيَا وَبَدِيعُهَا مَا قِيلَ فِي آيَاتِ الْحَمَاسَةِ

أَبَتْ الرُّوَادِفُ وَالْثُدَى لِقُمْصِهَا

مَسَّ الْبُطُونُ وَأَنْ تَمَسَّ ظُهُورًا

وَإِذَا الرِّيَّاحُ مَعَ الْعَشَى تَنَاوَحَتْ

نَهْنَنَ حَاسِدَةً وَهَجَنَ غَيُورًا

فَكَتَى عَنْ كَبِيرِ الْأَعْجَازِ ، وَهُؤُودِ الثَّدْيِ ، بَارْتِقَاعِ
الْقَمِيصِ عَنْ أَنْ يَمَسَّ بَطْنًا أَوْ ظَهْرًا ، وَهَذَا مِنْ عَجِيبِ الْكُنْيَةِ
وغيرِهَا

وَمِنْ هَذَا مَا قَالَهُ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ
بَعِيدَةُ مَهْوَى الْقُرْطِ إِمَّا لِنُتُوفَلِ
أَبُوهَا وَإِمَّا عَبْدُ شَمْسٍ وَهَاتِمِ

وَمِنْ هَذَا النَّوعِ مَا قَالَهُ بَعْضُ الْمَغَارِبَةِ
رَشًا يَرْنُو بَنَرَجِسَةً وَيَعْطُو
بَسُوسَاتٍ وَيَسِيمُ عَنْ أَفَاحِ
يَشِيرُ إِلَى قُرْطَاهُ وَلُصْنِي

خَلَاخِلُهُ إِلَى نَفَمِ الْوَشَاحِ
وَمِنْ غَرِيبِ الْكُنْيَةِ قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي أَيَّامِ الْأَسْبُوعِ
سَبْعٌ رَوَاحِلٌ مَا يُنْخَنُ مِنَ الْوَتَى
سَنَمٌ نُسَاقُ بِسَبْعَةِ زُهْرٍ
مُتَوَاصِلَاتٌ لَا الدُّؤُبُ يُمْلِهَا

بَاقٍ تَعَاقُبُهَا عَلَى الدَّهْرِ
وَمِنْ لَطِيفِهَا قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي حَجَرِ الْمَحَكِّ

وَمُدَّرِعٍ مِنْ صِبْغَةِ اللَّيْلِ بُرْدَهُ
يُفَوِّقُ طَوْرًا بِالنَّظَارِ وَيَطْلُسُ
إِذَا سَأَلُوهُ عَنْ عَوِيصَيْنِ أَشْكَلَا
أَجَابَ بِمَا أَغْنَى الْوَرَى وَهُوَ أُخْرَسُ

ولنقتصر على هذا القدر من التنبيه على معاني الكناية ،
وقد تَجَزَّ غرضنا من الفصل الثالث الذي جعلناه بياناً للأمثلة
وحصرها ، فأما ما كان من التلويح ، والرمز ، والإشارة ،
فكلها مندرجة تحت ما ذكرناه من حقيقة التعريض لا تقاها
في الدلالة على مقصود واحد فلا جرم أغنى ذلك عن أفرادها
بالذكر ، وبالله التوفيق

(الفصل الرابع)

(في بيان اقسام الكناية وذكر طرف من احكامها الخاصة)

اعلم أن الشيخ عبد القاهر الجرجاني وغيره من أفاضل
علماء البيان مُطَبِّقُونَ على أن الكناية أبْلَغُ من الإِفْصَاحِ
بذلك المعنى المَكْنَى به عنه ، وأعظمُ مبالغةً في ثبوته ، والحجة
على ما قلناه ، هو أنك إِذَا كُنَيْتَ عن كثرة القرى بقولك
فلانٌ كثيرٌ رَمَادِ الْقَدْرِ ، فإنك تكونُ مُثَبِّتاً لكثرة

القرى بإثبات شاهدها وأقت برهاناً على صحتها وثبوتها، وعلماً على صحة وجودها، وذلك لا محالة يكون أبلغ من إثباتها بنفسها فتكون بمنزلة دعوى مجردة عن البرهان، فأين حال دعوى مقررة بالدليل، عن حال دعوى لا يؤيدها برهان ولا تعليل، فإذا عرفت هذا فلنرجع الى بيان الأقسام والأحكام، فهذان بحثان، فصلهما بمعونة الله تعالى

❦ البحث الأول ❦

(في بيان أقسامها)

وتنقسم باعتبارات كثيرة ولكننا نشير الى ما يخص ما نحن فيه وهي ثلاثة.

(القسم الأول)

باعتبار ذاتها الى مفردة، ومركبة، فأما المفردة، فهي ما كانت الكناية حاصلة في اللفظة الواحدة، وهذا كقوله تعالى «إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعِجَةً وَلِيَ نَعِجَةٌ وَاحِدَةٌ» فلراد بالنعجة في كلا الموضعين، المرأة، وإنما كنى بالنعجة عن المرأة لما بينها من الملائمة في التذلل والضعف والرحمة وكثرة التألف، وكقوله تعالى «أَوَلَمْ يَسْمُ الْنِسَاءُ»

فانه كناية عن الجماع وحُكِيَ عن الفراء أنه قال : انّ الجبال
 في قوله تعالى « وان كان مكرّمٌ لَنَزُولَ منه الجبالُ » المرادُ
 منه أمرُ النبيّ صلى الله عليه وسلم ، فجعل الجبالَ كنايةً عنه ،
 وهذا إنما يُحمَلُ على هذا المعنى اذا كانت (إِنْ) نافية ،
 فيكون المعنى وما كان مكرّمٌ ليزول به أمرُ النبيّ صلى الله عليه
 وسلم وما جاء به من الحجج الواضحة ، فأما اذا كانت (إِنْ)
 على بابها في التوكيد للجملة ، فالجبالُ باقيةٌ على حقيقتها ،
 ويكون المعنى فيه وإن كان مكرّمٌ من عظمة أمره ونخامته
 شأنه في الإنكار والتكذيب لَنَزُولَ منه الجبال الرواسي على
 رسوخها ، وقوّة أمرها في الثبوت والاستقرار ، فعلى هذين
 التأويلين وزدت القراءتان في نصب اللام ، ورفعها ، فالنصبُ
 يؤيد التأويلَ الأول ، فتكون اللام مؤكدةً للجحد ، والرفعُ
 يؤيدُ التأويلَ الثاني ، وتكون اللام فيها هي الفارقة بين
 المؤكدة ، والنافية ، وتكون القراءة بالرفع في قوله (لَنَزُولُ)
 دالةً على التخيل ، كأنها لعظم دخولها في الإنكار وإغراقها
 فيه ، بمنزلة قلْعِ الجبال ، وإزاحة الصخور ، ونظيره قوله
 تعالى « تَكَاذُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ »
 ويخِرُ الجبالُ هَذَا أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا » وهذا واردٌ على

جهة الكثرة ، ومنه قول أمير المؤمنين كرم الله وجهه لولده محمد بن الحنفية لما عقد له الرأية في معسكر (أعز الله حُبَّتْكَ وأيد في الارض قدمك ، نزول الجبال الرواسي ولا نزول ، وأما المركبة فأكثر ورود الكناية عليها ، وهذا كقولك : الكرم في بُرْدِيهِ ، والمجد بين ثَوْبِيهِ ، والعفاف في عَطْفِيهِ ، وهذا كله في المدح ، فأما الكناية في الذم فكقولهم (إِنَّكَ لَعَرِيضُ الْوَسَادِ) كما ورد في الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه لما نزل قوله تعالى (وَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ) جَعَلَ عَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ ، خِيطَيْنِ فِي يَدِهِ ، أَحَدُهُمَا أَسْوَدُ وَالْآخَرُ أَبْيَضُ ، علامةً للفجر ، فَحَكَى ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَخْبَرَهُ بِمَا فَعَلَ ، فَقَالَ لَهُ الرَّسُولُ : يَا عَدِيُّ . إِنَّكَ لَعَرِيضُ الْوَسَادِ ، وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنْ بَلَّةِ الْإِنْسَانِ ، وَقَلَّةِ فِطَاتِهِ ، وَتَقْصَانِ كِيَاْسَتِهِ ، وَقَوْلُهُمْ (فُلَانٌ عَرِيضُ الْقَفَا) يَجْعَلُونَهُ كِنَايَةً عَنْ فِهَاثِهِ وَقَلَّةِ ذِكَاثِهِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ لِبَعْضِ النَّاسِ (وَإِنَّهُ لَمَزْهُوٌّ فِي عَطْفِيهِ ، مُخْتَالٌ فِي بُرْدِيهِ ، تَقَالٌ فِي شِرَآكِيهِ) يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى حَقِيقَتِهِ وَخِيَالَتِهِ ، فَجَعَلَ ذَلِكَ كِنَايَةً عَنْهُ ، نَعَمْ وَرُودُ الْكِنَايَةِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى جِهَةِ التَّشْبِيهِ

عند التأمل والنظر، فإذا وردت على طريقة التركيب كانت أشد ملاءمة، وأعظم بلاغة، وإذا وردت على صورة الافراد لم يكن لها تلك المزية التي حصلت للمركبة، ومثاله أنك اذا قلت في الكناية المركبة، فلان نقي الثوب، وأردت إيرادَه على صورة المشابهة، فإنك تقول هو في نزاهة العرض من العيوب كنزاهة الثوب من الأ دناس، فإذا حصل على هذا التأليف اتضحت المشابهة ووجدت المناسبة وظهر أمر الكناية، وإذا قلت في الكناية المفردة، اللمس، في الجماع لم تكن في تلك الدرجة من المناسبة وقوة المشابهة كما ترى

✽ التقسيم الثاني ✽

باعتبار حالها الى قرية وبعيدة، ونعني بالقرية ما يكون الانتقال الى المطلوب بأقرب اللوازم، ونريد بالبعيدة ما يكون الانتقال الى مطلوبها من لازم أبعد منه، ومثال القرية قوله (بعيدة مهوى القرط) فإنه كناية عن طول عنقها، وهذا حاصل على القرب من غير اعتبار واسطة ونحو قوله (أبت الروادف والثدى لقمصها) فإنه كناية عن كبر العجاز، ونهود الثدي، هذا كله معدود في واضح الكناية وأما

انلخى من القرب منها فهو كقولك : فلان عريض القفا ،
فإنه كناية عن الأبله ، من الناس ، وقولهم أيضاً فلان عريض
الوساد ، فإنه كناية عن هذه الكناية ، وكقول بعضهم يهجو
من به داء الاسد وهو البخر

أخو لم أعارك منه ثوباً

هنيئاً بالقميص المستجد

وقال بعضهم فى رجل يهجو

أراد أبوك أمك يوم زفت

فلم يوجد لأمك بنت سعد

فقوله بنت سعد ، جعله كناية عن العذرة ، فهذا كله

يحصل على القرب فى الكناية ، ومثال البعيدة قولهم : فلان

كثير الرماد ، فهذا تكثر فيه الوسائط ، لأنك تنتقل من

كثرة الرماد الى كثرة الجمر ، ثم الى كثرة الاحراق تحت

القدر ، ثم الى كثرة الطباخ ، ثم الى كثرة الأكلين ، ثم

الى كثرة الأضياف ، ثم الى كونه مضيافاً ، وهذا كقولك

فلان جبان الكلب ، مهزول الفصيل ، فإن الوسائط تكثر

فيهما ، فلهذا كان ما هذا حاله معدوداً فى بعيد الكناية

﴿ التقسيم الثالث ﴾

باعتبار حكمها الى حسنة وقيحة، فالحسنة ما قدمنا ذكره من الأمثلة ، ومن هذا ما ورد في السنة النبوية وهو أَنَّ امرأةً جاءتْ الى الرسول صلى الله عليه وسلم تسأله عن غسلها من الحيض ، فأمرها كيف تغتسل ، ثم قال لها : خُذِي قُرْصَةً من مسكٍ فتطهري بها ، فقالت كيف أتطهرُ بها ، فقال تطهري بها ، فقالت كيف أتطهرُ بها ، فقال سبحان الله ، تطهري بها ، قالت عائشة فاجتذبتُها من ورائها ، وقلتُ لها تَتَّبِعِيهَا آثارَ الدَّم ، فقولها : آثارَ الدَّم ، كناية عن القرح ، ومنه قول أعرابية تصفُ زوجها ، له إبلٌ قليلاتُ المسارح ، كثيراتُ المَبَارِك ، اذا سمعن صوتَ المزهر ، أيقنَّ أنهن هَوَالِك ، ومثال القبيحة ما تخلو عن الفائدة المرادة من الكناية ، وهو عيبٌ عند أهل البلاغة ، ومن هذا قول الشريف الرضى يرثي امرأة (إِنْ لَمْ تَكُنْ نَصْلًا فَعِمْدٌ نَصَالِ)

وهذا عندهم من رَكِيكِ الكناية ورديتها فانه لا يعطى

الفائدة المقصودة من الكناية ، بل ربما سبق الوهم في هذا

الموضوع الى ما يقبح ذكره من التهمة بالرية ، ومن هذا قول .

أبي الطيب المتنبى ايضا

إِنِّي عَلَى شَفَعِي بِمَا فِي خُمُرِهَا * لَأَعْفُ عَمَّا فِي سَرَائِيلِهَا
 قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: فِيهِدَ كُنْيَاةً عَنِ التَّزَاهَةِ وَالْعَفْوَ إِلَّا أَنْ
 الْفَجُورَ أَحْسَنَ مِنْهَا وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِنُزُولِ قَدَرِهَا وَسُوءِ تَأْلِيفِهَا
 وَقَدْ أَجَادَ الشَّرِيفُ الرِّضَى فِيهَا أَسَاءَ فِيهِ أَبُو الطَّيِّبِ فَأُورِدَهُ عَلَى
 أَحْسَنَ هَيْئَةٍ وَجَاءَ بِهِ فِي أُعْجَبَ قَالَبٍ قَالَ
 أَحْنُ إِلَى مَا يَضْمَنُ الْخُمُرُ وَالْحُلَى
 وَأَصْدِفُ عَمَّا فِي ضَمَانِ الْمَآزِرِ
 إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَمْثَالِ

❦ البحث الثاني ❦

(فِي بَيَانِ حِكْمِهَا)

اعْلَمْ أَنَّ أُنْسَ النَّفُوسِ وَسُكُونَهَا مَتَوَقَّفٌ عَلَى إِخْرَاجِهَا مِنْ
 غَامِضٍ إِلَى وَاضِحٍ وَمِنْ خَفِيٍَّ إِلَى جَلِيٍّ ، وَإِبَاتِهَا بِصَرْيَحٍ بَعْدَ
 مَكْنًى وَأَنْ تَرُدَّهَا فِي تَسْوِئَةٍ تُعَلِّمُهَا إِيَّاهُ إِلَى شَيْءٍ آخِرٍ هِيَ بِشَأْنِهِ
 أَعْلَمُ وَنَقْتَهَا بِهِ أَقْوَى ، وَتَحْفَقُهَا لَهُ أَدْخَلُ ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ التَّمَثِيلُ
 بِالْأُمُورِ الْمَشَاهِدَةِ أَوْفَعَ وَلِمَادَةِ الشَّبَهَةِ أَقْطَعُ ، وَإِذَا أُرِدَتْ أَنْ
 نَرَى شَاهِدًا عَلَى مَا قَالَتْ ، فَانْظُرْ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى « كَثَلُ
 الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا » فَإِنَّهُ تَعَالَى ضَرْبُهُ مِثَالًا لَضَعْفِ الْأَمْرِ

وهونه في كل شيء فأنت لو فكرت في ، نفسك وبالغت في نظرك وحذسك في وصف الضعف ، لكان غاية أمرك ونهاية تقديرك ، أن تقول كأضعف ما يكون وأهونه ، أو تقول هو كالهواء أو غير ذلك من التقدير والتصوير ، لكان دون ما ذكره الله تعالى في المثال ، وهكذا لو قلت فلان يكذب نفسه في قراءة الكتب ، ويتعب نفسه بجمعها ، ويتحمل في التعلم الإصرار والمتاعب كلها وهو لا يفهم شيئاً ويسكت ، فإنك تجد فرقاً بين أن تذكر هذا وبين أن تتلو الآية وتقول « كمثل الحمار يحمل أسفارا » فإنك تجد مصداق ما قلته فيها وهكذا فإنك تفصل بين أن تقول : إني أرى قوماً لهم منظرٌ وليس لهم مخبرٌ ، وبين أن تتبعه بقول من قال

لَا تُعْجِبَنَّكَ الثِّيَابُ وَالصُّوَرُ * تَسْعَةُ أَعْشَارٍ مَنِ تَرَى بَقَرٌ
فِي خَشَبِ السَّرْوِ مِنْهُمْ مَثَلٌ * لَهُ رُؤَاةٌ وَمَالُهُ تَمَرٌ

فإنك تجد فرقاً بين الأمرين ، وهكذا حال غيره من الأمثلة والتشبيهات ، فإذا تمهدت هذه القاعدة فاعلم أن الكناية لها في البلاغة موقعٌ عظيم فاتها تفيد الالفاظ جمالا ، وتكسب المعاني ديباجةً وكالا وتحرك النفوس الى عملها ، وتدعو القلوب الى فهمها ، فإن أوقعها في المدح كانت أرفع وأحسن ، وفي نفس

المدح أوقع وأمكن ، وإن صدرتها للذم كانت أَلَمَ وأوجع ،
والى ذكر فضائل المذموم أسرع وأخضع ، وإن أدخلها من
أجل الحاجة كان البرهان بها أوضح وأنور ، والسلطان بها
أقدر وأقهر ، والإخام بها أشهر ، والتسلط أعظم وأبهر ، وإن
وقعت فى الاقتحار كان ضياءً أسطع ، ومناره أعلى وأرفع ،
وإن كانت موجهة للاعتذار فهي الى سَلِّ سخائم القلوب أعجل
وأقرب ، وبوحر الصدور وفَلَّ غَرْب غضبها أذهب ، وإن
صدرت للاتعاظ كانت فى المبالغة فى النصيحة أجمع ، ولمرض
القلوب أشنى وأتقن ، وإن أردت بها جانب الاعتاب والرضا ،
كانت بطيب الصبغة ولين العريكة أَظْفَر ، وعلى الوفاء بلوازم
الألفة أوفر ، فهي كما ترى واقعة من البلاغة فى أعلى المراتب ،
وحائرة من الفصاحة أعظم المناقب وقد نبجز عنها بحمد الله تعالى
بحمده تعالى قد تم الجزء الاول من كتاب

الطراز فى علوم حقائق الامجاز .

ويليه الجزء الثانى وأوله

القاعدة الرابعة

من قواعد